

تصوير أبو عيد الرحمن الكروبي

# النقطة

استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً  
مصدر الثروة والطاقة والازمات

منتدى إقرأ الثقافي

[www.iqra.ahlamontada.com](http://www.iqra.ahlamontada.com)

د. هاني حبيب



النفط



الدكتور هاني حبيب

# النفط

استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً

مصدر الثروة والطاقة والأزمات

خيار عربي

تدقيق لغوي:

قزحيا ساسين

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

حقوق الطبع محفوظة



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص.ب. ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ١ ٩٦١ +

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١ +

e-mail: tradebooks@all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

تصميم الغلاف: فؤاد رسامني

الإخراج الفني: هسةمى القتي

## إهداء

إلى زوجتي،  
وإلى أبنائي،  
وإلى أحفادي،  
وإلى أجيالهم، والأجيال القادمة.



## المحتويات

١١	تمهيد
١٣	خيار عربي
٣٩	الباب الأول: النفط مصدر الطاقة والثروة
٤١	الفصل الأول: النفط في المملكة العربية السعودية
٤١	١ - استكشاف النفط ومنح الامتيازات
٥١	الفصل الثاني: النفط في العراق
٥١	١ - التنقيب عن النفط ومنح الامتيازات
٥٥	٢ - ثورة ١٧ تموز/ يوليو ١٩٥٨ والنفط
٥٧	٣ - منظمة الدول المصدرة للنفط
٦١	الفصل الثالث: النفط في إيران
٦١	١ - الكشف عن النفط ومنح الامتيازات
٧٠	٢ - تأميم النفط الإيراني ومضاعفاته
٧٥	٣ - الثورة الإسلامية والنفط
٨١	الفصل الرابع: النفط في الكويت



## الباب الثاني: النفط استراتيجياً، وأمنياً،

وعسكرياً ومصدر الأزمات ..... ٨٥

### الفصل الأول: البعد الاستراتيجي والأمني للنفط،

وصلته بمشروع الشرق الأوسط الكبير ..... ٨٧

١ - البعد الاستراتيجي والأمني للنفط في المنظور الأميركي ..... ٨٧

٢ - المشروع الأميركي - الأوروبي (الشرق الأوسط الكبير) ..... ٩٥

الفصل الثاني: النفط عسكرياً وأزمات الطاقة ..... ١٠١

١ - أزمة الطاقة في أوروبا عام ١٩٤٧ ..... ١٠١

٢ - أزمة النفط وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ..... ١٠٣

٣ - أزمة الطاقة والعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ..... ١١١

٤ - حظر النفط العربي، سلاح في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ..... ١١٣

٥ - أزمة النفط والحرب العراقية - الإيرانية ..... ١٢٨

٦ - النفط عامل حاسم في التكافل والتضامن في المشروع

الغربي - الصهيوني (إسرائيل) ..... ١٥١

## الباب الثالث: مفهوم التنمية في الدول المنتجة

والمصدرة للنفط في العالم الثالث ..... ١٧١

الفصل الأول: نحو فهم شامل للتنمية ..... ١٧٣

الفصل الثاني: نقد مظاهر التنمية ..... ١٨٧

الباب الرابع: النفط والتنمية	١٩٩
الفصل الأول: النفط والتنمية في العراق	٢٠١
الفصل الثاني: النفط والتنمية في المملكة العربية السعودية	٢١٩
الفصل الثالث: النفط والتنمية في إيران	٢٣٩
الفصل الرابع: النفط والتنمية في الكويت	٢٥٩
الفصل الخامس: النفط والتنمية في الإمارات العربية المتحدة	٢٦٧
تقويم واستنتاج	٢٧٧
سيرة المؤلف الذاتية	٢٩١
المراجع	٢٩٣



## تمهيد

يعالج الكتاب موضوع «النفط» من مختلف جوانبه الاستراتيجية، والأمنية، والعسكرية، والتنمية، وكمصدر للثروة والطاقة والأزمات.

ويتصدر الكتاب «خيار عربي» استعراض المسألة النفطية من أبعادها المتعددة، ووضع العرب أمام خيارهم المصيري في مواجهة وقائع وحقائق موضوعية، فرضت نفسها في خضمّ موضوع كالنفط، تتلاطم فيه أحداث مفرحة ومفرزة تنبعث منها رائحة سياسية وأيدلوجية كرائحة النفط، مصدر الأمن، والدواء، والغذاء، والكساء، والرخاء، كما هو مصدر البلاء.

لقد سيطرت شركات النفط والاحتكارات العالمية على استغلال النفط بأقصى حدود الاستغلال لتحقيق مصالحها الذاتية و«المصالح الحيوية» للدول المنتمة إليها، دون الاعتبار إلى متطلبات ومصالح الشعوب، المالك الحقيقي والشرعي لهذه الثروة النادرة والمستنزفة.

ويقدّم مسلسل منح امتيازات استثمار النفط مثلاً صارخاً للخداع الدولي، واحتكار شركات النفط في الغرب لثروات الدول الفقيرة في العالم الثالث. ولم يكن هناك توازن بين ما تملك هذه الدول من قوة والقوة التي تملكها شركات النفط العملاقة الدولية المدعومة من «القوى العظمى»، والعاملة تحت رعايتها وحمايتها في زمن كان فيه حكام الدول النفطية مفلسين، ولا يدركون مدى أهمية النفط ومكانته الاستراتيجية والاقتصادية، ويعتبرون «أنّ بضعة شلنات دخل مرموق مقابل طنّ من السائل الأسود المقرف المخزون في باطن الأرض»، ويتظنون بشغف وصول أصحاب الامتيازات إلى بلادهم.

إنّ جوهر المسألة النفطية أنّ الإمبريالية تكالبت للاستحواذ على النفط،

والسيطرة على مكانه بكافة الطرق، سواء بالابتزاز والسلب أو بالقوة المسلحة والدسائس والتآمر، وما زالت تمارس أشرس وأبشع الوسائل كالغزو والاحتلال والقتل والتدمير، لتثبت وجودها في المناطق الغنية بالنفط، وتحويل منابعه، وبخاصة في الشرق الأوسط، إلى قواعد عسكرية دائمة لفرض سيطرتها من خلاله، سياسياً واقتصادياً، على المستويين الإقليمي والدولي، وزرع بذور التفرقة والتجزئة، وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لقرون مقبلة.

وتبرز، في هذا الخضم، التحديات المبدئية والأساسية الوطنية للدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم الثالث، كمسألة السيادة على موارد ثروتها الوطنية، النفط، ومقاومة التنمية البشرية والاقتصادية بعائداته الهائلة المتحصلة لديها.

تستند الاستراتيجية الغربية إلى إحباط الجهود العربية الرامية إلى تأكيد سيادة العرب على ثرواتهم النفطية التي تشكّل ما يزيد على ٥٠٪ من واردات أميركا منها. وتتضامن أميركا مع الحلفاء والشركاء في الهدف والمصلحة لاحتواء الإرادة العربية بإشعال الحروب، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي والأميركي للأراضي العربية، وإذكاء الصراعات الإقليمية، وتكريس التجزئة، وتأسيس النظم العربية، وإرهابها لقبول النهج الأميركي بمعزل عن التاريخ والحضارة، ولا مفرّ أمام العرب في مواجهة هذا التحدي من تعزيز تكتلهم القومي وبناء الذات.

## خيار عربي

النفط سلعة تتمحور حولها كلّ السياسات والاستراتيجيات والخيارات، ومصدر الطاقة والأزمات. وهو اليوم الطريق للوصول إلى المدنية، ومرادف للسيادة الوطنية، وأعظم متغيّر في التجارة الدولية. وصناعة النفط أهم الصناعات التي ولّدت صناعات ساهمت في خلق حضارة جديدة.

احتلّ النفط بعد تجارب الحربين العالميتين الأولى والثانية، والحروب الإقليمية والدولية اللاحقة، وبخاصة حروب الشرق الأوسط، دوراً سياسياً وعسكرياً في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية. فجّر احتلال العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ الصراع بين العالم بأسره، الذي تكتل لأوّل مرّة في التاريخ القديم والمعاصر على اختلاف مذاهبه ومعتقداته وأحلافه السياسية والاقتصادية، في مواجهة دولة من العالم الثالث، كان يمكن أن تصبح أكبر مصدر للطاقة بهيمنتها على نفط الخليج العربي، أكبر احتياطي نفطي في العالم. ويوسعها أن تتحول بالنفط وأمواله وتحكّمها بأسواقه، إلى قوة سياسية واقتصادية ونووية، تعيد تركيب توازن القوى الدولية لمصلحتها، وتؤكد مبدأ السيادة على موارد الثروات الطبيعية، والمشاركة في صنع القرارات الدولية على قدم المساواة مع القوى العظمى.

بينما كانت شركة تشارلز كراين، أشهر المنقّبين الأميركيين عن المياه، تبحث، يطلب من الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود عن مياه في السعودية، ويعد جهود مضيئة، أعلنت أنه لا توجد مياه، ولكن ثمة آفاق واعدة للنفط في الإحساء. وبتوجيه من الملك وقّعت المملكة اتفاقية مع شركة النفط الأميركية ستاندر أوليل أف كاليفورنيا، بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٩،

منحتها امتيازاً للتنقيب عن النفط. وتفجّر النفط، بعد ثلاث سنوات، بغزارة مذهلة من البئر رقم ١ في الدمام. واندفعت شركات المحور اليابان وألمانيا وإيطاليا للحصول على امتيازات، إلا أنّ أميركا أحبطت كافة المحاولات. وتحولت الدمام بصورة دراماتيكية إلى عهد جديد، وأصبحت الظهران واحة أمريكية ومركزاً صناعياً في قلب الصحراء. وتحول النفط، باندلاع الحرب العالمية الثانية، إلى شغل المتحاربين لاستمرار دوران عجلة الآلة الحربية وتحول الخليج العربي إلى بؤرة للنزاع حول النفط.

بعد أن تبين لإدارة نفط الحرب في واشنطن أنّ العراق وإيران والكويت والبحرين والسعودية، هي مركز الثقل للإنتاج العالمي للنفط، واحتلّ المركز الأول، تراجعت أميركا إلى المركز الثاني. كانت أميركا قبل اكتشاف النفط في الخليج العربي تنتج ٩٠٪ من إنتاج العالم من النفط. واحتلّ الشرق الأوسط محور استراتيجية الحرب. وتوقف انتصار الجيوش الحليفة على نفط السعودية، الخزان الأعظم للنفط في العالم. واحتدم الصراع بين بريطانيا وأميركا على نفط الخليج، ولكنّ بريطانيا أذعنت للإرادة الأميركية كما قرّرها الرئيس روزفلت بقوله الموجه إلى تشرشل: «إن النفط الفارسي لكم ونحن مشاركون في نفط العراق والكويت، أمّا نفط السعودية فلنا». واعتبرت أميركا، على أثر تطورات الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، أنّ النفط العربي عنصر رئيسي ومحوري في الاستراتيجية الأميركية ومصالحها، وجوهري لأمنها الاقتصادي والعسكري. وأكد وزير العدل الأميركي هذه المقولة حيث قال بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٣ «إنّ الوجود الأميركي في العراق هو من أجل أمن أميركا».

احتلت بلاد ما بين النهرين (العراق) الأولوية في الاستراتيجية البريطانية لإدراكها بأنها غنية بالنفط، ما جعلها تختصّ بها بموجب اتفاقية سايكس - بيكو وتقتطع الموصل معها. وتصدّر النفط قائمة الأهداف لديها من أجل القوة والسيادة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وتركّز الصراع بين القوى العظمى على المنطقة، منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث اندفعت ألمانيا لبناء خطّ حديد برلين - بغداد، وتحولت العراق إلى ساحة مواجهة بين

القوات البريطانية والألمانية، وسارعت بريطانيا إلى احتلاله عام ١٩١٧، وتعيين الملك فيصل ملكاً عليه في آب/أغسطس ١٩٢١.

ولم تضيّع أميركا الوقت، حيث أرسلت إلى العراق بعثة أميركية - بريطانية لاستكشاف النفط، توصلت إلى أنه «لا تُعرف منطقة أخرى في العالم فيها آمال أعظم بتوفر النفط مما هو في العراق». واندفع النفط من موقع بابا - كركر في كركوك، بتاريخ ١٥/١٠/١٩٢٧، بمعدل ٩٥ ألف برميل يومياً، بارتفاع يزيد عن ٥٠ قدماً.

أحدثت ثورة ١٩٥٨ العراقية ثورة في عالم النفط، حيث أعادت النظر في امتياز شركة نفط العراق. وتسارعت تطورات الأحداث إلى الإعلان عن تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط في اجتماع انعقد في بغداد، بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٠، حضرته السعودية، وفنزويلا، والكويت، والعراق، وإيران. وتحقق حلم عبد الله الطريقي وزير النفط السعودي، وألفونسو وزير النفط الفنزويلي. وكانت هذه الدول المؤسسة الخمس مصدر ٨٠٪ من النفط الخام المنتج في العالم. وأصبحت القوة الاقتصادية والسياسية الفاعلة على الساحة الدولية، وذات التأثير على السياسات الداخلية للدول. وارتفعت عائدات الأوبك من النفط على أثر ارتفاع الأسعار عام ١٩٧٤، من ٢٣ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ١٤٠ مليار دولار عام ١٩٧٧. ورغم زيادة السعر فإنّ الدول المصدرة لا تحصل إلا على ٣٥٪ من السعر الذي تقرّره الدول المستوردة. وأنتجت دول الأوبك في عام ٢٠٠٤ ما مقداره ٣٣,٦٣ مليون برميل من النفط الخام يومياً، كما أنتجت دول العالم الثالث الأخرى ٢٦,٧٨ مليون برميل يومياً بينما أنتجت الدول الغربية ٢١,٢٥ مليون برميل يومياً. ويزداد الطلب على النفط في العام ٢٠٠٥، ويتوقف على دول الأوبك وحدها زيادة إنتاجها لمواجهة الطلب، لأنّ إنتاج أميركا من النفط والدول الأخرى يتجه إلى التناقص.

أما في إيران، فقد عرف النفط فيها منذ القرن التاسع عشر، إذ حصل البارون جوليوس دي رويتر على امتياز لاستثماره في بلاد فارس (أصبحت تعرف باسم إيران عام ١٩٣٥) في عام ١٨٧٢ حيث كانت تخضع للسيطرة



البريطانية والروسية. وحصلت بريطانيا على امتياز من الشاه مظفر الدين في ٢٨ أيار/مايو ١٩٠١، وأثبت التنقيب أنّ بلاد فارس مصدر غني بالنفط. وتابعت شركة الأنكلو - برشيان أعمالها، وتنامى إنتاج النفط في الحرب العالمية الأولى عشرة أضعاف. شعرت إيران بالغبن، فطالبت الشركة بإعادة النظر في اتفاقية الامتياز. وأمام امتناع الشركة عن الاستجابة لمتطلبات الحكومة الإيرانية صدر قانون عن البرلمان بتأميم النفط، في شهر أيار/مايو ١٩٥١، وتحولت مرافق الشركة والنفط ملكاً كاملاً للشعب، وتأسست شركة وطنية باسم «شركة النفط الوطنية الإيرانية» بعد اغتيال رئيس وزراء إيران سازمارا المعارض للتأميم. وتولّى الدكتور محمد مصدق رئاسة الوزارة. كان مصدق وطنياً متحمساً، هاجسه العداء للبريطانيين.

فرضت بريطانيا حصاراً اقتصادياً على إيران، وأوقف إنتاج النفط. وأزيح مصدق عن الحكم بانقلاب عسكري بتخطيط أميركي - بريطاني مشترك، في ١٨/٨/١٩٥٣، وأعيد الشاه إلى إيران، واستلم النفط مجموعة من الشركات الأميركية والبريطانية. وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية اللاعب الرئيسي وبدون منازع، في السياسة النفطية في الشرق الأوسط. ولكن ما بقي يرعب أميركا وبريطانيا أنّ أفكار مصدق المعادية للاستعمار لم تمت. والذي كانت بريطانيا تخشاه حقاً أن يطال التأميم ممتلكاتها في الشرق الأوسط، بما في ذلك قناة السويس. وسادت الفوضى بسبب فساد حكم الشاه، ما أعطى زخماً للمعارضة بزعامة آية الله الخميني. وعمّت المظاهرات، وتحولت إلى صدامات دموية عام ١٩٧٨، وسيطرت الاضطرابات على حقول النفط وفي ١٦/١/١٩٧٩، رحل الشاه عن إيران، وعاد الخميني من منفاه في باريس إلى طهران، واستقبلته الجماهير زعيماً للبلاد. وأعيد تنظيم النفط واستقرّ الإنتاج بما يقارب أربعة ملايين برميل يومياً، إلا أنّ الحرب العراقية - الإيرانية التي اندلعت في ٢٢/٩/١٩٨٠ أوقفته إلى حين.

وفي الكويت، أدّى التنافس بين القوتين البريطانية والأميركية إلى منح امتياز استثمار النفط الكويتي مناصفة بين شركتي غولف الأميركية والأنكلو - برشيان

البريطانية عام ١٩٣٢. وتدفّق النفط بشكل مدهش في حقل برغان، في ٢٣/٢/١٩٣٨. وتنتج الكويت الآن ما يزيد عن مليوني برميل يومياً، بقيمة زادت عن ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن تبلغ قيمتها حوالي ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥. ومن الجدير ذكره أنّ قيمة إنتاج السعودية وإيران والإمارات بلغت عام ٢٠٠٤ حوالي ١١٥ و ٤٦ و ٣٠ مليار دولار سنوياً على التوالي، ومن المتوقع أن تصل في العام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٩٧ و ٨٦ و ٥١ مليار دولار سنوياً لكلّ منها على التوالي.

تناسبت النعمة وضخامة الثروة التي جنتها الدول العربية، المنتجة والمصدّرة للنفط، مع عظمة البلاء والنقمة التي ابتلتها بسبب الاحتياطي النفطي الهائل لديها، وغزارة الإنتاج وقلة تكاليفه. لقد تكالبت شركات النفط والاحتكارات العالمية والدول المنتمية إليها للسيطرة على مكامن النفط ومنابعه بكافّة الطرق، سواء عن طريق الابتزاز والحصول على الامتيازات بشروط مجحفة أو بالقوة المسلحة والدسائس والتآمر، وبغية استمرار السيطرة نجحت بربط أنظمة الحكم التقليدية في الدول النفطية بالإغراءات المادية وعدم الفصل بين العائدات النفطية للدولة والملكية الشخصية للحكام، والتكامل بين مصالح النخبة الحاكمة الشخصية والفئات التجارية والصناعية الوطنية، مع مصالح الاحتكارات الدولية، ما مكّنها من ربط دول النفط بمناطق النفوذ والأحلاف.

إنّ تطوّر وتراكم الأحداث والسياسات، وتبدّل المتغيرات في مواجهة أزمات النفط الخائفة التي تعرضت لها الدول الغربية، وردود الفعل التي صدرت عنها، ربما تعطي انطباعاً بأنها تنفرد بممارسة استراتيجيات تجاه النفط العربي بعيداً عن الاستراتيجيات الأميركية تجاهه. في هذا التصرّو، خلط بين التكتيك والاستراتيجية العامة للإمبريالية العالمية، لأنّ التلاحم والتضامن ووحدة القرار بين أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأميركية والمصالح الصهيونية قضية عضوية لا تقبل الانقسام. وعلينا أن نميّز بين توحد المصالح وتكتّلها ومبدأ توزيع الأدوار على خط التحرك السياسي القصير الأمد. تتوحد المصالح الإمبريالية في إطار المواجهة الكلية الشاملة والاستراتيجيات الطويلة الأمد،

وتبدو منفصلة في حال رد الفعل المباشر أو سياسة اللحظة الحاضرة المتعلقة بإعادة علاقة التوازن بين العرض والطلب النفطي، وتحكيم إرادة المشتري في السعر. إنّ واقع العلاقة بين الدول المصدّرة للنفط والدول المستوردة له تنطوي على علاقة خفية مستترة بين طرفين غير متكافئين.

وتعكس في واقع الأمر مواجهة غير متكافئة في الأمد البعيد: الدول المصدّرة للنفط تملك ثروة لا تملك القوة للسيطرة عليها، ولا تدرك كيف تستغلّها، والدول المستوردة تعرف ما تريده وتخطط له بدهاء.

كان حظر النفط العربي عام ١٩٧٣ ثورة حقيقية واجهتها الإمبريالية والتحالف التاريخي بين وزارة الخارجية الأميركية وشركات النفط الكبرى الاحتكارية. لقد زُرعت بذور الثورة، التي أجبرت السياسة الأميركية المتحالفة مع الشركات الاحتكارية على إعادة النظر في عناصر تحركها الدولي والإقليمي، في مجال النفط، وعلاقاتها مع القوى التي بدأت تتحكّم في السوق الدولي، منذ أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦. والمتغيّر الأهمّ الذي فرضته الواقعة الجديدة تحوّل النفط إلى سلعة استراتيجية فرضت التلاحم بين السياستين النفطية والقومية. ولم يقتصر ذلك على نطاق الدول العربية، إنما على الساحتين الأوروبية والأميركية. وعبر عن هذه الواقعة الرئيس ديغول بعبارة الشهيرة «إن السياسة النفطية أخطر من أن تترك لتحكّم فيها المصالح الخاصة» والتي أضحت نهجاً تبنته أميركا وأوروبا الغربية بقوة.

على أثر أزمات الطاقة التي حدثت في أوروبا عام ١٩٤٧، والأزمات الدولية عام ١٩٥٦، وعام ١٩٦٧، وعام ١٩٧٣، توجّهت الدول الأوروبية وأميركا إلى تبني سياسة جديدة، على قاعدة المحافظة على الثروة النفطية والتوفير وعدم التبذير في الطاقة. وأحدثت هذه السياسة تغييراً كلياً في الحياة وأساليب الاستهلاك.

إنّ الدمج بين السياستين النفطية الوطنية والقومية، جعل النفط عنصراً من عناصر السياسة الدولية إلى جانب كونه عنصراً أصيلاً من عناصر القومية. ورأى

الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أن اعتماده الكلي على النفط العربي يجعل العرب قادرين، إذا أجادوا تحريك أوقافهم النفطية والسياسية، على التأثير على الأوضاع الداخلية في الغرب، وبالتالي في القرارات السياسية، ولتفويت الفرصة عليهم عملت على تنويع مصادر النفط. ومصادر الطاقة عامة، بتشجيع ظهور دول نفطية جديدة، بغض النظر عن تكاليف البحث والتنقيب عن النفط. جعلت هذه المتغيرات المحدثة النفط ليس مجرد سلعة تخضع لقانون العرض والطلب، إنما معادلة مركبة الدرجات، تتشابك فيها الإرادات الدولية، والمصالح القومية. وفي مواجهة المتغير الجديد في مفهوم السياسة الدولية، بحثت القوى الإمبريالية عن أدوات للتعامل مع دول الأوبك في محاولة لتحجيم دورها وإلغائه. انطوت هذه الأدوات في سياسة كلية شاملة، تتصافر فيما بينها لإعادة تشكيل السوق الدولية للنفط، لتجريد الدول العربية من قدراتها الحقيقية على التحكم في السوق الدولية، لا بل في ثروتها النفطية. وشكل ذلك الإطار المتكامل للحركة العكسية المضادة التي انطلقت من واشنطن واحتوت الدول الأوروبية الغربية، لشل القدرة العربية ودول الأوبك بعامة عن التأثير الحاسم في حجم إنتاج النفط وسعره وتسويقه.

استغلت الإدارة الأميركية حظر النفط العربي، عام ١٩٧٣، ونتائجه، مستخدمة مجموعة من القواعد والأسس لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، تتحكم بمصير العالم دون استثناء. ومن الأهداف المحددة رفع سعر النفط لخلق تقارب بين الاقتصاد الأميركي، اقتصاد الرفاهية، والاقتصاد الغربي، وتمكين شركات النفط الكبرى، وهي أميركية، من القيام بأعمال البحث والتنقيب عن النفط على نطاق واسع، حيث المخاطر جسيمة والنفقات باهظة، يسمح بتنفيذ مخطط ضخم لتحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط الأميركي ثم نزع زمام المبادرة التنافسية من أوروبا الغربية واليابان. أما الفائض النقدي الذي سيتراكم في خزائن دول الأوبك، فلا غبار ولا خوف عليه، في تقدير المخطط الأميركي، لأنه في خزائن صديقة لنظم تستجيب للطلب الأميركي عندما تقتضي الحال.

بفعل هذه المتغيرات، وبمنطوق التحليل السياسي المجرد، نجد أنفسنا في

مواجهة نظام اقتصادي دولي جديد مرتبط أشد الارتباط بالسوق العالمية للنفط، ومركزها: نيويورك والخليج العربي. وتحكّم أميركا بالسيولة النقدية، أينما تجمّعت، بتحكّمها بترتيب وإدارة الاضطرابات النقدية والتلاعب بسعر الدولار. ويقوم النظام الدولي الجديد على إلغاء الأسواق الثلاث المتعارف عليها: السوق الروسية والصينية، والسوق الغربية، والسوق المشكّلة من باقي دول العالم، ودمجها في سوق دولية واحدة عن طريق منظمة التجارة العالمية وأحكامها العاملة لمصلحة الاحتكارات العالمية الكبرى، وهي أميركية. ويتحوّل العالم إلى نظام اقتصاد السوق المستند إلى قانون العرض والطلب، بعد تحطيم الحواجز بين الأسواق الثلاث. ويضمن هذا النظام تزويد الدول الصناعية بالنفط وبالكميات التي تحتاجها وبالسعر الذي تقررّه أميركا، وبالمواد الأولية. وكلاهما، النفط والمواد الأولية يُوجد في الدول العربية والدول المتخلفة الأخرى، في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. ويضع النظام الجديد نهاية لطموحات الدول المتخلفة في السيادة على موارد ثرواتها الطبيعية، وعلى مبدأ التأميم ومفاهيم رفض السيطرة، والاستغلال، والاحتكار الأجنبي للثروات الوطنية. وتفتح الحدود، وتلغى الحواجز والقوانين الوطنية حامية الصناعات الوطنية، لفتح المجال لانتقال الاستثمارات الإمبريالية حيث تتوفر العمالة الرخيصة والمواد الأولية وتجنّى المكاسب الوفيرة، وتحوّل الشعوب الفقيرة إلى أدوات إنتاج واستغلال ترزح تحت نير العبودية والظلم. وتعود دورة التاريخ إلى العهود الاستعمارية، ولكن بصورة أدهى وأقسى وأشدّ ظلاماً. ويلغى المخطط الأميركي أيّ دور أو وزن حقيقي للنفط العربي في السياسة الدولية، والتحكم في مصير العالم المعاصر.

أنشأت الولايات المتحدة الأميركية «الوكالة الدولية للطاقة» عام ١٩٧٥، في مواجهة أوبك، وهي عازمة على إنشاء تكتل نفطي غربي أو أوبك غربية على غرار أوبك العالم الثالث، بغية الانتقال من الفردية إلى عمل منسق وتعاوني يقود إلى الاستقرار الاقتصادي وحماية الدول الصناعية من اهتزازات سلبية في ضمان الإمداد بالنفط. وتتولّى أجهزة البرمجة والتخطيط الأميركية - الأوروبية

يجاد مصادر للإنفاق في الدول المصدرة للنفط، تعيد الكتلة النقدية إلى الخزانة الأميركية - الغربية عن طريق تنفيذ مشروعات وهمية في هذه الدول، من قبل شركات أميركية وغربية أوروبية، كإنشاء طرق ضخمة في الصحارى القاحلة أو زرع غابات تجميلية في قفار ترفض طبيعتها ذلك، أو خلق حروب إقليمية كما هي الحال في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عامة، تكلف مليارات الدولارات على حساب دول المنطقة تضع نفط الخليج بكامله رهينة لشركات تصنيع الأسلحة الأميركية إلى عقود مقبلة.

ويتحوّل النفط من ظاهرة اقتصادية مجردة إلى ظاهرة سياسية تندمج في مفهوم الأمن القومي، تعبّر عن مقتضيات استراتيجية شاملة لإعادة تشكيل خريطة النفط في العالم لتقزيم دور وأهمية النفط العربي. نجحت أميركا بتوجيهها هذا حيث أذى البحث والتنقيب إلى اكتشاف مناطق نفطية جديدة في النرويج، وبحر الشمال، والإكوادور، واللاسكا، وكندا، وأستراليا. وتحول بحر قزوين والدول المجاورة له إلى منطقة صراع للسيطرة على نفطه، كبديل مستقبلي عن النفط العربي، رغم أنّ الوقائع والتحديات العملية والجيولوجية تؤكد يوماً بعد يوم ضخامة مخزون الخليج العربي من النفط، بحيث إنّّه يزيد عن ثلثي المخزون العالمي منه.

تكابر أميركا على شنّ الحروب في أفغانستان والعراق، وتهذّب بتوسيع رقعتها إلى إيران وسوريا. وتتابع عقد الاتفاقيات، بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي وانشغال روسيا في شؤونها الداخلية، مع قرقيزيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وجورجيا، وأوكرانيا، وأرمينيا، وتوجيه وكالة المخابرات المركزية الأميركية لإعادة ترتيب أنظمة الحكم في تلك الدول، وربطها في فلك الاستراتيجية الأميركية وأهدافها.

إن ظاهرة النفط متكاملة الجوانب والمراحل، تبدأ بالكشف عن المخزون النفطي وتنطوّر إلى استخراج ونقله، وتصنيعه، وتسويقه، واستهلاكه. ونجد أنّ دور الدول المنتجة والمصدرة للنفط تبدأ وتنتهي بمنح الامتيازات لتتولّى شركات

النفط الكبرى الأميركية متابعة سلسلة المراحل التنفيذية الأهم في إطار استراتيجية غربية واضحة المعالم تقودها الولايات المتحدة الأميركية.

إدراكاً منها لخطورة الوضع وأهمية الدفاع عن الثروة النفطية القومية، قامت الدول العربية بإنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك). مازالت هذه المنظمة تحاول تلمس طريقها الصحيح للردّ على الهجمات الإمبريالية الخطيرة، في خضمّ من تضارب وتناقض وعدم وضوح المفاهيم لديها. ومن هذه المفاهيم: الاستراتيجية القومية، ووحدة المصير، واستقلالية التحرك القومي، والعلاقة الترابطية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الوطني، والترابط بين النفط والاستراتيجية القومية الشاملة، والإطار الوظيفي العام لعائدات النفط أو الفائض من هذه العائدات والاستثمارات القومية، والعلاقة بين النفط بأبعاده السياسية كأداة من أدوات السياسة الخارجية والأمن القومي العربي. إنّ أشدّ ما تخشاه الولايات المتحدة الأميركية وما تخطط لاستعباده أو تعمل لإحباطه كهدف من أهدافها الاستراتيجية، هو نجاح العرب في الوصول إلى مرحلة يصبحون فيها أسياد قرارهم النفطي، والتحكم في موارد ثرواتهم الطبيعية النفطية، التي تشكّل ٥٠٪ من واردات أميركا من النفط. وتتضامن إسرائيل وأميركا في هذا الموقف ما يدفعهما للعمل معاً كشركاء في الهدف والمصلحة، لسلب واحتواء الإرادة العربية بإشعال الحروب، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وإذكاء الصراع العربي - الإسرائيلي يوماً بعد يوم، وتعزيز الوجود والاحتلال الأميركي في العراق، وتكريس تجزئة الوطن العربي، وتجزئة المجرزاً إلى دويلات وكيانات مصغّرة، على أسس طائفية وعرقية، وتأسيس النظم العربية التحررية التقدمية، وإرهابها بكافة الطرق والأساليب للتخلّي عن مبادئها ومعتقداتها الوطنية والقومية، ودفعها لتبني وتطبيق النظمين السياسي والاقتصادي الجديدين اللذين تمليهما أميركا، بمعزل عن التاريخ والحضارة والمعتقدات العربية. إنّ الخريطة السياسية، والجغرافية، والاقتصادية، والثقافية التي ترسمها وتخرجها أميركا للوطن العربي خريطة خاصة به، ولكنها منسجمة مع الفكر الأميركي المستهدف إلغاء الكيانات الاقتصادية والسياسية، مهما كبرت أو

صغرت، المستقلة بذاتها على مستوى العالم بأسره، بغية دمجها في الخصوصية الأميركية وسلبها حريتها واستقلاليتها لاستنزافها واستغلالها.

ومع قدرة أميركا الفائقة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتغلغل إليها سياسياً وتكنولوجياً، تواجه مقاومة عنيدة من تكتلات إقليمية وجدت بتكتلها وسيلة للمقاومة والدفاع، إن لم تكن وسيلة للهجوم كما هي الحال في اليابان، والصين، والاتحاد الأوروبي التي تسعى لإثبات استقلاليتها وكيونتها دفاعاً عن مصالحها. ولا مفرّ أمام الوطن العربي، إن شاء التمسك بتاريخه وحضارته، وكرامته، وكيونته، ومصالحه القومية، وبناء مستقبله، من أن يعرّز تكتله القومي في إطار عالمه المتكامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتاريخياً، ولغوياً، وجغرافياً. وتتوفر لدى الدول العربية والأمة العربية جميع الأطر القانونية والقرارات القومية الصادرة عن جامعة الدول العربية، والتجمّعات تحت الإقليمية الخليجية والمغاربية لبناء التكتل العربي القومي المنشود. ومن أهم هذه المقرّرات، وأكثرها إلحاحاً، إقامة السوق العربية المشتركة، والوحدة الاقتصادية، طالما يستمرّ العجز عن تحقيق الوحدة الشاملة.

لقد حكمنا على نجاعة النهج القومي ومصداقيته من خلال النكسات والهزائم التي تكبدناها بأيدينا، بابتعادنا عن أمتنا وذاتنا واستسلامنا لحكم الاحتكارات الإمبريالية ونهجها، والاستسلام لتشتت العرب واستحالة وحدتهم. فالوحدة العربية والعروبة كانتا وستبقيان الأساس في تغيير مجرى التاريخ العربي، وهما النظرة الموضوعية لتجاوز الضعف والتماس الأعذار لتبرير الفشل. وهما الحلم الذي يعيد للأجيال أملها وحيويتها وانتفاضتها. هما الحلم الذي لا بد منه لإحياء التراث والحضارة والتجدد والمعاصرة. هما سلاحنا في مواجهة النزعة العنصرية القائمة على حروب صراع الحضارات التي تشنها أميركا علينا لابتلاع نفطنا وحضارتنا وأوطاننا واسترقاق أمتنا. نحن لم نبتكر العروبة لأنها ليست مذهباً معاصراً، كالمذاهب الغربية على شاكلة الديمقراطية، والاشتراكية، والشيوعية، والطوباوية، والرأسمالية، والإمبريالية، والشوفينية، واقتصاد السوق، إنها حضارة عرفها العرب منذ فجر التاريخ جمعت قبائل وّحدتها المصير



المشترك والقضايا المشتركة في إطار سياسي تعاشي، حمل نور الإسلام لنشره في العالم من الصين شرقاً إلى الأندلس غرباً. وأعطت أوروبا اليوم مصدر حضارتها وثورتها الصناعية والفكرية والثقافية التي تتعالى علينا بها. فالعروبة هي الحضارة المتكاملة وغير ذلك طمس للحقيقة والتاريخ وامتهان للعرب.

إنَّ أزمنا اليوم، ليست أزمة نفط وما ولّده من احتكارات ونظم سياسية واقتصادية غربية مستهترّة تتحكّم في ثرواتنا وتنميتنا ومصيرنا، إنها أزمة انتمائنا. إنها أزمة حاضرنّا العربي الممزّق بين تيارات وحضارات غربية. إنَّ الالتزام بالقضية العربية القومية هو الإطار السياسي والقاسم المشترك للأمة العربية على اختلاف انتماء أبنائها بالمولد جغرافياً، إلى مناطق نفطية أو ساحلية أو صحراوية، أو انتماءاتهم الأيديولوجية والفلسفية، ذلك هو الإطار القاسم المشترك. يمرّ الوطن العربي في أزمة لم يسبق أن مرّ بأخطر منها في تاريخه المعاصر. منذ الربع الثاني من القرن العشرين انطلقت من سوريا ومصر ثورات عارمة طالبت بالاستقلال والتحرّر من الاستعمار الغربي، اجتاحت الوطن العربي من المحيط إلى الخليج تحت راية البعث وعبد الناصر تطالب بالوحدة. وامتلكت أمتنا جميع عوامل التكتّل والإجماع ضدّ أسباب التفكّك والتجزئة. وامتدّت جذور الثورة القومية التحرّرية إلى ينابيع النفط العربيّ في الجزيرة العربية لتضيف مشعلاً بيد عبد الله الطريقي ينضمّ إلى مشاعل الثورة. وهادن الاستعمار إلى حين وراء أقمعة مختلفة، كالمشاركة والتنمية ونقل التكنولوجيا والتصنيع. وتغلغل فينا وتسرّب إلى عقول الأجيال البريئة وإلى ثقافتنا وحضارتنا إلى أن بلغنا درجة التوسّل لمنحنا بأغلى ثمن ما كنّا نرفضه بالأمس، ونحن اليوم نملك أعتى وأشدّ الأسلحة ضراوة وهو النفط. وأصبحت «العروبة» التي كانت يوماً مصدر اعتزازنا وسلاحنا الذي نرهب به الأعداء، والدرع أو الإطار التاريخي الذي نتقي فيه ونقاوم ضربات الاستعمار، مصدراً لخوفنا ورعبنا يدفعنا للانطواء على الذات والدخول في جلودنا. يُطلب منا اليوم حذفها من مناهج أطفالنا، وإلغاؤها من أدبياتنا، وإبتكار مفاهيم قطرية تبعدنا عن تاريخنا وحضارتنا وثقافتنا القومية التليدة والمعاصرة، جرياً وراء حضارة الغرب «للاتحاق بركب الحضارة».

وصلنا إلى هذه المرحلة الخطرة من تاريخنا المعاصر، ليس بجهود مشتركة أميركية - إسرائيلية فحسب، إنما بخيار ساداتي. العام ١٩٧٩ هو العام الذي منح فيه الرئيس السادات أميركا وإسرائيل ٩٩٪ من الأوراق عندما قال: «جربنا العمل العربي المشترك ولم يأت بنتيجة، وجربنا السلاح السوفياتي في الحرب مع إسرائيل وتفوّقت بسلاح أميركي، وجربنا المواجهة مع أميركا وقد استطاعت أن تفرض نفسها علينا وليس هناك سبيل إلى الولايات المتحدة إلا إذا تركناها تهندس شكل علاقات لا تجعلها حائرة بيننا وبين إسرائيل. لقد تعبنا من كل تلك الخيارات، وصرفنا مالاً وبذلنا دماً».

تعب السادات، ولكن لا يمكن لأمة تواجه قدرها ومصيرها بثقة وإيمان أن تتعب. لقد تجاوز السادات في قراره المصيري، الأخطر في تاريخ مصر، الحدود القومية عندما ذهب إلى القدس والكنيست الإسرائيلي، ووقع اتفاقيات كامب ديفيد، وأبرم صلحاً منفرداً مع إسرائيل، مستبعداً القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وعندما قبل عرض بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، خلال لقائه معه في القاهرة، في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، للعمل المشترك مع أميركا على خطة لمنع الثورة الإيرانية من تثبيت سلطتها، وسمح للقوات الأميركية المنطلقة إلى إيران في عملية إنقاذ الرهائن المحتجزين في السفارة الأميركية، الانطلاق من قاعدة قنا في مصر وهي العملية الفاشلة التي عرفت باسم «الصحراء» رقم ١، وعندما وافق على خطط أميركية لجعل دول الخليج العربي تسرّع توقيع معاهدات منفردة مع إسرائيل. وانطوت هذه الخطط على أمور خطيرة بما فيها «عزم الولايات المتحدة على التدخل لحماية موارد النفط في الخليج بالقوة العسكرية، إذا ظهر تهديد محتمل أو محقق» وهذا ما عُرف بمبدأ كارتر. واحتل السادات بقبوله العرض الأميركي «دوراً يعوّض عن دور شاه إيران، يقوم فيه هو بدور رجل البوليس المعتمد أميركياً في المنطقة». وبهذا وضع السادات مصر عبد الناصر رائدة النضال القومي العربي، على بداية من التاريخ الخطر، كما وضع المصير العربي بكامله في مهَبّ العاصفة، لا بل في عين العاصفة التي جرفت في طريقها كلّ شيء ولم تتوقف بعد.

ومهما اختلفت وتنوّعت تسميات المشاريع الغربية - الصهيونية التي تستهدف تمزيق الوطن العربي كالشرق أوسطية، والمتعددة، والشرق الأوسط الكبير، تشترك في قاسم مشترك يتلخص بأنها تهدف إلى السيطرة على مقدرات الوطن العربي، بما فيها ثرواته الطبيعية، وبخاصة النفط، وإجراء تحولات جذرية في المفهوم السياسي والقومي، وإلغاء الهوية العربية بإقامة نظام إقليمي على أساس تعدد القوميات والشعوب، وإلغاء جامعة الدول العربية، وإحلال منظمة أممية ضماناً لأمن إسرائيل، وضمتها إليها كعضو كامل العضوية. ولم تكن اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ بعيدة عن هذه المخططات، حيث تضمنت بناء على طلب «بيغن» الموافقة على إلغاء الجامعة العربية وإنشاء «جامعة للشعوب».

واعتبرت بريطانيا في صراعها مع عبد الناصر على قناة السويس أن القناة «جزء مكمل من مجتمع النفط في الشرق الأوسط الحيوي لها». أما أميركا فقد اعتبرت أنّ الوطن العربي بكامله مجتمع نفطي حيوي لها، وأنّ النفط العربي كان أساساً لنجاح خطة مارشال، وإنعاش أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد أعطى انتصار عبد الناصر في أزمة السويس قضية التحرر زخماً دولياً كبيراً وأثبت أنّ إرادة التحرر في العالم الثالث قادرة على الانتصار على شركات إمبريالية وحكومات غربية متقدمة. وأكد قرار تأميم قناة السويس صحة قرار مصدق في تأميم النفط الإيراني. وامتدّت آثار الانتصار في تأميم قناة السويس إلى ما هو أبعد وأشمل من النفط والقناة. وساهمت في رفع الروح المعنوية لدى الأمة العربية واستعادة ثقّتها بنفسها وبوحدة المصير. وحقّقت الوحدة الاندماجية بين سورية ومصر التي احتوت خطّ النفط العابرة من العراق وخط التابلاين من السعودية، وأخطر ممّر مائي لنقل النفط إلى أوروبا هو قناة السويس.

طرح إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الدولية عام ١٩٥٦ مسألة أن السيطرة أو التحكم بإنتاج النفط في الشرق الأوسط وحده لا يضمن أمن النفط، وأن ضمان نقله من حقول إنتاجه إلى أوروبا هو الوجه الآخر لأزمة للطاقة في أوروبا قد تحدث. وأدركت أميركا أنّ القابض على النفط العربي وموارده المالية الهائلة قادر على التحكم بالاقتصاد العالمي. لقد تبنّى الرئيس الأميركي

جورج بوش الابن هذه المقولة، وتبنّى عقيدة جديدة للأمن تؤدي إلى سيطرة أميركا على النفط العربي بكامله من خلال السيطرة على الوطن العربي. وتبنّى نظرية هيتلر الداعية للصراع بين الحضارات.

وأعلن أنّ الحرب التي بدأها في أفغانستان والعراق، قد تستمرّ لأجيال عديدة. إنه يتصور أن معركته هي نزاع شامل بين قوى (الديمقراطية) و (أعداء الحرية)، بين (الحضارة) و(الهمجية)، بين الغرب والإسلام. لقد عبّر نائب وزير الدفاع الأميركي السابق بول ولوفويتز، أحد أبرز المخططين لهذا النهج المتهور إلى جانب وزير الدفاع رامسفيلد عن ذلك بقوله: (إنّ أميركا ستقزم كل الإمبراطوريات السابقة، بما فيها الإمبراطورية البريطانية في أوج عظمتها).

التاريخ يعيد نفسه. النظام الدولي الجديد الذي تفرضه أميركا اليوم يطرح الشروط ذاتها التي فرضتها المعاهدتان اللتان فرضتهما أوروبا على محمد علي (باشا) بعد هزيمة ١٨٤٠ وكان أهم بنودها:

١ - وقف عملية التصنيع الكبيرة التي كان مندفعاً إليها. (وهو ما يفرضه قانون تقسيم العمل، أي جعل الدول المتخلفة دولاً زراعية وسوقاً استهلاكية لمنتجات الدول الصناعية، ومنعها من التصنيع).

٢ - تقليص حجم الجيش المصري إلى الحدّ الكافي لحفظ الأمن داخل مصر. (أي ما يجري فرضه اليوم على الدول المتخلفة بمنعها من إنتاج أسلحة الدمار الشامل وبخاصة السلاح النووي).

٣ - فتح مصر للتجارة الدولية بدون عوائق وقيود (وهو ما تفرضه اليوم اتفاقيات الشراكة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد القاضي بتحويل العالم إلى منطقة تجارة حرة واحدة وفتح الحدود وإلغاء الحواجز الجمركية).

حالة الوطن العربي اليوم، أشبه بما كانت عليه عشية انتهاء الحرب العالمية الأولى. وطن مجزأ، ترزح أجزاء منه تحت الاحتلال العسكري المباشر أو الاحتلال غير المباشر، يكافح ليتحرّر ويتجدّد. والوضع أشبه بما كان عليه عام

١٩٤٨ عندما عادت الجيوش العربية من ميادين القتال محبطة مجرّدة من أي هدف أو خطة، تحاصرها مشاعر الهزيمة. ولكنّ الفرق كبير. بالأسس عندما فقدت القيادة والجيوش الهدف والخطة للتحرك ألهمت الأمة عزيمة النصر. وشهدت تلك المرحلة ثورات وانقلابات واغتيالات استهدفت النهوض الوطني القومي وتحديّ الهزيمة والسكينة والاستسلام.

إنّ القضية اليوم أكثر تعقيداً وشمولاً وأشدّ عمقاً، والمواجهة متعددة الجوانب والأبعاد والمسارات، وانحصرت بيد قوة عظمى، الولايات المتحدة الأميركية، عاتية تجاوزت كل القوانين والشرائع، وتنكرت للحقوق، والشرعية الدولية، في تعارضها مع مصالحها الخاصة. وساندتها واندمجت معها أوروبا الغربية الموسّعة، وغذّتها الصهيونية بمعتقداتها التوسّعية المنسجمة والمربطة مع توجهات الإمبريالية العالمية. في مواجهة هذه الحقائق لا مفرّ أمام أمتنا من الاستنفار لبناء الذات سياسياً واقتصادياً، وهي التي تملك من أسباب الوحدة والقوة ما لا يملكه غيرها من الأمم.

نحن نواجه تحدياً حضارياً، ومصيراً ضبابياً غير واضح المعالم، يستدعي البحث عن تصاميم أو هيكلية جديدة شاملة سياسية واقتصادية، نواجه فيها تحديات الغرب. علينا أن نعيد نسج الموقف العربي سدا ولحمة، لأنه لم يعد يصلح للرتق. وللغرب خيار واحد بين الانكماش السلبي أي التبعية الإيجابية أو البحث عن مخرج آخر لأزمته. وخيار أمتنا في نهضتها واستعادة زمام المبادرة لإنجاز استقلالها وتحررها بأيديها وعلى طريقته، كما فعلت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، والصين بعد تحريرها من سيطرة الغرب على يد ماوتستونغ ورفاقه ونظامه السياسي الجديد، في مواجهة إعادة انضمام الأجزاء المقطّعة منها بإقامة نظامين في دولة واحدة. وليكن لدولة العرب نظامان أو ثلاثة، أو اثنان وعشرون نظاماً تلتقي في المحصلة في المركز على موقف وقرار سياسي عربيّ واحد. وليكن لدولة العرب في الداخل ممالك وإمارات ومشيخات وسلطنات ينعم كل منها بسيادة مطلقة، داخلية، مستقلة، متحرّرة، غير تابعة، تمارس في إطارها حتى حقّ الرفض في حوار بناء ومسؤول، إلى أن تبلغ درجة

التوافق والانصهار لتخرج في المركز بصيغة واحدة وموقف واحد. ولا نكون بذلك قد خرجنا عن المألوف أو صنعنا إحدى الخوارق. هكذا فعلت الولايات المتحدة الأميركية بعد تحررها من الاستعمار البريطاني والفرنسي والإسباني. صنعت لها علماً واحداً ولكنه يحتوي على ٥٢ نجمة، أي ٥٢ دولة أو ولاية، تتمتع كل منها باستقلالية كاملة في تصريف أمورها الداخلية. لها مجالسها النيابية تشترع لها القوانين والأحكام، وتختار حكّامها بطريقة ديمقراطية ليسيروا شؤونها وأمورها، ولها قضاؤها المستقل. وتتميز الإدارات فيها إلى درجة أن أنظمتها الداخلية تميز في الحقوق والواجبات بين مواطنيها ومواطني الولايات الأخرى في المعاملات الضريبية، والثقافية والاقتصادية. وتلتقي هذه الولايات في المركز وتجمع على قبول إطار شامل متكامل موحد سياسياً واقتصادياً وأمنياً وقضائياً، يُطلق عليه النظام الفدرالي وحكومة فدرالية واحدة. وعندما تجمع الدول العربية على قبول هذه الصيغة، لا مفرّ أمامها لتحقيق الذات من أن تتحول بما لديها من إمكانيات وطاقات بشرية خلّاقة وموارد مالية ومواد أولية متكاملة من الانطلاق نحو التصنيع الكثيف، باستخدام التكنولوجيا المعاصرة ورفض نظام تقسيم العمل الذي جعلها مصدراً لتوريد النفط والمواد الأولية وسوقاً استهلاكية لتصريف منتوجات الدول الصناعية المصنّعة. وننتقل إلى مرحلة الخلق والإبداع كما فعل غيرنا متجاوزين مرحلة الوهم، وموقعنا في ذيول حضارة التصنيع والابتكار والإبداع.

ولتكن للعرب عاصمة خارج الحدود الجغرافية الإقليمية العربية، في موقع ما تتقاطع فيه حدود دولتين أو أكثر، أو في غياهب إحدى الصحارى العربية، التي لا يدّعي عربي بأهميتها كالصحراء الكبرى بين ليبيا والجزائر وتونس، أو في الربع الخالي في السعودية، أو على إحدى قمم الجبال الشاهقة في الشمال أو الشرق أو الغرب. عندما اختلفت الولايات المتحدة الأميركية على موقع العاصمة الأميركية اقترح جورج واشنطن أن تكون في أرض المستنقعات، في ملتقى ولايات فرجينيا وميريلاند وماساشوسيتس، وحظي الاقتراح بالموافقة وأطلق على العاصمة واشنطن. وما أحوج العرب إلى خطوة جريئة ديمقراطية

لاختيار رئيس اتحادي، وبرلمان اتحادي، وحكومة اتحادية تعبر عن موقف اتحادي سياسي واقتصادي، وتشرف بمسؤولية على إنشاء جيش واحد، وجميع مقومات الدولة الاتحادية في إطار ميزانية اتحادية تتناسب مع الإمكانيات القومية، قادرة على استيعاب الطموحات والاستراتيجيات الشاملة وترجمتها إلى حقائق ثابتة.

إنّ ما ندعو إليه الآن كان عين ما كان يخشاه بن غوريون أن ينجزه العرب، ويكون سبباً محققاً لتدمير حلم الصهيونية الذي تحقق إذ سجّل في مذكراته، يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، «الهزيمة العربية كاملة. لكنّي أتخوّف طول الوقت من نداءات في العالم العربي تدعو إلى إنشاء حركة شبيبة وتدريبها، وتوحد قيادة الجيوش العربية وتقيم مصانع للسلاح، وتطبّق عقوبات اقتصادية علينا، وتلغي الامتيازات التي تمكّن الإمبريالية من السيطرة على العرب وهي النفط، وإنشاء تنظيمات عمّالية، وتعزيز الصناعة والقيم العصرية، وفتح مؤسسات للتعليم العالي، وإزالة الحدود الجمركية بين البلاد العربية، أنا أتخوّف طول الوقت من أن يقوم زعيم عربي بقيادتهم. إنهم يتجاهلون العقبات الداخلية والخارجية والوقت اللازم للوحدة. والويل لنا إذا كنا لا نعرف كيف نُثبت لقوم من هذا النوع أن طريق العرب إلى الوحدة والحرية والتقدم ليس طريق شَرّ الحرب علينا».

وللمخروج من المأزق التاريخي، والإحراج والارتداد السياسي، والتخبط الاقتصادي والحضاري الذي تعيشه الأمة العربية، يقتضي عليها أن تتبنّى استراتيجية طويلة الأمد لفك الارتباط الذي أقامه الغرب مع إسرائيل التي أنشأها استناداً إلى الوهم الاستراتيجي، أو الحسّ الإمبراطوري الذي ضمّته نابوليون بوناپرت ورقته اليهودية، التي أعلنها في بيانه الذي ورّعه من على أسوار القدس وأسوار عكا، ونشره في نفس الوقت في فرنسا وأسبانيا وألمانيا وإيطاليا ليأخذ الصبغة العالمية والبعد الاستراتيجي والزمني، ويعزّز التلاحم والارتباط بين اليهود الصهاينة، كأداة من أدوات الغرب، ويتحوّل إلى شراكة استراتيجية لضمان المصالح المتبادلة، لفصل الوطن العربي إلى مشرق ومغرب، وفكّ التوحد القومي والتاريخي بين جزأيه الآسيوي والإفريقي.

كان نابوليون يعتقد أنّ من يسيطر على مصر والشام أي على المنطقة الممتدّة من القاهرة إلى جبال طوروس، يتحكّم بالوطن العربي وثوراته، وبالعالم. وقد أثبتت الجغرافية والتاريخ أن الانتصارات العربية تحققت بالوحدة الجغرافية والسياسية والتاريخية لهذه المنطقة. كما أنّ الغرب أكّد سيطرته وانتشاره عندما تمكّن من تشتيت وتفرقة الجهد العربي في هذه المنطقة وإحكام سيطرته عليها في التاريخ القديم، في عهود الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية السالفتين.

واستدعت المصالح الغربية الحيوية في زمن احتضار الإمبراطورية العثمانية إعادة الفصل بين هذين الجزئين، بزرع بذور غريبة عن المنطقة ديموغرافياً وفكرياً ودينياً وثقافياً، ورعايتها في مرحلة النمو للحيلولة دون لقائهما ومنع إحياء وانبعاث الدولة العربية القادرة على تأكيد وجود حقيقة قومية عربية موحّدة، جغرافياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً، قادرة على ردّ التعسف وتحدي المخططات الاستعمارية الغربية وإجهاضها.

واحتلت مصر الأهمية الأولى في نظرية نابوليون الاستراتيجية، باعتبارها المنطلق لبناء أية إمبراطورية عربية، ومعبراً مطلقاً على البحر الأبيض المتوسط، ومنه إلى الأطلنطي، متناهيّاً إلى العالم الجديد في أميركا. وتطلّع على البحر الأحمر، ومنه إلى بحر العرب والمحيط الهندي، ومن ثم إلى المحيط الهادي. وتتحكّم مصر في جميع طرق التوسع الإمبراطوري للسيطرة على التجارة والبحار. ومع هذا لم تكن مصر بمفردها ويعزلتها تحتلّ كل هذه الأهمية بعيداً عن سوريا الممتدة من فلسطين جنوباً، إلى طوروس شمالاً، وإلى العراق والخليج العربي شرقاً. ولم يختلف فكر نابوليون السياسي الاستراتيجي الثاقب عمّا فعله فراغت مصر وأباطرة الإغريق وقيصرة الرومان وأكاسرة الفرس. وهو ما قام به الأمويّون والعباسيون وصلاح الدين الأيوبي. ولقد تجلّت جميع حقائق التاريخ وتبلورت في الرؤية الاستراتيجية المتضمنة في «الورقة اليهودية»، التي أرسّت وسائل التنفيذ من إيقاظ الوعي الديني اليهودي الصهيوني المزيف إلى عسكرة المجتمع اليهودي.



وتولت بريطانيا، التي دحرت جيوشها جيوش الإمبراطورية النابوليونية في معركة «واترلو»، في بلجيكا عام ١٨١٥ ونجح أسطولها في تدمير الأسطول النابوليوني عند مصب نهر النيل، في موقعة «أبو قير»، تبنى الرؤيا الاستراتيجية لنابليون للمنطقة العربية، وتنفيذها وكأنّ الرؤى الثاقبة الاستراتيجية للعظماء لا تزول بزوالهم، وتبقى حية تنتظر من يعتمد لها للتطبيق.

ولم يكن محمد علي بحسّه الاستراتيجي أقلّ حكمة وإدراكاً من هؤلاء العظام، عندما عمل للجمع بين مصر وسوريا، وبناء دولة عصرية عربية قادرة على امتلاك أسباب القوة والاستمرار، وتوحيد أجزاء الوطن العربي جنوباً وشرقاً، المرتبطة بروابط واهية مع الإمبراطورية العثمانية المحتلة المحتضرة. وتنبّه رئيس وزراء بريطانيا «بالمرستون» الذي استوعب وأدرك بعمق ما كان قد طرحه نابليون وخطورة ما فعله محمد علي بالجمع بين سوريا ومصر، وعمل بالتعاون والمساندة من «ولينغتون» قائد الجيوش البريطانية وقاهر «نابليون»، إلى مواجهة محمد علي وإخراجه من سوريا، واحتوائه في مصر، وترسيخ الخطوات الأولى لإنشاء إسرائيل، الكيان العازل والحاجز بين مصر وسوريا.

وتواصلت هذه السياسة من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التي أخرجت محمد علي من الشام، وحتى صدور «وعد بلفور» عام ١٩١٧ الذي سهّل لليهود استعمار فلسطين، على غرار حركة الاستيطان الأوروبي التي كانت تجري في أستراليا وكندا وجنوب إفريقيا. وقد عزز هذه السياسة وجدها رئيس وزراء بريطانيا «كامبل باترمان» بدعوته مع بداية الحرب العالمية الأولى إلى «إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر الذي يربط أوروبا بالعالم القديم، ويربطهما معا بالبحر الأبيض والبحر الأحمر، لأنه مطلب يجب أن يكون هادياً لنا باستمرار. ويتعيّن علينا أن نضع في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوّة معادية لأهل البلاد، وصديقة للدول الأوروبية وعارفة لمصالحها. ومن المحتمّ أن نجد الوسيلة العملية لتنفيذ هذا المطلب».

التاريخ يعيد نفسه. لقد جاءت الفرصة سانحة أمام «هنري كيسنجر» الذي جمع في شخصيته البعد الغربي الإيديولوجي، والطموح اليهودي التوراتي في

الاستيلاء على فلسطين، في زمن كان فيه الرئيس السادات متلهفاً ومتعجلاً لتحقيق تسوية مع إسرائيل، وقد وضع مصير القضية كله في يد «كيسنجر» دون غيره بعد أسبوعين من إعلان حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وتمكن كيسنجر من إقناع السادات، بلقائه الأول معه في ١١/٧/١٩٧٣، بتقديم التنازلات التالية التي تحولت إلى خطة عمل للمرحلة القادمة:

- اتفاق مباشر لفك الاشتباك بين الجيشين، يجري التفاوض على تفاصيله.

- الموافقة على إظهار استعداد مصر لقبول حلّ منفرد مع إسرائيل إذا لم تنجح في إقناع حلفائها العرب بضرورة الحل.

- الموافقة على التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة لتحقيق صلح عربي - إسرائيلي شامل.

- الموافقة على إخراج السلاح السوفياتي من معادلة القوة في المنطقة.

- الاستعداد لفتح قناة السويس للملاحة الدولية.

وحقق «كيسنجر» لإسرائيل الهدف الذي كانت تسعى إليه منذ قيامها، بعزل مصر عن الوطن العربي والانفراد بها، وتحقيق السلام معها بمعزل عن الأمة العربية. ودخلت مصر مرة أخرى في عزلة تامة ومقاطعة من الدول العربية بعد زيارة «السادات» إلى إسرائيل وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد..

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد لا بل إنّ السادات شعر بأنّ أمنه الشخصي مهدّد في داخل وطنه، وغير مؤتمن على نفسه من أبنائه، فطلب من كيسنجر أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية بتحمّل مسؤولية أمنه في مصر على المستويين الشخصي والعام، لأنّه كما قال: «وضع نفسه عرضة لمخاطر شديدة، وفي أجواء مجهولة تنخّط إمكاناته في حماية نفسه». وهكذا، استطاع كيسنجر أن يحاصر مصر، عن طريق تنازلات السادات وإفلاسه السياسي والمعنوي، من قبل الأمة العربية في داخل مصر وخارجها.

وضع السادات مصر والمشرق والمغرب العربيين في الوضع الذي كانا فيه في زمن نابوليون، أو زمن الاحتلال البريطاني لمصر. وتلاحقت إجراءات السلام الانفرادي التي فرضت على مصر اتفاقية الفصل بين الجيشين المصري والإسرائيلي، وكذلك بين الجيش السوري والجيش الإسرائيلي على الجبهة السورية، ومنحت إسرائيل الأمن والسلام والأرض على عكس ما فعله جمال عبد الناصر بعد عدوان ١٩٦٧، عندما شدد على الالتحام والمواجهة المستمرة بين القوات المسلحة المصرية والقوات الإسرائيلية، والاستمرار في إنهاكها خلال الفترة التي أطلق عليها «حرب الاستنزاف» التي توقفت بموافقة جمال عبد الناصر على مبادرة «روجرز»، بهدف ترتيب مראيض الصواريخ على الجبهة استعداداً لبدء الحرب التي كانت مفترضة في خريف عام ١٩٧٠. وكانت أميركا قد تقدمت بمبادرتها بناء على طلب إسرائيل، بسبب معاناتها والخسائر التي تكبدتها في حرب الاستنزاف.

ولم يتوقف كيسنجر عند شروطه الآنف الذكر، ولكنه استغلّ وقوع السادات في مصيدته، وسيره لوضع نهاية لحظر النفط العربي، بالسعي لدى الدول العربية وبخاصة السعودية لوقف الحظر. وقد قام السادات بدوره طواعية وعلى أكمل وجه، وأجرى الاتصالات اللازمة، وكان حريصاً على إبلاغ كيسنجر وليس الرئيس الأميركي بتفاصيل المهمة الموكلة إليه. وفيما يلي مثال صارخ على ما آل إليه السادات برسالة إلى كيسنجر، المؤرخة في ٢٣/١/١٩٧٤:

إلى الدكتور هنري كيسنجر

بعد أن انتهت اليوم من زيارة السعودية وسوريا والكويت والبحرين وقطر وأبو ظبي والجزائر والمغرب، أودّ أن ألخص لك بعض نتائج هذه الزيارة:

١ - بالنسبة لطبيعة اتفاق فك الارتباط، فلقد أوضحت المجهود الكبير الذي قمتم به، والدور البناء الذي اتبعته الولايات المتحدة الأميركية في هذه الفترة، وبيّنت أنه اتفاق عسكري بحث تنفيذاً للبند (٢) من النقاط الست (أي الشروط التي فرضها كيسنجر).

٢ - أثير في أثناء الزيارة في سوريا، وكذلك على مستوى البلاد العربية، فكّ الارتباط على الجبهة السورية، وأشعر أن هذه النقطة تلقى اهتماماً كبيراً على المستوى العربي، لذلك أشرت في جميع هذه البلاد إلى التزامنا بالمساهمة في فضّ الاشتباك على الجبهة السورية، مشيراً كذلك إلى تصريحاتكم في أسوان التي تبيّن استعدادكم لإنجاز هذا الموضوع، وأنك غيرت خط السير إلى دمشق، ثم إسرائيل، كدليل على اهتمامكم بهذا الإنجاز وفي نفس الوقت أودّ أن أبين ثانية أهمية العمل على ذلك، على شكل سريع، لأنه يفيد القضية وفي اجتماعي في سوريا أمكن مناقشة هذا الموضوع باتساع واعتقد أن الجو مهيأ لاتخاذ خطوات إيجابية في هذا الصدد.

٣ - بالنسبة لمشكلة الطاقة، فلقد شرحت الموقف كاملاً للدول المنتجة للبترول، وبيّنت أنّ انتهاج الولايات المتحدة الأميركية لسياسة أكثر إيجابية بالنسبة للعرب، يجب أن يقابله خطوات إيجابية من العرب، ولقد لقي ذلك تفهماً واضحاً من الملك فيصل، وكذلك الرئيس بومدين، إلّا أن بعض الأصدقاء المخلصين من دول الخليج مع موافقتهم من حيث المبدأ، فإنهم طلبوا أن يقرن ذلك باتفاق فكّ الارتباط على الجبهة السورية.

٤ - إنني أشعر أنّ موضوع الطاقة يسير نحو الحلّ، وأعتقد أنّ استكمال محادثاتك في سوريا بالبدء فعلاً، وبسرعة، المحادثات الخاصة بفضّ الاشتباك على الجبهة السورية سينجز سريعاً ما اتفقنا عليه.

٥ - إنني أستطيع القول بأنّ رحلتي للبلاد العربية، وعقدي لمؤتمرات صحفية متعددة، قد أدّى أغراضهما بنجاح، وبيّنت الدور الذي قمت به، وكذلك شرحت سياسة الرئيس نيكسون في المنطقة، وأعتقد أنّ الرأي العام العربي بعد هذه الرحلة صار متفهماً تماماً لذلك.

٦ - أودّ أن أذكر لك أنني سأجري اتصالاً بالسعودية بعد عودتي فوراً لتنفيذ ما اتفقنا عليه.

إنّ مقومات الاستراتيجية العربية الطويلة الأمد لفك الارتباط والشراسة الغربية مع إسرائيل تقتضي أن تقوم على بعدين متوازنين:

أولاً: تجميع الطاقات العربية وتوحيدها، بما يعزز ويوثق جميع مقومات الوحدة العربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً نحو بناء دولة عصرية على قاعدة خلق صناعة متقدمة، وتنمية الطاقات البشرية الواعية المدربة، واستثمار الموارد المادية والثروات الطبيعية بصورة مثالية، في إطار نظام قانوني وإداري واقتصادي يحميها من السيطرة والاستغلال الأجنبي لصالح أصحابها الشرعيين، وبالتالي بلوغ الدولة العربية مرحلة من التقدّم تغري الغرب بالتودّد إليها، وتقوية الروابط معها، طمعاً بالاستفادة من موقعها وإمكاناتها الفريدة، وبخاصّة النفط الذي لا غنى له عنه. وتجعل الغرب يراجع حساباته مع إسرائيل التي ستتحول إلى عتبة أمام مصالحه.

ثانياً: التوصل إلى مرحلة تنتفي فيها الأسباب والدواعي والأغراض التي جعلت الغرب يخطط لبناء القاعدة أو المحطة المتقدّمة له في فلسطين، انطلاقاً من المبررات المبتكرة لديه وليس حرصاً على مستقبل اليهود وتوحيدهم وإنقاذهم من التشتت والضياع. وقد أثبت التاريخ أن الغرب كان محرقة ومقبرة لليهود بدون رحمة أو شفقة، منذ طردهم من إسبانيا عام ١٤٩٢، إلى زمن «أدولف هتلر» في الحرب العالمية الثانية.

لقد أدرك الصهاينة بدقّة مغزى الغرب من دعوتهم لإقامة «دولة يهودية» لهم في فلسطين، وركّزوا جهودهم بعد قيامها للتأكيد على أنهم جديرون بهذا الدور ويتحمل هذه المسؤولية بدلاً عن العرب مجتمعين طالما أن إسرائيل تختصر، في مزايها الجغرافية والاقتصادية، كامل الدور الذي يحتله الوطن العربي لخدمة الغرب. وقد لخصّ بن غوريون، وألحّ على هذه المواصفات انطلاقاً من أنها العازل والحاجز بين الوجهين العربيين، المشرق والمغرب، وأنها الجسر الذي يربط أوروبا والغرب، عموماً، بالعالم الآسيوي والإفريقي، وبؤرة التوتر وعدم الاستقرار التي تحول دون تقدم وتطور وتنمية الوطن العربي، ليبقى رازحاً في حالة الفقر والجهل واليأس.

واعترض بن غوريون في لقائه مع «دالاس» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٥٤، الذي زار إسرائيل في جولة قام بها أيضاً إلى الدول العربية، على سعي أميركا في حينه للتقرب من العرب و«كسب صداقتهم».

وقدّم بن غوريون إسرائيل إلى أميركا بصورة مختلفة، إذ قال: «إن إسرائيل أمر مختلف. فهي تاريخياً وثقافياً وروحياً جزء من العالم الحرّ. وهي الدولة الوحيدة بجانب تركيا التي تقدر على القتال من أجل الحرية والدفاع عن الديمقراطية. ولكم أن تتذكروا كيف حارب جنودنا معكم في الحربين العظميين الأخيرتين، ثم تقارنوا ذلك بما فعله العرب في الحربين. إنهم ترددوا وتلاعبوا بكم، ووضعوا شروطاً عليكم في الأوقات العصيبة من كفاحكم. إن قدراتهم فرادى ومجتمعين لم تكن لها قيمة رغم حجمهم. وقد استطعنا في حرب الاستقلال ضدّهم أن نقاتل بموارد محدودة، وهم لم يقاتلوا بكل ما لديهم من موارد».

وانتقل بن غوريون للتركيز على مصر باعتبارها أكبر قوة عربية بشرية واقتصادية، وركّز على موقعها الجغرافي، وأجرى مقارنة بينها وبين إسرائيل من حيث الأهمية للغرب، حيث قال:

«إنكم مهتمون بمصر. وأريد أن ألفت نظركم إلى أنّ إسرائيل تملك نفس المزايا التي تملكها مصر. فكلتاها تطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. وما بين ميناء إيلات وميناء حيفا يمر نفس الشريان الحيوي الذي يمر بين بور سعيد والسويس، وهو مهبطاً لحفر قناة جديدة فيه تصل ما بين البحرين. وهذا الموقع مهبطاً أيضاً للدفاع عن العالم الحرّ وبدون شروط، على عكس الموقع المصري. يضاف إلى ذلك أنّ الموقع الإسرائيلي يتمتع باستقرار سياسي، في حين أن الموقع المصري معرض لهزّات عنيفة، وسوف يظل كذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية. إنكم مهتمون بمواجهة الاتحاد السوفياتي، والعرب لن يقفوا معكم أبداً في وجه الاتحاد السوفياتي، وهم لا يقدرّون على ذلك بسبب

الفقر والجهل. بل إنهم لا يستطيعون أن يتمثلوا، حتى بالفكر، حقائق الصراع بينكم وبين الاتحاد السوفياتي».

وتصرّ إسرائيل اليوم على استمرار حالة الحرب مع العرب، وعدم التوصل معهم إلى حالة سلام، لإبقاء العرب في حالة عدم تعاون وعدم اتفاق وتفاهم مع الغرب، في الوقت الذي تعزّز فيه تعاونها معه للوصول إلى حالة التعاون والتكامل الاستراتيجي، في جميع المجالات، إلى المدى غير القابل للانفصام، وهو ما حققته وبلغته اليوم بكلّ المقاييس والاعتبارات والمفاهيم السياسية والأيدولوجية.

لقد أخطأ بن غوريون عندما أصاب. أصاب عندما حدّد للعرب الطريق لهزيمة الصهيونية، وأخطأ عندما تخوّف أن يدرك العرب سريعاً الطريق إلى وحدتهم وحرّيتهم وتقدمهم وهزيمة إسرائيل.

حقاً، إن العرب اليوم يدركون لكنهم يتجاهلون. ولكنّ الأجيال العربية القادمة ستدرك وستعمل ولن تتجاهل، وسوف تُنصر، لأنها تنتمي إلى أمة عريقة لها خصائصها المتميّزة وتنوّعها الخلّاق، الذي يميّز الأمم العظيمة الخالدة عبر العصور.

التاريخ، تكتبه الأمم التي تحمل رسالة شاملة متكاملة فاعلة، ومؤثرة ثرية بأهدافها وطموحاتها. تكتبه بإرادتها وتصميمها عندما تملك أسباب التفوّق ومقومات النصر، وتفرض وجودها على مساحة من الزمن. ومن أجدر من الأمة العربية من أن تعيد كتابة التاريخ بكلّ ما تملكه من عناصر حضارية وثقافية ومادية، وتجربة غنية جديرة بالتقدير أعطت الإنسانية الكثير من ينابيع العلم والفكر المتفجرة في عصور مظلمة من تاريخ البشرية؟

الباب الأول

النفط

مصدر الطاقة والثروة





## النفط في المملكة العربية السعودية

### ١ - استكشاف النفط ومنح الامتيازات:

في الوقت الذي كان فيه ملك المملكة العربية السعودية يبحث عن مكان المياه في المملكة، وعن مصادر مالية لتغطية نفقات المملكة المتنوعة في ظروف معقّدة للغاية، لا تتوفّر أية أدلة لتحقيقها، وفي وضع يسوده القنوط واليأس. وبينما كان الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود يقوم بنزهة بالسيّارة عام ١٩٣٠، ويفضي لمرافقه السيد هاري ست جون بريدجر فيليب عن المتاعب المالية التي تواجهها المملكة وصعوبة توفيرها، قال له مرافقه: (إن الملك وحكومته مثلهم مثل القوم النائمين فوق كنز). وأكد فيليب قناعته بأنّ صحراء المملكة العربية السعودية تحتوي على ثروات هائلة، ولكن استثمارها يتطلب خبرة ورأس مالٍ أجنبياً للتنقيب عنها.

كان فيليب بريطاني الجنسية، عمل موظفاً في الهند، ثم انتقل إلى جدّة، وعمل في التجارة، واعتنق الإسلام عام ١٩٣٠، ولعب دوراً مركباً في الجاسوسية، على خطى والده هارولد فيليب، لصالح بريطانيا والسوفييات. والتقى للمرة الأولى مع الملك عبد العزيز في عام ١٩١٧، ثم تطوّرت العلاقات إلى صداقة، حيث أصبح المستشار غير الرسمي للملك، وكان على خصام مع بريطانيا وسياستها التي ظلّ يصفها بأنها (هيمنة غربية تقليدية في الشرق). واستمرّ بمهاجمة الحكومة البريطانية التي وصفته بأنه (رجل مشير للمتعاب).

واستجابة لرغبة الملك في توفير المياه في المملكة اقترح فيليبي استدعاء المملكة السيد تشارلز كراين الذي كان يدعى أحد ملوك أنابيب المياه الأميركيين الذي وصلها في ٢٥/٢/١٩٣١، واستعان كراين بمهندس أميركي متخصص في المناجم يدعى كارل تويتشل. وبعد جهود مضنية بالبحث عن المياه أعلن تويتشل أنه لا توجد مياه في المملكة، ولكن ثمة آفاق واعدة للنفط في الإحساء. وبدأ اتصالاته مع شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا (سوكال)، بتوجيه من الملك، لمنحها امتيازاً في الإحساء، ولم تكن سوكال الشركة الوحيدة إذ نافستها للحصول على امتياز النفط في الإحساء شركة نفط العراق التركية سابقاً، وأبدت سوكال رغبتها الأكيدة في الحصول على الامتياز، بعد اكتشافها للنفط في البحرين في أيار/مايو ١٩٣٢. واعتمدت على مساعي فيليبي الذي اتخذته سراً مستشاراً لها. وأثمرت المفاوضات بين سوكال والمملكة في أيار/مايو ١٩٣٣ عن اتفاقية حصلت سوكال بموجبها على امتياز النفط. حصلت المملكة العربية السعودية بموجب الاتفاقية على ٣٥٠٠٠ جنيه دفعة مقدماً بالذهب وعلى ٣٠٠٠٠ جنيه كفروض، و٥٠٠٠ جنيه كمائدات للسنة الأولى تدفع مقدماً، وبعد سنة ونصف تقدم الشركة قرضاً آخر قيمته ٢٠٠٠٠ جنيه، وتقدم الشركة قرضاً ثالثاً بقيمة ١٠٠٠٠٠ جنيه عند اكتشاف النفط. ونصت الاتفاقية على صلاحية الامتياز لمدة ستين سنة، ويغطي حوالي ٣٦٠ ألف ميل مربع، وتم توقيع الاتفاقية في ٢٩/٥/١٩٣٣. لقد غير توقيع الاتفاقية مع سوكال، الشركة الأميركية، طبيعة العلاقات السياسية بين القوى الغربية المتنافسة والمنطقة العربية. وحقق مكاسب كبيرة للمصالح الأميركية على حساب المصالح البريطانية وخيبة أمل لها. ومن الغرابة، أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية لم تدرك المغزى الكبير لفوز سوكال بالامتياز وأهميته الاستراتيجية، ولم تستجب واشنطن لطلبات سوكال المتكررة لإقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية، إلا في عام ١٩٣٩، إذ فوّضت السفير الأميركي في القاهرة برعاية المصالح الأميركية في السعودية، وفي عام ١٩٤٢ أقامت تمثيلاً دبلوماسياً دائماً، بإيفاد دبلوماسي واحد إلى المملكة.

لقد أدركت الأنكلوبرشيان وشركة نفط العراق الخطأ الجسيم الذي اقترفته

بإضاعة الفرصة، وبذلتا كل الجهود حتى تمكّنتا من الحصول مجدداً على امتياز في الحجاز في عام ١٩٣٦، ولكنّ الشروط كانت أعلى من تلك التي حصلت عليها سوكال قبل ثلاث سنوات.

واجه التنقيب عن النفط إحباطات متكرّرة، ولكنّه وبعد مرور ثلاث سنوات على الحفر تحقّق الاكتشاف المذهل في بئر الدمام رقم ١. إنّ اكتشاف النفط في السعودية خلق تنافساً محموماً بين شركات النفط للحصول على الامتيازات فيها ليس بين شركة الأنكلوبرشيان والشركات الأميركية فحسب، ولكن بينها وبين الشركات الألمانية والإيطالية واليابانية. واندفعت شركات المحور بكل قواها، وبشكل مخطل ومنظم للحصول على ذلك، ورافق هذه الجهود المبادرة إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين السعودية، وعرضت اليابان تقديم مبالغ ضخمة مقابل الحصول على الامتياز في المنطقة المحايدة. كما أقامت ألمانيا تمثيلاً دبلوماسياً للحصول على موطن قدم فيها، وعقدت صفقة السلاح مع السعودية، وقامت إيطاليا بإجراءات مماثلة مع ممارسة الضغط عليها للحصول على امتياز. ونجحت سوكال بإحباط نشاط دول المحور مستغلة الملحق السري لاتفاقية عام ١٩٣٣، الذي أعطى الأفضلية لها في الأراضي السعودية، وتمكّنت من توسيع المساحة الإجمالية لامتيازها إلى مساحة ٤٤٠ ألف ميل مربع، مقابل عدة ملايين من الدولارات بموجب اتفاقية وقعت في ٣١/٥/١٩٣٩.

وبدأت معالم الحياة في الدمام تتغير بصورة دراماتيكية، باكتشاف البئر رقم ٧ في آذار/مارس ١٩٣٨، الذي كان بداية عهد جديد، وأصبحت الظهران واحة أميركية، ومركزاً صناعياً في قلب الصحراء، وباشرت الشركة بمدّ خط أنابيب من حقل النفط إلى مرفأ رأس التنورة. وتعطلت عمليات استثمار النفط إلى حدودها الدنيا بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية لتعرض حقول النفط إلى القصف من قبل القوات الإيطالية، وخوفاً من احتلالها من قبل القوات الألمانية.

كان الشغل الشاغل للمتحاربين هو تأمين النفط لاستمرار دوران عجلة الآلة الحربية، من المصنع إلى الطائرة والدبابة والسيارة، بعد أن ثبت بالتجربة أنه في عصر الحرب الآلية (تجري المعركة وتتقرر لدى ضباط هيئة الإمداد والتأمين

قبل أن يبدأ إطلاق النار)، وهذا ما يؤكّد قول رومل: (لا يستطيع الرجال الأكثر شجاعة فعل شيء ما دون بنادق، والبنادق لا تفعل شيئاً دون ذخيرة وافرة، والبنادق والذخيرة لا نفع لها في الحرب الآلية، ما لم توجد عربات مع نفط كاف لتقلها). ولتخص رومل أزمة النفط في لحظة القتال الحرجة بقوله: (إنّ نقص النفط كاف لجعل المرء يبكي).

وفي غمرة الحرب والصراع بين المتحاربين على ضمان إمدادات النفط للآلة الحربية الدائرة، وتوفيره لفترة ما بعد انتهاء الحرب لمعالجة الصناعة بخاصة والاقتصاد عامة، انضم في نهاية عام ١٩٤٣ إلى العاملين في حقول النفط في السعودية جيولوجي أميركي هو إيفرت دي غولير، كان في زمانه الأشهر بين الجيولوجيين والمقاولين والمخترعين، في العالم، في صناعة النفط والتنقيب عنه.

كُلف دي غولير بالقيام برحلته إلى السعودية لتقويم احتمالات النفط في المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج العربي، التي برزت في حينه بؤرة للنزاع حول النفط. وكان دي غولير واحداً من المساعدين في إدارة نفط الحرب في واشنطن.

شملت رحلته كلاً من العراق وإيران والكويت والبحرين والسعودية. وأشار في تقريره الذي قدمه في واشنطن بعد عودته إليها في أوائل العام ١٩٤٤ إلى أنّ الاحتياطات المثبتة والمحتملة للمنطقة تبلغ حوالي ٢٥ مليار برميل لدى السعودية منها نحو ٢٠٪. كانت تقديراته، كما أعلن هو نفسه، متحفظة إلا أنه أعرب عن اعتقاده أنّ الاحتياطات ستكون أكثر من ذلك بكثير، إنها تربو على ٣٠٠ مليار برميل للمنطقة، وللسعودية وحدها ما يزيد عن ٢٠٠ مليار برميل، وستكون منطقة الخليج في الشرق الأوسط هي مركز الثقل في الإنتاج العالمي للنفط. لقد كان قول دي غولير نقطة تحول في المفهوم العالمي حول النفط وإعادة تصنيفه لموقع الولايات المتحدة، التي كانت تحتل المركز الأول في العالم في احتياطي النفط إلى المركز الثاني. لقد كانت الولايات المتحدة الأميركية تنتج ٩٠٪ من النفط الذي يستخدمه الحلفاء في الحرب العالمية

الثانية، وسجلت نبوءة دي غولير بداية النهاية لدور الولايات المتحدة الأميركية في الاستحواذ على المركز الأول في العالم، في إمداد النفط والانفراد في التأثير على السياسة الدولية.

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا منهمكة في الاستحواذ بامتيازات النفط وإنتاجه في الشرق الأوسط، كانت الولايات المتحدة لا تبدي اهتماماً في المنطقة ما جعل إنتاج النفط في الشرق الأوسط، في عام ١٩٤٠، لا يتجاوز ٥٪ من إنتاجه في العالم، وبالمقارنة أنتجت الولايات المتحدة الأميركية منه ٦٣٪.

لقد ربطت تطورات الحرب العالمية الثانية الاستراتيجية العسكرية باستراتيجية النفط، وتوصلت الولايات المتحدة الأميركية إلى ذات الاستنتاج الذي توصلت إليه بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى بأن الشرق الأوسط هو محور ومركز السياسة الدولية، وتتمحور حوله المصالح البريطانية والأميركية. بدأت بريطانيا تخشى أن تفقد تاج النفط رمز سيادتها، لصالح الشرق الأوسط، موضع مطامحها وعقدة مواصلاتها واتصالاتها بالهند. ومن هذا المنظور الاستراتيجي العسكري والاقتصادي، تحوّل الشرق الأوسط في المفهوم الإمبريالي البريطاني - الأميركي إلى منطقة مركزية استراتيجية.

كانت سوكال وتكساكو، الشركتان الأمريكيتان المعنيتان بالنفط السعودي، ترغبان في تقديم المساعدة المالية التي تطالب بها السعودية، ويرفض الكونغرس الأمريكي الموافقة على تقديمها لأنها ليست ديمقراطية. أما بريطانيا فهي راغبة من تقديم المساعدة المالية المطلوبة، ولكنها ليست متوفرة لديها في ظروف الحرب الصعبة، ويتوقف عليها الاستحواذ على نفط السعودية التي تعتبرها سوكال وتكساكو الأمريكيتان حقل النفط الأعظم في العالم. وتوافق في العام ١٩٤٤ أن مجلس النفط للجيش والأسطول الأمريكي قدّر أن الولايات المتحدة الأميركية ستواجه نقصاً وشيكاً في النفط سيهدد العمليات العسكرية، ما أعطى دفعاً قوياً للحكومة للتوجه نحو النفط السعودي. واستحوذت أهمية نفط السعودية على قيادة الجيش والأسطول الأميركيين إلى الحد الذي كادت فيه أن تستولي

الحكومة الأميركية على شركتي سوكال وتكساكو بالكامل، وتراجع ذلك التوجه إلى امتلاك ٥١٪ من الشركتين، وانتهى أخيراً إلى إلغاء دور الحكومة في إنتاج وتسويق النفط إلى تقديم مبلغ ١٢٠ مليون دولار لبناء خط أنابيب لنقل النفط السعودي والكويتي عبر الصحراء إلى البحر الأبيض المتوسط واعتبر المشروع حاجة عسكرية مباشرة. وتخلت الحكومة الأميركية عن مغامرتها هذه بضغط من الليبراليين وشركات النفط الأميركية، التي رأت في دور الحكومة هذا خطوة نحو الفاشية وتهديداً للصناعة الوطنية.

تركز الحوار في بريطانيا على مشاركة الولايات المتحدة في نفط السعودية والكويت والعراق وبلاد فارس، لأنها تملك الإمكانات المالية والعسكرية الأوفر أو الاستحواذ على نفط الشرق الأوسط بكامله، باعتباره الكنز العظيم الوحيد بعد الحرب الباقي لبريطانيا ما يستوجب عدم اقتسامه مع الأميركيين.

وجرت اتصالات بين بريطانيا والبيت الأبيض الأمريكي، في ٢٨/٢/١٩٤٤، لمحاولة وضع خطة مشتركة للتفاهم حول نفط الشرق الأوسط. حدد الرئيس روزفلت المنظور الأمريكي تجاه نفط الشرق الأوسط بقوله للجانب البريطاني: (إن النفط الفارسي لكم، ونحن مشاركون في نفط العراق والكويت أما النفط السعودي فلنا). وردّ تشرشل على الرئيس روزفلت قائلاً: (إن نزاعاً بشأن النفط سيكون مقدمة بائسة لمشروعنا المشترك الضخم.. إن بعض الأوساط البريطانية مستاءة من أنّ الولايات المتحدة الأميركية ترغب في حرماننا من كنوزنا النفطية في الشرق الأوسط التي، من بين أشياء أخرى، يعتمد عليها تموين أسطولنا). وبعد مشادة بين الجانبين توصل الجانبان إلى اتفاقية، في ٨/٨/١٩٤٥، على أساس تقدير الطلب العالمي على النفط وتوزيع حصص الإنتاج المقترحة لمختلف البلدان، على أساس الاحتياجات المتوفرة ومصالح البلدان المنتجة والمستهلكة، أي موازنة العرض والطلب وتنظيم الفائض. وقد ماتت الاتفاقية في عهد الرئيس ترومان في عام ١٩٤٧.

أثبت تطوّر العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ووقائع الحرب، وتنامي الأهمية الاقتصادية للنفط المتوفر بكميات ضخمة في الشرق الأوسط،

في سياق الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والغرب، أن نفط الشرق الأوسط، والسعودية بخاصة، يشكّل في المفهوم الأميركي عنصراً رئيسياً ومحورياً بالنسبة للاستراتيجية الأميركية ومصالحها، وجوهرياً لأنها الاقتصادي والعسكري. وأصبح الشرق الأوسط بؤرة الاستراتيجية الأميركية، كما أن احتياطات النفط الهائلة في الشرق الأوسط جعلته أكثر أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، من أية منطقة أخرى في العالم. وبدأ تطوير إنتاج النفط في السعودية يتسارع من قبل أرامكو، شركة النفط العربية - الأميركية، الشركة المشتركة بين سوكال وتكساكو. وعملت أرامكو على مد خط أنابيب النفط من حقول النفط السعودية إلى البحر الأبيض المتوسط المسمى تابلاين. وفي مواجهة التحديات التي واجهتها أرامكو في مجال الإنتاج والتسويق والتمويل باتت تبحث عن إنشاء شركة مساهمة مع غيرها من شركات البترول ذات القدرة المرموقة في مجال التمويل والتسويق. واستجابة للشروط السعودية بأن تكون الشركات المساهمة أميركية الجنسية حصراً، أنشأت أرامكو شراكة مساهمة مع شركتي جرسى وسوكوني الأمريكيتين في النفط السعودي وخط التابلاين، وحصلت سوكوني، وبقرار منها، على ١٠٪ فقط، وجرسى على ٣٠٪ ولكنها ندمت على قرارها هذا.

ورأت الحكومة الأميركية أن توسيع المشاركة بين الشركات الأميركية في السعودية سيعزّز الأهداف الأساسية للاستراتيجية الأميركية بزيادة إنتاج النفط في الشرق الأوسط، وتوفير إنتاج النفط في داخل الولايات المتحدة الأميركية والمحافظة عليه كاحتياطي استراتيجي، وتضمن الشركات الأميركية بذلك احتكار النفط السعودي وامتيازاته بأيدٍ أميركية.

وفي عام ١٩٤٩ انخفض إنتاج أرامكو من النفط من الحقول السعودية لانخفاض الطلب عليه نتيجة للركود الاقتصادي في أميركا وبريطانيا، الذي لم يدم طويلاً، ما أدى إلى انخفاض عائدات السعودية من النفط. ولتغطية الديون المتراكمة ومتطلبات الميزانية طالبت الحكومة السعودية المشاركة في الأرباح الضخمة التي تجنيها الشركة، والمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية في



السعودية، وأبدت رغبتها في التفاوض على الامتياز الأصلي، لتأخذ نصيبها من الربح المتزايد، على غرار ما فعلته فنزويلا باقتسام الأرباح مناصفة. ودخلت أرامكو مفاوضات مع السعودية، بموافقة وتشجيع وزارة الخارجية الأميركية، توصلت في ٣٠/١٢/١٩٥٠ إلى إقرار مبدأ المناصفة الفنزويلي. وجاءت موافقة وزارة الخارجية الأميركية على دفع أرامكو لقبول المناصفة، تحت تأثير اندلاع الحرب الكورية في حزيران/يونيو ١٩٥٠، وقلق أميركا من توسع النفوذ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، وزعزعة الاستقرار في المنطقة، ما يهدد أمن الوصول إلى النفط، ويربك عمل شركات النفط الأميركية العاملة فيها وبخاصة في السعودية. وحصلت السعودية على مبلغ و١١٠ ملايين دولار، عام ١٩٥١، مقابل ٣٩ مليون دولار عام ١٩٤٩. وكان الفرق بين المبلغين على حساب الخزينة الأميركية، من الضريبة التي كانت تفرضها على أرامكو. وطبق الاتفاق بين أرامكو والسعودية على ربح النفط في الكويت أيضاً مع شركة نفط الكويت، وهكذا ترسخ أساس جديد للعلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات الأجنبية العاملة لديها. لقد كان قبول مبدأ المناصفة النافذ في فنزويلا قبل سبع سنوات من نفوذه في السعودية والكويت، بديلاً عن فقدان امتياز شركات النفط أو تأميمها كما حدث في إيران عام ١٩٥١.

كان امتياز الأرامكو في السعودية، دون شك، أعظم الامتيازات، وتحولت إلى مشروع اقتصادي هائل. وأخذت السعودية تعمل منذ حزيران/يونيو ١٩٧٤ بمبدأ المشاركة بـ ٦٠٪ في أرامكو، ولكنها في نهاية عام ١٩٧٤ أبلغت الشركات الأميركية في أرامكو: إكسون، وموبيل، وتكساكو، وشيفرون أن ٦٠٪ ليست كافية. وفي الوقت الذي أبدت الشركات الأميركية رغبتها في التفاوض والحوار تمسكت بالامتياز حتى النهاية، وكان، بحق، الامتياز الأعلى في العالم. ومارست السعودية الضغط الاقتصادي بإصرار للحصول على مطالبها ما أدى إلى موافقة الشركات على الطلب السعودي، من حيث المبدأ. وبعد مفاوضات استمرت سنة ونصفاً تحول المبدأ إلى ممارسة فعلية بعد أن اتفق الطرفان على المسائل المالية والأمور الحاسمة. وتم التوصل إلى اتفاقية في ربيع

عام ١٩٧٦، حيث ثبت أن الاحتياطات المؤكدة كانت ١٤٩ مليار برميل من النفط، أي أكثر من ربع مجموع الاحتياطات في العالم. وبموجب الاتفاق الجديد ألغي الامتياز إلى الأبد. وبناء على الاتفاقية الجديدة، ستستولي السعودية على كل أصول وحقوق أرامكو داخل السعودية، وتستمر أرامكو بالعمل مقابل ٢١ سنتاً للبرميل مقابل خدماتها، وتتولى تسويق ٨٠٪ من النفط السعودي. ودفعت السعودية في عام ١٩٨٠ لأرامكو تعويضاً عن كامل ممتلكاتها في الداخل. وأصبحت السعودية المالك الحقيقي لكامل ثروتها النفطية وحققت سيادة مطلقة وسيطرة عليها، ولكن السعوديين لم يوقعوا على الاتفاقية حتى عام ١٩٩٠، أي بعد مرور ١٤ عاماً على الاتفاق عليها، وتأكد لهم خلال هذه الفترة السيطرة الكاملة على نفطهم، وحققوا إنتاجاً بلغ حوالي ٣٣ مليار برميل من النفط، حقق عائداً أكثر من ٧٠٠ مليار دولار. وتحولت أرامكو بموجب الاتفاق الجديد، بعد تصفية امتيازها، إلى مجرد مقاول يعقود مشاركة في الإنتاج، وبرزت علاقة جديدة بدلاً من أن تكون صاحبة امتياز ذات حقوق ملكية على النفط في باطن الأرض، بما تتضمنه الأرض وما في داخلها من حقوق سيادة أو ملكية، أعطتها الاتفاقية حقاً في الإنتاج والخدمات.

كان الاعتماد على السعودية جلياً في تحديد حجم إنتاج النفط والسعر، واضطلعت السعودية في عام ١٩٨٣ بدور المنتج الحرّ التصرف، مغيرة حجم إنتاجها لدعم الأوبك أو السعر الذي تراه مناسباً. وبحلول عام ١٩٨٥ كان الدفاع عن السعر من قبل السعودية يعني هبوط الإنتاج، وخسارة هائلة في حصة السوق، وبالتالي انخفاضاً كبيراً في العائدات. لقد بلغ مستوى العائدات السعودية ١١٩ مليار دولار عام ١٩٨١، وانخفض إلى ٣٦ مليار دولار عام ١٩٨٤، وإلى ٢٦ ملياراً عام ١٩٨٥، ووقعت في عجز كبير في الميزانية ما جعلها ترجئ إعلان الموازنة الوطنية إلى أجل غير محدد. وتابع إنتاج النفط السعودي انخفاضه إلى أن بلغ ٢,٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم، أي نصف مستوى حصتها، وخمس ما كانت تنتجه قبل نصف عقد.

بلغ حجم إنتاج النفط الخام في السعودية عام ٢٠٠٤ ما مقداره

٧٥,٨٠٠,٠٠٠ برميل يومياً وبلغت قيمته حوالي ١١٥ مليار دولار سنوياً. ومن المتوقع أن تنتج في عام ٢٠٠٥ معدلاً متوسطاً مقداره ٢٥,٩٠٠,٠٠٠ مليون برميل يومياً، بقيمة قدرها حوالي ١٩٧ مليار دولار سنوياً.

وستتابع لاحقاً مسلسل الإنتاج السعودي من النفط وتطوراتهِ.

### النفط في العراق

#### ١ - التنقيب عن النفط ومنح الامتيازات:

ارتبط النفط بسياسات ما بعد الحرب العالمية الأولى بعد رفع نخب «دم النصر»، وأصبح إحدى القضايا الهامة في خضم صنع السلام وتنظيم العالم المخضب بدم ملايين القتلى. واحتلت بلاد ما بين النهرين الأولوية الأولى في الاستراتيجية البريطانية الهادفة إلى تأكيد نفوذها وسيطرتها على الأراضي العربية، التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية. وبعبارة أخرى، بادرت بريطانيا، دون إبطاء، إلى تطبيق اتفاقية سايكس - بيكو التي أبرمتها مع فرنسا، في العام ١٩١٦، لتقسيم الوطن العربي فيما بينهما. وكانت بريطانيا تدرك منذ البداية أن العراق ذو آفاق غنية بالنفط. ولم تخفِ هذه الحقيقة على الشريك، فرنسا، التي استدركت وطالبت بقسم من المنطقة المعروف بالموصل، الواقعة إلى شمال غرب بغداد. ولهذا الغرض، زار جورج كليمنصو لندن بعد عشرة أيام فقط من وقف الحرب، حيث أعلن أن فرنسا ستوقف عن مطالبتها بالموصل فيما إذا تلقت حصة من نفطها. وتشكل هذه الزيارة بداية للصراع الذي لا ينتهي بين الإمبراطوريتين، على مصادر النفط في الشرق الأوسط وفي العالم، في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وشكلت الولايات المتحدة خلية هذا الصراع على أوسع مدى، وتحولت المنافسة من منافسة بين المقاولين والمغامرين ورجال الأعمال المجازفين، إلى صراع بين القوى الأعظم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وأصبح النفط عنصراً أساسياً وجوهرياً في استراتيجياتها، بل تصدر قائمة الأهداف من أجل القوة والسيادة الوطنية وتحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

تركّز الصراع بين القوى العظمى على منطقة ما بين النهرين، التي شهدت قبل الحرب، منافسة دبلوماسية وتجارية معقّدة من أجل امتيازات نفطية، وكانت ألمانيا بقيادة المصرف الألماني إحدى القوى المتنافسة على إبراز النفوذ والسيطرة في الشرق الأوسط، بمواجهة شركة النفط الأنكلوبرشيان المدعومة من الحكومة البريطانية. ولم تخفِ الحكومة البريطانية مخاوفها من دور شركة النفط التركية التي تلقّت دعماً صريحاً من المصرف الألماني، في عام ١٩١٢. وامتلك المصرف الألماني وشركة الرويال دوتش/شل ربع شركة النفط التركية، فيما امتلك المصرف التركي، الذي أسسه البريطانيون في تركيا لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية البريطانية، ٦٠٪ من الشركة. ويملك رجل النفط كالوستي غولبنكيان، أرمني الجنسية، ٣٠٪ من المصرف وجعله ذلك يملك ١٥٪ من شركة النفط التركية، وكانت عائلة غولبنكيان جمعت ثروتها من استيراد الكيوسين الروسي إلى الإمبراطورية العثمانية.

تخرج كالوستي مهندساً في عام ١٨٨٧، من الكلية الملكية في لندن، وأعدّ بحوثاً في تقنية الصناعة النفطية الحديثة، وعمل في باكو وتخصص في صناعة النفط، وأعدّ بحثاً حول منطقة ما بين النهرين، استنتج فيه أنها (تملك احتمالات كبيرة جداً بالنفط). وكوّن حياته للنفط في بلاد ما بين النهرين لنحو ستة عقود، وكان صبوراً عنيداً متمسكاً برأيه إلى درجة أنه قيل عنه (إنك تعصر الغرائب أسهل من زحزحة غولبنكيان عن موقفه).

منذ العام ١٩١٢، تاريخ إنشاء شركة النفط التركية، تابعت الحكومة البريطانية جهودها لإجبار الشركة للاندماج مع الأنكلوبرشيان، وفقاً لاتفاقية ١٩١٤/٣/١٩، ونجحت بامتلاك نصف الشركة، وامتلكت الحكومة الألمانية ٢٥٪، وشل ٢٥٪، من أسهم الشركة، وتخلّت الأنكلوبرشيان عن ٢٥٪ من حصتها وشل عن ٢٥٪ من حصتها لصالح كالوستي غولبنكيان.

وحصلت شركة النفط التركية على امتياز، بتاريخ ١٩١٤/٦/٢٨، لإنتاج النفط في العراق، إلّا أنّ الامتياز والشركة صاحبة الامتياز ذهباً بلا رجعة،

باندلاع الحرب العالمية الأولى، يوم اغتيال الأرشيدوق النمساوي فرانز فرديناند في سراجيفو.

ووضعت الموصل، أكثر المناطق الواعدة بالنفط، تحت سيطرة بريطانيا التي سارعت إلى احتلال العراق عام ١٩١٧. وكانت فرنسا قد تخلّت عن الموصل التي وضعت تحت سيطرتها كجزء من سوريا بموجب اتفاقية سايكس - بيكو، مقابل منحها حصّة من نفط العراق. وهكذا أصبح لبريطانيا كامل السيطرة واليد الطولى على بلاد ما بين النهرين الغنيّة بالنفط الواعد، وكان نقص النفط، زمن الحرب وأهميته كسلعة استراتيجية، قد جعل من العراق موقعاً وهدفاً استراتيجياً لبريطانيا، وجعل إمدادات النفط في الشرق الأوسط ذات أهمية قصوى. وتجلّى ذلك بوضوح في رسالة وجهها السير موريس هانكي أمين سرّ حكومة الحرب البريطانية إلى وزير الخارجية آرثر بلفور ورد فيها: (سيشغل النفط في الحرب مكان الفحم، أو على الأقلّ مكاناً موزياً له والاحتمال الكبير الوحيد للمخزون الذي نستطيع أن نضعه تحت السيطرة البريطانية هو المخزون الفارسي، ومخزون بلاد ما بين النهرين. وستصبح السيطرة على مخزونات النفط تلك هدفاً حربياً بريطانياً من الدرجة الأولى).

وجعل بلفور بلاد ما بين النهرين هدفاً حربياً ومصدراً رئيسياً لتزويد بريطانيا بالنفط والحصول عليه بأية طريقة. وحصلت فرنسا بموجب اتفاقية سان ريمو على ٢٥٪ من نفط العراق، وحلّت فرنسا محلّ ألمانيا في شركة النفط التركية، مقابل تنازل فرنسا عن الموصل، وأقرّت لبريطانيا تطوير نفط العراق تحت سيطرتها.

ووفقاً للمعايير والاعتبارات البريطانية، وجدت بريطانيا أنّ السيطرة على العراق من خلال حكومة عراقية ودستور ملكي تدعمهما بريطانيا في ظل انتداب عصبة الأمم. وسيضمن هذا الشكل من الحكم استقرار العراق، وحماية النفط، والسيطرة عليه ليس في العراق وحدها ولكن في الخليج، كما أنه يؤمن الخط الذي يربط بريطانيا بالهند عن طريق العراق والخليج العربي. وتمّ اختيار فيصل

بن الحسين، الذي عينته بريطانيا ملكاً على سوريا، وخلع منها باحتلال القوات الفرنسية سوريا، في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠. وهكذا استدعي فيصل وتوّج ملكاً على العراق في بغداد، في آب/أغسطس ١٩٢١. وتجدر الإشارة إلى أن عبد الله بن الحسين كان المرشح الأول للحكومة البريطانية، لتولّي عرش العراق، إلا أنّ تشرشل، وزير المستعمرات، وقع اختياره على فيصل بدعم من لورنس وروبرت لانسنغ وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية.

وبدأت بريطانيا معركتها لتصفية الصراع حول نفط العراق، مع تنصيب فيصل ملكاً عليها وتشكيل حكومته، وعملت على تسوية الأمور مع رجال النفط الذين كانوا يطالبون بشرعية حقوقهم بامتياز نفط العراق، وزاد من تعقيد مهمة الحكومة البريطانية، في تثبيت سيطرتها وامتيازاتها، رفض الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بشرعية الامتياز الممنوح لشركة النفط التركية عام ١٩١٤. وكان لا بدّ من التوصل إلى امتياز جديد للتنقيب عن النفط، وتطويره، تمنحه الحكومة العراقية إلى جهة أجنبية. ورغم مخاوف الحكومة العراقية تمّ التوصل إلى اتفاق بين شركة النفط التركية والحكومة، بتاريخ ١٤/٣/١٩٢٥، بمنحها امتيازاً جديداً تضمّن اعترافاً بحقوق امتيازات الولايات المتحدة يجري تحديدها بالتفاوض.

ولم تضيّع الولايات المتحدة الأميركية الوقت في المسح الجيولوجي عن نفط العراق، وأرسلت بعثة تمثل شركات النفط الأميركية عملت بالتعاون مع الأنكلوبرشيان والرويال دوتش / شل، توصلت إلى نتيجة مفادها أنه «لا تُعرف منطقة أخرى في العالم فيها آمال أعظم» بتوفّر النفط مما هو في العراق.

وبدأ الحفر في شهر نيسان/إبريل ١٩٢٧، في موقع بابا كركر - كركوك، وقد أطلق العراقيون قديماً على هذا الموقع الذي ينبعث منه الغاز الطبيعي المشتعل (فرن النار الملتهبة). ومن هذا الموقع واجه العراقيون الإسكندر الكبير بالنفط الراشح المشتعل. واندفع النفط من هذا الحقل للمرة الأولى، في ١٥/١٠/١٩٢٧، ومن عمق لا يزيد عن ١٥٠٠ قدم. وارتفع النفط المستخرج في البئر إلى ما يزيد عن خمسين قدماً، وتدفق بمعدل ٩٥ ألف برميل يومياً.

وكانت هذه البئر دليلاً قاطعاً على أن العراق يشكل مصدراً يتوفر فيه النفط بكميات وفيرة، ما ألح على المتصارعين عليه استكمال المفاوضات فيما بينهم بالتوصل إلى اتفاق بتاريخ ١٩٢٨/٧/٣١، حصلت بموجبه الرويال دوتش / شل والأنكلوبريشان والفرنسيون على نسبة ٢٣,٧٥٪ لكل منها، وحصلت شركة النير إيست ديفلوبيمنت، الممثلة للشركات الأميركية، على ٢٣,٧٥٪، ويستلم غولبنكيان حصته الـ ٥٪ نفطاً.

## ٢ - ثورة ١٧ تموز/يوليو ١٩٥٨ والنفط:

أحدثت ثورة ١٧ تموز/يوليو عام ١٩٥٨ تغييرات جذرية، سياسية واقتصادية، في العراق والمنطقة. تحول نظام الحكم من ملكية إلى جمهورية. وأصدرت الحكومة العراقية الجديدة أمراً فورياً بإعادة النظر في امتياز شركة نفط العراق، وتحول النفط في الدول العربية منذ أوائل الخمسينات إلى قضية قومية مركزية. وتمكن عبد الناصر، بنجاح ملحوظ، ربط السياسات النفطية بالرأي العام على اتساع الوطن العربي، وتحول النفط إلى قضية سيادة ونضال ضد الاستعمار. ودعت القاهرة خبراء النفط العرب لعقد اجتماع فيها في نيسان/إبريل ١٩٥٧، بمناسبة التحضير لإعادة فتح القناة، واتفقوا على بناء مصافي لتكرير النفط محلية، وتأسيس أسطول ناقلات نفط عربية، وخط أنابيب عربي إلى البحر المتوسط. واستعرضوا مسألة تأسيس هيئة دولية - عربية، لإدارة إنتاج النفط في الشرق الأوسط، وتهيئة الخبراء والكوادر للحد من أسطورة شركات النفط الأجنبية. وظلت فكرة إنشاء منظمة للدول المصدرة للنفط تتطلب مشاركة إيران وفنزويلا.

وجاءت الفرصة للنظر في الطروحات الجديدة بانعقاد مؤتمر النفط العربي في القاهرة في نيسان/إبريل ١٩٥٩، وتميز المؤتمر بمشاركة شخصيتين بارزتين في مجال النفط، هما عبد الله الطريقي، وزير النفط والمناجم في السعودية، وخوان بابلو بيريز ألفونسو بصفته وزيراً للنفط والمناجم في فنزويلا. وكان عبد الله الطريقي، السعودي الجنسية، قد درس في القاهرة وتشبع بأفكار عبد الناصر



التحررية، ودرس الكيمياء والجيولوجيا في جامعة تكساس، وعمل خبيراً في شركة تكساكو، وعاد إلى السعودية عام ١٩٤٨. وعندما تولى مسؤوليته في مجال النفط، عام ١٩٥٥، ركّز على محاولة السيطرة على مرافق التكرير والتسويق لرفع عائدات النفط السعودية. وعمل على إنشاء شركة نفط سعودية متكاملة حتى محطة الخدمة في البلدان المستهلكة، حتى أنه طرح فكرة التأميم الكامل لأرامكو، ولكنه تراجع عن ذلك بسبب الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط، وقرّر أن السيطرة على السعر والإنتاج أكثر أهمية من التأميم وإنشاء شركة متكاملة.

عملت الدول المصدّرة للنفط في الخمسينيات على زيادة عائداتها بتصدير أكبر كمية ممكنة منه. ورافق زيادة الاستهلاك زيادة أكبر في الإنتاج، ودخل الاتحاد السوفياتي كمصدر رئيسي للنفط في السوق الدولية، وبخاصة في أسواق أوروبا الغربية، على أثر نجاحه في تطوير صناعة النفط لديه واحتلال المركز الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية في إنتاجه. وتحوّلت فنزويلا إلى المركز الثالث. وقُدّمت شركات البترول حسومات على الأسعار، لتسويق إنتاجها الوافر بسبب مضاعفة إنتاج النفط في الاتحاد السوفياتي خلال الأعوام من ١٩٥٥ - ١٩٦٠. وطرح كميات كبيرة منه، وخفض الأسعار لإغراء المشتريين للحصول على الدولارات التي يحتاجها للحصول على التكنولوجيا الغربية المتقدمة وتمويل التنمية لديه.

ووصفت واشنطن السياسة السوفياتية النفطية بأنها هجوم سوفياتي مضاد، وأن العالم الحرّ يواجه وضعاً خطيراً للقدرة السوفياتية على انتزاع أسواق راسخة. وواجهت شركات النفط الهجوم السوفياتي الاقتصادي بهجوم مضاد لتخفيض السعر، وأعلنت البرتش بتروليوم تخفيض السعر حوالي ١٠٪، ما أغضب الدول المصدّرة وأدّى إلى إعلان خوان بابلو بيريز ألفونسو وعبد الله الطريقي شجيهما للإجراءات التي قامت بها الشركات.

انعكست هذه التطورات المشحونة بالغضب والقلق على قرارات مؤتمر النفط العربي المنعقد في القاهرة، الذي شارك فيه ٤٠٠ شخص، باستثناء

العراق للخلاف بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم رئيس العراق. وكان المؤتمر، وكلّ من الطريقي وألفونسو موضع مراقبة من ممثلي شركات النفط المشاركة في المؤتمر بصفة مراقب، واعتبرت الشركات أن المؤتمر كان ناجحاً، طالما أنه لم يكن هناك حديث حول تأمين النفط، ولم يكن للسياسة اليد العليا فيه.

ولم يتمكن المشاركون في المؤتمر من التوصل إلى اتفاق رسمي، إلا أن ألفونسو والطريقي عرفا كيف يتوصلان إلى (اتفاق السادة) الذي يتضمن توصيات إلى الحكومات، ووقعه الجميع باستثناء ممثل إيران. عكست التوصيات أفكار ألفونسو والطريقي، ونصّت على أن الحكومات تشكل لجنة نفط استشارية، وتدافع عن بنية السعر وتؤسس شركات نفط وطنية. وأخذت التوصيات على رفض مبدأ المناصفة والمطالبة بالتحصيل بنسبة ٦٠٪ على الأقل، وعلى الحكومات أن تقيم صناعة لتكرير النفط وطنياً، وتحقيق التكامل لضمان أسواق مستقرة والحصول على عائدات أكبر. لقد شكّلت اتفاقية السادة أساساً صحيحاً في خط القوى الوطنية المحركة في صناعة النفط، ورسمت الطريق الجريء والسليم نحو إنشاء جبهة مشتركة، متضامنة ضد شركات النفط، وللحفاظ على الحقوق الوطنية الثابتة في موارد الثروات الوطنية. وكانت اتفاقية السادة الخطوة أو اللبنة الأولى، وحجر الزاوية في إنشاء منظمة للدول المصدرة للنفط، أوبك.

### ٣ - منظمة الدول المصدرة للنفط:

رأى الغرب أن غزو النفط السوفياتي للأسواق الغربية، الذي لا يقاوم لانخفاض سعره، هجوم سياسي لغرض إضعاف (الناتو)، وإخضاع الغرب وربطه بالسوفيات عن طريق سلاح النفط. وأعطت تصريحات خروتشوف، الزعيم السوفياتي، تعقيباً على الوضع الناجم الذي دعا فيها (لدفن الغرب بإغراق الرأسماليين في بحر من النفط، وتدمير الاستثمارات النفطية الغربية في الشرق الأوسط) دلالة قاطعة على أن السوفيات يشنون حرباً اقتصادية تستهدف إخضاع العالم أجمع لنفوذ الاتحاد السوفياتي.

وللرد على خطر تسويق النفط السوفياتي في الغرب، قرّرت شركات النفط اللجوء إلى تخفيض السعر، إلى جانب فرض القيود الحمائية على استيراد النفط السوفياتي. ولكن تخفيض سعر السوق سيحمل الشركات وحدها الخسارة دون البلدان المنتجة في الشرق الأوسط، ومع هذا فإنّ التخفيض الأول للسعر أغضب الحكومات المنتجة، وأدى إلى انعقاد مؤتمر النفط العربي الذي صدر عنه اتفاق السادة، فماذا يمكن أن يحدث لو أنها خفّضت السعر ثانية؟.

لمواجهة الوضع، انعقد مجلس ستاندرد أويل أف نيوجيرسي، في نيويورك، في تموز/يوليو ١٩٦٠، وفي آب/أغسطس ١٩٦٠، أعلنت الشركة قرارها بتخفيض سعر نفط الشرق الأوسط ١٤ سنتاً للبرميل الواحد، وافقت الشركات الأخرى أثر نيوجيرسي بحذر، ووصفتها شل بأنها حركة مشؤومة، كما أن البريتش بتروليوم صرّحت بأنها تلقت الخبر بأسف.

لقد كانت الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط على يقين من أن الشركات قد اقتطعت جزءاً من دخلها الوطني دون استشارتها، ما دعاها للتعبير عن سخطها الشديد لهذا الموقف. وأدركت الشركات بأن أبواب جهنم انفتحت دفعة واحدة، وأنها ارتكبت خطأ فادحاً.

وبعد ساعات من إعلان ستاندرد أويل أف نيوجيرسي تخفيض السعر، أبرق عبد الله الطريقي وزير النفط السعودي إلى خوان بابلو بيريز ألفونسو، يدعوّه للاجتماع مع الموقعين على اتفاق السادة لبحث الوضع المستجد. استغلت حكومة عبد الكريم قاسم في العراق، التي لا ترغب في عقد اللقاء في القاهرة للخلاف القائم بينها وبين عبد الناصر، ووجهت دون إبطاء، دعوات مستعجلة لعقد اجتماع في بغداد لتأسيس منظمة من الدول العربية المصدرة للنفط، ودول غير عربية مثل إيران وفنزويلا. والتقى ممثلو الدول المصدرة الرئيسة: السعودية، وفنزويلا، والكويت، والعراق، وإيران في بغداد بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٠. وتوصّلت في ختام لقاءها بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر إلى قرار بتأسيس منظمة سمّيت (منظمة الدول المصدرة للنفط)، وحدّدت هدف المنظمة العمل على استعادة السعر إلى مستواه قبل التخفيض، والدفاع عن سعر النفط واتفقت على

مطالبة الشركات باستشارتها بتحديد السعر، لما له من تأثير على حجم عائداتها النفطية. هذا هو الحلم الذي حلم به الطريقي وأفونسو، وقد تحقق.

كان الأعضاء المؤسسون الخمسة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، مصدر ٨٠٪ من صادرات النفط الخام، ومثلت المنظمة المستحدثة، بذلك، الإرادة الجماعية والسيادة الكاملة للدول المصدرة، وكانت نقطة انعطاف في العلاقات الاقتصادية الدولية لتأكيد سيادة وسيطرة الدول على مصادر ثرواتها الطبيعية.

أقامت منظمة الدول المصدرة للنفط موقعها في جنيف، لكنّ السويسريين رفضوا منحها الحصانة الدبلوماسية كغيرها من المنظمات المقيمة فيها، ربما لرية في مقاصدها أو بجديتها وعدم النظر إليها كمنظمة ذات وزن دولي.

وانتقلت إلى فيينا عام ١٩٦٥ بتشجيع من النمساويين، الذين كانوا يتطلعون إلى جعل عاصمتهم مقراً دولياً للنشاطات السياسية والدبلوماسية. وسرعان ما شهد النظام الدولي تحولاً دراماتيكياً، وأصبحت الأوبك مع بداية السبعينيات تحظى بالتودّد والتملّق، وأصبحت المنظمة الممثل الرئيسي لمصدري النفط في العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي. وأصبح هؤلاء السادة الجدد هم المسيطرين والموجهين للاقتصاد العالمي، بإعادة توزيع الريع بين المنتجين والمستهلكين ويتجاوزوه إلى إعادة توزيع القوة الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، وقوة فاعلة في صياغة السياسة الخارجية، وحتى التأثير على السياسات الداخلية للدول الأكثر أهمية وقوة في العالم. كان ذلك واقعاً ملموساً حتى العام ١٩٧٨، الفترة التي دعيت بالعصر الذهبي للأوبك.

استمدّت الأوبك هيبتها وقوّتها من تحكمها بسعر النفط الذي تضاعف مرات عديدة بسبب الحظر العربي، ومن زيادة عائداتها النفطية للزيادة الكبيرة في الإنتاج لتلبية الطلب العالمي. ومن خلالها فرض المنتجون المصدرون الرقابة الكاملة على الأسعار. لقد ارتفعت عائدات النفط الإجمالية لدول الأوبك من ٢٣ مليار دولار عام ١٩٧٢، إلى ١٤٠ مليار دولار عام ١٩٧٧. ووفرت

العائدات الضخمة والمفاجئة لهم مصدراً لإعادة بناء اقتصاداتهم الوطنية، وفق برامج تنمية للصناعة وبناء البنى التحتية، والخدمات الأساسية والترفيهية، ورافقها مجالات جديدة للإنفاق غير التنموي، كسراء الأسلحة والتبديد والفساد. وجدت الدول الصناعية بتصدير الأسلحة المتطورة والتقليدية إلى الشرق الأوسط المجال الرحب لاسترجاع الكثير من الأموال التي أصبحت في حوزة دولة، حتى وإن لم يكن معظمها طرفاً حقيقياً في الصراع المسلح المشتعل في المنطقة. وكانت الأسلحة دون شك جزءاً من قائمة مشتريات كبيرة ومتنوعة من البضائع الاستهلاكية والاستثمارية التي تطلبتها مرحلة انتقالية لردم الهوة بين عالم متخلف وعالم صناعي، حقق تقدماً مذهلاً في كافة المجالات الصناعية، والعلمية، والتقنية، والتطور الاجتماعي والمعاشي، وانتقل إلى مرحلة الاستهلاك والرفاه.

لقد تباينت الآراء حول وضع الأوبك وتسمياتها، منهم من يعتبرها نادياً أو رابطة، ومنهم من اعتبرها اتحاد دول محتكرة، ومع هذا فهي قد لا تكون (كارتلًا). وما يميّز الأوبك أنّ دولها تحاول دائماً إنتاج النفط بكامل طاقاتها الإنتاجية، إن السعودية هي الدولة الوحيدة التي تحاول ضبط الإنتاج وتقييده دون استطاعتها الإنتاجية. ورغم زيادة سعر النفط وارتفاعه الملحوظ إلا أن المصدّرين لا يحصلون إلا على نصف السعر الحقيقي، الذي تقرّره الدول الصناعية المستوردة. إن ما يزيد عن ٤٥٪ من القيمة المحسوبة على المستهلك الأوروبي الغربي لمنتجات النفط يذهب إلى الحكومات، فيما لا يتجاوز السعر الذي تقرره الأوبك أكثر من ٣٥٪ من قيمة السعر الإجمالي، وتذهب النسبة الباقية، المشرون بالمائة، للشحن والتكرير وللهمامش الأخرى. وتشهد الأوبك تنافساً بين المصدّرين على الإنتاج، وعلى السعر، وبخاصة بين إيران والسعودية.

### النفط في إيران

#### ١ - الكشف عن النفط ومنح الامتيازات:

كانت رشوحات النفط تلاحظ في بلاد فارس (عُرفت منذ العام ١٩٣٥ بإيران) منذ قرون، وكانت تُستخدم لطلاء جدران القوارب وربط القرميد. وكان البارون جوليوس دي رويتر قد حصل على امتيازات في بلاد فارس، لاستثمار النفط في عام ١٨٧٢ وعام ١٨٨٩، إلا أنها واجهت مقاومة في بلاد فارس ومعارضة من الإمبراطورية الروسية، ما أدى إلى إلغائها، حيث كانت بلاد فارس في هذه الحقبة من التاريخ، تخضع للتدخل في شؤونها الداخلية والتنافس الدبلوماسي والتجاري من قبل روسيا وبريطانيا، ذلك التدخل الذي تحوّل إلى هيمنة. وتنازعت القوتان الروسية والبريطانية على النفوذ في بلاد فارس، من خلال الامتيازات والقروض. وكانت روسيا تسعى لترسيخ وجود أسطولها الحربي في الخليج، فيما كان الاقتصاد الفارسي يتكامل مع الاقتصاد الروسي. ورأت بريطانيا أن حصولها على امتياز نفطي سيعمل على تصحيح التوازن ضد روسيا، ما دفعها لتقديم عشرين ألف جنيه نقداً، وعشرين ألف جنيه أخرى، ثمن أسهم ١٦٪ من الأرباح السنوية الصافية، للحصول على امتياز استثمار النفط صالحاً لمدة ستين عاماً، يغطي ثلاثة أرباع مساحة بلاد فارس، وذلك بموجب الاتفاقية التي وقعها الشاه مظفر الدين في ٢٨ أيار/مايو ١٩٠١. وبدأ التنقيب في جنوب غرب بلاد فارس، ثم انتقل إلى موقع يسمّى ميدان نפתان، وتدفق النفط للمرة الأولى بعد مرور سبع سنوات على توقيع الاتفاقية.

أدت هزيمة روسيا على يد اليابان في عام ١٩٠٥، ومخاوف بريطانيا من

تغلغل ألماني في الشرق الأوسط، إلى التوصل إلى توافق بين روسيا وبريطانيا وإلى إبرام معاهدة عام ١٩٠٧، التي وضعت شمال بلاد فارس تحت النفوذ الروسي والجنوب الغربي تحت النفوذ البريطاني.

كان ما يشير قلق الحكومة البريطانية عند اتخاذ قراراتها النفطية، تلك القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى، وفي مقدمتها مكانة وموقع بريطانيا النسبي كقوة عظمى بين القوى المماثلة. ومن أخطر هذه القضايا التوسع الروسي وأمن الهند. كان هذا التوجه جلياً في البيان الذي ألقاه وزير خارجية بريطانيا اللورد لانسدون في مجلس اللوردات في شهر أيار/مايو ١٩٠٣، حيث جاء فيه: «ستتضرر الحكومة البريطانية إلى مقاومة إنشاء قاعدة بحرية أو حصن، في الخليج قبل أية قوة أخرى، يشكل تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية، ويجب مقاومته بكل الوسائل المتوفرة لدينا». وأكد، في حينه، اللورد كورزن، نائب الملك في الهند، على أهمية هذا البيان بوصفه له بأنه: «مثل مبدأ مونرو في الشرق الأوسط بالنسبة لنا». أما بالنسبة للبحرية البريطانية فكان أمن الخليج العربي ضرورة للاحتفاظ بمصدر آمن لإمدادات النفط للأسطول البريطاني، رغم أن السفن الحربية كانت ما تزال تعتمد على الفحم الحجري في وقودها. وعبر اللورد لانسدون عن رفضه لموقف الخزانة من تمويل مشاريع التنقيب عن النفط في الخليج بقوله: «إن هناك خطراً على امتياز النفط في بلاد فارس، بوقوعه تحت السيطرة الروسية»، ولم تكن مخاوف بريطانيا تقتصر على وقوع نفط الخليج تحت السيطرة الروسية، بل أيضاً وقوعه تحت السيطرة الفرنسية.

ونتيجة لصعوبة تمويل عمليات التنقيب، تم الاتفاق بين شركة دارسي وشركة بورما في لندن على تأسيس شركة بينهما عُرفت باسم (كونششن سنديكات) لمتابعة أعمال الحفر والتنقيب في بلاد فارس. وأيقن الجميع أن مصدراً غنياً للنفط اكتشف في بلاد فارس، ما أدى إلى إنشاء شركة النفط المحدودة الأنكلوبرشيان لمتابعة استثمار النفط تحت الحماية البريطانية، وتوسعت أعمال الشركة وعملياتها، وبرزت كشركة مهمة بحلول العام ١٩١٠، ما أثار نزاعات متواصلة مع السلطات السياسية الفارسية.

اقتضت المصلحة البريطانية تطوير مصادر النفط الفارسية، كما تطلبت مصالح الإمبرالية البريطانية وتأمين حاجة الأسطول الحربي البريطاني من النفط، بعيداً عن إمكانية احتكارها من قبل ألمانيا أو فرنسا، وذلك بعد أن تولّى الأدميرال جون أربشنتون فيشر قيادة الأسطول البحري الملكي في العام ١٩٠٤. لقد أراد فيشر تحويل الأسطول من قوة دفع الوقود المعتمد على الفحم الحجري إلى وقود النفط، لتحقيق سرعة أكبر وكفاءة أعظم وقدرة على المناورة، رغم أن أكثرية الأميرالات كانوا يشعرون بالأمان أكثر باعتمادهم على الفحم الحجري الويلزي. وانطلاقاً من موقفه هذا، حرّض فيشر الأميرالية من أجل دعم الامتياز الفارسي، وتطوير حقول النفط تحت السيطرة البريطانية بهدف الوصول بالأسطول إلى العصر الصناعي والجاهزية الحربية. وكان فيشر مقتنعاً بأن الإمبراطورية الألمانية هي عدو بريطانيا الصناعي الجبار في القارة الأوروبية. وتمكّن فيشر من دفع الأسطول والحكومة البريطانيين للتوجه نحو النفط الذي سيمثل العنصر الأكثر خطورة في الصراع القادم البريطاني - الألماني.

تساعد سباق تطوير الأسطول بين بريطانيا وألمانيا، وكان ذلك جلياً في الصحافة والرأي العام في الدولتين، وعبر أحد المؤرخين عن ذلك بقوله: (إنّ مسألة الأسطول الحربي هي التي فاقمت العلاقة الأنكلو - ألمانية أكثر من أي شيء آخر). وتلازم ذلك مع اندفاع ألمانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر في محاولة، بكل ما لديها من قوة، في تحقيق مكانة سياسية واقتصادية واستراتيجية لها في العالم والحصول على اعتراف دولي بأنها قوة رئيسية. ولم تتوان عن استعمال طرق وأساليب فظة أو عدوانية على الساحة الدولية، ما دفع مستشار القيصر الألماني إلى انتقاد (روح الأمة المتفطرسة، المندفعة بشكل غريب، الوقحة وذات النزعة المستبدّة). ورأى الألمان أن التفوّق البريطاني في أعالي البحار، العقبة الوحيدة التي تقف في طريق تحقيق حلمهم في جعل ألمانيا دولة عظمى أو الدولة الأقوى، الحلم الذي لا يتحقق إلا على أيدي الأسطول الألماني الحربي بتحطيم (هيمنة بريطانيا العالمية، وتوفير المستعمرات لألمانيا المحتاجة إلى التوسّع). ويتحقّق ذلك ببناء أسطول حربي ألماني ينافس الأسطول البريطاني ويتفوّق عليه.



أثار التحدي الألماني الحذر لدى البريطانيين، وحضهم على التحدي وتعبئة الجهود للدفاع عن أمن الإمبراطورية البريطانية في مواجهة الخطر الألماني. واستجابت الحكومة البريطانية إلى تنفيذ خطة الأميرال فيشر في تحديث الأسطول. وأصبح هذا الهدف مركزياً في خطط ونستون تشرشل الذي أصبح في العام ١٩١١ لورد الأيرالية الأول، المنصب المدني الأعلى في البحرية الملكية. واتخذ تشرشل الأميرال المتقاعد فيشر مستشاراً له (ولهماً لتوسيع وتحسين وتحديث البحرية) وتحويل البحرية (التي كانت على شفا الكارثة) إلى طاقة النفط، وإلى (تطوير محرك الاحتراق الداخلي، وهو أعظم ما شهده العالم لأنه يحل محل البخار وبسرعة تراجيدية). وتركز دفاع فيشر عن فوائد النفط وتميزه عن الفحم الحجري بأنه لا يفسد، ويمكن جمعه في صهاريج مخفية، وهذه ميزة استراتيجية وعسكرية، وأرخص من الفحم الحجري، ويتوفر بكميات وفيرة في الخليج العربي، وتستطيع باخرة تسير بقوة النفط أن توفر ٧٨٪ من كلفة الوقود، وتحرر من ٣٠٪ من وزن حمولتها بالاعتماد على دفع الاحتراق الداخلي، وتحقق هذه المزايا المذهلة بالتحويل إلى النفط. وبالتوصل إلى أهمية النفط وتحويل الأسطول إلى الطاقة النفطية تحولت الأنظار إلى البحث عن مواقع وجود النفط وتأمين إمداداته سياسياً وعسكرياً، وتتوفر كل هذه العوامل في حال اكتشاف النفط من قبل بريطانيا وتحت سيادتها.

وتزامن الجدل السائد في بريطانيا حول استخدام النفط مع جهود كانت تبذل بسرعة مذهلة في كل من ألمانيا، والولايات المتحدة الأميركية للغاية ذاتها. ونجح الأسطول الحربي الألماني بإنجاز تقدم كبير في مسألة الدفع بالنفط.

وتركز الاهتمام البريطاني في توفير النفط عن طريق شركتي رويال دوتش شل والأنكلوبرشيان، وبانحياز شركة شل إلى ألمانيا قررت بريطانيا دعم استقلالية شركة الأنكلوبرشيان ومدها بأسباب القوة، بما في ذلك الدعم المالي، لجعلها (شركة بريطانية خالصة). ويتوافق هذا مع اهتمامات وزارة الخارجية البريطانية الداعية إلى دعم موقع بريطانيا في الخليج. واعتبرت مساندة شركة الأنكلوبرشيان تحتل الأولوية، وهي الشركة التي تمتلك كل الحقوق في

بلاد فارس ويجب أن تبقى في منأى عن سيطرة أية جهة أخرى، كما أنها رأت أن هيمنة بريطانيا السياسية في الخليج ناجمة عن هيمنتها التجارية وبخاصة النفط. وغالت وزارة الخارجية البريطانية في العام ١٩١٢ في دعمها لشركة الأنكلوبرشيان، حيث إنها اعتبرت أن المساعدة الدبلوماسية بمفردها ستكون عديمة الفائدة للحفاظ على استقلاليتها، بل إن المساعدة المالية هي ما تحتاج إليه بطريقة أو بأخرى.

إن ارتفاع سعر النفط الكبير في العام ١٩١٣، نتيجة لتزايد الطلب عليه، والقرار الذي اتخذته بريطانيا بإمداد الأسطول البحري بالنفط المتخذ في حزيران/يونيو ١٩١٣ دعا إلى الحاجة إلى إبرام عقود طويلة الأجل، لضمان إمدادات كافية بأسعار في متناول اليد وإحباط احتكار عالمي. وساد التوجه بأن تحصل الحكومة البريطانية على أسهم في شركة الأنكلوبرشيان، وحذر تشرشل إذا لم تتخذ بريطانيا هذه الخطوة (لن نستطيع الحصول على الذرة والقطن، ولا على ألف سلعة وسلعة ضرورية لحماية الفعاليات الاقتصادية لبريطانيا العظمى). وهكذا امتلكت الحكومة ٥١٪ من رأسمال شركة الأنكلوبرشيان، بموجب مذكرة قدمها تشرشل، في ١٧ حزيران/يونيو ١٩١٤، إلى مجلس العموم. وهكذا أصبح النفط، لأول مرة، وسيلة في جوهر السياسة، وتحول إلى سلعة استراتيجية عندما تسارعت الأحداث فجأة باغتيال الأرشدوق فرانز فرديناند، أرشدوق النمسا، في سراييفو وحركت روسيا جيوشها في ٣٠ تموز/يوليو ١٩١٤. وأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في ١ آب/أغسطس ١٩١٤، ووجهت بريطانيا إنذارها إلى ألمانيا في ٤ آب/أغسطس، وأصدر تشرشل أوامره إلى الأسطول البريطاني ببدء عملياته الحربية ضد ألمانيا كبدية للحرب العالمية الأولى، وهو مطمئن إلى أنه الأسطول الأسرع، وذو القدرة الفائقة على المناورة بفضل محركاته المعتمدة على وقود النفط. لقد أكدت نتائج المعارك البحرية أن النفط ومحرك الانفجار الداخلي غيرًا كل المعايير، بما في ذلك تحرك الآلات الناقلة للجنود والأسلحة والعتاد والتموين. ولم يقتصر استخدام وقود النفط على الأساطيل البحرية بل تعداه إلى الجرار الزراعي في الولايات

المتحدة، والدبابة التي استعملت للمرة الأولى في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٦، وأثبت تأثيرها الحاسم في انتصار الحلفاء في العام ١٩١٨، واستخدمت الولايات المتحدة وحدها، التي دخلت الحرب في عام ١٩١٧، ٥٠ ألف آلية تسير بطاقة البنزين، واستخدمت الطائرات بكفاءة عالية منذ عام ١٩١٦ كضرورة خلقتها الحرب. وأكدت الحرب أنّ النفط كان أكثر أهمية من أي شيء آخر. عبر والتر لونج، وزير الدولة البريطاني، عن هذا بقوله في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ (يمكنكم الحصول على الرجال والأعتدة الحربية والمال، ولكن إذا لم تحصلوا على النفط فإن كل مزاياكم ستكون دون قيمة).

وفرضت الحرب وصراع القوى المتحاربة على حقول النفط في بلاد فارس، بين البريطانيين من جهة وتركيا وألمانيا من جهة أخرى، أن صناعة النفط مشروع عظيم، كما أن بلاد فارس والعراق، موطن النفط المكتشف، موقع جغرافي استراتيجي قررت بريطانيا إخضاعه لسيطرتها الدائمة. وتنامى إنتاج النفط في بلاد فارس بين ١٩١٢ و ١٩١٨ أكثر من عشر مرات، أي من ١٦٠٠ برميل في اليوم إلى ١٨٠٠٠ برميل، وتحولت شركة الأنكلوبرشيان من منتج للنفط إلى شركة متكاملة.

لقد استدعت الحرب تأسيس مؤتمر النفط بين الدول المتحالفة في شباط/فبراير ١٩١٨، وفرض النفط نفسه بأنه (حيوي كالدّم في المعارك)، واستجابة لمتطلبات الحرب من النفط أنتجت الولايات المتحدة في العام ١٩١٤ /٢٦٦/ مليون برميل من النفط، أي ما يعادل ٦٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وارتفع إنتاجها إلى ٣٣٥ مليون برميل زوّدت ٨٠٪ من حاجة الحلفاء للنفط زمن الحرب.

ولقد عقّد دخول الولايات المتحدة الحرب العلاقة بين عرض البترول والطلب عليه، أي بين الإنتاج والاستهلاك، وكان لا بدّ من تلبية الحاجة للنفط لإمداد القوات العسكرية الأميركية والحليفة، والصناعات العسكرية الأميركية، والاستهلاك المدني. ما استدعى الرئيس الأميركي ولسون إلى إنشاء (إدارة الوقود) في العام ١٩١٧، في إطار التعبئة الاقتصادية الشاملة للحرب. وتجاوز

الطلب على النفط الإنتاج الأمريكي، وتمت تغطية الفجوة بالنفط المكسيكي واستخدام الفحم الحجري. وتفاقت الأزمة، وعجزت إدارة الوقود الأميركية عن تأمين التدفئة للمنازل، لأن الأولوية أعطيت للمجهود الحربي، وأدى النقص في العرض إلى مضاعفة أسعار النفط في العام ١٩١٨، مقارنة بأسعار ١٩١٤، وأدى التوسع في إنتاج النفط والحاجة الملحة إليه إلى تحويل ١/١٢ من مجمل إنتاج الحديد والفولاذ لتوفير حاجة حقول النفط. واستمرّ عدم التوازن بين الطلب والعرض بعد الحرب نتيجة للتوسع في إنتاج السيارات، والحاجة لتوفير الوقود لها. وأعطى انهيار الحكم القيصري في روسيا في عام ١٩١٧ الأمل إلى ألمانيا لاحتلال حقول النفط في باكو على شواطئ بحر قزوين. وأعطت معاهدة (برست لينوفسك) التي أنهت الحرب بين روسيا وألمانيا الأمل لألمانيا للحصول على نفط باكو، ولكنّ البلاشفة في باكو رفضوا أوامر ستالين بالاستجابة لتلبية طلب الألمان مؤكّدين أنهم لن يعطوا (اللمصوص الألمان قطرة واحدة من النفط لا في النصر ولا في الهزيمة).

ودخلت قوات بريطانيا من بلاد فارس وسيطرت على حقول النفط في باكو لمنعها عن الألمان، وشكّل ذلك هزيمة قاصمة لألمانيا وتحركات قواتها العسكرية، واستمرار صناعتها الحربية، وبخاصة تحرّك قوّاتها الجوية والبرية، وسارعت في استسلام ألمانيا وتوقيع الهدنة التي أنهت الحرب بعد شهر واحد من احتلال نفط باكو في ١١/١١/١٩١٨. لقد أوجز السناتور (بيير نجر) دور النفط في الحرب بقوله: (إن النفط، دم الأرض، كان دم النصر... فألمانيا التي فاخرت بتفوقها بالحديد والفحم الحجري، لم تحسب حساباً كافياً لتفوّقنا في النفط. ومثلما كان النفط دم الحرب فسيكون دم السلام أيضاً). ومنذ ذلك، استمرت الدعوات إلى نفط أكثر فأكثر.

دخلت إيران بمفاوضات مع شركة الأنكلوبرشيان، في عام ١٩٢٨، بهدف رفع حصتها أو عائداتها النفطية، واستمرّت لغاية ١٦/١١/١٩٣٢، عندما أعلن الشاه رضا بهلوي، ملك بلاد فارس، أمام دهشة الشركة، وحتى وزرائه، وبصورة قطعية إلغاء امتياز الأنكلوبرشيان من طرف واحد، لعدم استجابتها

لمطالب إيران. أدركت الأنكلوبرشيان وغيرها من شركات النفط الأجنبية أنّ مستقبل استثماراتها النفطية مهدد وغير مضمون، في حال تعارضها مع المصالح الوطنية للدول المضيفة وسيادتها على النفط الثروة الوطنية. وأدرك الشاه على أثر التفاوض مع الشركة الذي استمر أربع سنوات، أن الامتياز الذي منح لوليم نوكرس دارسي، عام ١٩٠١، ينتهك السيادة الوطنية، ويشكل إجحافاً بالحقوق، وأنه مركز قوة ونفوذ لا بد من الحد منه. ويرجع بعض أسباب قرار الشاه انتقاماً من الحكومة البريطانية، الحامل الأكبر لأسهم شركة الأنكلوبرشيان، التي لم تستجب لرغبته في ضمّ البحرين إلى إيران. وتجاوزت طموحاته البحرين إلى احتواء العراق التي بسطت عليها نفوذها كمورد رئيسي لها بالنفط. ورأت بريطانيا قرار الشاه تحدياً لها، ولمصالحها الحيوية، وأمنها العسكري، الذي ربطه تشرشل عام ١٩١٤ بالنفط الإيراني، ورفعت القضية إلى عصبة الأمم التي طالبت الأطراف المعنية المتنازعة بالتوصل إلى اتفاق بالتفاوض. وقد توصل الجانبان إلى اتفاقية جديدة في شهر نيسان/أبريل ١٩٣٣، قلصت مساحة الامتياز إلى الربع، وضمنت لإيران عائدات ثابتة قدرها ٤ شلنات عن الطنّ، وعلى ٢٠٪ من أرباح الشركة، بالإضافة إلى دفعة سنوية أدناها ٧٥٠ ألف جنيه. ونصّت الاتفاقية على أن تكون العمالة من العمال الإيرانيين مقابل تمديد العقد إلى عام ١٩٩٣.

خضعت الأنكلو - إيرانيان لضغوط متعدّدة الجوانب. فهي تفتقر للمال الكافي لتوسيع أعمالها في إنتاج النفط، وبناء شبكة تكرير، وتسويق واسعة الانتشار في أوروبا. وواجهت منافسة من قبل أرامكو التي توفر لديها إنتاج وفير من النفط، وكان لا بد لها من الارتباط بالشركات الأميركية بعلاقات طويلة الأمد لتعزيز موقعها في مواجهة الضغوط المستمرة من الاتحاد السوفياتي في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. لقد أظهر الاتحاد السوفياتي اهتماماً جاداً بالنفط الإيراني، لضمان حاجته من النفط وتعزيز نفط باكو وحمايته. ولم يعلن عن مطالبه بالحصول على امتيازات نفطية في إيران فحسب بل تقدمت القوات السوفياتية لتمثل أذربيجان في شمال إيران بعد الحرب. ولم ينسحب

ستالين منها إلا في ربيع عام ١٩٤٦، تحت ضغط من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا التي عُرِفَت بالأزمة الإيرانية، التي كانت المواجهة الأولى بين الشرق والغرب في الحرب الباردة. وشكّل النفط الإيراني بموقعه الجغرافي المجاور لحقوق النفط السوفياتي مصدر قلق وخطر على أمن إمدادات النفط السوفياتية. واعتبر ستالين، في حينه، أن النفط الإيراني رديف للنفط السوفياتي الذي انخفض إنتاجه في نهاية الحرب، عام ١٩٤٥، إلى ما لا يقلّ عن ٦٠٪ منه عام ١٩٤١. وواجه الاقتصاد السوفياتي طلباً متزايداً على الطاقة في مرحلة إعادة بنائه، وفي ضوء الوضع النفطي السيئ نتيجة للضرر الكبير الذي تعرّضت له حقول النفط السوفياتي واستنزافها بشدة.

وتعود مطامح الاتحاد السوفياتي بنفط إيران إلى ما قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، حيث صدرت تصريحات من قبل القادة السوفيات في سياق المعاهدة السوفياتية - الألمانية عام ١٩٤٠، تؤكد أنّ المنطقة الإيرانية، الواقعة جنوب باتومي وباكوا امتداد إلى الخليج العربي، تقع في المجال الحيوي للاتحاد السوفياتي. ولم يكن هذا التوجه في نظر ستالين إلا عملاً مشروعاً في صميم الأهداف التقليدية السوفياتية لسياسة ما بعد الحرب، المبنية على توسع الاتحاد السوفياتي جغرافياً، لاحتواء أكبر مساحة جغرافية من الجوار وبكافة الاتجاهات، ومنها الوصول إلى مياه الخليج العربي، لما له من أهمية استراتيجية ولمخزونه الهائل من النفط وحرمان الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا منه ولو كان جزئياً.

ولم ييأس الاتحاد السوفياتي من محاولته السيطرة على نفط إيران إذ أنه سعى، على أثر انسحاب القوات السوفياتية من إيران عام ١٩٤٦، إلى إنشاء شركة نفط سوفياتية - إيرانية مشتركة لاستثمار النفط في إيران. وفشلت كافة الجهود السوفياتية للاستحواذ على النفط الإيراني، سواء كان بالسيطرة العسكرية على الأرض أو الحصول على امتيازات نفطية في مواجهة الإصرار الأميركي - البريطاني، لإبعاد الاتحاد السوفياتي ومنعه عن بسط نفوذه وتوسعه تجاه إيران، التي كانت تعتبرها واشنطن ولندن احتكاراً لشركة الأنكلو - إيرانيان، التاج

المرضع بالجواهر، ما يستدعي المحافظة على نفوذهما في إيران والمحافظة على وحدة أراضيها. ومن هذا المنطلق الاستراتيجي السياسي والاقتصادي، سارعت شركتا النفط الأمريكيتان، جرسي وسوكوني، إلى عقد اتفاقية مع شركة الأنكلو - إيرانيان لمدة عشرين عاماً تم توقيعه في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٤٧. وهكذا، بعقد الصفقات الكبرى: أرامكو - غولف/شل والأنكلو - جرسي وسوكوني، طويلة الأمد استكمل إنجاز الآليات ورأس المال وشبكات التسويق، لإنتاج ونقل كميات ضخمة من بترول الشرق الأوسط إلى السوق الأوروبية. وانتقل بعد الحرب العالمية الثانية مركز ثقل النفط من الغرب إلى الشرق الأوسط، الذي تحول إلى محور السياسة الدولية واستراتيجيات الدول العظمى، والصراع بين القطبين السوفياتي والأميركي والقوى الناشئة في المنطقة.

## ٢ - تأميم النفط الإيراني ومضاعفاته:

كانت إيران في بداية الخمسينيات تعيش في ظلّ التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، والتشكك في شرعية سلالة بهلوي الخلافية، والضغط السوفياتي المباشر وتهديد وحدة أراضيها، والحضور البريطاني الاقتصادي، وحالة التمزق الطبقي والإقليمي والديني، والمواجهة بين الحداثة والتقليد وبين الأصوليين الإسلاميين والمنتوّرين. وكان هناك الشيوعيون اليساريون، والإصلاحيون والقوميون والجمهوريون، وضباط في الجيش يتطلعون للاستيلاء على السلطة، وكان يجمع هؤلاء جميعاً كره الأجانب، ولا سيما البريطانيين وشركة الأنكلو - إيرانيان أوّل، التي هي رمز التدخل والسيطرة الأجنبية على البلاد. وزاد من الكراهية للبريطانيين ولرمزهم، شركة النفط، عندما اتضح أن الشركة حققت أرباحاً بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ تجاوزت ٢٥٠ مليون جنيه إسترليني، وتقاضت الحكومة البريطانية ضرائب من الشركة تجاوزت ما حصلت عليه إيران.

ساد التفاهم، خلال الحرب العالمية الثانية، بين الأميركيين والبريطانيين على أن إيران تقع تحت النفوذ البريطاني، وهي من مسؤولياته ومشروع استثماري له. ورغم اعتبار أميركا لهذه الوقائع مسلّمات غير قابلة للجدل، فإن

تطور الظروف التي رافقت الحرب الباردة جعل القلق المتنامي على أمن نفط الشرق الأوسط في مقدمة أولويات الاستراتيجية الأميركية. لقد استبد القلق بصانعي السياسة الأميركية من حالة الفساد وانعدام الأمن وتردي الوضع الاقتصادي في إيران.

وترافقت انتفاضة الشاه محمد رضا بهلوي، لفرض الاعتبار لسلطته السياسية الممزقة بين النفوذ البريطاني وعدم ولاء الشعب الإيراني له بديلاً عن والده المعزول، مع مطالبة إيران بإعادة النظر باتفاقية الامتياز الموقعة مع شركة النفط الأنكلو - إيرانيان على غرار السعودية والكويت. وضغطت واشنطن على بريطانيا لتسوية الأمور بهذا الاتجاه، وبدأت المفاوضات على إعداد ملحق معدّل باتفاقية امتياز ١٩٣٣. ولم يعرض على البرلمان الإيراني إلا في حزيران/يونيو ١٩٥٠، حيث ردت لجنة النفط في البرلمان الاتفاقية وطلبت إلغاء امتياز شركة الأنكلو - إيرانيان. واضطلع النفط الإيراني، في غمرة الحرب الكورية المندلعة في حزيران/يونيو ١٩٥٠، بدور حاسم في تزويد الطيران الحربي الأميركي بالوقود، وتزايد النفط المنتج وبلغ ٤٠٪ من إنتاج نفط الشرق الأوسط، وأصبحت مصفاة عبادان المصدر الرئيسي لتزويد القوات العسكرية الأميركية بالوقود.

وكان رئيس لجنة النفط في البرلمان الدكتور محمد مصدق يرى أن شركة الأنكلو - إيرانيان أوّل البريطانية هي مصدر كل النكبات (لهذه الأمة المعذبة). وكان جميع النواب في البرلمان يطالبون بتأميم صناعة النفط وتجريد الأنكلو - إيرانيان من ملكيتها، وإلغاء امتيازها. واغتيل رئيس الوزراء بعد أربعة أيام من إلقائه خطاباً أمام البرلمان عارض فيه تأميم النفط في إيران.

باغتيال رئيس الوزراء الإيراني رازمارا تمّ قتل اتفاقية التسوية مع الشركة، وأقرّ البرلمان مشروع قانون تأميم صناعة النفط المعروض عليه، وفوض محمد مصدق رئيس الوزراء الجديد الذي اختاره البرلمان لتنفيذ قانون التأميم. ووقع الشاه على قانون التأميم وصار نافذاً في أيار/مايو ١٩٥١، وتحولت مرافق الأنكلو - إيرانيان والنفط ملكاً كاملاً للشعب، وأطلق على شركة النفط البديلة (شركة النفط الوطنية الإيرانية).



كان مصدق في السبعين من العمر، درس القانون في فرنسا وسويسرا وشغل منصب أستاذ جامعي في المدرسة الإيرانية للعلوم السياسية، وكان وطنياً متحمساً ضد الأجانب، ويسكنه هاجس العداء للبريطانيين. شارك في مؤتمر الصلح في فرساي بعد الحرب العالمية الأولى، ودافع عن بلاده ضد التدخل الأجنبي، ولا سيما البريطاني. وشغل مصدق عدداً من المناصب الوزارية، ولعب دوراً قيادياً في معارضة الشاه رضا بهلوي. نظر الأميركيون إلى مصدق كبديل للشيوعية، وراوه درعاً واقياً لإيران ضد الاتحاد السوفياتي، وعامل إصلاح.

قررت الحكومة البريطانية عدم الاستسلام والرضوخ لقانون تأميم النفط في إيران، لما يلحقه من خسائر مالية للخزانة البريطانية، ويضعف من سمعة بريطانيا وهيبتها. ورأت فيه وباء سريع الانتشار، قد يغري المصريين في تأميم قناة السويس. أما تشرشل الذي كان خارج الحكومة فانتقد موقف الولايات المتحدة الأميركية المعارضة للخطة البريطانية المعدة للاستيلاء بالقوة على مصفاة عابدان، والمرافق العائدة لشركة الأنكلو - إيرانيان أويل. واتهمها بأنها لا تقيم على نحو صحيح أهمية المنطقة الممتدة من بحر قزوين إلى منطقة الخليج. كما شجبت شخصيات سياسية بريطانية مرموقة سياسة (الهروب والاستسلام) ومعارضة استخدام القوة. وفرضت بريطانيا حظراً اقتصادياً على إيران، ومنعت دخول السلع إليها وجمّد مصرف إنكلترا الاعتمادات المالية والتسهيلات التجارية، وهذّدت ناقلات النفط بإجراءات قانونية إذا نقلت (نفطاً مسروقاً). وقبل التأميم بحرب اقتصادية.

بادرت واشنطن إلى تحذير بريطانيا من التدخل المسلّح في إيران، الذي بدأت تعدّ له، لتفويت الفرصة أمام القوات السوفياتية المتلهفة للتدخل المباشر في إيران. وجرت محاولات أميركية للتوسط بينهما للوصول إلى حلّ يرضي الجانبين، ولم تتكلّل جهودها بالنجاح، وربما كانت الأطماع الأميركية تختفي في خلفية موقفها الحذر مستغلة الحدث باعتباره (شيئاً جيداً للشركات الأميركية لنملاً الفراغ)، كما اقترح عضو الكونغرس الأميركي جون ف. كندي على السفير البريطاني، في طهران، خلال مروره فيها، خلال الأزمة.

وتوقف تدفق النفط الإيراني خارج إيران، بفعل الحصار الاقتصادي البريطاني، وبسبب تهديد الأنكلو - إيرانيان بإقامة دعوى قانونية ضد أصحاب المصافي أو الموزعين الذين يحصلون على نفط إيراني. وقدّرت إدارة النفط للدفاع في الولايات المتحدة الأميركية أن الطلب العالمي على النفط سيتجاوز العرض المتوفّر دون النفط الإيراني. وتحركت الشركات الأميركية لزيادة إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأميركية، وفي السعودية، والكويت، والعراق، لتلافي النقص في العرض، ودعمًا للحصار الاقتصادي البريطاني على إيران. وبلغت الزيادة في العرض العالمي من النفط في عام ١٩٥٢ ثلاثة أمثال مجمل الإنتاج الإيراني عام ١٩٥٠.

كانت مخاوف الولايات المتحدة من إسقاط مصدق من أن يخلفه الشيوعيون في الحكم، ويحرم العالم الحرّ من كمية هائلة من النفط الإيراني، ويوفر للروس الأمن الاقتصادي. وإذا خضعت إيران للشيوعية فثمة احتمال أن تسقط في وقت قصير المناطق الأخرى في الشرق الأوسط التي تملك ٧٥٪ من احتياطي النفط في العالم تحت السيطرة الشيوعية. وعلى عكس ذلك كانت بريطانيا ترى أن معاقبة مصدق على فعلته تقطع الطريق على غيره لاقتفاء أثره، وهي قلقة على تعريض ممتلكاتها المنتشرة في أنحاء العالم إلى خطر التأميم. إن الخيار البريطاني هنا بين إنقاذ إيران من الشيوعية أو تدمير بريطانيا.

وفي حقيقة الأمر، لقد اختلطت مصلحة بريطانيا الدولة مع الروابط الشخصية، التي تربط الأزمة برئيس الوزراء تشرشل، الذي كان قد اشترى قبل ثلاثين سنة حصة الحكومة في الأنكلوبرشيان ووزير الخارجية أنتوني إيدن المتخصص في دراسته الجامعية في جامعة أكسفورد باللغات الشرقية والمتقن للغة الفارسية والمتدوّق لجماليات الأدب الفارسي.

صدّق الرئيس الأميركي إيزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل على خطة الحلّ البديل، بإزاحة مصدق بانقلاب عسكري في إيران، بقيادة الجنرال فضل الله زهدي الموالي للشاه. وتولت وكالة المخابرات المركزية الأميركية بدعم من المخابرات البريطانية، التخطيط والتنفيذ للعملية. وبدأ التحرك بإصدار الشاه أمراً

بعزل مصدق، في ١٨/٨/١٩٥٣، ونجح الانقلاب بعد بداية فاشلة كادت أن تطيح بالخطة بكاملها، وسيطرت قوات الشاه على طهران، ووضع مصدق تحت الاعتقال، وأعيد الشاه الذي كان في روما إلى عرشه في نهاية آب/أغسطس ١٩٥٣.

وجدت واشنطن أن المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأميركية تقتضي المشاركة في اتحاد لشركات النفط الغربية، إلى جانب شركة الأنكلو - إيرانيان التي لا تحظى بالقبول من قبل الشعب الإيراني وتآلف الاتحاد، نتيجة الدبلوماسية المتعددة الأبعاد، من الأنكلو - إيرانيان والشركات الأربع في آرامكو: جرسي وتكساكو وستاندرد أف كاليفورنيا وغولف شريكة الأنكلو - إيرانيان في الكويت وشل المرتبطة بغولف في الكويت والشركة الفرنسية سي. ف. ب. وكانت الحكومتان الأميركية والبريطانية مشاركتين ضمناً وبصورة جوهرية في الاتحاد، وأصبحت هذه الشركات السبع المساهمة في الاتحاد تحتكر إنتاج النفط في الشرق الأوسط.

لقد واجهت أميركا وبريطانيا مشكلة حقيقية في المفاوضات التي بدأها اتحاد الشركات الغربية مع الحكومة الإيرانية بعد سقوط مصدق. لقد أزيح مصدق من السلطة، ولكن هيمنة أفكاره ومبادئه ما زالت سائدة في عقلية الموظفين الإيرانيين الذين تولوا المفاوضات مع الاتحاد لاستئناف إنتاج النفط، ولم يكن هؤلاء مستعدين للتنازل عن سيادة إيران وحصتها العادلة من الربح الاقتصادي للنفط. وهكذا فاضوا البريطانيين والأميركيين، بكل صلابة وخشونة، وتوصل الجانبان إلى التوقيع بالأحرف الأولى، في ٧/٩/١٩٥٤، على اتفاقية بين الاتحاد وشركة النفط الوطنية الإيرانية، صدّقها الشاه في ٢٩/١٠/١٩٥٤. وبدأ النفط الإيراني يتدفق من جديد إلى الأسواق العالمية. ونصّت الاتفاقية على أن مرافق مصادر النفط تعود، من حيث المبدأ، إلى إيران وتملكها شركة النفط الوطنية الإيرانية، ويتولّى الاتحاد مسؤولية تنظيم صناعة النفط الإيرانية، دون معارضة من شركة النفط الوطنية الإيرانية، ويقوم بشراء كامل الإنتاج النفطي. وتقرّر كلّ شركة في الاتحاد مصير حصتها من النفط عبر نظام تسويقها الخاص

المستقل. وظلت الأنكلو - إيرانيان الشريك المهيمن بامتلاكها ٤٠٪ من الشركة المساهمة (الاتحاد). وامتلكت شل ١٤٪، وكل من الشركات الأميركية الخمس المشاركة ٨٪، وامتلكت الشركة الفرنسية ٦٪. وأدخلت بعد عدة شهور، على توقيع الاتفاقية وتصديقها، تعديلات على الاتحاد بترتيب من الحكومة الأميركية تخلت بموجبه كل من الشركات الأميركية المساهمة عن ١٪ من حصتها لصالح اتحاد جديد، صغير، مؤلف من ٩ شركات نفط أميركية مستقلة، منها: فيليبس، ورتنسفيلد، وستاندرد أف أوهايو، واشلاندا لأسباب سياسية وقانونية تعود بمعادة الاحتكار. ولم يحظَ هذا الترتيب برضاء البريطانيين، ولم يكن لهم خيار إلا الاستجابة للمطلب الأميركي.

وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية، بإنشاء الاتحاد الإيراني، اللاعب الرئيسي وبدون منازع في السياسة النفطية في الشرق الأوسط. ولكن الحقيقة المرعبة، التي سيطرت على السياسة البريطانية وواقع النفط في الشرق الأوسط، أن مبادئ مصدق المعادية للاستعمار والاستغلال والهيمنة الغربية وتمسكه بمفهوم السيادة وحق الشعوب بامتلاك ثرواتها الطبيعية وحرية استثمارها لم تسقط بسقوط مصدق. وقد تنبأ السفير الأميركي في طهران في حينه، لوي هندرسون بهذا عندما قال: (يبدو أن الأمر محتوم على الأرجح في وقت ما في المستقبل، فالبلدان الشرق أوسطية ستجتمع معاً وتقرر سياسات موحدة قد يكون لها تأثيرات مدمرة على عمل الشركات).

### ٣ - الثورة الإسلامية والنفط:

واجهت إيران، في منتصف السبعينيات، مشكلة هضم عائدات النفط الهائلة التي تدفقت عليها، وبدأ الشاه ينفق دولارات النفط بجنون عظمة على برامج لاسترجاع ماضي الإمبراطورية الغابر، والاحتفال بتأسيس الإمبراطورية الفارسية قبل ٢٥٠٠ سنة، ولإسقاطه على شخصه وإظهار عظمته. أقام الشاه الحفل الأكبر، ربما في التاريخ، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ لإحياء ذكرى عاصمة

الإمبراطورية الفارسية القديمة (برسيبولس) التي نهبها ودمرها الإسكندر الكبير عام ٣٢٠ قبل الميلاد، وتركها أطلالاً مهجورة.

كان من بين الحضور في الاحتفال رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وملوك وشيوخ وملكات وأمراء ورؤساء دول ورؤساء وزراء ووزراء خارجية، وتحدث الشاه في الاحتفال، الذي أقيم على أطلال العاصمة المدمرة، مع شبح الملك سيروس العظيم، مؤسس الإمبراطورية، وتعهد أن يواصل تقاليد وأعمال الملك الميت. بلغت تكلفة الطعام المقدم للضيوف الذي حملته طائرة من باريس إلى الاحتفال ٢٠٠ مليون دولار، تعهد الطعام مطعم مكسيم في باريس، وقدمت مع وجبات الطعام ٢٥ ألف زجاجة نبيذ أحضرت أيضاً من باريس.

أدى الاتفاق على مشاريع متسّعة أو غير مبرمجة أو مشاريع تحديث مترفة في محيط من الإهمال واللامسؤولية والفساد، إلى فوضى اقتصادية وتوتر اجتماعي وسياسي في أرجاء إيران. وتراجع الإنتاج الزراعي، وتساعد حجم المستوردات الغذائية، وتسارع التضخم المالي. وعجزت المؤسسات العامة عن تقديم الخدمات بما في ذلك الكهرباء، ما عطل الصناعة وأحدث كوارث في الإنتاج على أنواعه، وخلق مصدراً إضافياً لإثارة الغضب والسخط العام، وتحول معارضة شعبية عارمة لحكم الشاه وسياسته البعيدة عن الحكمة والاعتزان. وشكّل هذا التطوّر رصيذاً وزخماً أضيف لصالح المعارضة بزعامة آية الله الخميني باستقامته الدينية ومقاومته الصلبة، في مواجهة الشاه ونظام حكمه الفاسد وغير الشرعي.

برز الخميني، كشخصية قيادية، معارضاً عنيداً ضد الشاه بهلوي الذي اعتبره غير شرعي في عام ١٩٦٢، ودخل السجن أكثر من مرة حتى انتهى الأمر به إلى المنفى في العراق. وصبّ جام غضبه وكرهه على أميركا التي اعتبرها السند والقاعدة الأساسية لنظام الشاه، وتحول في منفاه إلى ملقبي للمعارضة سواء كانت في إيران أو في المنفى. وتصدرت مسائل حقوق الإنسان والدفاع عنها المسائل الأساسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بفوز جيمي كارتر

بالرئاسة عام ١٩٧٦. ووفقاً للمقاييس الأميركية الجديدة احتل شاه إيران مكاناً بارزاً في قائمة الطغاة في العالم الثالث. وعُتت المظاهرات في إيران وخاصة في قسم مركز رجال الدين، وتحولت إلى صدامات دموية واجهها رجال الشاه (السافاك)، الشرطة السرية الإيرانية، بوحشية أدت إلى مذابح دموية في عام ١٩٧٨، وجابهها رجال الدين بصلابة أكبر وتحذ لم يترك مجالاً للتسوية.

وتسارعت الأحداث إلى درجة أنها شلت أو عطلت المبدأ الأميركي الداعي للبحث عن بديل للشاه الذي لم تستطع أن تتصور بديلاً له يضمن مصالحها في إيران، التي أصبحت تعتمد اعتماداً رئيسياً على نفطها، وهي إحدى أكبر دولتين نفطيتين في الشرق الأوسط. ولم تدرك أن حليفاً قوياً وشرطياً إقليمياً ودعماًتها الأساسية في منطقة مضطربة يمكن إسقاطه أو الاستغناء عنه.

وعلى عكس ما تكهنت به وكالة المخابرات المركزية الأميركية في ٩/٢٨/ ١٩٧٨ بأن الشاه من المتوقع أن يبقى في السلطة بقوة في السنوات العشر القادمة، بدأت حكومة الشاه تنهار كقوة حاكمة فاعلة. ونزولاً لرغبة الحكومة الإيرانية أبعد الخميني من العراق حيث أقام مع حاشيته في ضاحية من باريس، ومنها تابع مسيرته واتصالاته وتحريكه لوسائل الإعلام بحنكة، من باريس، قلب العالم الغربي الذي ينظر إليه بازدراء. وشلت الاضطرابات الاقتصاد الإيراني والحكومة الإيرانية، وخرج الطلاب والشعب في مظاهرات دون توقف بعيداً عن السيطرة.

أما صناعة النفط الإيراني، فكانت بيد شركة النفط الوطنية الإيرانية، أوسكو، سليلة الكونسورتيوم الذي أسس عام ١٩٥٤، بعد سقوط مصدق وعودة الشاه. كان موقع إدارة الشركة في الأهواز شمال عابدان. وفي تشرين الأول/ أكتوبر تحرّك عدد من العمال الإيرانيين المضربين من حقول النفط المتوضعة في الجنوب الغربي إلى مبنى الإدارة الرئيسي للأوسكو في الأهواز، وأعلنوا الإضراب.

كانت إيران المصدر الثاني الأكبر بعد السعودية وتنتج ٥ ملايين برميل نفط

يوميّاً تصدّر منها ٥,٤ مليون برميل، وبعد شهر واحد انخفضت الصادرات إلى مليوني برميل يومياً. عيّن الشاه حكومة عسكرية في محاولة لاحتواء الأزمة فيما كانت الأحداث قد اندفعت في نهايتها، وكانت الولايات المتحدة الأميركية، الحليف الأهم لإيران في ارتباك وفوضى وصدمة. وكانت إدارة كارتر منشغلة بتطورات خطيرة لاتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، ومفاوضات الأسلحة الاستراتيجية مع السوفيات، وتطبيع العلاقات مع الصين. وباعتبار أن إيران حليف موثوق، ولا ترغب في إغضاب الشاه، لم تقم قنوات اتصال مع المعارضة. وتعدّدت الآراء والمقترحات والافتراضات في داخل الإدارة، ولكن واشنطن بدت مشلولة القرار بلا سياسة تجاه ما كان يجري في إيران.

في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٨، عندما بلغت الاحتفالات في عيد عاشوراء ذروتها، وعد الخميني الإيرانيين أنه سيكون شهر الانتقام، ودعا للتضحية (ليثبت أن الدم أقوى من السيف). سيطرت الإضرابات على حقول النفط، وهبط الإنتاج إلى حدوده الدنيا، وقبل نهاية الشهر كانت صادرات النفط قد توقفت بكاملها. وعند منتصف يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ظهر الشاه في مطار طهران، وسرت حكاية أن الشاه يذهب بإجازة، واستقل الطائرة دون عودة، وبرحيله هلّلت وكبرت طهران وإيران كلّها، وحظمت الحشود الهائجة كل ما كان له دلالة على سلالة بهلوي. وأصبحت ذكرى كما برسيبروليس قبل ٢٥٠٠ عام. وفي ١ شباط/فبراير ١٩٧٩، وصل الخميني عائداً إلى طهران في طائرة فرنسية مستأجرة، وقد أحضر معه حكومة إيران أو مجلساً ثورياً برئاسة مهدي بازركان الذي اختاره مصدق قبل ٢٨ عاماً، ليرأس صناعة النفط الإيرانية المؤتمّة. وهو الذي وضع شارة (شركة النفط الوطنية الإيرانية) على مقر الشركة.

أعادت الحكومة الإيرانية الجديدة تنظيم إنتاج النفط بإشراف شركة النفط الوطنية الإيرانية واستقرّ الإنتاج بما يقارب ٤ ملايين برميل يومياً، إلا أن الحرب العراقية - الإيرانية التي اندلعت في ١٩٨٠/٩/٢٢ أخرجت فجأة، وفي اليوم الثاني للحرب، ٤ ملايين برميل من النفط يومياً، من النفط الإيراني من السوق العالمية. لقد هزّت الحرب السوق النفطية إذ شتّت الطائرات العراقية

هجوماً مستمراً على المصفاة الإيرانية في عبادان، المصفاة الأوسع في العالم، واستمر الهجوم طيلة الشهر التالي حيث ألحقت بها أضراراً، وطال قصف الطيران العراقي كل مرفأ نفط إيراني وكل مدينة نفطية. لقد أنتجت إيران في عام ٢٠٠٤ ما مقداره ٩٣,٣ مليون برميل من النفط الخام يومياً وبلغت قيمته سنوياً حوالي ٤٦ مليار دولار. ومن المتوقع أن تنتج في عام ٢٠٠٥ في المتوسط ٩٠,٣ مليون برميل يومياً، وستبلغ قيمته سنوياً حوالي ٨٦ مليون دولار.

وستابع موضوع النفط في إيران في الفصول التالية.





## النفط في الكويت

حَثَّ أعمال التنقيب عن النفط في البحرين، والنجاحات التي حققتها عام ١٩٣٢، أمير الكويت الشيخ أحمد الصباح لدفع شركتي الأنكلوبرشيان وغولف للبحث عن النفط في الكويت. وكان موقع الإمارة الجغرافي الواقع بين المملكة العربية السعودية وإيران والعراق مصدر قلق دائم لحكّامها. ومارست استقلالها وحريتها وسط هذه القوى الثلاث مستغلّة دورها التجاري، لوقوعها على رأس الخليج العربي، وعلى خط التجارة والحج بين البصرة ومكة، وتمكّنت بريطانيا من فرض وصايتها عليها لحماية الطريق إلى الهند، ولإبعاد النفوذ الألماني المتمثل في خط سكة حديد برلين - بغداد. لقد حفّز موقع الكويت الاستراتيجي واهتمام ألمانيا في الوصول إلى الخليج، الحكومة البريطانية لدفع الأنكلوبرشيان للاهتمام بنفط الكويت، رغم أنها كانت مازالت متشككة من وجوده، وتركّز جهودها على موقع امتيازها الأكثر أهمية في إيران. وكان سبب قبول الشركة العمل في الكويت يستهدف منع شركة نفط أخرى دخول الكويت ومنافستها في المنطقة وإضعاف نفوذها في العراق وإيران.

لقد دفعت الحاجة الملحة إلى المال أمير الكويت، إلى المبادرة بالاتصال بشركة نفط أميركية لإغرائها في العمل في الكويت، رغم أنه كان على يقين بأنه لن يتمكن من استبعاد بريطانيا التي تتحمل مسؤولية ضمان أمن الإمارة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، في مواجهة جيرانها السعودية والعراق، وإيران التي لا تعترف في حينه باستقلال الكويت وشرعيتها.

ورغم هذه الوقائع لم تبدِ الأنكلوبرشيان اهتماماً بنفط الكويت، إلّا أنها

غيرت موقفها بسرعة بعد إعلان سوكال اكتشاف النفط في البحرين، في شهر أيار/مايو ١٩٣٢، ما جعل الخليج العربي محط أنظار الطامعين في النفط، وسجل التنافس بين الأنكلوبرشيان البريطانية وغولف الأميركية بداية حرب النفط بين بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. وكانت غولف مستندة إلى ثروة أميركا وتأثيرها السياسي على الساحة الدولية، كما كانت الأنكلوبرشيان مدعومة بقوة بريطانيا ونفوذها الراسخين في المنطقة. لقد أدى توازن القوتين الأميركية والبريطانية في النفوذ إلى عدم ترجيح كفة إحدى الشركتين على الأخرى، والحصول على امتياز النفط في الكويت مناصفة بين شركتي الأنكلوبرشيان وغولف بإنشاء شركة مشتركة منهما، باسم شركة نفط الكويت في عام ١٩٣٣. وكفلت الحكومة البريطانية الهيمنة الفعلية البريطانية على التوسع في الكويت باستثمار النفط رغم حصة غولف البالغة ٥٠٪. وتوصلت شركة نفط الكويت إلى اتفاقية مع الكويت وقعت بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٣٤، حصلت بموجبها على امتياز مدته ٧٥ عاماً، دفعت للإمارة دفعة مقدماً، مقدارها ٣٥٧٠٠ جنيه، ونصت الشروط على دفع مبلغ ١٨٨٠٠٠ جنيه كحد أدنى وأكثر في العام، عندما يكشف النفط بكميات تجارية تبعاً لحجم الإنتاج. بدأ التنقيب في الكويت عام ١٩٣٥، وتدفق النفط بشكل مدهش وغير متوقع في حقل برغان جنوب شرقي الكويت في ٢٣/٢/١٩٣٨.

وتابعت شركة غولف أويل الأميركية إنتاج النفط في الكويت مع الأنكلو - إيرانيان مناصفة فيما بينهما، وقد واجهتها صعوبة في تسويق إنتاجهما في السوق الأوروبية ما دفع غولف أويل للبحث عن شريك قادر على التسويق، ووجدتا في الرويال دوتش/شل كروب، التي تملك شبكتي التوزيع الأوسع في الشرق ولاسيما في أوروبا الشريك الأكثر كفاءة. وتوصلت الشركتان إلى اتفاقية عقد شراء وبيع بينهما تتيح للنفط الكويتي أن يتدفق عبر شبكة تكرير وتسويق شل. وقدرت الكميات الإجمالية للنفط في عمر العقد الذي كان لمدة عشر سنوات، ومدد لـ ١٣ عاماً فيما بعد، بربع احتياطي غولف المثبتة في الكويت. وسنستمر باستعراض تطور إنتاج النفط في الكويت في موقع آخر من الفصول التالية.

بلغ إنتاج الكويت من النفط عام ٢٠٠٤ ما مقداره ٢,٠٥ مليون برميل  
يوميًا، بقيمة إجمالية بلغت ٢٥ مليار دولار. ومن المتوقع أن تنتج في العام  
٢٠٠٥ في المتوسط ٢,١٦ مليون برميل يوميًا، وتقدر قيمتها بـ ٤٣ مليار دولار.



## الباب الثاني

**النفط استراتيجياً،  
وأمنياً وعسكرياً ومصدر الأزمات**



### البعد الاستراتيجي والأمني للنفط وصلته بالشرق الأوسط الكبير

#### ١ - البعد الاستراتيجي والأمني للنفط في المنظور الأميركي

أثبتت الحرب العالمية الأولى أن النفط يعادل القوة، ومن يملك النفط يملك القوة، كما أن امتلاك النفط يؤكّد السيادة الوطنية، ما جعل النفط أحد مقوّمات السياسات الدولية، وعنصراً جوهرياً في استراتيجيات الدول وموجباً للصراعات بين شركات النفط والدول التي تنتمي إليها من جهة، والدول التي يتوفّر فيها مخزون النفط من جهة أخرى.

وبدا النفط، كقوة استراتيجية، مصدراً للسيادة الوطنية، وللثروة الأكيدة والسريعة، يغذي الصراع من أجل امتلاكه، وإنتاجه بأية وسيلة وفي أي موقع يتوفر فيه، ومن هذا المنطلق أعلنت الرويال دوتش/شل (يجب ألا يسبقنا أحد في هذا الصراع للحصول على مناطق جديدة يتوفر فيها النفط). وتمكنت شركات النفط الأميركية في صراعها من السيطرة على النفط المكتشف في المكسيك، والذي شكّل مصدراً لأكثر من ٢٠٪ من احتياجات الولايات المتحدة الأميركية من النفط في الحرب العالمية الأولى.

ولم يقتصر دور النفط على إثارة النزاعات بين الحكومات أو الدول، بل أدى النزاع بين شركات النفط الأميركية والمكسيك إلى إثارة النزاع بين شركات النفط الأميركية، التي دعت إلى تدخل القوّات العسكرية الأميركية لحماية (احتياطات نفطية حيوية) في المكسيك، وبين المصارف الأميركية التي وقفت



إلى جانب الحكومة المكسيكية بمطالبة شركات النفط الأميركية بزيادة العائدات بغية تسديد قروض المصارف الأميركية.

لقد أدت مجموعة من العوامل بالولايات المتحدة الأميركية إلى توجيه شركات النفط لديها، المدعومة من القوات العسكرية، إلى الاستثمار ليس في المكسيك فحسب، ولكن في أميركا اللاتينية بصورة عامة. وبعد تأزم العلاقات مع المكسيك اندفعت نحو فنزويلا، التي حصلت على استقلالها من الإسبان في العام ١٨٢٩. ومن أهم العوامل التي بنت عليها الولايات المتحدة استراتيجيتها الجديدة كانت الدور الذي لعبه النفط في تعزيز القوة الوطنية، والأرباح الهائلة والسريعة، وتوقعات زيادة الطلب العالمي على النفط. وزاد نشاط شركة ستاندرد أف نيوجرسي الاستكشافي والإنتاجي في حوض مراكيبو، في فنزويلا، بعد الحرب العالمية الأولى، علماً أن الرويال دوتش/شل كانت قد بدأت العمل في فنزويلا عام ١٩١٣. ونجحت شل في حفر أول بئر للنفط بنجاح عام ١٩٢٢، حيث تدقق النفط منها على نحو لم يكن من الممكن السيطرة عليه في حوض ماراكيبو. وسرعان ما أصبحت فنزويلا البلد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة في إنتاج النفط، وارتفع إنتاجها إلى ١,٣٧ مليون برميل يومياً عام ١٩٢٩، وبات أكبر ممول لبريطانيا بالنفط.

ولم يقتصر الصراع بين النفط والسياسة، إنما تعدّاه إلى صراع حقيقي بين شركات النفط ذاتها للسيطرة على مناطق النفط وعلى الأسواق، وفي مواجهة المنافسة الحادة بين شركات النفط تمّ التوصل إلى اتفاقية، عام ١٩٢٨، عرفت باتفاقية أكناكاري أو اتفاقية الآز - إز، تعطي كل شركة حصة في مختلف الأسواق، نسبة مئوية من مجمل المبيعات، قائمة على أساس نصيبها عام ١٩٢٢، ويمكن للشركة أن تزيد حصتها بمقدار زيادة الطلب الإجمالي، بحيث تحتفظ بحصتها المئوية دوماً. وأدخل الاتحاد السوفياتي في اتفاقية الآز - إز في شباط/فبراير ١٩٢٩، واستبعدت الاتفاقية السوق الداخلية للولايات المتحدة الأميركية لتفادي انتهاكات القوانين الأميركية المناهضة للاحتكار، ومن أجل السيطرة على صادرات النفط الأميركية، التي بلغت ثلث النفط المستهلك خارج

الولايات المتحدة الأميركية شكّلت ١٧ شركة نفطية ما دعي (نادي تصدير النفط). وتجدر الإشارة إلى أن ظروف إيجاد اتفاقية الآز - إز كانت بالدرجة الأولى مواجهة القوى السياسية في أوروبا وغيرها، ومن ثم تخمة النفط أو الكساد. وهذا ما جعل أحد مراقبي صناعة النفط يقول تعقياً على تزايد بروز السياسات الوطنية أو القومية في أوروبا: (إن ٩٠٪ من عمليات تجارة النفط في أوروبا سياسة).

خلقت تعقيدات ومتطلبات الحرب العالمية الثانية، وتشابك السياسة والاقتصاد، واقتصاد النفط بخاصة، خلال الحرب وبعدها، رؤية استراتيجية جديدة لدى الولايات المتحدة الأميركية وحليفها بريطانيا تجاه الشرق الأوسط. في الوقت الذي سحبت فيه بريطانيا أذيال امتدادها الإمبراطوري المتنامي الأطراف من أرجاء العالم، وعمّقت وجودها ودعمت قواعدها في إيران، والعراق، والكويت، مصادر النفط الرئيسية لبريطانيا. ولم تقلّ مستلزمات أمن الوصول إلى هذه منابع النفطية وضمان أمنها العسكري، أهمية عن النفط نفسه. وكان ومازال نفط الخليج مصدر رخاء مزدوج لها، كأحد عوامل الإنتاج الرئيسية وكمصدر أساسي للطاقة، ومصدر للدخل الوطني تعتمد عليه الخزنة في تحقيق رفاهية المجتمع البريطاني في إطار الأهداف المحددة.

إن تطور المسؤوليات التي حملتها الولايات المتحدة الأميركية والالتزامات التي آلت إليها كنتيجة من نتائج الحرب وانخراطها المباشر وعمق دولياً، كدولة عظمى وريثة الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية المنهارتين، جعلها في قلب الأحداث الدولية والمناطق الاستراتيجية في العالم، مهما بعدت المسافات عنها جغرافياً. ولم تكن المملكة العربية السعودية أرضاً بعيدة كما قال فرانكلن روزفلت في العام ١٩٤١، لقد فرضت الحرب العالمية الثانية النفط كقوة مركزية دولية، وقوة وطنية جوهرية في صنع القدرات العسكرية التي لا غنى عنها للنفوق.

إن استحواذ الاتحاد السوفياتي بحدوده المترامية ومساحته الشاسعة، وتطلعاته نحو التواجد العسكري في مياه الخليج العربي، وبناء علاقات تعاون

وصداقة مع بعض دول الشرق الأوسط، جعل الولايات المتحدة تنظر إلى الشرق الأوسط على أنه عرضة للتهديد والخطر، وجعلته مركز الحدث لأنه يشكل لها مصدراً رئيسياً للنفط. واعتبرت مصلحتها الحيوية في النفط وحمايته من أي تهديد أكثر حيوية بالنسبة لها من استقلال أوروبا الغربية، الحليف الرئيسي لها، لأنّ حقول النفط في الشرق الأوسط هي الضمان للاقتصاد المزدهر والمستقر للعالم الرأسمالي الغربي برّمته. ومن هذا المنظور، أصبحت السعودية، بما تحتويه أراضيها من مخزون هائل للنفط، البؤرة المركزية في السياسة الخارجية الأميركية ومركز استثماراتها الخارجية.

ومنذ عام ١٩٤٨ بدأت الولايات المتحدة تصنع آلية ذات أطر محددة لعلاقات استراتيجية سياسية واقتصادية جديدة وفريدة، تربطها بالسعودية عبر شركة النفط (أرامكو)، والتزمت أميركا بموجب هذه الاستراتيجية بضمان أمن السعودية كما ورد في رسالة الضمان التي وجهها الرئيس ترومان إلى الملك عبد العزيز آل سعود، في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٠، وقد جاء فيها: (أود أن أجدد لجلالتكم التطمينات، التي قدّمت لكم مرّات عديدة في الماضي، إن الولايات المتحدة الأميركية مهتمة بالحفاظ على استقلال ووحدة أراضي العربية السعودية، لا خطر على مملكتكم يمكن أن يقع إلا وسيكون موضوع اهتمام مباشر للولايات المتحدة).

أثار ضمان أمن النفط الشرق أوسطي، باعتباره سلعة استراتيجية أو عنصراً جوهرياً لضمان الازدهار والاستقرار السياسي والاقتصادي، والتوازن بين القوتين العظميين، المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، في حالتي الحرب أو السلم، مسألة الأمن الشامل. وأصبح الهاجس والموضوع الاستراتيجي المطروح للنقاش في واشنطن. واحتلّت صناعة النفط وجميع عناصرها وما يدور في فلكها الشاغل الرئيسي، والمحرّك والأساس في صنع القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وتحولت شركات النفط إلى قوة سياسية تصنع الاستراتيجيات، وتطغى بتوجهاتها على غيرها من القوى الفاعلة وتدفع إلى قمة الهرم السياسي والإدارة من يمثلها في صنع السياسة العامة للدولة للازدواجية بين (المصالح

الحيوية) للدولة، ومصالح شركات النفط الأميركية، واستقر الرأي، تطبيقاً لنظرية ضمان الأمن الشامل التي سادت على غيرها، على استيراد أكبر كمية ممكنة من نفط الشرق الأوسط لتلبية الاستهلاك الوطني، وتخزين ما لا يقلّ عن مليون طنّ منه في آبار النفط المستنفذة ومناجم الملح كاحتياطي استراتيجي حربي في باطن الأرض.

إن عام ١٩٨٩ هو العام الذي أعلن فيه الشرق استسلامه للغرب، وانتهت فيه مواجهاتهم الباردة والساخنة بانتهاء الاتحاد السوفياتي وجدار برلين من العلوّ الشاهق إلى أدنى حضيض. وفي ظهر نظام القطب الواحد المستند إلى ديمقراطية القوة ورأس المال، على حساب ديمقراطية العدالة والمساواة والطبقة العاملة، التي كانت يوماً مسحوقة وترتبت على عرش أكبر قوة نووية وسياسية شهدها العالم.

وتحولت الاحتمالات، غير الواقعية، والخارجة عن مسار التاريخ إلى حقيقة، كانت أقرب إلى الوهم، كتوحيد ألمانيا وتحولها إلى قوة مهيمنة في أوروبا. وبدأ صراع من نوع جديد، صراع تنافس المال والأعمال في مواجهة القوة الوحيدة المتفردة بمصير العالم، شاهرة سلاح الديمقراطية والحرية النازفة بدماء شعوب العالم، وأخضعته لإرادتها وجبروتها بالقوة العسكرية والاقتصادية التي لم يعرفها تاريخ البشرية.

في حضرة العالم الجديد، أين يقع عالم النفط سياسياً واقتصادياً لا بل استراتيجياً؟

لقد زادت احتياطات النفط العالمي إلى مستوى تجاوزت ١٠٠٠ مليار برميل عام ٢٠٠٥، إلا أن هذه الكميات الهائلة تركزت في الدول الخمس المنتجة الرئيسة للنفط في الخليج العربي وفنزويلا. وزادت حصة الخليج العربي من احتياطات النفط العالمي عن ثلثي الإجمالي العام الحقيقي. وامتازت هذه الحقبة بنمو الطلب باقتراد، وهبوط الإنتاج الأميركي بحدة، حيث هبط بمعدّل مليونيّ برميل يومياً بين عام ١٩٨٦ و١٩٩٠، وهي بتناقض مستمر. وبلغت مستوردات

النفط الأميركي مستواها الأعلى وتابعت تزايدها. وأصبح العالم شديد الاعتماد على نفط الشرق الأوسط دون توفرٍ لبديل أو هامش أمان آخر.

في هذه الظروف والمعطيات غير الملائمة للغرب، وفي صباح الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، احتلت القوات العراقية الكويت، وتحول الاحتلال إلى أزمة نفط كانت محسوبة ومتوقعة، ولربما مبرمج لها للوصول إلى أزمة نفط جيوبوليتيكية من قبل العراق، حيث صدرت عن المسؤولين فيه في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٠ تصريحات بإمكانية استخدام سلاح النفط ثانية، والغرب الذي كان يخطط لأهداف استراتيجية تستهدف تدمير العراق كقوة نافذة متمردة في المنطقة وإعادتها عقائدياً إلى الغرب، وفرض سيطرة الغرب الكاملة وبدون منازع على ثروات الشرق الأوسط من النفط، والتحكم بالإنتاج والتوزيع، والسعر والاقتصاد العالمي والغربي المناهض، أو المنافس لأميركا والخارج عن إرادتها أو توجهاتها.

دفعت الحرب العراقية - الإيرانية العراق للبحث عن امتلاك السلاح لتأمين متطلبات الحرب. وتحول إلى أكبر مشترٍ للسلاح في العالم. وبتشجيع وتسهيل من أميركا التي يَسَّرت له شبكة سماسرة عالمية سرّية معقدة. وانشغل في نشاط محموم لتطوير وامتلاك الأسلحة والتباهي بها. واستنفذت مشتريات السلاح أكثر من ٣٠٪ من مجمل الإنتاج الوطني، بما في ذلك عائدات النفط والأموال التي حصل عليها من دول الخليج التي اعتبرت، بصورة وأخرى، شريكاً في الحرب.

لقد أثار تواجد القوات العراقية في الكويت مخاوف الولايات المتحدة الأميركية بأن تكون حقول النفط في الدمام، لا بل المملكة العربية السعودية بأكملها، الهدف القادم للعراقيين. وقدّرت واشنطن في حال إمكان العراق أن يتمثل الكويت وحفظهما بدواعي الروابط التاريخية والقومية، السيطرة مباشرة على ٢٠٪ من إنتاج الأوبك و ٢٠٪ من احتياطي نفط العالم، ويغدو القوة النفطية الأهم. وسترضخ الدول الغربية لمشيئته إن شاءت أو أبت. ويصبح القوة المهيمنة في المنطقة بلا منازع، لا بل قد يتحول إلى قوة عظمى في الشرق

الأوسط، في عصر تنفرد فيه الولايات المتحدة الأميركية بالقوة والزعامة في العالم.

ولن ترضى أميركا بالعراق دولة منيعة قد تؤهلها إمكاناتها النفطية بالتحول إلى قوة سياسية واقتصادية وعسكرية إقليمية. وسيتمكن العراق في حال سيطرته على نفط المنطقة من الوصول إلى التقنية المتقدمة والمعرفة، ومن هنا يبرز دور النفط الحقيقي كعنصر أساسي وجوهري في ميزان القوى الدولية. وفي ظل الظروف الجديدة والمخاطر المتوقعة، خرجت أربعة ملايين برميل من النفط يومياً من سوق النفط العالمي. ما وضع العالم في مستوى أزمة عام ١٩٧٣ وأزمة ١٩٧٩. وأُتخذت إجراءات سريعة لعزل العراق ونفطها وبالطبع النفط الكويتي الذي أصبح تحت رحمة وسيطرة العراق.

وتحرّكت دول الأوبك لزيادة إنتاجها من النفط لتعويض النفط المفقود. وبسبب القلق والفوضى التي تسود بمثل هذه الأزمة، ارتفع سعر النفط وتابع ارتفاعه حتى بلغ سعر الصفقات الآجلة ٤٠ دولاراً للبرميل الواحد، وأدّى ارتفاع سعر النفط إلى الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية. وقبل نهاية عام ١٩٩٠ تم تعويض الإنتاج المفقود بالكامل إذ قدمت السعودية وحدها ثلاثة ملايين برميل يومياً. وساهمت فنزويلا والإمارات العربية المتحدة ودول أخرى بزيادة إنتاجها، وإن كان بحدود ضيقة لم تتجاوز الـ ٢٥ ألف برميل أو ٥٠ ألف برميل يومياً، في أفضل الحالات وفقاً للاستطاعة المحدودة لكل منها، والتي لا تقارن باستطاعة السعودية. وساد جدل حول ضرورة استعمال المخزون الأمريكي الاستراتيجي من النفط الذي يتجاوز ٦٠٠ مليون برميل، وتقرر أن احتياطي النفط الاستراتيجي الأمريكي قد يستخدم لإغراق السوق بالنفط لمنع ارتفاع السعر.

شدّت الولايات المتحدة الأميركية من إحكام حصار العراق اقتصادياً. وحشدت تحالفاً من ثلاث وثلاثين دولة لمجابهة العراق بالقوة، إذا ما استمرت في الكويت ورفضت الانسحاب منها. وطوّرت أميركا حجم قواتها العسكرية في السعودية، وعزّزت الإمكانات الهجومية. وتحركت الدول الحليفة في نفس

الاتجاه للإعداد للحرب ضد العراق لإجبارها على الخروج من الكويت. وتوجهت أميركا إلى مجلس الأمن الدولي الذي صدر عنه القرار رقم ٦٧٨ تاريخ ٢٩/١١/١٩٩٠، والقرار رقم ٦٠٠ تاريخ ١٥/١/١٩٩١، اللذان يطالبان العراق بالانسحاب الفوري من الكويت. وحصل الرئيس الأميركي على قرار من الكونغرس الأميركي، بتاريخ ١٢/١/١٩٩١، يمنحه الصلاحية بشنّ الحرب التي بدأت فعلاً في ١٧/١/١٩٩١. وكان ردّ الفعل أنّ سعر برميل النفط ارتفع في اليوم الأول للحرب من ٣٠ إلى ٤٠ دولاراً للبرميل، ثم انخفض بعد ساعات إلى مستوى ٢٠ دولاراً، بعد أن تأكدت النتيجة لصالح القوات المهاجمة. انخفض السعر بسبب زوال الخوف من تهديد العراق لخطوط إمدادات النفط البحرية أو البرية، ولإعراب أميركا عن إمكانية استخدام الاحتياطي النفطي الاستراتيجي إذا دعت الحاجة، وتلاشت الأزمة بانتهاء الحرب في ٢٨/٢/١٩٩١.

لقد أكدت أزمة ١٩٩٠ - ١٩٩١ أن النفط عنصر جوهريّ في القوة الوطنية، ومركزيّ في النزاعات والحروب، وحاسم في العلاقات الدولية. وبقى القوة الدافعة للمجتمعات الصناعية ونسج الحياة المدنية التي ظهرت وتطورت بظهور النفط واستعمالاته المتعددة. وأثبتت الوقائع أن الوصول إلى النفط قد يبرر اللجوء إلى العنف والحرب ويبرر المراهقات والمجازفات، والانفجارات السياسية والنزاعات العقائدية. كما كان واضحاً أن شركات النفط عجزت عن مواجهة الأزمات النفطية وحدها، واستعانت بالحكومات للاضطلاع بهذا الدور بكل ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة، وطورت الحكومات الصناعية نظام أمن الطاقة، وأهمّها الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأميركية وفي الدول الغربية واليابان، لتفادي النقص في العرض ومواجهة حالة القلق والدعر. وكان وما زال النفط الأكثر خلافة لدوره المركزي وطابعه الاستراتيجي وتوزّعه الجغرافي. وسيبقى حاسماً في الصراعات السياسية والاقتصادية للقرن الحالي الحادي والعشرين، كما كان كذلك في القرن العشرين.





الطلب الإسرائيلي - الأميركي، وأطلع مجلس الأمن القومي المصري عليه في اجتماع ترأسه في أسوان، بعد التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد. وكان هذا الطلب واحداً من الموضوعات الثلاثة التالية، التي تضمنها المشروع (المتكامل) التالي:

١ - إمداد إسرائيل بمياه النيل لتطوير النقب وإعمارها.

٢ - تزويد إسرائيل بالنفط المصري.

٣ - إلغاء جامعة الدول العربية وإنشاء جامعة (للشعوب) بدلاً منها.

رکز الرئيس السادات في عرضه لمشروعه أمام مجلس الأمن القومي على موضوع إلغاء جامعة الدول العربية. وبين ما قاله: (إنها لم تعد لها فائدة، وإن إلغائها أحسن من وجودها، وإنه إذا أرادت بقية الدول العربية أن تتمسك بها، فليأخذوها بعيداً عن مصر)<sup>(١)</sup>.

---

(١) كتاب محمد حسنين هيكل (عواصف الحرب وعواصف السلام) دار الشروق - القاهرة - ص ٤٥٦.



### النفط عسكرياً وأزمات الطاقة

#### ١ - أزمة الطاقة في أوروبا عام ١٩٤٧

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن دمار وفوضى شاملة في أوروبا. كان كل شيء دون حدوده الدنيا. المواد الأولية غائبة، والطعام شحيح للغاية، والمؤسسات الاقتصادية معطلة. ونقص حاد بالدولارات الأميركية لتغطية متطلبات الاستيراد الضروري. وتنوء تحت وطأة أزمة طاقة حادة نتيجة النقص الرهيب في الفحم الحجري، وعدم توقّر النفط، ما أدى إلى توقّف محطات الطاقة، وانخفضت الكهرباء اللازمة للصناعة، أو انقطعت كلياً، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج الصناعي أو انقطاعه في بريطانيا. وتحت تأثير هذه الأزمة التي كانت ثمرة طبيعية للحرب، فقدت بريطانيا مركزها ونفوذها الإمبريالي، وتحولت من دولة عظمى إلى دولة معتمدة على الولايات المتحدة الأميركية حتى في تأمين متطلباتها اليومية الوطنية. وتحت ضغط هذه الظروف قررت التخلي عن دورها كدولة عظمى ومستلزماتها الإمبريالية إلى الولايات المتحدة الأميركية. وأعلنت في شهر شباط/فبراير عام ١٩٤٧ أنها ستمنح الهند استقلالها.

وتفادياً للانحيار الكبير في أوروبا وإنقاذاً لها، ودعماً للمعسكر الإمبريالي الجديد في مواجهة الاتحاد السوفياتي وكتلة الاشتراكية الواسعة الانتشار في محيطه، اتخذت الولايات المتحدة الأميركية خطتها التاريخية، التي أطلق عليها خطة مارشال، لإعادة إعمار أوروبا واحتواء الاتحاد السوفياتي ومنعه من انتشار الشيوعية كنظام سياسي في القارات الأوروبية والآسيوية والإفريقية واللاتينية.

لقد أعطت خطة مارشال الأولوية إلى أزمة الطاقة في أوروبا. وكان للنفط

دور مركزي للحلّ. وحُطِّط له أن يحلّ محلّ الفحم الحجري في الصناعة وتوليد الطاقة. كما كان المحرك لعجلة الخطة بكامل أبعادها. واحتلت تكاليف استيراد النفط ومعداته أكثر من ربع المبالغ المخصصة لخطة مارشال للسنوات الأربع، بدءاً من العام ١٩٤٨. واستنزف ارتفاع سعر النفط المستورد من أميركا أو من إنتاج شركاتها في الشرق الأوسط المساعدة الأميركية في إطار الخطة. ونشبت معركة مع شركات النفط الأميركية على سعر النفط المتزايد أدّت إلى تخفيض سعر نفط الشرق الأوسط إلى مستوى أدنى من سعر نفط الولايات المتحدة الأميركية ونفط المكسيك. وقامت خطة مارشال في إطار حلها لأزمة الطاقة في أوروبا إلى إجراء جذري أدّى إلى تحويل الاقتصاد الأوروبي من اقتصاد قائم على الفحم الحجري إلى اقتصاد قائم على النفط المستورد من الشرق الأوسط لرخص ثمنه التنافسي، مع كلفة الفحم الحجري، ولتوفره بكميات وفيرة ومضمونة، ولسهولة وكفاءة إمداده وتوزيعه.

وتزايدت أهمية النفط في أوروبا، وبدأ يستولي على الصناعة ومرافق الحياة العامة، حتى الاستخدام المنزلي والتدفئة المركزية المبتكرة. وتحرك إنتاج النفط في الشرق الأوسط استجابة لتزايد الطلب عليه في أوروبا، وكان ضخماً جداً ليلبي حاجة أوروبا منه. كانت أوروبا في عام ١٩٤٦ تستورد من الولايات المتحدة والمكسيك ٧٧٪ من استهلاكها، وبحلول عام ١٩٥١ بلغت الإمدادات الأوروبية من نفط الشرق الأوسط ٨٠٪ من مستورداتها. وجاء تزايد إنتاج نفط الشرق الأوسط متزامناً ومتوافقاً مع تزايد حاجات أوروبا منه.

لقد فرضت أهمية دور نفط الشرق الأوسط، في إنعاش أوروبا في إطار خطة مارشال، الإسراع في توفير مستلزمات إنشاء خط التابلاين لنقل النفط السعودي بسرعة ويسر إلى أوروبا. لقد اعترضت خطة إنشاء الخط عقبات رئيسية، أهمها توفير الفولاذ المخصص لتصنيع المواسير وشبكات الأنابيب في الولايات المتحدة الأميركية. وقُتِّمت إدارة ترومان الدعم اللازم انطلاقاً من أن إمدادات نفط الشرق الأوسط أساسياً لنجاح خطة مارشال وعدم إنجاز خط

التبلاين سيعيق إمداد النفط من الشرق الأوسط إلى أوروبا، ما يعيق برنامج الإنعاش الأوروبي بصورة حيوية.

واجه إمداد خط التبلاين مشكلات أخرى تتعلق بموقف الدول العربية، التي يمرّ في أراضيها، سواء من حيث الموافقة على مروره أو رسوم العبور. وساهم في تعقيد المشكلات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١، عام ١٩٤٧، بتقسيم فلسطين واعتراف الولايات المتحدة الأميركية بإسرائيل والحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، ودعم بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية للصهاينة بدون تحفظ. وفي هذه الظروف الحرجة طالب العرب السعودية بإلغاء إنشاء خط التبلاين، وإلغاء امتياز النفط الموقع مع أرامكو.

ولم تستجب السعودية لهذه المطالب مدافعة عن موقفها بأن عائدات النفط جعلت منها أكثر قوة وباستطاعتها تقديم المساعدة للدول العربية المجاورة في جهودها لمقاومة المطامع الصهيونية. وهكذا، استمر تطور إنتاج النفط بصورة متسارعة ومحمومة في السعودية. وتسارع التقدم في إنشاء خط التبلاين الذي انتهى العمل فيه في أيلول عام ١٩٥٠. وبدأ النفط بالوصول إلى صيدا في لبنان، المحطة الأخيرة على البحر البيض المتوسط. ويبلغ طول التبلاين ١٠٤٠ ميلاً، يقصر طريق نقل النفط ٧٢٠٠ ميل من الخليج العربي إلى قناة السويس. ويعادل تدفقه السنوي حمولة ٦٠ ناقلة نفط ضخمة، تعمل باستمرار من الخليج عبر قناة السويس إلى المتوسط. وساهم بذلك مساهمة عظيمة في تنفيذ خطة مارشال، وبالتالي إنعاش أوروبا المدمرة والمستنزفة، ذات الاقتصاد المنهار، ونقلها من عصر الفحم الحجري إلى عصر النفط، عصر التطور والتقدم والازدهار والرفاه.

## ٢ - أزمة النفط وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦

لا يختلف قرار جمال عبد الناصر في تأميم قناة السويس، الممر المائي الاستراتيجي لنقل نفط الشرق الأوسط إلى السوق الأوروبية المستهلكة له، من

حيث الأهمية والجوهر والمقاصد السياسية والاقتصادية عن قانون تأمين النفط الإيراني. يركز القراران إلى مبدأ واحد، هو حق السيادة وحق امتلاك الدولة لثرواتها الطبيعية وممراتها المائية والمواصلاتية، وحقها بالدفاع عن أراضيها الإقليمية. وهو حق مكفول ومصان بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كانت قناة السويس مشروعاً أوروبياً غربياً حيوياً، للربط السريع بين أوروبا والهند بخاصة، وبين القارتين الأوروبية والآسيوية بصورة عامة، يختصر المسافة والزمن إلى النصف من ١١ ألف ميل عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى ٦٥٠٠ ميل. وأصبح المشروع شرياناً أساسياً لنقل نفط الشرق الأوسط، يختصر تكاليف النقل إلى النصف، إلى أوروبا الغربية. وشكل النفط ثلثي حركة المرور عبر القناة كما أن ثلثي نفط أوروبا يمرّ عبر القناة، وتحولت إلى نقطة الاتصال الحاسمة في صناعة النفط، وطريقاً مائياً فريد الأهمية بالنسبة للغرب، يبلغ طول قناة السويس ١٧٣ كم، وعرضها ٦٠ م، وعمقها ١٣ م، تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عبر الصحراء المصرية. أنجزها العمال المصريون بأدوات الحفر التقليدية، قبل ابتكار آلات الحفر الحديثة. ونفذتها شركة قناة السويس العائدة لفرديناند دي لسبس الفرنسي الجنسية، الذي حصل على الامتياز من خديوي مصر لشقّ القناة. وبدأت الشركة بالعمل في عام ١٨٥٨ وأنجزته في عام ١٨٦٩. وأدرك البريطانيون أهمية المشروع بعد إنجازه وشعروا بخيبة الأمل والخسارة الفادحة لعدم امتلاكهم حصّة فيه، وهو الطريق المباشر إلى الهند، جوهر الإمبراطورية البريطانية. وجاءت الفرصة التي لا تفوّت بعرض خديوي مصر عام ١٨٧٥ ملكية مصر في القناة البالغة ٤٤٪ للبيع بسبب إفلاسه. وتمكّنت بريطانيا من الحصول عليها. وتحولّت القناة إلى شركة أنكلو - فرنسية. وسرعان ما أضحت القناة مركز الأمن الاستراتيجي لبريطانيا، وتحولّت منطقة القناة إلى قاعدة دائمة للقوات العسكرية البريطانية. وعزّزت المواجهة العسكرية البريطانية - الألمانية التي دارت في الحرب العالمية الثانية الأهمية العسكرية للقناة. وبرز دور القناة العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبحت الممرّ المائي لنقل ثلثي نفط الشرق الأوسط إلى أوروبا.

سيطرت بريطانيا على مصر لثلاثة أرباع القرن بالغزو والاحتلال العسكري. وهيمنت على مقدراتها سياسياً واقتصادياً، حتى أجبرتها ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر على الجلاء والاعتراف باستقلال مصر، ولكنها احتفظت بقوات عسكرية في منطقة القناة، وبالإشراف على الملاحة الدولية في القناة التي تملكها مساهمة مع فرنسا. وظلّت سيادة مصر واستقلالها منقوصين بامتلاك فرنسا وبريطانيا للقناة التي تخضع لسيطرتهم وإشرافهما وهي أرض مصرية. وكانت رمزاً للاستعمار القديم السائد في القرن التاسع عشر، وحالة إرباك وقلق للثورة والنظام السياسي الثوري الجديد الذي حرر مصر من الملكية وتبعيتها، وخطّ لنفسه أهدافاً ومنطلقات سياسية واقتصادية واجتماعية جوهرها التحرر من الاستعمار والهيمنة الأجنبية، ورفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، وتدعيم الاستقلال الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورفع مستوى المعاشي للشعب، وضمان السيطرة الوطنية على موارد الثروات الطبيعية واستثمارها وطنياً، وتعزيز الروابط القومية العربية، والروابط بين قوى التحرر في العالم لمواجهة الغزو والتسلط دفاعاً عن الشعوب التي عانت وما زالت تعاني من سطوة واستغلال الاستعمار القديم والجديد، بأشكاله العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

شكّلت قناة السويس حالة فريدة وشاذة في الواقع وفي نظر الثورة المصرية. إن استمرار منطقة القناة خارج السيادة المصرية، كقاعدة عسكرية لتواجد القوات الأجنبية، يتناقض مع مبادئ الثورة وأهدافها، ويعيق جهودها نحو التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تزعم إنجازه. وحتى أن مصر محرومة من عائدات القناة من العبور التي تذهب إلى حملة الأسهم في بريطانيا وفرنسا عوضاً من أن تكون مصدراً للدخل الوطني، يمكن توجيهه نحو تطوير البلد وتنميته.

لم تخف بريطانيا نيتها في استمرار وضع القناة كما هو، دون أي تبديل من كافة الجوانب القانونية والاقتصادية وتواجد القوات العسكرية في منطقة القناة، رغم أن واشنطن ولندن بدأنا تتحسّسان توجهات عبد الناصر وتحوله نحو

الاتحاد السوفياتي، للحصول على السلاح في عام ١٩٥٥. وطرحت تساؤلات فيما إذا كان ذلك يعني امتداد توسع النفوذ السوفياتي، إلى قناة السويس والتأثير على إمدادات النفط وحركة الأسطولين البريطاني والأميركي. وشاركت شركات النفط في القلق حول احتمالات قطع إمدادات النفط في حال إغلاق القناة. وأعدت، في نيسان/إبريل ١٩٥٦، شركة ستاندرد أويل أف نيوجرسي دراسة خاصة لكيفية نقل النفط إلى أوروبا من منطقة الخليج إذا أغلقت القناة.

في هذا الوقت من عام ١٩٥٦، أبلغت بريطانيا عبد الناصر، في زيارة قام بها وزير خارجيتها إلى مصر، أنها تعتبر قناة السويس (جزءاً مكماً من مجمع النفط في الشرق الأوسط الحيوي لها).

ومن أجل تخفيف النقمة في مصر على الغرب، وإشغال الثورة عن وضع القناة، بدأ الأميركيون والبريطانيون النظر بمنح قرض لمصر لبناء سد أسوان على النيل. واجه منح القرض معارضة في الكونغرس من قبل أعضاء الكونغرس المواليين لإسرائيل، وممثلي الجنوب الأميركي، لتوقعهم مساهمة السد في زيادة إنتاج مصر من القطن ومنافسته للقطن الأميركي في الجنوب. ووافق ذلك موافقة أعضاء الكونغرس الجمهوريين على منح مساعدة للرئيس تيتو رئيس يوغسلافيا وليس لعبد الناصر. واتخذ إيدن وزير الخارجية قراراً بمنح المساعدة إلى تيتو، وألغى قرض سد أسوان بموافقة الرئيس إيزنهاور.

في هذه الظروف المشحونة بالتحولات والتطورات المفاجئة، وانطلاقاً من توجهات ثورة تموز / يوليو ومبادئها ومبررات وجودها وبتخطيط مبرمج، أعلن عبد الناصر في احتفال جماهيري أقيم في الإسكندرية في ٢٦ تموز / يوليو ١٩٥٦ القرار القاضي بتأميم قناة السويس.

وبادرت القوات المصرية فور ترديد عبد الناصر لكلمة السرّ في خطابه (دولسيس) لفرض سيطرتها الكاملة على القناة والمباشرة بتشغيل القناة بجدارة فائقة، من قبل الخبراء والمرشدين المصريين المهنيين لهذه المهمة منذ زمن كافٍ.



كان وقع قرار التأميم (العاصفة الأعنف) على الحكومة البريطانية، وبدأت تعدّ مع فرنسا للتدخل المسلح لاستعادة القناة. وكان لابدّ من الاطمئنان إلى موقف الولايات المتحدة الأميركية المتمثّل برأي الرئيس إيزنهاور، وليس وزير الخارجية فوستر دلس المطمئن. لقد وجد إيزنهاور، منذ البداية، أنه ليس من مبرّر للقوّة ويجب منع البريطانيين والفرنسيين من التدخل العسكري. ولن يكون باستطاعتها إقامة حكومة في مصر قادرة على الاستمرار. وسيثير التدخل العسكري العرب والدول النامية ضد الغرب ويحقق مكاسب للسوفييات، ويقوّي عبد الناصر ويضعف العرب الأصدقاء، ويعرّض نفط الشرق الأوسط للخطر.

ورأى إيزنهاور أن الموقف الأميركي، كما يخطط له، يكسب أميركا تأييد الشعوب النامية، ويبعدها عن عصر السيطرة الاستعمارية، حتى وإن استلزم الابتعاد عن حلفائها التقليديين بريطانيا وفرنسا. بالإضافة إلى هذه الاعتبارات كان إيزنهاور، الذي يمسك بيده السياسة الخارجية للولايات المتحدة، يخوض معركة الانتخابات الرئاسية المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٦، وقدم نفسه كرجل سلام أنهى الحرب الكورية ولا يريد خوض حرب جديدة يخسر بسببها دعم الناخبين. وفي الوقت الذي كانت فيه المساعي الدبلوماسية العلنية مستمرة لمعالجة وضع القناة، كانت بريطانيا وفرنسا تجهّزان خطط التدخل العسكري في مصر متجاهلتين الموقف الأميركي.

لقد رأت فرنسا، وتؤيدها بريطانيا في ذلك، أن عبد الناصر يمثّل تهديداً لمصالحها ووجودها في الجزائر وفي شمال أفريقيا كلها. وقررت إلحاق الهزيمة الحاسمة به واستعادة القناة التي تعتبرها فرنسية أنشأها دولسبس بتمويل فرنسي، وأجرت فرنسا اتصالات مع إسرائيل المتلهفة لمثل هذه المغامرة، للمشاركة في غزو مصر عسكرياً إلى جانب القوتين الكبيرتين: فرنسا وبريطانيا، لإزاحة عبد الناصر وتدمير أحلام الثورة ومنجزاتها المتواضعة البالغة التأثير.

أما بالنسبة للبريطانيين، فماذا تعني لهم القناة؟ إنها الأثمن، والشریان الرئيسي لإمدادهم بنفط الشرق الأوسط. وبتفاهم تام مع إيزنهاور أكدت بريطانيا للقادة السوفييات في نيسان/إبريل عام ١٩٥٦ أنها ستقاتل من أجل نفط الشرق

الأوسط الذي لا تستطيع العيش بدونه. وهو بالغ الحيوية لاقتصاد العالم الغربي ولن تمنح السوفيات مدخلاً لإنتاجه أو نقله.

ورأت بريطانيا أنه سيكون لتأمين مصر للقناة نفس أصداء تأمين مصدق للنفط الإيراني. وسيأتي الوقت الذي يحرم فيه عبد الناصر الغرب من نفط الشرق الأوسط. وتشاطر أميركا بريطانيا في مخاوفها من اندفاع القوات السوفياتية إلى الشرق الأوسط، لإملاء الفراغ الذي يحدثه انسحاب القوات البريطانية منه، في وقت لم تكن القوات الأميركية مهيأة للحلول محلها.

استكمالاً لترتيبات الغزو المسلح، التقى، سرّاً، وزيراً خارجية بريطانيا وفرنسا، وعسكريون من البلدين، مع ديفيد بن غورين وموشي دايان وشيمون بيريز من إسرائيل، في ضاحية باريس في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، تنفيذ للأدوار المرسومة في خطة الغزو، شنت إسرائيل هجوماً عسكرياً عبر سيناء باتجاه القناة. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر أصدرت باريس ولندن إنذارهما باحتلال منطقة القناة، وقصفت القوات البريطانية مطارات مصر الحربية وتقدمت القوات البريطانية والفرنسية لاحتلال منطقة القناة.

أصدرت مصر تعليماتها للجيش المصري للانسحاب من سيناء باتجاه الداخل، وأغرقت عشرات السفن المحملة بالحجارة في مدخل القناة، وقد تمّ إغلاقه بشكل فعال، وبالتالي تمّ قطع إمدادات النفط بالكامل. وفجّر السوريون خط التابلاين عبر سوريا، فتوقف ضخ نفط السعودية إلى البحر الأبيض المتوسط.

أعرب إيزنهاور، عندما علم بالهجوم المفاجئ، عن غضبه من التدخل المسلّح، ورأى فيه خدعة من حلفائه قد تقود إلى صدام مسلح مباشر مع السوفيات في لحظة تشغل فيها أميركا في الانتخابات الرئاسية. ورفض اتخاذ أية ترتيبات لتزويد أوروبا بالنفط الذي توقّف بإغلاق القناة.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت نتائج الانتخابات فوز إيزنهاور بأغلبية كبيرة على أدلي ستيفنسون منافس الرئيس. وطالبت واشنطن البريطانيين

والفرنسيين والإسرائيليين، الذين أعلنوا وقف إطلاق النار والتوقف في المواقع التي وصلت قواتهم إليها، بالانسحاب. وهدد إيزنهاور إسرائيل بأنها ستواجه أعمالاً اقتصادية انتقامية إذا لم تنسحب. وفي مواجهة الحاجة الملحة لإمداد أوروبا بالنفط اجتمع إيزنهاور في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بمجلس الأمن القومي، لدراسة إمداد الأوروبيين بالنفط، وطلب من جميع شركات النفط التعاون لإعداد برنامج إمداد كبير. إلا أن الرئيس أكد على أن هذه الترتيبات ليست سوى خطة طارئة لن توضع موضع التنفيذ، إلا عندما يبدأ البريطانيون والفرنسيون بالانسحاب فعلياً من مصر.

أدركت بريطانيا أمام الموقف الأميركي، أنها فقدت دورها القيادي في العالم، وأصبحت منهكة القوى، ومواردها المالية في حالة عدم استقرار، وبأمر الحاجة لمساعدة مالية طارئة ولا تستطيع الحصول عليها بدون موافقة وإذن من واشنطن. وتحولت من أكبر دائن في العالم إلى أكبر مدين، وبعبارة أخرى أدركت أنها لن تستطيع بعد اليوم التصرف على مسؤوليتها دون إذن صريح من الولايات المتحدة الأميركية. لقد كانت أوروبا الغربية، بعد شهر من إغلاق القناة، على شفى أزمة طاقة، وكانت بريطانيا وفرنسا في حالة إحباط كامل.

وأمام ضغط الحاجة إلى نفط الشرق الأوسط استجابت بريطانيا وفرنسا إلى طلب الولايات المتحدة الأميركية وبدأتا في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر سحب قواتهما من السويس. وعند ذلك سمح إيزنهاور للجنة طوارئ الشرق الأوسط بتفصيل دورها بإمداد أوروبا الغربية، بما فيها حلف الناتو الذي كاد أن يعاني من نقص النفط أيضاً، بالنفط الأميركي. وعملت الحكومات وشركات النفط في أوروبا والولايات المتحدة بتعاون كامل وبكامل طاقتها لتوفير النفط لأوروبا.

طرح إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الدولية مسألة أن السيطرة أو التحكم بإنتاج النفط في الشرق الأوسط وحده لا يضمن أمن النفط. وأن ضمان نقله من حقول إنتاجه إلى أوروبا هو الوجه الآخر لأية أزمة للطاقة في أوروبا قد تحدث.

هذا ما دفع المخططين الأوروبيين للتركيز على بناء ناقلات للنفط، ذات حمولات مضاعفة، لسدّ النقص في الإمداد الناجم عن استخدام خطّ النقل عبر رأس الرجاء الصالح إلى أوروبا الذي يضاعف الزمن بسبب مضاعفة المسافة. وبسرعة مذهلة تمكن اليابانيون من تصنيع هذا النوع من الناقلات العملاقة، وأثبتت اقتصاديتها وأكثر ضماناً لأمن النفط القادم من الشرق الأوسط. وأعيد تشغيل خط أنابيب التابلاين في آذار/مارس ١٩٥٧، وفتحت القناة للملاحة بعد تنظيفها في نيسان/إبريل ١٩٥٧ بإشراف مصر وإدارتها وبكفاءة عالية. وأوقفت أميركا بنفس التاريخ ضخ النفط العاجل إلى أوروبا، وبعد شهر واحد استأنف أسطول الشحن البريطاني رحلاته عبر القناة، وانتهت بذلك أزمة قناة السويس التي أدت إلى استقالة أنتوني إيدن من رئاسة الحكومة البريطانية في كانون الثاني ١٩٥٧ الذي ظل يعتقد بأن بريطانيا، التي أفقدتها قناة السويس مكانتها الدولية وإرادتها السياسية وثقتها بنفسها، أنها قوة عظمى وهي لم تبقى كذلك.

من نتائج غزو قناة السويس تركيز الولايات المتحدة على دعم الحكومات العربية المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. وأصبحت المواضيع المتعلقة بالنفط في الشرق الأوسط تحتل الأولوية في لقاءات الدول الغربية. وأدت إلى توصيل بريطانيا وأميركا إلى فهم مشترك وأهداف مشتركة تجاه الشرق الأوسط. واكتشفت بريطانيا أن مصير أوروبا الغربية بيد الحاكمين في واشنطن وليست بأيدي حكامها. إنها الحقيقة والبرهان القاطع لتبعية السياسة البريطانية، منذ هارولد ماكميلان إلى توني بلير، إلى الولايات المتحدة الأميركية المهيمنة بلا منازع.

انتهت أزمة السويس بانتصار عبد الناصر وقضية التحرر انتصاراً ساحقاً. وأعطت دفعاً لظهور قوة تحرّر جديدة أعطت الناصرية زخماً دولياً كبيراً. وساعدت على تعزيز دور قوى التحرر المتمثلة بحركة عدم الانحياز على الساحة الدولية. وأثبتت أن إرادة التحرر لدى بلد من العالم الثالث قادرة على الانتصار على شركات إمبريالية وحكومات دول غربية متقدمة. كما أكد تأميم قناة السويس صحة قرار تأميم مصدق لنفط إيران. وامتدت انتصارات معركة السويس على

الساحة العربية إلى ما هو أبعد وأشمل من النفط والقناة. ساهمت في رفع الروح المعنوية لدى الأمة العربية واستعادة ثقتها بنفسها وبوحدة المصير. وتلاقت أحلام الشعبين السوري والمصري في غمرة هذه التحديات والانتصارات، وحققوا الوحدة الاندماجية بزعامة عبد الناصر. واحتوت الجمهورية العربية المتحدة خط النفط العابر من العراق وخط التابلاين من السعودية إلى البحر المتوسط، وأخطر ممرٍ مائي إلى البحر المتوسط هو قناة السويس. وبذلك هيمنت الدولة الجديدة على خطوط وطرق نقل نفط الشرق الأوسط إلى أوروبا.

لقد دخلت صناعة النفط في الشرق الأوسط مرحلة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية. وتدفق النفط كسيل عرم من تحت الأرض بقوة غير محسوبة، ونما الاستهلاك بصورة غير متوقعة. لقد ازداد إنتاج نفط العالم من ٨,٧ مليون برميل عام ١٩٤٨ إلى ٨٢,٨٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٥، وكانت حصة الولايات المتحدة منه ٢٢٪. بينما نما الإنتاج في الشرق الأوسط من ١.١ مليون برميل في اليوم إلى ٢٤ مليون برميل في اليوم، أي بزيادة بنسبة ٢٢٠٠٪. وازدادت احتياجاته من ٢٨ مليار برميل إلى ٧٠٠ مليار برميل. فكانت زيادة الاحتياجات المكتشفة تعادل ٧٥٪ من مجمل الاحتياطي المكتشف في العالم.

### ٣ - أزمة الطاقة والعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧

أدى ازدياد المد القومي العربي، الذي شهده الوطن العربي في الخمسينيات من القرن العشرين، إلى تعزيز التضامن، وانتشار حركة التحرر وتأكيد الذات والحقوق والعزم الأكيد لامتلاك القوة، بدافع من زخم الانتصار الذي تحقق في مواجهة الغزو الثلاثي لقناة السويس عام ١٩٥٦. ودفع إسرائيل والإمبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية إلى ترتيب المكيدة والتخطيط لعدوان ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ المسلح ضد مصر وسوريا لضرب زعامة عبد الناصر وإزاحته من السلطة، وتحطيم إرادة التحرر والإنجازات التي تحققت على كافة المستويات العسكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعودة إلى حالة اليأس والضعف والتشردم القومي.

بادرت إسرائيل في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ إلى تنفيذ خطتها العدوانية ضد مصر وسوريا، بدعم كامل من الولايات المتحدة الأميركية وقوات حلف شمالي الأطلسي، وتمكنت من احتلال سيناء والجولان السوري المحتل وتعطيل الملاحة في قناة السويس.

تنفيذاً لقرار وزراء النفط العرب في ٦ حزيران/يونيو فرضت السعودية، والكويت، والعراق، وليبيا، والجزائر حظر النفط ضد الدول الصديقة لإسرائيل، وهي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا الغربية. وطلب أحمد زكي اليمني وزير النفط السعودي في ٧ حزيران/يونيو، من شركة الأرامكو التوقف عن شحن النفط إلى الولايات المتحدة الأميركية والمملكة البريطانية. وفي ٨ حزيران/يونيو تقلص تدفق النفط بنسبة ٦٠٪ حيث توقف إنتاجه بالكامل في كلٍّ من ليبيا والسعودية. وأغلقت مصفاة عابدان الضخمة لأن المرشدين العراقيين رفضوا العمل في معبر شط العرب. وبلغ إجمالي توريد نفط الشرق الأوسط ٦ ملايين برميل في اليوم بسبب الحظر وإغلاق قناة السويس ووقف ضخ النفط في خطوط أنابيب النفط من العراق والسعودية إلى البحر المتوسط. واعتبرت الأزمة أكثر خطورة من أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ لأنه في أزمة ١٩٥٦ لم يتوقف الضخ في مناطق الإنتاج الكبيرة، إلا في شمال العراق. وكانت المشكلة حصرًا مشكلة نقل. أما في حظر عام ١٩٦٧ فقد توقف نصف إنتاج حقول النفط العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يشكل ثلاثة أرباع واردات نفط أوروبا الغربية.

أنشأ الرئيس جونسون لجنة خارجية خاصة على غرار اللجنة التي أنشأها الرئيس كندي إبان أزمة الصواريخ في كوبا لدراسة مضامين إغلاق قناة السويس. وشكلت وزارة الداخلية الأميركية لجنة إمدادات النفط الخارجية المكونة من ما يزيد عن عشرين شركة نفط أميركية، وهي اللجنة نفسها التي استدعت خلال أزمة تأمين النفط الإيراني، وعملت ثانية خلال أزمة قناة السويس ١٩٥٦ - ١٩٥٧. وعملت لجنة منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي الممثلة للبلدان الصناعية إلى جانب اللجان الأميركية في تنسيق الحصص العامة بين البلدان الغربية.

وُجّهت الجهود الأوروبية والأميركية لتصنيع ناقلات نفط عملاقة لنقل النفط عن طريق رأس الرجاء الصالح، الحل الذي استخدم في أزمة السويس عام ١٩٥٦. واستطاعت أوروبا وأميركا توفير ناقلات زادت خمسة أمثال عن العدد المتوفر عام ١٩٥٦، بلغت حمولة كل منها ٣٠٠ ألف طنّ، وهي أضخم من ناقلات ١٩٥٦ بسبع مرات.

وعملت واشنطن على إعادة القدرة الاحتياطية لديها للإنتاج بسرعة كبيرة. وازداد بذلك الإنتاج الأميركي بمقدار مليون برميل يومياً. كما ازداد إنتاج النفط في فنزويلا نحو ٤٠٠ ألف طن في اليوم، وإنتاج إيران بمقدار ٢٠٠ ألف برميل يومياً. وساهمت إندونيسيا برفع إنتاجها أيضاً. وجرى توزيع الإمدادات النفطية حيثما كان ثمة حاجة إليها.

وقرر القادة العرب في قمة الخرطوم التي انعقدت في أواخر آب/أغسطس عام ١٩٦٧ رفع الحظر، وتمّ تنفيذ ذلك في أيلول/سبتمبر من نفس العام.

#### ٤ - حظر النفط العربي، سلاح في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣

النفط، تتمحور حوله في هذا العصر كل السياسات وكل القرارات الوطنية والإقليمية والدولية. وهو مصدر الثروة، وعامل للتطور والتقدم والرفاه وتحقيق التنمية. كما أنه سلعة استراتيجية لها طابع سياسي ومصري وعسكري، وهو مصدر للأزمات. والنفط سلاح ذو حدين يساهم في تنمية الشعوب المنتجة له، ومصدر تهديد لأنها واستقرارها وسيادتها. وكثيراً ما يتحول إلى لعبة بيد القوى العظمى واحتكاراتها المسيطرة، في إطار استراتيجياتها الطويلة الأمد، المستندة إلى مبادئ الاحتواء السياسي والاقتصادي والعسكري. إن مفهوم (الاحتواء) هو مبدأ ثابت في الاستراتيجية الأميركية. وتطوّر في عهد الرئيس جيمي كارتر ليأخذ اسمه ويوكل إلى أميركا مهمة (إنتاج النفط في الخليج العربي بطريقة حرة) ويحمّلها مهمة ضمان (منع أية قوة أخرى من السيطرة على إمداداته). وقد وُجه (مبدأ كارتر) لردع السوفيات من التدخل في نفط الخليج أو أيّ (قوة عدوانية) أخرى. ووُصفت حروب الخليج في الربع الأخير من القرن العشرين بأنها

(حروب من أجل النفط). وستترك بصماتها على العالم سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً على القرن الواحد والعشرين وربما ولزمن أطول.

ومن ناقل القول، أن القابض على النفط العربي وموارده المالية الهائلة قادر على التحكم بالاقتصاد العالمي. وتندرج معاهدات الدفاع المشترك الثنائية التي وقعتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مع الدول العربية في الخليج، في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ في هذا الإطار الاستراتيجي. وتكفلت بتواجد (قوة ردع) أميركية شاملة وفعالة في المنطقة بصورة علنية منذ عام ١٩٩١، تستمتع بغطاء قانوني وتسهيلات إقليمية واسعة للدفاع عن منابع النفط فيها وحمايتها من أي عدوان إقليمي أو دولي.

اندلعت حرب التحرير في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، الحرب الأكثر شدة والأكثر تأثيراً في الصراع العربي - الإسرائيلي وفي العلاقات العربية - الغربية. وفيها استخدم السلاح الأكثر فعالية وجدية، سلاح حظر النفط العربي بصورة حظر وتخفيض، وتقييد إنتاج النفط. وكان تأثيره السياسي والاقتصادي على العلاقات الدولية كما لم يفعله سلاح من قبل.

كانت الحرب وحظر النفط مفاجأة وصدمة للقوى المعادية والداعمة لإسرائيل، في وقت غدا النفط فيه دم الحياة الاقتصادية في العالم الصناعي. وأكدت البراهين الدقيقة بأن الاحتياطات النفطية التي يمكن استخراجها في الشرق الأوسط هائلة جداً. وكانت طاقة الإنتاج المتاحة متوافقة مع الطلب الفعلي إلى درجة كبيرة. ولم يزد العرض عن الطلب في العام ١٩٧٣ عن ٥٠٠ ألف برميل في اليوم، ما لا يشكل حاجز أمان أمام المخاطر السياسية والإنتاجية المتوقعة والطارئة. وبالمقابل، لقد تلاشت قدرة الولايات المتحدة الأميركية لإنتاج الزائد من النفط. وبدواعي الاحتياطات الأمنية ظهرت ضرورة تزويد الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية باحتياط آمن من النفط، للجوء إليه في وقت الأزمات كالتى حدثت في الحرب العالمية الثانية، وفي الأعوام ١٩٥١ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧. لقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة المستوى



الحرج في عام ١٩٧٠، ولم يتجاوز ١١,٣ مليون برميل في اليوم وبدأ يتراجع بعد ذلك. وأمام الحاجة الاستهلاكية الملحة سمحت لجنة خطوط حديد تكساس المشرفة على الإنتاج بالوصول إلى الطاقة القصوى، والإنتاج الشامل بقدرة ١٠٠٪. وعلق رئيس اللجنة بأنها «لحظات تاريخية وملعونة وحزينة. إن حقول النفط الأميركية كمحارب قديم ينهض للمعركة للمرة الأخيرة». وارتفعت المستوردات من ٢.٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٦٧ إلى ٦ ملايين عام ١٩٧٣.

لم تكن هذه الوقائع مفاجأة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، التي كانت تدرك أن هامش الأمان الذي اعتمد عليه العالم الغربي قد انتهى، وكانت قد وضعت حلفاءها في صورة هذه الحقيقة القاسية في عام ١٩٦٨، في الاجتماع الذي عقدته المنظمة الاقتصادية للتعاون والتطوير الذي عقدته في باريس، وأنها لن تستطيع في حالات الأزمات أن تقدم لهم إمدادات الطوارئ التي اعتادوا الحصول عليها. ورافق كشف هذه الحقيقة تغييرات دراماتيكية شهدتها السبعينيات من القرن العشرين في عالم النفط. لقد انتهت سنوات الفائض، وأصبح العالم الغربي معتمداً أكثر على النفط العربي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشهدت الستينيات والسبعينيات نمواً اقتصادياً عالياً في أوروبا والعالم الصناعي عموماً ورافق ذلك ازدهار كامل وشامل، وكان النفط المحرك الرئيس لهذا النمو والازدهار.

وبينما كان نظام النفط في الشرق الأوسط قد خضع للسيطرة والهيمنة الأميركية والبريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ يترنح تحت وطأة الانحسار السياسي لأميركا وبريطانيا في العالم في بداية السبعينيات من القرن الماضي. كانت الولايات المتحدة الأميركية تفرق في وحول فيتنام، الحرب المكلفة وغير الشعبية والخاسرة، وتعرضت أميركا والإمبريالية العالمية، والاستعمار، قديمه وجديده، وما رافقه من استغلال اقتصادي وامتياز لكرامة الشعوب وحقوقها الشرعية بما فيها حق الحياة بأمن وسلام، إلى شجب واستنكار. أما بالنسبة للشرق الأوسط فكانت الولايات المتحدة هي القادم إليه في الوقت الذي كانت

فيه بريطانيا منشغلة بالتراجع عنه، والانسحاب منه عسكرياً تحت ضغط الصعوبات السياسية والاقتصادية والمالية التي كانت تعانيها في الداخل والخارج. لقد بدأت تتخلى عن كيائها الإمبراطوري، ومواقعها الجغرافية والسياسية القيادية التي احتلتها بالقوة في الشرق الأوسط والشرق الأقصى منذ القرن السابع عشر. لقد تخلت بريطانيا عن مرفأ عدن في مدخل البحر الأحمر الجنوبي الذي أنشأته ليشغل موقعاً استراتيجياً على خطوط النفط الواردة من الخليج، ونزحت عنه قواتها العسكرية. وأعلنت في أعقاب أزمة المدفوعات في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ أنها ستنتهي وجودها العسكري بالكامل من الخليج العربي بحلول عام ١٩٧١. ومنح الخليج يوماً بريطانيا عائدات كان لها تأثير غير محدود إيجابياً على موازين المدفوعات البريطانية ودخلاً كبيراً لخزيتها. ولم يكلفها ذلك أكثر من انتشار ستة آلاف من قواتها العسكرية البرية، ووحدة دعم جوي لا تزيد كلفتها السنوية عن ١٢ مليون جنيه. ولكنه ضمن استثماراً واسعاً لشركات النفط البريطانية في المنطقة. وغادر البريطانيون الخليج في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ بعد وجود لهم فيه، دام ما يربو عن المائة عام.

ومن المؤكد أن واشنطن لم تكن سعيدة برحيل بريطانيا من الشرق الأوسط، مخزون النفط الهائل والمصدر الرئيسي للإمداد بالنفط، في وقت كانت منشغلة فيه بحربها التي تترنح تحت وطأتها في فيتنام، وتواجه تحدياً شرساً من قبل الاتحاد السوفياتي. ومع هذا، وجدت بتطبيق مبدأ نكسون القائم على الاعتماد على قوى محلية صديقة للتعامل مع الصعوبات السياسية والاقتصادية، وكان خيارها بالاعتماد على شاه إيران المستعد للعب هذا الدور، هو البديل عن تواجد القوات البريطانية المنسحبة وعن القوات الأميركية القادمة ولو بعد حين.

منذ الأيام الأولى لحرب تشرين الأول/أكتوبر اتضح تضارب الأهداف بين الشركاء العرب في الحرب. أرادتها سوريا حرب تحرير للأراضي العربية المحتلة، بينما السادات خطط لها لتكون استمراراً للسياسة ولكن بوسائل أخرى. لم يستهدف السادات مكاسب كبيرة في الأرض بل تحطيم المواقع الدفاعية الإسرائيلية وقدراتها العسكرية وإحساسها بالهزيمة الساحقة لتغيير المواقف التي

تجمّدت، وفتح الطريق إلى مفاوضات تبدي بها إسرائيل مرونة. ربما كانت الحرب باختصار من وجهة نظر السادات لأهداف نفسية ودبلوماسية أكثر منها عسكرية.

مع اندلاع الحرب المفاجئة لإسرائيل، عملت الولايات المتحدة الأميركية لترتيب هدنة، ينسحب وفقها المتحاربون إلى خطوطهم قبل الحرب، ويتبع ذلك حل دبلوماسي بالتفاوض. وبعد يومين من الحرب أدركت واشنطن أن إسرائيل تترنح من الهجوم الأول. وأبلغت مائير الرئيس الأميركي تحذراً من أن إسرائيل تُسحق وقد تُدمّر سريعاً. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر تحققت واشنطن من أن القوات الإسرائيلية في ضيق شديد وتكاد من شدة الهجوم العربي وكثافته أن تنضب إمداداتها القتالية. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أمر نكسون، إنقاذاً لإسرائيل من الهزيمة، استخدام الجسر الجوي الأميركي لإمدادها بكل مستلزمات الحرب بما يضمن لها التفوق على القوات العربية. وسخرت الولايات المتحدة كل ما لديها من قدرات عسكرية بما فيها وسائل الاستطلاع لصالح إسرائيل مباشرة، ودخلت طرفاً رئيساً في القتال، ما خلق ظروفاً جديدة غير مواتية للعرب. وأمام هذه الظروف المستجدة، وجه الملك فيصل في ١٦/١٠/١٩٧٣ رسالة إلى الرئيس نكسون محذراً من الدعم الأميركي لإسرائيل، وبعد يوم واحد من رسالة الملك فيصل قرّر وزراء النفط العرب المجتمعين في الكويت فرض حظر نفطي جزئي: بتخفيض الإنتاج ٥٪ من مستواه في أيلول، والاستمرار في التخفيض ٥٪ كل شهر حتى تُلبّى المطالب العربية. ويستمر الإمداد النفطي في مستوياته السابقة بالنسبة للدول الصديقة. وقرّر الوزراء الحاضرون (تسعة وزراء) أن تخضع الولايات المتحدة الأميركية للتخفيضات الأقصى، إلى أن توقف الإمدادات النفطية إليها كاملة.

وفي اليوم التالي لقرار الحظر قرر نكسون منح إسرائيل مساعدة عسكرية شاملة مقدارها ٢,٢ مليار دولار، وأبلغ الدول العربية ذلك. رداً على ذلك أعلنت ليبيا فوراً أنها حظرت كل شحنات النفط إلى الولايات المتحدة الأميركية. كما أعلنت السعودية أنها ستقطع الآن كل برميل من النفط إلى

الولايات المتحدة الأميركية. وفعلت الدول العربية الأخرى الشيء نفسه، وبذلك كان سلاح النفط الآن بكامله في المعركة.

بُذلت جهود كبيرة عربية وغير عربية لتنفيذ إسرائيل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، ولكنها باءت بالفشل. وفي لقاء غير بروتوكولي بين بريجنيف ونكسون، جرى في مزرعة نكسون في سان كليمنت في كاليفورنيا، حاول ليونيد بريجنيف أن يقنع نكسون أن الشرق الأوسط متفجر وأن الحرب قد تقع قريباً. والطريق الوحيد لتلافي الحرب هو اتخاذ مبادرة دبلوماسية جديدة لأن الحرب إن وقعت قد تهدد الانفراج السوفياتي - الأمريكي. إلا أن نكسون وكينسجر فسّرا مبادرة بريجنيف أنها لعبة سوفياتية غير ذكية، لفرض تسوية شرق أوسطية بشروط سوفيتية.

على أثر تجاهل الولايات المتحدة الأميركية للحالة في الشرق الأوسط واستمرار دعمها لموقف إسرائيل الرافض للسلام، بدأ موقف الملك فيصل يتبدل تدريجياً تجاه استخدام النفط سلاحاً في المعركة، وبدأت تتضافر السياسة والاقتصاد في إحداث التغيير في الموقف. ففي أيار/مايو ١٩٧٣ قال الملك فيصل لمدراء الأرامكو أنه صديق للولايات المتحدة الأميركية ولكن (يجب عليها أن تفعل شيئاً لتغيير وجه الأحداث الجارية في الشرق الأوسط هذه الآونة). وفي هذه الفترة من الزمن أجرى مقابلات صحفية مع الواشنطن بوست، والكريستيان ساينس مونيتر، والنيوزويك، وتلفزيون إن بي سي أكد فيها (ليس لدينا رغبة في تقييد صادراتنا النفطية إلى الولايات المتحدة الأميركية) ولكن (تأييد أميركا الكامل للصهيونية ضدّ العرب يجعل من الصعب علينا أن نمون الولايات المتحدة بالنفط، أو حتى أن نبقي أصدقاء مع الولايات المتحدة).

وفي زيارة سرية قام بها السادات إلى الرياض بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٣ أعلم الملك فيصل بأنه يدرس شن حرب مفاجئة على إسرائيل. وطلب دعم السعودية وتعاونها. تعهد الملك بالدعم والمساعدة بنصف مليار دولار، وباستخدام سلاح النفط. ولكنه أوضح قائلاً: (لا نريد أن نستخدم نفطنا كسلاح

في معركة تدور ليوم أو ليومين أو لثلاثة، نريد أن نرى معركة تستمر طويلاً لتحريك الرأي العام العالمي).

توقفت الحرب في ٢٦/١٠/١٩٧٣ بعد أن كانت القوتان العظميان السوفياتية والأميركية قد رفعت استعداداتها النووية إلى حالة التأهب القصوى في اليوم السابق، ولكن العرب واصلوا استخدام سلاح النفط، وظلّ حظر النفط العربي سارياً، وامتدت نتائجه إلى ما بعد الحرب.

بلغ حجم النفط العربي المنتج قبل الحظر مباشرة ٢٠,٨ مليون برميل في اليوم، وتناقص في كانون الأول/ديسمبر عندما بلغ الحظر ذروته إلى ١٥,٨ مليون برميل في اليوم، أي أقلّ بكمية ٥ مليون برميل يومياً. وقد مثل هذا الحجم على ضآلته النسبية خطورة كبيرة بالنسبة للغرب حيث حدث في وقت استنفذت فيه الولايات المتحدة الأميركية طاقتها الاحتياطية في إنتاج النفط التي غيرت المفاهيم، وأعادت التوازن بين العرض والطلب. استخدم العرب سلاح النفط في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٧. وقد أكّدت الأحداث أن الاحتياط النفطي الأميركي كان العنصر الوحيد الأكثر أهمية في ضمان أمن الطاقة للغرب في أوقات أزمات الطاقة. كما كان العامل الأكثر فعالية في ترجيح فشل استخدام العرب لسلاح النفط. ولقد أدت زيادة إنتاج النفط الإيراني البالغة ٦٠٠ ألف برميل يومياً إلى تقليل حجم النقص في العرض إلى ٤,٤ مليون برميل في اليوم، أي ما يعادل ٩٪ من مجموع العرض أو الإنتاج العالمي من النفط وقدره ٥٠,٨ مليون برميل في اليوم. ومع تنامي الاستهلاك العالمي للنفط الذي ترافق مع الحظر وبنسبة ١٤٪ من حجم تجارة النفط الدولية غدت تأثيراته أكثر، بسبب تزايد المعدل السريع لاستهلاك النفط في العالم البالغ ٧,٥٪ سنوياً. وأخذاً بالاعتبار الارتفاع الصاروخي لسعر برميل النفط، بفعل الحظر، تمكن المنتجون المصدرون زيادة حجم عائداتهم المالية رغم انخفاض حجم صادراتهم. وهذا ما جعل مصالحهم الوطنية تدعو إلى مزيد من تخفيض الإنتاج، طالما أنه يؤدي إلى سعر أعلى ودخل أكبر، وفي ذلك توفير ومحافظة على احتياطي ثروتهم الطبيعية، النفط. وساهم الاندفاع أو التنافس المحموم بين شركات النفط والدول

الغربية المستوردة للحصول على أكبر كمية من النفط، ليس لغرض الاستهلاك المحلي فحسب، ولكن للتخزين، في تأكيد المعادلة المستجدة بين العرض والطلب والسعر، وما له من أثر صارخ على جدوى الحظر كسلاح تقتضيه المصالح القومية للعرب. وارتفع، تحت ضغط هذه الظروف، سعر النفط الإيراني حيث استغل الشاه الوضع إلى أبعد الحدود، من ٥,٤٠ دولار للبرميل قبل الحظر إلى ما يزيد عن ١٧ دولاراً للبرميل في ١٦/١٠/١٩٧٣.

واشترته اليابان لظروف قاهرة بسعر ٢٢,٦ دولاراً للبرميل. ورغب الملك فيصل في أن يكون السعر في حدوده الدنيا للمحافظة على الطابع السياسي للحظر، وليس ذريعة للحصول على المال. ولكن شاه إيران كان جشعاً بالحصول على أعلى الأسعار إلا أنه كان منطقياً بتبريره أن الدول الصناعية بنت تقدمها على نفط رخيص سينضب خلال ٣٠ سنة.

لقد أحدث الحظر ركوداً وتضخماً في الاقتصاد الغربي، وتعرض النظام النقدي العالمي إلى حالة شديدة من الاضطراب، رافقها تشوش وعدم استقرار في النمو الاقتصادي، وهدد التماسك الاجتماعي الذي حققته الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية مما زعزع النسيج الاجتماعي لديها.

أما في الولايات المتحدة فكان صدمة للمواطن الأميركي الذي تفاجأ بأن الحظر لم يستثن بلده، ونفذت آثاره إليها رغم قناعاته الراسخة بقوتها وجبروتها وقدرتها الفائقة على تحريك الأحداث وتوجيهها لا التأثر بها. واهتزت قناعاته وتصوراته حيث أصبح يدفع سعراً للبنزين بزيادة أكثر من ٤٥٪ من سعره قبل الحظر. وبادر الرئيس نكسون لاسترداد ثقة الشعب الأميركي بالرئيس وبنفسه، ولكن الوقائع كانت البرهان الساطع لما يحدث. وراهن الرئيس على تصعيد الشعور أو الحس الوطني لدى المواطنين بالدعوة إلى مشروع وطني كبير جديد باسم مشروع الاستقلال، دون الاعتماد على مصدر أجنبي للطاقة (دعونا نضع كهدف وطني، بروح برنامج أبوللو وعزيمة مشروع مانهاتن أن نطور في نهاية هذا العقد الإمكانية لتلبية حاجتنا الخاصة من الطاقة). ولقد أثبت الزمن أن

مشروع نكسون الطموح كان خارقاً وغير قابل للتطبيق ولكنه جعل موضوع الطاقة في الولايات المتحدة الأميركية مسألة سياسية عليا.

لقد صنعت أزمة الطاقة الناجمة عن حظر النفط العربي شرحاً بعيد النظر في العلاقات الأميركية - الأوروبية وأخذت أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية. وأكدت أن النفط سلعة استراتيجية في كل المقاييس. ورأت شركات النفط أنه إذا كانت الدول غير متفقة على نظام بديل جماعي، فليس أمامها إلا الرضوخ لإرادة الدول المصدرة لتفادي احتمال دمارها وإلا كان انتحاراً. وفي مواجهة الأزمة بحثاً عن الحلول المرضية للعرب وتجاوز آثارها الخائفة، جرت تحركات مستعجلة باتجاهات ثلاثة متكاملة، رغم أنها تبدو مستقلة.

أدت سياسة دبلوماسية المكوك التي باشرتها الولايات المتحدة مع الأطراف، مستغلة فقدان إسرائيل كثيراً من الثقة لما واجهته في الحرب إلى بعض الإنجازات ذات المغزى، من ضمنها اتفاقية فصل القوات المصرية - الإسرائيلية في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٤ واتفاقية فصل القوات السورية - الإسرائيلية في أيار/مايو من العام نفسه. وكان هذا أساساً لمنظور جديد أكثر عمقاً في المخططات الأميركية يؤسس لاتفاقيات ترسخ لتاريخ جديد، كان يوماً مرفوضاً في المنطقة ويدخل في المحرمات. وضع السادات كامل الأوراق ٩٩٪ منها في أيد أميركا، وجعل منها الشريك واللاعب الأوحيد دون منازع، في تقرير مصير وتاريخ الشرق الأوسط منسلخاً عن الحاضر والماضي، متجاهلاً التطلعات والإنجازات والمعاناة بسليباتها وإيجابياتها، مستسلماً للواقعية السياسية التي استبعدت البعد القومي وشمولية الحلول بالتركيز على المصالح القطرية والفردية.

ولقد أحدث حظر النفط انقسامات خطيرة في التحالف الغربي مغايرة تماماً للانقسامات التي أحدثتها نتائج الحرب العسكرية على وحدة الموقف السياسي العربي. سارعت فرنسا وبعض القوى الغربية لفك ارتباطاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، واتخاذ مواقف أكثر ملاءمة مع العرب المنقسمين على أنفسهم. وبرّر الفرنسيون سياستهم الجديدة التي تبعدهم عن أميركا وتقربهم من

العرب لأنهم يعتمدون اعتماداً كاملاً على النفط العربي، بينما تعتمد أميركا جزئياً عليه. ووجدت فرنسا في موقفها هذا تعبيراً عن حرمان أميركا لفرنسا من المشاركة في نفط الشرق الأوسط، ولا سيما النفط السعودي.

ورداً على الموقف الأميركي المعارض لسياسة فرنسا في الجزائر وعدوانها على مصر عام ١٩٥٦. وطور الأوروبيون موقفهم إيجابياً تجاه العرب في صراعمهم مع إسرائيل.

وكانت اليابان أكثر الدول الصناعية اعتماداً على النفط العربي حيث إن ٤٤٪ من وارداتها النفطية تأتي من الخليج العربي. وبشكل النفط المصدر الرئيس لديها لتوليد الطاقة بمعدل ٧٧٪ مقارنة بـ ٤٦٪ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي الياباني. ويتأثير الحظر بدأت اليابان تتحرك سياسياً باتجاه دعم الموقف العربي، إلا أنها لم تتحيز الكثير بهذا الاتجاه. وتحرك العرب نحو الاستجابة للتغيرات التي طرأت على السياسات الأوروبية واليابانية. لقد استثنى المصدرون العرب الدول الأوروبية من التخفيضات الإضافية فور صدور بيان المجموعة الأوروبية المؤيد للحق العربي. وللمرة الأولى حدث انشقاق بين السياسة الخارجية لليابان وتوجه الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصدرت بياناً بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٢ التزمت فيه بدعم الموقف العربي.

دعت واشنطن حلفاءها إلى مؤتمر للطاقة يعقد في شباط ١٩٧٤، في واشنطن، لمعالجة الصدوع العميقة في الحلف. وربط الأميركيون القضايا الاستراتيجية الكبيرة للحلفاء بالطاقة. واعتبروا أن تباعد المواقف حول الطاقة قد تعرض العلاقات الأميركية - الأوروبية الواسعة للخطر، بما في ذلك الاحتفاظ بقوات أميركية في أوروبا. وهكذا مارست واشنطن سياسة ابتزاز في حدودها القصوى على حلفائها، ما ساهم في نهج سياسات مرنة أوروبية أدت إلى تبني المؤتمر موقفاً جماعياً وسياسات مشتركة حول قضايا الطاقة استندت إلى المحاصصة، وإحداث وكالة دولية للطاقة تتولى إدارة البرامج، والتنسيق بين سياسات الطاقة في الدول الغربية لتكون متوافقة ومتوازنة. واستهدفت هذه



الإجراءات التعاونية إلغاء إمكانية التوصل إلى اتفاقيات ثنائية بين العرب ودول أوروبية، واستبعاد الدور الأميركي والقيادة المشتركة للرد السياسي والتقني تأسيساً على ما تخطط له وترجحه واشنطن. وأعلن عن تأسيس وكالة الطاقة الدولية، ومقرّها في باريس في نهاية عام ١٩٧٤ ولكن فرنسا رفضت المشاركة فيها، واعتبرتها وسيلة حرب.

عمل كيسنجر لإحباط الأهداف التي علّقها العرب على الحظر والحرب معاً بدبلوماسية ملحة، جمعت بين الدهاء والمداينة بالتوصل إلى اتفاقيات على جبهتي القتال تحمل في حقيقتها ازدواجية المقاصد والنتائج نحو غاية بعيدة المنال، هي السلام والأمن واستعادة الأرض والحقوق المغتصبة. ولم يتزحزح الملك فيصل، صانع سياسة الحظر ومنفذه، عن أهدافه بالمطالبة المتمثلة باستعادة الحقوق والأرض العربية المغتصبة، وفي مقدمتها القدس العربية، بما فيها ما دُعي بحائط المبكى.

لقد لعبت أميركا أوراقها جيداً عندما ربطت استمرار جهودها وسعيها للسلام برفع الحظر. واستجابة لهذه المقولة، وافق وزراء النفط العرب على إنهاء الحظر في ١٨/٣/١٩٧٤ وقد عارضت ذلك سوريا وليبيا. لقد كانت نتائج سلاح النفط أكبر بكثير مما قدره العرب، لا بل كانت آثار الحظر ساحقة. أعاد رسم الخطوط الاستراتيجية للسياسات الغربية تجاه الشرق الأوسط والعالم، بما فيها العلاقات الاقتصادية الدولية وعلم السياسة. وظلت احتمالات استخدام هذا السلاح قائمة في ذهن الغرب، فيما إذا أدرك العرب أهميته وتمسكوا بالحقوق والحرص على بناء الذات وإثبات الوجود بين الأمم:

١ - لقد أحدث حظر النفط العربي الذي وافق حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣ تحولات سريعة في السياسة الغربية، أدّت إلى مبادرة المجموعة الأوروبية لإقامة الحوار العربي - الأوروبي. وشملت آثار الحظر الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجوهر العلاقات الداخلية والخارجية في المعسكر الرأسمالي. وللبرهان على هذه الحقيقة يقتضي أن نستعرض طبيعة أزمة الطاقة التي عانى منها الغرب في حينه.

٢ - لم يكن دخول النفط العربي حرب تشرين ١٩٧٣ حدثاً عادياً. لقد نفذت آثاره إلى أعماق الكيانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الصناعية، واتسمت آثاره بالشمول والقدرة الفائقة على التأثير حيث لم يكن بمقدور أي سلاح تقليدي النفاذ إلى أعماق هذه الكيانات. ومع دخول النفط المعركة بدأت تهتز اقتصاديات الدول الصناعية وتنهار معها نظرياتها وعلاقاتها الدولية التي بنتها خلال أكثر من ربع قرن. وانهارت أيضاً نظرية الأسعار الرأسمالية بمجرد تحريك سعر النفط العربي نحو السعر العادل. وانفرد حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية واليابان بسياسات مستقلة عن حليفهم الولايات المتحدة الأمريكية، وصنعتهم إسرائيل، نظراً لاعتمادهم الكلي على النفط العربي. واعترفت أميركا للمرة الأولى أنّ «كل أزمة في الشرق الأوسط تحمل إلى الولايات المتحدة والدول الصناعية خيارات مؤلمة، وتزيد من حدة التوتر والمخاطر. إن حظر النفط العربي الذي رافقه ارتفاع في السعر كلف الولايات المتحدة وحدها نصف مليون فرصة عمل».

٣ - دافعت فرنسا عن مصالحها القومية، وتعزيز التعاون بين فرنسا والعرب خاصة، وبين أوروبا والعرب عامة، لما فيه تحقيق المصالح المشتركة. ولم يخرج الرئيس شيراك عن هذا التوجه في إطار تحديد ملامح واضحة لسياسة فرنسا العربية، وإعطائها زخماً وعملاً متواصلاً، لمصلحة الطرفين، ما جعل الديغولية محاصرة من قبل الفئات الفرنسية العنصرية والصهيونية.

٤ - لقد أملت الضرورات الاستراتيجية على أوروبا، نتيجة لحظر النفط، فكرة الحوار العربي - الأوروبي. وبرزت فكرة هذا الحوار إلى الوجود في نهاية عام ١٩٧٣ على إثر أزمة الطاقة التي نجمت عن حظر العرب لتصدير النفط إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وكانت أوروبا قد وقفت من حرب ١٩٧٣ موقفاً غير فاعل تجاه تطورات تمسّ

أمنها ومصالحها في مواجهة السلوك الأميركي المتجاهل لأهمية النفط بالنسبة لأوروبا.

٥ - وتأسيساً على تصريح «جورج بومبيدو» الذي دان فيه القصور الجماعي لأوروبا ودعا إلى ضرورة مساهمة أوروبا في حل المشاكل العالمية، صدر بيان عن المجلس الأوروبي، بتاريخ ١١/٦/١٩٧٣، حول الشرق الأوسط، شارك بموجبه وفد عربي في القمة الأوروبية التي انعقدت في كوبنهاغن من ١٤ - ١٥/١٢/١٩٧٣، حيث أكدت على الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي على الاقتصاد الأوروبي، ودعت إلى إجراء مفاوضات بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المنتجة للنفط، على أساس نظام شامل للتعاون كان المنطلق لبدء الحوار العربي - الأوروبي، الذي عقد اجتماعه الأول في دمشق من ١٢ إلى ١٧/٩/١٩٧٤. ولقد فشل الحوار بسبب سياسة دبلوماسية المقايضة التي أصرت عليها أوروبا للحصول على النفط. وفشل العرب باستعمال ورقة النفط بنجاح للحصول على موقف سياسي أوروبي في الصراع العربي - الإسرائيلي، بسبب انقسام الموقف العربي أمام الضغوط الأميركية التي كانت ترى في الحوار العربي - الأوروبي خروجاً أوروبياً عن التزامات حلف الأطلسي. ونجحت أميركا في منع الأوروبيين من إقامة سياسة نفطية مستقلة عنها، وتمكنت من وضع «خطوط حمراء» للانفتاح الأوروبي على العرب.

٦ - وتحتل مادة النفط أهمية خاصة في هذا العصر، فهي أهم عنصر إنتاجي في أية معادلة إنتاجية، بل إنها مادة حيوية ضرورية لاستمرار تطور الصناعة وديمومة الثورة الصناعية التكنولوجية في الغرب. إن هذه الصفات تؤهلها لأن تكون مادة سياسية وعسكرية ومصرفية بالنسبة للأطراف المتبادلة. وتحتل الطاقة عموماً مركز العمود الفقري بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية، التي تعتبر أن ارتفاع سعر النفط نتيجة للحظر العربي، ساهم في خلق أزمة اقتصادية وسياسية شاملة في العالم

الصناعي توصف بتضخم عالٍ، وارتفاع معدلات البطالة، وعجز في موازين المدفوعات، وانخفاض في معدلات الاستثمار والاستهلاك، ونقص في الموارد الطبيعية، ونقص في الطاقة، وتقلبات في أسعار الصرف، ونقص في كفاءة النظام النقدي الدولي. واعترفت الدول الأوروبية في حينه، أنه كان له أثر على جميع القطاعات المنتجة والمستهلكة، وعلى مستوى معيشة المجتمعات الصناعية، وعلى حريتها في تخطيط السياسة الخارجية المتفقة مع أهدافها القومية التي تقوم على الاستغلال والاحتكار.

٧ - ووضعت الولايات المتحدة خططاً تهدف إلى تجنب الظروف التي تؤدي إلى حظر جديد للنفط العربي، الذي سيدمر اقتصاد الولايات المتحدة واقتصادات حلفائها.

٨ - لم يستطع كيسنجر أن يكتم خطورة حظر النفط العربي عندما أعلن بصراحة يوم دخوله (أن حرباً أخرى ممكنة ما لم تصب القضية في مجرى دبلوماسية ناجحة لأن الركود في معالجة قضية الشرق الأوسط سيؤدي إلى الكارثة).

٩ - وكاد حظر النفط أن يخلق ظروفاً صعبة أمام الإدارة الأميركية تؤدي إلى عزلها عن حلفائها الأوروبيين، وخاصة فرنسا واليابان اللتين انتهجتا سياسة بترولية تقوم على أساس التفاهم وتبادل المصالح مع العرب، لا التناقض والتحدّي. وخلق الحظر جواً عاماً لصالح العرب وعياً للرأي العام الغربي ضدّ إسرائيل، السبب في هذا الحظر، وأحدث تطورات في الفكر السياسي الأميركي أدت إلى بعض التطورات الاجتماعية، وإلى بعض التغيير في التركيب السياسي للمجتمع الأميركي، ما دعا الرئيس الأميركي إلى إعادة تقييم السياسة الخارجية الأميركية في ربيع العام ١٩٧٥.

١٠ - ونشطت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية لتجنب حظر

جديد، لأنه سيدمر الاقتصاديات الصناعية وسيؤدي إلى عزل الولايات المتحدة عن حلفائها الأوروبيين في نهاية المطاف، وسيعبئ الرأي العام الغربي ضد إسرائيل، وسيخلق ظروفاً صعبة أمام الإدارة الأميركية لتمويل آلية إسرائيل العسكرية. وخشيت الدول الأوروبية من أن أي حظر جديد سيخلق جوّاً عاماً جديداً قد يسرع في حدوث تطورات اجتماعية، ويؤدي على تغيير في التركيب السياسي للمجتمع الغربي.

١١ - إن حظر النفط عام ١٩٧٣ دفع الغرب حقاً للبحث عن حقيقة الشرق الأوسط، التي لا يعرفها إلا من جانب واحد هو الجانب الصهيوني. وأعلنت الخارجية الأميركية خطوطاً سياسية اقتصادية جديدة، في أعقاب الحظر ودعا وزير خارجيتها إلى (مؤتمر واشنطن) لطرح هذه السياسة القائمة على التعاون مع الدول الحليفة، لوضع خطة مشتركة لمواجهة تحديات دول العالم الثالث (وبخاصة الدول العربية) المصدرة للطاقة والمواد الأولية، وعدم الانفراد في حلول فردية تؤدي إلى التنافس واقتسام مواردها الطبيعية المتوقّرة، إيماناً منها بوحدة مصير العالم الصناعي.

١٢ - وأمام ترّد الدبلوماسية الأميركية ومراوغتها الرامية إلى طمس آثار حظر النفط والخروج من المحنة إلى مرحلة تؤقّلها لاستئناف الهجوم وإجهاض الموقف العربي، ظهرت أصوات أميركية تدعو الخارجية الأميركية للاعتراف بالأمر الواقع وتحديد العلاقات التي تربط الولايات المتحدة بالوطن العربي، على أنها علاقات حيوية بالدرجة الأولى. وأن المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة والغرب عامة ترتبط بالنفط العربي... إن مصلحة الولايات المتحدة الرئيسية بالنفط العربي مسألة ضرورة اقتصادية حيوية مهمة وملحة... إنها أكثر إلحاحاً بالفعل مما يستطيع تصوره أي خبير من خبراء الطاقة اليوم. إن المرء لا ينبغي أن يكون متفوقاً في إدراكه الاستراتيجي السياسي، وأن كل ما يحتاج إليه قليل من الإحساس العام المشترك، ليدرك أنه لا يمكن أن يسمح لنفسه

بالاعتماد اقتصادياً على مصدر أجنبي وفي الوقت ذاته ينهج سياسات تؤكد معارضة ذلك المصدر. يمكن أننا نعارض التهديد بحظر النفط العربي على اعتبار أنه سياسة ابتزاز، ولكنه من الجدير بنا أن نلاحظ بعمق أنه إذا لم يستخدم العرب قوتهم الاقتصادية لتحقيق مصالحهم القومية، فسيكونون، في هذه الحال، الأمة الوحيدة في العالم، وبالتأكيد بما فيه الولايات المتحدة الأميركية - ولربما الأمة الوحيدة في التاريخ - التي تهاونت في فعل ذلك».

## ٥ - أزمة النفط والحرب العراقية - الإيرانية

كانت العراق وإيران، ولا تزالان، تمثلان عقدة للسياسة الخارجية الأميركية. ومثلتا دائماً محوراً تلتقي عنده وتتقاطع العلاقات بين القوى الكبرى في الشرق والغرب، أو بين الغرب والغرب. ومن نتائج الحرب العالمية الأولى، وعلى أثر هزيمة ألمانيا في الحرب، خرجت ألمانيا من العراق ومن الخليج، واستحوذت أميركا وبريطانيا بالذات بيسط كامل سيطرتها على العراق وموارده النفطية وموقعه الجغرافي كعقدة مواصلات بين الغرب والشرق، واستوطنت شركات النفط البريطانية في إيران، وبالذات في مدخل الخليج الغني بحقول النفط الفارسي، والكويتي، والعراقي. وأجبرت أميركا الاتحاد السوفياتي، عام ١٩٤٦، على سحب قواته من أفغانستان وكردستان الإيرانييتين. وفي عام ١٩٥٣ نجحت أميركا في إسقاط نظام مصدق، وحالت دون تغلغل الاتحاد السوفياتي والعودة إلى منطقة النفوذ في الخليج، وزاحمت بريطانيا في موقعها كقوة منفردة في الخليج، وشاركتها في الامتيازات النفطية، وجعلت من إيران موقعاً استراتيجياً متقدماً لها، ومن نظامها حامياً لمصالحها وتابعاً لها. وبنجاح الثورة الإسلامية في إيران واستلام رجال الدين مقاليد السلطة عجزت أميركا عن السيطرة على تطور الأحداث المتسارعة، وعن فهم طبيعة الحكم الجديد ومنطلقاته الإسلامية الغربية على المفهوم الأميركي، واحتمالات المستقبل. واهتزت موازين السياسة لديها، واضطربت قراراتها، لا بل فشلت في وقف

تسارع الأحداث أو الحدّ منها والسيطرة عليها وإعادة توجيهها بما يضمن مصالحها. وتظافرت كل العوامل لتكريس المخاوف الأميركية من تصدّع وانفراط استراتيجيتها السياسية والاقتصادية في الخليج. حدث ذلك في وقت كانت أميركا ما تزال في حالة عدم ثقة بالنفس وبإمكانياتها على المواجهة، بعد هزيمتها المذلّة في فيتنام، وانسحابها غير المشرف. وبحث، في حينه، عن وسيلة لإيقاف المذّ الثوري الجديد وتهديداته لمنطقة (النفوذ الحيوي). ولم يكن لديها أفضل من استخدام العراق للقيام بالدور لمعاقبة إيران، ووقف زحف (الأصولية الإسلامية الإيرانية) التي تجاهر بتصدير الثورة الإسلامية لاجتياح الشرق الأوسط. الموقع النفطي الأغنى والأكثر أهمية لأميركا. وتحولت إيران من منطقة توازن عازلة بين الاتحاد السوفياتي المنشغل في أفغانستان، وبين الشرق الأوسط إلى موقع مضادّ يشكّل خطورة على استمرار القيم المترسخة في المنطقة.

وجدت أميركا أن مصلحتها في تحجيم دور إيران ومعاقبتها تلتقي مع رغبة العراق في القيام بهذه المهمة. وبتحريض من المخابرات المركزية الأميركية التي كان يرأسها ستانسفيلد تيرنر، بالتعاون مع غاري سيك المسؤول عن منطقة الخليج في مجلس الأمن القومي الأميركي. وعن طريق السعودية والكويت، تعززت لدى العراق الدوافع لاستخدام القوة المسلحة ضدّ إيران. ووقفت دول الخليج إلى جانب العراق، ووضعت كامل قدراتها المالية النفطية لدعم القدرة العسكرية العراقية في حربها ضدّ إيران، إيماناً مشتركاً بأن العراق تدافع عن البوابة الشرقية للوطن العربي. وبمعنى أكثر دقة، دفاعاً عن المصالح الأميركية في الخليج. ولقد تبنّى زيجنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي كارتر هذه السياسة. وأكدت أميركا دعمها للعراق، فيما إذا قررت غزو إيران، بكل الوسائل غير المباشرة لانعدام الاتصالات المباشرة بينهما لانقطاع العلاقات الدبلوماسية منذ عدوان حزيران/يونيو الإسرائيلي عام ١٩٦٧.

لقد نجحت الولايات المتحدة الأميركية في قلب التحالفات في المنطقة بصورة خارقة للعقل والمنطق. فتحول العراق المتطرف إلى حامي البوابة الشرقية لمنطقة النفوذ الأميركية، في مواجهة إيران الجديدة المؤهلة لتبوء قائمة الدول

الصديقة، والمؤيدة للحقوق العربية، والمدافعة عن المصالح المشتركة في مواجهة الغزو الصهيوني والقوى الرأسمالية المستغلة للوطن العربي اقتصادياً، والداعمة لإسرائيل في عدوانها المستمر واغتصابها للأراضي العربية، وتنكرها للحقوق الثابتة، والمشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه بالتححر والاستقلال.

ومن الحقائق الثابتة التي لا تحتاج إلى برهان، والتي غابت أو لم تدركها العراق، أن الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل كانتا أكبر وأخطر عدو مشترك للعراق. وكانت أميركا وإسرائيل تعتقدان وتنظران إلى العراق، الذي يجمع بين العداء العقائدي لهما، والقدرات الاقتصادية والعلمية والتجربة والخبرات والقدرات العسكرية الكبيرة، أنه يشكل أكبر خطر على مصالحهما ومخططاتهما في المنطقة. ومن الثابت التي تؤكدتها الوقائع التاريخية، كما يؤكدتها تقرير لجنة منبثة عن الكونغرس الأميركي، أن أميركا كانت، ومنذ ما قبل الحرب العراقية - الإيرانية، تعمل بالتعاون مع إيران على زعزعة الحكم والوضع في العراق. لقد أشارت اللجنة التي ترأسها أوئيس باي في تقريرها، المعد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، أن هنري كيسنجر بحث مع شاه إيران الذي التقاه عام ١٩٧٢ العمل على زعزعة الاستقرار في العراق. وأيد الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون هذه السياسة، وأصدر تعليماته باعتبار إيران القوة الصديقة في المنطقة. ووجه برصد ميزانية للمخابرات المركزية الأميركية لهذا الغرض. وأرسل جون كومالي وزير الخزانة السابق إلى طهران لوضع أسس الاتفاق.

وفي الوقت الذي كانت تعدّ العراق نفسها لخوض التجربة الخاطئة والخطيرة، كانت أميركا وإسرائيل تتنازعان على تقدير أي من الضحيتين، العراق أم إيران، الأخطر والتي ستقدّم على مذبح الصهيونية أو الإمبريالية. ففي الوقت الذي قدرت فيه أميركا أن خطر إيران هو الأعظم كانت إسرائيل ترى أن الخطر الأساسي القادم إليها هو من العراق. وعندما قرّرت أميركا منح العراق التسهيلات العسكرية واللوجستية لتمكينها من إيران، عقدت إسرائيل صفقات سرّية مع إيران لتزويدها بالأسلحة لدحر العراق، العدو الأخطر ومصدر التهديد الأكبر لها.



وبذل رئيس دولة عربية جهداً كبيراً عام ١٩٨٢، مقتنياً المخطط الإسرائيلي، مع الولايات المتحدة لحضها على تسليح إيران. بينما طلب ويليام إيغلتن مسؤول المصالح الأميركية في بغداد، حيث كانت تتكبد العراق خسائر جسيمة في الحرب، ووقعت الفاو تحت السيطرة الإيرانية التي حاصرت قواتها البصرة، من الإدارة الأميركية تغيير سياستها تجاه بغداد، وتزويدها بالأسلحة عن طريق طرف ثالث أو رفع الحظر عنها. وتابع إيغلتن إلحاحه، ما أدى إلى موافقة إدارة الرئيس ريغان على اقتراحه بتزويد العراق بالأسلحة الأميركية عن طريق مصر. ويبدو أن الإدارة الأميركية قررت تدمير البلدين معاً وخروجهما من حرب مدمرة لا منتصر فيها، ولا مغلوب، وأن عداها للبلدين على درجة واحدة لأن خطرهما على مصالحها واحد، ولا ضمان لمصالحها إلا بهزيمتهما معاً وبأيديهما لا بأيدي أميركا وإسرائيل العاجزتين عن تحقيق هذا الهدف الثمين.

وفي ضوء هذه التطورات الدراماتيكية وللتمهيد لعقد صفقات أسلحة مع العراق، زار دونالد رامسفيلد، كمبعوث خاص للرئيس الأميركي ريغان، العراق في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٣، في وقت كان العراق يواجه فيه ما عرف (بالموجات البشرية). ومن البنود التي أقرت في زيارة رامسفيلد إلى العراق الموافقة على مذ خط أنابيب للنفط العراقي إلى ميناء العقبة الأردني، مقابل موافقة العراق على عدم تنفيذ ضربات جوية ضد الحقول والمصافي النفطية في إيران. وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، بعد إعادة انتخاب ريغان لولاية ثانية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

وبغية منع خروج إيران منتصرة في الحرب وهزيمة العراق، ومتابعة العمليات الحربية لإنجاز الهدف الرئيسي وهو تدمير البلدين تدميراً كاملاً، اعتمدت السياسة الأميركية المحاور الأربعة التالية: (١) تزويد العراق بالسلح الأميركي، والتغاضي عن تزويده بالأسلحة من طرف ثالث، كالصفقة التي عقدها العراق مع فرنسا بقيمة ١,٤ مليار دولار. (٢) تسهيل حصول العراق على مساعدات مالية من البنوك الأميركية. ففي عام ١٩٨٤ قدم بنك التصدير والاستيراد الأميركي ضمانات قروض، وعندما توقّف ضغطت إدارة ريغان على

البنك ليقدّم ضمانات عام ١٩٨٧ بمبلغ ١٣٥ مليون دولار لشراء بضائع أميركية. (٣) طلبت أميركا من حلفائها عدم بيع أسلحة إلى إيران. (٤) التغطية الإعلامية على استخدام العراق للأسلحة الكيميائية. وعندما كشفت الصحافة استخدام العراق للأسلحة الكيميائية طلبت أميركا من حلفائها اعتماد سياسة تعلن أن إيران استخدمت أيضاً الأسلحة الكيميائية.

وبررت الولايات المتحدة سياستها الجديدة تجاه العراق، في خطاب ألقاه مساعد وزير الخارجية الأميركية جون كيلي، عن السياسة الخارجية نحو العراق، قال فيه إنَّ (العراق دولة مهمة ذات إمكانيات ضخمة. نريد أن نعمّق علاقاتنا ونوسعها معها). ومما تعنيه السياسة الأميركية تجاه العراق هو جعلها منطقة نفوذ، وربطها بالولايات المتحدة الأميركية، والتغلغل الاستخباراتي وخلق جيش من العملاء فيها، للسيطرة عليها وعدم منحها فرصة لتتحول بإمكانياتها الهائلة إلى قوة إقليمية كبرى، تهّد حلفاء أميركا في المنطقة ومصالحها، وبخاصة النفط.

استدرجت الولايات المتحدة العراق لضرب إيران وتدميرها بالنيابة عنها، ومن أجل احتواء التهديد الذي شكلته إيران الجديدة للوضع السياسي في الخليج. وقدمت أميركا للنظام العراقي، مادام يخدم المصالح الغربية في حربه ضد إيران خلال ثمانين سنوات مخضبة بدماء الشعبين العراقي والإيراني بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨، الدعم بالسلاح والمال والمعلومات السرية. وباعت الشركات الغربية العراق المواد اللازمة لصنع الأسلحة غير التقليدية. وتحولت أنظار أميركا للعداء للعراق بعد اجتياح النظام العراقي للكويت، وتحول من أداة لكبح جماح القوى المضادة لمصالح أميركا والغرب في المنطقة إلى أداة تهديد للوضع السياسي المبرمج في المنطقة، والمصالح الغربية، وكذلك لإسرائيل. لقد سارعت أميركا لإعلان الحرب على العراق عام ١٩٩١، ثم جرى حصاره طوال ١٣ عاماً وتطبيق أقصى العقوبات عليه. وقامت بتحطيم العراق وتفكيكه سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتدمير موروثاته الحضارية، والتاريخية، لعزله عن تاريخه العريق في ٢٠٠٣ واحتلاله بالقوة. ولم تتوان أميركا عن صنع ذرائع زائفة

لغزوه، واحتالت على منظمة الأمم المتحدة لاستخدامها أداة ووسيلة لتبرير الاحتلال، وإن كانت خرقاً لميثاق الأمم المتحدة، مدّعية بأن العراق يملك أسلحة دمار شامل كذريعة للعدوان. ودعمت ذلك، بادعاء لا أساس له من الصحة، بأنه يقيم علاقات مع أسامة بن لادن، ولا يتعدّى ذلك أكذوبة لم تؤيدها الوقائع والدلائل. وانتهزت أميركا الحرب، وانهارت على العراق بكل ما تملك من أسلحة تدمير فثاكة، وأغرقت بالصواريخ والقنابل المتنوعة، حتى أنها لم تتوانَ عن استخدام قنابل اليورانيوم المنضب لقتل أكبر عدد من البشر، في وقت الحرب، واستمرار الآثار المعديّة الفثاكة لأجيال قادمة، وتدمير البنية التحتية.

### المقاومة ردّة طبيعي على الاحتلال:

كانت المقاومة العراقيّة، وهي مسألة تقرّها الشرائع الدوليّة، ويكفلها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الرد الطبيعي على الاحتلال والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال، من قتل وتدمير وإذلال واغتصاب للحقوق واستهتار بالقيم الإنسانية، واستنزاف للموارد ونهب للثروات. إن الاحتلال يولد التمرد. وهو قانون طبيعي تقرّه وقائع تاريخ الشعوب دون استثناء، وتاريخ العراق وثوراته في مواجهة الاحتلال البريطاني في ١٩٢٠ و ١٩٤١ خير شاهد على ذلك. وتتحول المقاومة، العراقيّة يوماً بعد يوم، إلى أكثر مشروعية وأكثر وطنية نحو فاعلية أكثر وشمولية بانضمام قوى جديدة. فهي تبدو اليوم وكأنها دون قيادة موحّدة، وذات دوافع متعددة أو مختلفة، ولكن غايتها اليوم وغداً لن تكون إلا طرد المحتلين. وتستغل قوات الاحتلال التنوع الطائفي والديني والعربي في العراق، والكراهية للنظام العراقي الزائل، لتحديد جزء كبير من الشعب العراقي وإبقائه خارج المقاومة، وبعيداً عن التفكير بحمل السلاح. ولكن كل شيء سيتغير مع الزمن، ومع ترسيخ الحقائق في أعين الناس لأن أميركا لن تجعل من العراق معافى وديمقراطياً مزدهراً، وذا سيادة، وموحّداً مستقلاً. إن الاحتلال يهدف لغاية واحدة هي جعله ضعيفاً، خاضعاً، فدرالياً لا مركزياً أو مجزّأ، لا

يشكل تهديداً لمصالح الغرب النفطية أو لإسرائيل. إن الاحتلال ما هو إلا حرب مستمرة وجد ليستمر ويتوقف على فاعلية المقاومة وتصاعد تكاليف الحرب البشرية والمالية بالنسبة للمحتل، ومدى تحمل الرأي العام الأميركي لهذه التكاليف. وربما يصل الشعب الأميركي إلى مرحلة يردد فيها قول المرشح الأميركي للرئاسة السابق آل غور (أن الحرب على العراق كانت أكبر خطأ في سياسة أميركا الخارجية، خلال الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة). وعندها تقع الإدارة الأميركية بين فكي المقاومة العراقية ورفض الشعب الأميركي لاستمرار الاحتلال.

بعد سقوط بغداد في نيسان/إبريل ٢٠٠٣، هبط الرئيس الأميركي على سطح حاملة طائرات، وأعلن أن (المهمة قد انتهت). ولكن المهمة لم تنته حتى الآن. أعلنت قيادة الجيش الأميركي أن حوالي ١٥٠٠ جندي قتلوا، وأكثر من ٤ آلاف خرجوا من الحرب. ولكن الوقائع تؤكد أن عدد الذين قتلوا، وخرجوا من الحرب، يزيد عن ٢٥ ألف جندي. وتسجل يومياً حوالي ٥٠ غارة أو عملية تفجير. وتستعمل المقاومة وسائل متقدمة مخططاً لها بدقة وعناية وخبرة وكذلك وسائل تقليدية وبدائية غير متوقعة، تستخدم فيها السيارات والألغام والعربات والحمير والكلاب المفخخة. وأدخلت المقاومة الرعب بالمحتل رغم القوة التدميرية والوقائية التي يملكها، إلى مستوى هز ثقة الرئيس بقدرة قواته على ضمان سلامته الشخصية. زار الرئيس جورج بوش الابن قواته في بغداد للاحتفال معهم بعيد الشكر، حيث وصل إلى مطار بغداد مساء يوم الخميس في ٢٧/١١/٢٠٠٣، ولم يبق إلا ١٥٠ دقيقة وانسلّ عائداً إلى مزرعته في كروفورد - تكساس. وأحيطت الزيارة بسرية بالغة، ولم يعرف بها حتى زوجته التي علمت بها بعد أن تمت.

يبدو أن مستقبل العراق، شأنه شأن مستقبل الوطن العربي، قد تحدد في استراتيجية أميركا الشاملة التي رسمتها الإدارة الأميركية بوصول الرئيس الأميركي جورج بوش إلى البيت الأبيض، وزرعت بذورها على أيدي المحافظين الأميركيين حتى قبل ذلك بعدد من السنين. ومن الواضح أن المستنقع الذي











نووية وتقليدية خارقة. تنتشر في أكثر من ٣٥ قاعدة عسكرية في العالم. فماذا يمكن أن تفعل أميركا حقاً بهذا العملاق الجبار من القوة في عالم يزرع في الفقر، والظلم، واختلال الأمن، وعدم التوازن؟ إن رد الإدارة الأميركية الحاسم الذي تؤكد كل الدلائل، أنها في طريقها لفرض إرادتها ومفهومها للأمن العالمي بالقوة والقسر، ولن تبدي ميلاً للحوار. إن البنتاغون، ومكتب نائب الرئيس تشيني، ومجلس الأمن القومي، واليمينيين المتطرفين من أنصار خلايا البحث والتحليل المالية لإسرائيل، هم الذين يملكون أميركا، ويخطلطون لحكم العالم أجمع. وهذا ما يؤكد أن الحرب على الإرهاب ما هي إلا مجرد غطاء لسيها لتحقيق الهيمنة الشاملة. كما أن الدول التي استهدفها العدوان الأميركي، والتي تقع في دائرة التهديد والعدوان، هي الدول التي ترفض الركوع والخضوع. إنها موضوعة للغزو والاحتلال والتدمير وتغيير النظم والهيكلية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية لديها. ولن يكون في هذا العالم حق بالسيادة إلا للدولة واحدة هي الولايات المتحدة الأميركية. فالنظام العالمي الجديد يستند إلى قاعدة أساسية في نظرية بوش الأمنية التي تقضي بالاستخدام المنفرد للقوة أي (حق شن الحروب الاستباقية) ضد أعداء محتملين. وصارت سياسات الردع والاحتواء القديمة، وتوازن القوى، سياسات بالية ومعطلة.

لعلّ ما يدعو إلى السخرية المكابرة الأميركية على استخدام ازدواجية المعايير، التي تجسد حالة مزمنة من الإفلاس السياسي والأخلاقي. فما زالت رموز خطاب الرئيس بوش في ٦/١١/٢٠٠٣ تصدح حول العالم: (إن الولايات المتحدة الأميركية قد اعتمدت سياسة جديدة قائمة على استراتيجية لنشر الحرية في الشرق الأوسط). فهل هذا يعني أنه يخطط لتصدير العدوان والغزو والاحتلال الأميركي إلى دول الجوار، إيران وسوريا؟ وتنعت الإدارة الأميركية النظم السياسية في بعض دول الشرق الأوسط بالديكتاتورية المفتقرة إلى الشرعية، في حين أن سجل الولايات المتحدة الأميركية بالتآمر والعدوان على شرعية الحكومات، وسيادة الشعوب، واستقلالها وحريتها وكرامتها، والانقلابات والديكتاتوريات التي زرعتها ورعتها يحتاج إلى مجلدات لاحتوائها.

إن الولايات المتحدة الأميركية أنشأت إمبراطوريتها الاستعمارية بعد نيل استقلالها، كمستعمرة بريطانية استوطنتها مغامرون أوروبيون، على أسس مغايرة للإمبراطوريات الفرنسية والبريطانية. لقد اعتمدت على سلسلة من التدخلات العسكرية، تضاعفت إلى حد كبير في القرن العشرين، لإسقاط حكومة ما بذريعة حماية (مصلحة قومية حيوية). وبدأ تدخلها أو هجومها الاستعماري في دائرة إقليمية ينحصر في الأمريكيتين، كما حدّده مبدأ مونرو، ولكنه سرعان ما انتشر كالسرطان بعد الحرب العالمية الثانية ليشمل القارّات دون استثناء.

### حركة شعبية دولية شاملة في مواجهة المد الإمبراطوري الأميركي:

وما يثير الاهتمام، الموقف الإيجابي المضاد للحركة الشعبية الدولية الراض للسياسة الاستعمارية العدوانية للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. وبدأت حملة فاعلة وجادة على المستوى العالمي للتعبير عن امتعاضها، وتحولها إلى أداة مؤثرة في تقرير مستقبل العلاقات الدولية. وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة هذا التحول (بالنهوض الشعبي المعارض للحرب بالقوة الدولية الموازية). وقيناً أن هذا التحول نتيجة لتراكمات كثيرة وعميقة، وتعبير عن وعي وإدراك الشعوب ورفضها المطلق لعالم أحادي القطب، يشترع لنفسه وإسرائيل ما يحرمه على الغير، وتمسكها بالقيم والمواثيق الدولية، وحقوقها الوطنية واستقلالها السياسي، وتراثها الثقافي، وخصائصها، وموروثها الاجتماعي. فقد جاءت نتائج الاستطلاع الذي أشرفت عليه المفوضية الأوروبية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وشمل ١٦ ألف شخص من دول الاتحاد الأوروبي (١٥ دولة) حاسمة، إذ تبين أن ٥٩٪ من سكان دول الاتحاد يرون أن إسرائيل تشكل خطراً على السلام العالمي، وقد احتلت المرتبة الأولى بلا منازع. وجاءت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الثانية بنسبة ٥٣٪. ويعتبر هذا عن يقظة الرأي العام الأوروبي على حقيقة الأزمة الكارثة التاريخية التي صنعتها الإمبريالية الأوروبية عندما زرعت الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، بكلفة تجاوزت ١٠٠ ترليون دولار بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية تحقيقاً لمطامعها وسيطرتها على ثرواته، ولإبقاء العرب في وضع متخلف رديء.

في خضمّ الزخم والحشد العسكري والانتصار السريع الذي رافق ونتج عن الحملة على أفغانستان، وجّه الأميركيون أنظارهم لجر الأوروبيين لحملة معاملة على العراق، إلا أن كثيراً منهم، وفي مقدمتهم فرنسا وألمانيا وبلجيكا، جاهرُوا بعدم قناعتهم بصحة مزاعم واشنطن ضد العراق، وبخاصة امتلاكه أسلحة دمار شامل وعلاقته بتنظيم القاعدة. أدّى الموقف الأوروبي المعارض والمشكك إلى خلاف سياسي دفع وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد لإطلاق مقولته (أوروبا القديمة) لتمييز موقف فرنسا وألمانيا المعارض للحرب عن موقف (أوروبا الجديدة) التي تضم الدول الأوروبية المساندة للموقف الأميركي. وعندما سقطت بغداد بسرعة مذهلة، في ٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٣، اعتقد الرئيس بوش أن معارضيهِ يسارعون إلى اللحاق بركب المنتصرين فأصرّ على عزلهم. ولكن زعماء فرنسا وألمانيا وبلجيكا واللوكسمبورغ عقدوا اجتماعاً في نهاية شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٣ أعلنوا فيه العزم على المضي في المشروع العسكري الأوروبي، الرامي إلى إنشاء قوات عسكرية مستقلة للاتحاد الأوروبي، ردّاً لما تتطلبه أزمات عالمية. وهي الفكرة الفرنسية - البريطانية التي اقترحتها قمة سان مالو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. علماً بأن هذا المشروع بات في حيزان/ يونيو ١٩٩٩ سياسة رسمية للاتحاد الأوروبي، بموافقة المجلس الأوروبي على إعداد الوسائل والقدرات الضرورية لتطبيق سياسة أمنية ودفاعية أوروبية مشتركة. وردت الإدارة الأميركية بعصبية وفوقية على أنباء تسربت عن القيادة الأوروبية بأنها تبحث عن (مقرّ للقيادة) العسكرية الأوروبية. ولوحت إلى أن ذلك سيدفعها إلى سحب مقرّ حلف شمالي الأطلسي من مونس (بلجيكا). ولقد قاد الموقف الأميركي الرئيس الفرنسي شيراك والمستشار الألماني شيرودر للإعلان، في قمة عقدها، أنهما مستمران في خططهما العسكرية الأوروبية مع تأكيد ارتباط ذلك بالناظر. يشير هذا التطور في المواقف جملة من الأسئلة حول مستقبل العلاقات الأوروبية - الأميركية. فهل يحمل المستقبل صراعاً بين (القوة العظمى) الوحيدة في العالم و (المارد الأوروبي)، أم يواصل هذان الجباران تحالفهما؟ وإن استمر التحالف فهل سيجتمعان على عناصر العدل والمساواة والتعاون أم على الهيمنة والاستغلال وكبح أنفاس الشعوب؟

اللافت أن الناتو اليوم لم يعد هو نفسه كما كان من قبل. لقد أصبح منظمة جديدة بعد إصلاحات جذرية أدخلت عليه. لقد جمع بين العلاقات الاستراتيجية الأوروبية - الأميركية ومتطلبات المرحلة التاريخية الجديدة. أدخلت إصلاحات جذرية على الناتو تسمح له المبادئ التي تمّ اعتمادها في قمة براغ المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بالتواجد في أفغانستان أو الشرق الأوسط، حيث يرجح أن (تأتي معظم التحديات لأوروبا والولايات المتحدة الأميركية في الفترة المقبلة). ويعتقد أنه في المدى المنظور ستكون عمليات الناتو في آسيا أو في المناطق مصدر (التهديد). أي أن مهمة الناتو لم تعد الدفاع عن أوروبا ضد الروس بل التدخل في المناطق (الساخنة) من العالم. وتبدّلت مهمات الناتو من مسؤوليات سياسية وعسكرية إلى التركيز على الجانب العسكري. وأصبح هناك تجدد في القيادة. لقد أنشأت أميركا قيادة للناتو في نورفولك - ولاية فرجينيا - كما نظمت قوة للردع. وتطورت عضوية الناتو بانضمام دول أوروبية شرقية جديدة، وأصبح ٤٠٪ من أعضائه من الدول الشيوعية سابقاً. ومع هذا إنه لا يعني أن مركز الثقل والقرار تحوّل إلى الشرق، في وقت يزداد فيه الغرور المراتف للحقيقة لدى أميركا بأنها تستطيع أن تتصرف بمفردها، فهي القوة الأعظم وليست بحاجة للاعتماد على حلفائها أو أصدقائها إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. وبالمقابل تجاهر أصوات أوروبية بأن العالم قد تغيّر والاتحاد الأوروبي يجب أن يصير قوة ثقل موازنة للولايات المتحدة. وتظهر أصوات أوروبية وأميركية تقول أن الثقل الأساسي لأميركا وأوروبا موقعه في الوسط، أي معاً.

إن الشعور لدى الأميركيين بالقدرة للانفراد بالقرار، وباستخدام القوة، حقيقة قائمة دلالتها كينونتها الإمبراطورية. إن الولايات المتحدة الأميركية قوة عظمى منفردة لديها ممتلكات إمبراطورية وقوات مسلحة وأساطيل وطائرات وقواعد حربية ونظم عملية منتشرة حول العالم وسيطرة كاملة على الفضاء الخارجي المتحكم بتوجيه كامل للقدرات العسكرية الموجهة بنظم إلكترونية في غاية التعقيد والدقة والبساطة في الاستخدام. يضاف إلى هذا الاعتقاد الراسخ

لدى الزعامة الأميركية تقمص دور الوصاية على الجنس البشري. ويرى المؤرخ الأميركي الشهير آرثر شليزinger أن هذا التوصيف واقع ملموس، وحقيقة تقرها التحولات في العلاقات الدولية المعاشة في القرن الحادي والعشرين.

سلكت الإمبراطورية الأميركية طريق الإمبراطوريات منذ عهد بعيد. إن قصة الإمبراطورية مع النفط قديمة. إن أميركا التي سحبت بريطانيا في عام ٢٠٠٣ معها إلى غزو العراق واحتلاله من أجل السيطرة على نفطه تتبادل الأدوار مع الإمبراطورية البريطانية التي سحبت أميركا معها في عام ١٩٥٣ إلى إيران لإسقاط حكومة مصدق والاستحواذ على النفط الإيراني. وفي كلتا الحالتين كانت الشعارات المرفوعة شيئاً، بينما المصالح الحقيقية والأهداف أشياء أخرى مختلفة. في عام ١٩٥٣ أسقطت وكالة المخابرات المركزية الأميركية حكومة مصدق، وألغت تأمين النفط الإيراني، ووضعت تحت سيطرة شركات النفط الأميركية والبريطانية. وأصبحت الوكالة هي السلطة الحقيقية الحاكمة في إيران، وأدخلت في شبكتها التجسسية الاستخبارات الإسرائيلية. وتحول شاه إيران رجل أميركا في المنطقة ضد دول الخليج وحليفاً أساسياً لإسرائيل. وتتابعت التدخلات الأميركية وانقلابات الوكالة المركزية المماثلة لإسقاط نظم الحكم السياسية في غواتيمالا وغيرها، أو في محاولات لقتل زعماء سياسيين في مصر وكوبا وشيلي، والكونغو، وفيتنام. ويتكرر اليوم دور المحافظين الجدد في عهد الرئيس جورج بوش الابن، باستخدام الوسائل نفسها، سواء كان ذلك بالتآمر بالرشوة والعمل الاستخباراتي السري، أو بالقوة المسلحة وبالتحالف مع إسرائيل. وتغلف دوافعها بشعارات رنانة عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى ولو اقتبس الرئيس الأميركي الحالي من رئيس سابق كما فعل الرئيس بوش الذي يطرح نفسه مكمل رسالة ويلسون الذي أعلن عام ١٩١٧ أنه دخل الحرب كي يجعل العالم أكثر أمناً وأكثر حرية. وهو يطمح إلى اقتلاع جذور الشر والإرهاب المنبثقين عن ثقافة سياسية تسمّم الشعوب وتقتلها. ويدعي بأنه احتل العراق ودمره كي ينشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، ويشفي المنطقة من مرض الإرهاب وحكم الدكتاتوريات. ويكرر بوش اليوم أفعال

وهمجية رؤساء سابقين، أمثال الرئيس الأميركي وليم ماكينلي، الذي غزا الفيليبين واحتلها عام ١٨٩٨ وتبجح قائلاً: (نحن لم نذهب إلى الفيليبين بهدف احتلالها. المسألة أن السيد المسيح زارني في الحلم وطلب مني أن نتصرف كأمركيين، ونذهب إلى الفيليبين لكي نجعل شعبها يتمتع بالحضارة). وفعلاً تمتع شعب الفيليبين باحتلال أميركي مباشر دام ٤٨ عاماً، وما زال يرزح تحت السيطرة والنفوذ الأميركيين أو الاحتلال غير المباشر، ويعاني من الحرية والديمقراطية الأميركية أبشع أنواع الذل والفقر والمهانة. لقد دام الاحتلال الأميركي للفيليبين، التي ليس لديها نفط، هذه السنين، فكم سيدوم الاحتلال الأميركي إذن للعراق التي يتوفر فيها قرابة ثلث احتياطي النفط في العالم، ولا تقل أهمية مخزونها النفطي الاحتياطي عن السعودية. ولطالما أن الحروب هي دوماً وسيلة للتغيير، فإن أيديولوجيات وأهداف الدولة المحتلة هي التي تحقق مصالح المنتصرين وأحلامهم. وفي العراق ستزدهر الديمقراطية والحرية الأميركية سريعاً، على أنقاض النظام الإرهابي الديكتاتوري وأسلحة الدمار الشامل، إلى تدفق نفطي غزير رخيص الثمن يمد الغرب بحاجته من الطاقة، وبحول العراق إلى بلد ديمقراطي حليف للغرب يطبق مبادئ نظام اقتصاد السوق مجرداً من أحلامه الوطنية التحررية، وانتماءاته وهويته القومية. يحكمه نظام قائم على التعددية السياسية والمذهبية أو الطائفية، غارق في الفوضى وعدم الاستقرار والحروب الأهلية، في ديمومة من التخلف، فاقداً لسيادته وحرية. ولكنه سيكون مصدراً ومورداً رئيسياً ورائداً للنفط كما كان دائماً.

جرت محاولات لإعلان ولادة الإمبراطورية الأميركية رسمياً، في زمن سابق لاحتلال العراق، ولكنها لم تدشن إلا باحتلاله في عام ٢٠٠٣. أعلنت الإدارة الأميركية استراتيجية جديدة للأمن القومي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ رفعت فيها عصا التهديد في مواجهة العالم، حلفاء وخصوماً. سبق ذلك مشروع إمبراطوري قدمه ديك تشيني وزير الدفاع في حينه، وبول ولفوفيتز في عام ١٩٩٢. وبعد فشله قدم من جديد في عام ١٩٩٦ بمذكرة قدمت إلى إسرائيل، ورسالة وجهت إلى الرئيس بيل كلينتون، وقّعها ١٨ شخصية، في مقدمتهم دونالد رامسفيلد

وبول وولفوفيتز وريتشارد بيرل الذين أصبحوا عصب إدارة الرئيس بوش الابن، واستغلوا ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتنفيذ مشروعاتهم المكبوت، بدوافع وطنية، حشدوا له الطاقات الإعلامية والعسكرية والسياسية للولايات المتحدة الأميركية بكاملها.

بعد أن تمكّنت القوات الأميركية من احتلال العراق تعالت الأصوات الداعية إلى خصخصة صناعة النفط العراقية. وأعلن وزير النفط العراقي تأييده لخصخصة (قطاع الطاقة ويعطي الأولوية للأميركيين في تطوير حقول النفط). وفي لقاء له مع وزير الخزانة الأميركي في دبي أعلن عن إجراء إصلاحات في الاقتصاد العراقي ومن بينها (السماح في مجال الاستثمار المباشر بتملك الأجانب، بنسبة مائة بالمائة في كل القطاعات). وأصدر الحاكم المدني الأميركي الأعلى في العراق بول بريمر مرسوماً بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٣ يتضمن هذه الإصلاحات. وينصب هذا التوجه في جوهر استراتيجية الاحتلال الأميركي للعراق سياسياً واقتصادياً، لإعادة سيطرة شركات النفط الأميركية على الثروة النفطية العراقية، وانتزاعها من الشعب العراقي صاحب الثروة الحقيقي، ووضعها بتصرف وبأيدي المحتل، ما يؤكد أن احتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق هو احتلال للنفط العراقي، الهدف الأساس للاحتلال، كما أن تهديد أمنها العسكري بفعل المقاومة الوطنية العراقية للاحتلال ما هو إلا ثمن لأمنها النفطي في العراق والخليج العربي. وكانت وزارة النفط العراقية هي المؤسسة الوحيدة التي حظيت برعاية واهتمام القوات الأميركية منذ لحظة دخولها إلى بغداد، وأشرفت على حمايتها من العبث الذي لحق بغيرها من وزارات ومنشآت ثقافية وتراثية واقتصادية. وباشرت إلى وضع هيكل جديد للوزارة بغية إعادة إحياء الصناعة النفطية الأميركية في العراق، عبر تقسيم وزارة النفط إلى أقسام مختلفة وإسناد كل منها إلى مسؤولين موثوقين بالنسبة لها. وعملت سلطات الاحتلال إلى عزل وزارة النفط العراقية لإدارتها على أسس فنية واقتصادية بعيداً عن التطورات السياسية.

وباشرت إلى إلغاء العقود السابقة لتطوير حقول النفط العراقية في الجنوب،

وأبرزها العقود الموقعة مع الشركات الفرنسية والروسية والصينية، وإعادة التفاوض على عقود جديدة مع الشركات النفطية الأميركية والبريطانية العملاقة للاستثمار بالمشاريع النفطية الجديدة وإخضاعها لاحتلالها وحكمها من قبل مسؤولين عراقيين يعملون بإشراف وتوجيه مباشر من قبل سلطات الاحتلال الممثلة بشخصية بريمر، المندوب السامي الأميركي، الذي أعلن في بيانه الموجه إلى المواطنين العراقيين (تحت قيادتي قررت سلطات التحالف المؤقتة إلغاء قوانين النظام العراقي ونشر وسائل قانونية جديدة لإقامة نظام جديد عادل ومنصف..). وتعقيماً على السلطات المطلقة والوصاية السياسية والاقتصادية، التي منحها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ تاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٣، إلى قوات الاحتلال في العراق، أعلن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق الراحل البرازيلي سيرجيو دي ميليو، قبل أن يلقي حتفه، بأن (الاحتلال الأميركي لبغداد مُدَلّ ويحمل في طياته الكثير من الإهانة لمشاعر العراقيين).

إن القوة الاقتصادية والعسكرية غير المحدودة التي امتلكتها الولايات المتحدة الأميركية واستعمال التقنية والعلوم المتقدمة التي تحتكرها بلا منازع، أديا بالنخبة الحاكمة التي أفرزتها الاحتكارات الأميركية إلى العمل على المحافظة على مصالحها الخاصة ومصالح حلفائها الغربيين اللامتناهية، وإجبار العالم على تبني النموذج الأميركي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، طوعاً أو كرهاً، بما يضمن هيمنتها وسيطرتها على حقوقها السيادية ومقدراتها وثرواتها الطبيعية وأسواقها التجارية. وتفرض نموذجها الديمقراطي بدكتاتورية القوة والتسلط وكل الوسائل اللاديمقراطية، وتصفى الرفض الدولي أو الإقليمي والتمرد عليها بأنه غير ديمقراطي.

وتقوم سلوكية النخبة الحاكمة الأميركية على ازدواجية المعايير بل تعددها. فهي تخلط بين المفاهيم الإنسانية والمتعارف عليها دولياً على نحو مزاجي أو انتقائي، كالخلط بين مفهومي المقاومة والإرهاب. ويبعد أميركا اليوم عن أميركا في مسيرتها نحو التحرر والاستقلال. وتميز سلوك الحكم الأميركي اليوم كلياً عن الفكر التحرري والميراث الأميركي في القرن الثامن عشر، حيث نصّ إعلان



الاستقلال الأميركي على قيم غاية في النبل، وفلسفة سياسية إنسانية شديدة الغيرة على الحرية والمساواة والعدالة. ومما ورد في الإعلان الصادر في ٧/٤/ ١٧٧٦: (إننا نؤمن بأن الناس جميعاً خلقوا سواسية، وأن خالقهم وهبهم حقوقاً لا تقبل المساومة، منها حق الحياة وحق الحرية..). لقد تنكرت السياسة الأميركية لهذه المبادئ، واستبدلتها بالفكر والممارسة باستراتيجية محورها التوسع والتسلط والهيمنة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، عرفت بمبدأ مونرو المعروف منذ عام ١٨٢٣.

### إنتاج النفط ونقله في أزمة:

بينما كان وزراء نفط دول الأوبك يجتمعون في فيينا في صباح ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ للإعداد لاحتفال ضخم للقمّة يعقد في بغداد، حيث تأسست المنظمة عام ١٩٦٠، اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية. هاجمت الطائرات الحربية العراقية أهدافاً في إيران، وأخذت القوات العراقية تندفع على طول خط الحدود. وكان ذلك بداية أزمة جديدة في إمداد الغرب بالنفط.

لم يكن النفط سبباً في نشوب الحرب. بل كان أهم نتائجها وغايتها ومضاعفاتها. لقد كان شط العرب أهم المسائل الخلافية بين البلدين. وهو نهر متعرج ودلتا نشأت من التقاء النهرين العراقيين، دجلة والفرات. وهو يمثل حدوداً بطول ١٢٠ ميلاً بين البلدين. ويمثل لإيران طريقاً هاماً إلى الخليج ولكنه ليس الطريق الأوحده أو الرئيسي، وهي التي تملك ساحلاً بطول ١٤٠٠ ميل. وبالمقابل، يشكّل شط العرب أهمية حاسمة للعراق تاريخياً وعملياً، لأنه طريقها الوحيد إلى البحار، ويبلغ ساحلها على الخليج نحو ٢٦ ميلاً. ويتركز قسم مهم من البنية التحتية للنفط في البلدين، حقول نفط، ومحطات للضخ والمصافي وخطوط الأنابيب وموانئ للشحن وصهاريج تخزين، تركزت حول شط العرب.

كان العراق يعتبر دائماً أن الشاطئ الشرقي لشط العرب هو حدوده مع إيران. ومع هذا، وقع اتفاقية مع إيران في العاصمة الجزائرية عام ١٩٧٥ على أن النقطة الوسطى لقناة شط العرب هي الحدود الفاصلة.

بدأت، منذ اليوم الثاني للحرب، السوق النفطية تترنح تحت قصف الطيران العراقي لحقول النفط الإيراني ومصفاة عبادان، بخروج ١٥٪ من مجمل إنتاج الأوبك و ٨٪ من طلب الدول الصناعية. وقفز سعر النفط إلى ٤٢ دولاراً للبرميل. وساد الخوف من أنها الخطوة الأولى، وستليها خطوات بإخراج النفط العراقي من السوق، وانهار الصناعة النفطية في الشرق الأوسط. قادت الصدمة إلى اندفاع شركات النفط إلى موجة من الشراء المحموم واستئجار ناقلات النفط العملاقة لاستخدامها خزانات نفط عائمة.

واندفعت اليابان بهذا الاتجاه بسرعة وقوة. وطرحت تساؤلات وخيارات بين استخدام المخزون الاحتياطي أو تخفيض الاستهلاك. وبدأت السعودية تزيد من إنتاجها أكثر فأكثر لإعاقة الاندفاع المستمر في أسعار النفط. وطبقت سياسة نفطية لإغراق السوق كي تستقر الأسعار. ففي الأيام الأولى للحرب زادت إنتاجها ٩٠٠ ألف برميل يومياً في حدود القدرة الممكنة، أي ما يعادل ربع الإنتاج المفقود من البلدين: العراق وإيران. ورغم ذلك، استمرت الأسعار بالاضطراب. ولكن في النهاية، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، اتفقت دول الأوبك أن ترفع السعودية سعرها من ٣٢ دولاراً إلى ٣٤ دولاراً للبرميل، فيما وافق الآخرون على خفض أسعارهم من ٣٦ إلى ٣٤ دولاراً. وتابع العراق وإيران تحطيم كل المحظورات في حربهما المستمرة. وركزت كل منهما على مهاجمة المصافي وحقول النفط وناقلات النفط، بالإضافة إلى ناقلات تحمل أعلام دول أخرى. وتحملت السعودية وحدها مهمة الدفاع عن السعر. اعتمدت السعودية دور المنتج الحر التصرف في عام ١٩٨٣، مغيرة إنتاجها لدعم سعر الأوبك. وفي حلول ١٩٨٥ كانت التكاليف عالية بالنسبة للمنتجين ما استدعى خفض الإنتاج، وخسارة في حصة السوق، وانخفاضاً هائلاً في العائدات.

أما الولايات المتحدة الأميركية، فإن الأسعار المتدنية كانت سبباً لزيادة الطلب الأميركي على النفط المستورد، وانخفاض الإنتاج المحلي بحدّة، ولم يكن لديها الكثير لتفعله. ولم يكن أفضل من الاتصال بالسعودية القادرة على تحريك الأوبك ولديها الكثير لتفعله. وليس هناك أكثر كفاءة من جورج بوش،

نائب الرئيس ريغان، للقيام بهذه المهمة لدفع السعودية للعب هذا الدور، بسبب خبرته الطويلة في مجال النفط.

عمل جورج بوش بعد تخرجه من جامعة يال عام ١٩٤٨ في صناعة النفط، إذ أنشأ مع شركاء شركة نفط مستقلة أطلقوا عليها اسم زاباتا. ثم استقل بقسم من الشركة يقوم بالخدمات النفطية، جعل منه عملاً رائداً في تطوير نشاط الحفر البحري والإنتاج في خليج المكسيك وحول العالم. وفي أواسط الستينيات قرر بوش أن يسير على خطى أبيه السناتور، فتخلّى عن النفط وعمل بالسياسة وأصبح نائباً من هيوستن، وسفيراً للولايات المتحدة الأميركية في بكين بتسمية من نكسون، ورئيساً بعد ذلك للوكالة المركزية للمخابرات. وخاض بوش الحملة الانتخابية للرئاسة عن الحزب الجمهوري، إلا أنه هزم على يد رونالد ريغان الذي اختاره عام ١٩٨١ نائباً للرئيس. ولكن ريغان جعل مسألة الطاقة هامشية وخارجة عن اهتماماته.

لم يكن التوجه الأميركي نحو السعودية لطلب المساعدة للمرة الأولى. ففي السبعينيات من القرن العشرين طلبت واشنطن منها المساعدة على بقاء الأسعار منخفضة. وفي عام ١٩٨٦ وجدت الإدارة الأميركية نفسها أمام قضية تدعوها للتدخل، وهي النفط. وكان النفط الهدف الرئيسي لرحلة بوش نائب الرئيس إلى منطقة الخليج المشتعلة بنيران الحرب العراقية - الإيرانية وبالذات إلى السعودية لمناقشة سعر النفط الذي انخفض عن العشرة دولارات للبرميل الواحد. اعتبر بوش أن مهمته النفطية في نيسان/إبريل ١٩٨٦، لإقناع السعوديين بما يحقق المصلحة الوطنية الأميركية وبالتالي مصلحة أمن أميركا القومي. شدد بوش في طلبه من الملك فهد على عدم التدخل في سعر النفط، وترك السوق الحرة تفعل ما تشاء. ودافع بوش عن موقفه بأن المصالح الأميركية الحيوية وأمنها القومي يتطلب صناعة نفط أميركية قوية قادرة على النمو، وأن الأسعار المتدنية للنفط ستشلّ صناعة النفط الأميركية. وهناك من ربط أمن السعودية بأمن الولايات المتحدة الأميركية. إن انهيار سعر النفط يدمر الاستقرار ويهدد أمن الولايات المتحدة الأميركية. ستزداد مستوردات النفط الأميركية بشكل كبير وستضعف

أميركا عسكرياً واستراتيجياً في مواجهة الاتحاد السوفياتي. ومن هذه الزاوية كانت ربما السعودية تنظر إلى الاحتياجات الأميركية وتلبية رغباتها. وفي تموز/ يوليو ١٩٨٦ وضع خبراء الأوبك سعراً جديداً يتراوح بين ١٧ - ١٩ دولاراً للبرميل. واستمرت الأسعار خلال سنوات ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ بين ١٥ و ١٨ دولاراً.

شكلت الحرب العراقية - الإيرانية التي كانت لا تبدو لها نهاية، تهديداً سياسياً واستراتيجياً للإنتاج والإمداد بالنفط ولأمن المنطقة. ففي عامها السابع، عام ١٩٨٧ أصبحت مدوِّلة. وصارت جزءاً من المخططات أو الاهتمامات السياسية للدول العربية، والقوتين العظميين. كانت إيران قد استولت على شبه جزيرة الفاو، وبدا كأن احتلال الفاو يمكن أن يؤدي إلى غزو مدينة البصرة القريبة من حدود الكويت. ولكن الإيرانيين غاصوا في رمال الفاو. وأصبحوا محاصرين من قبل الجيش العراقي الذي جدد قوته. وانقلبت الحرب ضدهم. وتبادل الجانبان الهجمات على ناقلات النفط. وتجاوزت الهجمات الإيرانية الناقلات الخارجة والقادمة من الكويت إلى هجمات صاروخية على الكويت نفسها. وحرصاً من الكويت على حماية نفسها طلبت من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً أن تحميا سفنها. أعلنت إدارة ريغان أن أميركا، ضماناً لأنها، معنية بحماية تدفق النفط في الخليج. واستبدلت أعلام ١١ ناقلة نفط كويتية بأعلام أميركية، واستبعدت الوجود السوفياتي في الخليج، وهو الشيء الذي منعه لأكثر من أربعة عقود، واستبعدته بريطانيا لأكثر من قرن ونصف. وبذلك، أكدت أميركا عزمها على جعل نفط الشرق الأوسط بعيداً عن المنافسة بين الشرق والغرب، وهو خاضع للسيطرة والاحتكار الغربي فقط. وعندما تحولت الحرب إلى تهديد محتمل للنفط وإمداداته ولحقول النفط في دول الخليج، تحركت الولايات المتحدة لتعيد التوازن العسكري وترجيح كفة العراق. وكان هذا جلياً بحلول ربيع عام ١٩٨٨ حيث بدأت الهزائم تلاحق القوات الإيرانية، والإنهاك ينال منها عسكرياً واقتصادياً. ومع تسارع تواجد وحدات الأسطول الأميركي في الخليج، واستعداداتها لمواجهة عسكرية مع

إيران، وارتفاع تكاليف الحرب الباهظة أقنعت القيادة الإيرانية بإنهاء حربها مع العراق. وفي ١٧ تموز/ يوليو ١٩٨٨ أبلغت إيران الأمم المتحدة قرارها بوقف إطلاق النار. وتم تنفيذ إنهاء الحرب في ٢٠/٨/١٩٨٨.

بانتهاى الحرب، زال التهديد على التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط إلى الغرب. واستخلص الغرب من نتائج الحرب أن أمن النفط وأمن إمداده متلازمان، وأن أمن الطلب لا يقل أهمية عن أمن العرض. وأدت الحرب إلى تغيير العلاقات بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستهلكة. لقد تحولت شركة نفط الكويت إلى شركة نفط متكاملة لها مصافي في أوروبا الغربية، ومئات محطات البنزين في أوروبا تعمل بالماركة التجارية الكويتية (٨ كيو). واشترت الكويت حصة من شركة البرتش بتروليوم. وفور انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية أنشأت السعودية وتكساكو شركة نفط جديدة مساهمة. وبذلك، رغبت السعودية في امتلاك مدخل إلى الأسواق المستهلكة للنفط. وحصلت على حصة مصافي تكساكو ومحطات بنزين في ٣٣ ولاية في شرقي وجنوب الولايات المتحدة الأميركية.

## ٦ - النفط عامل حاسم في التكافل والتضامن في المشروع الغربي - الصهيوني (إسرائيل)

رعت الولايات المتحدة الأميركية، وتكفلت المشروع الصهيوني في فلسطين لحظة الإعلان عن إنشائه في ١٥/٥/١٩٤٨، وأعلنت اعترافها به رسمياً. وتطور الموقف الأميركي حتى بلغ درجة الانصهار بالمشروع الصهيوني، وأصبح من غير الممكن التمييز بين برامج المحافظين الأميركيين الجدد واليمين المتطرف الإسرائيلي الحاكم. ويعلن هؤلاء بأنه لا سلام مع العرب سوى سلام المقابر. وأن الأمن الإسرائيلي يتحقق فقط بالقضاء على القدرات العسكرية العربية والإسلامية والإيرانية والباكستانية. وأن السبيل إلى تأمين سلامة إسرائيل هو القوة الإسرائيلية الضاربة واستخدام هذه القوة دون تردد. وتعتبر إسرائيل أن قوتها وحدها واستقلال قرارها هو الأساس، على أهمية القوة الأميركية وقدراتها

الشاملة والرادعة التي تضعها تحت تصرفها. وترى أن السلام التعاقدى والمعاهدات الموقعة بينها وبين بعض الدول العربية لا تحقق أمن إسرائيل. كما أن الصراع العربي - الإسرائيلي حالة تاريخية مستمرة يجمده السلام لا يلغيه. ومن هذا المنطلق تراقب إسرائيل أنظمة التسلح العربية والإسلامية النووية والصاروخية، وتخطط لضربها وتدميرها في مهدها مثلما فعلت في عام ١٩٨١ بضرب المفاعل النووي العراقي. وتحرض الولايات المتحدة الأميركية، التي تتبنى الموقف الإسرائيلي، لإجبار إيران على إلغاء مشروعها النووي وفي حال عدم الاستجابة فإن أميركا تهدد بتدمير كافة منشآتها النووية على خطورة المواجهة معها وصعوبة تنفيذ تهديداتها لما قد يتوفر لدى إيران من قدرات صاروخية رادعة لأمركا، وقادرة على إلحاق الأذى بإسرائيل. وتحول التحالف الأميركي - الإسرائيلي إلى شراكة دينية وعقائدية وأصولية وثقافية واستراتيجية غير قابلة للانقسام.

تعود العلاقات الأميركية - الصهيونية إلى عهد الرئيس وودرو ولسون بإنكاره حق تقرير المصير للفلسطينيين واعترافه بوعده بلفور، الذي ساهمت شخصيات أميركية صهيونية في إعداده، وأضفى الشرعية على الانتداب البريطاني على فلسطين. وصادق الكونغرس الأميركي على الاستيطان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٢٢. جرى الاتصال الأول بين روزفلت والملك عبد العزيز برسالة روزفلت المؤرخة في ٢٦/٥/١٩٤٣ حول الوضع في فلسطين ومحاولته لاحقاً ترتيب لقاء بين الملك عبد العزيز وحاييم وايزمن وعندما رفض العاهل السعودي لقاء وايزمن رتب لقاء معه على متن بارجة حربية في البحيرات المرة، في مصر، في عام ١٩٤٥. جاء روزفلت بعد مؤتمر «يالطا» الذي شارك فيه مع «تشرشل» و«ستالين» إلى مصر، ورسا بمدينة أميركية (الطراد كوينسي) في مياه البحيرات المرة وسط قناة السويس، حيث قابل الملك «عبد العزيز آل سعود» الذي تحتوي بلده على أكبر مخزون احتياطي نفطي في الشرق الأوسط، ويزيد عن ثلث الاحتياطي النفطي في العالم. لقد قدم روزفلت لمقابلة الملك عبد العزيز آل سعود نيابة عن «حاييم وايزمان» زعيم الصهيونية العالمية، الذي رفض الملك

اللقاء به. وتنحصر مهمة روزفلت بالحصول على موافقة الملك عبد العزيز على إقامة «الدولة اليهودية» في فلسطين. وكانت مواقف الملك تجاه الوضع في فلسطين واضحة جلية للرئيس روزفلت، تجلّت في لقاءاته وتصريحاته التالية:

- بحث مع عبد الرحمن عزام، وزير الدولة للشؤون العربية في مصر، في لقائه معه في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٤٥، المسألتين التاليتين:

١ - إنشاء تحالف عسكري بين الدول العربية يحميها بالسلاح إذا دعت الحال.

٢ - الحصول على تعهدات من الولايات المتحدة الأميركية بالدفاع عن العرب الفلسطينيين ضد الصهيونية، وبالسلاح إذا اقتضت الضرورة.

ومما قاله الملك عبد العزيز إلى الوزير المصري أنه يشرفه أن يموت في ميدان القتال، كشهيد لحق فلسطين العربية.

- أدلى الملك عبد العزيز بتاريخ ٣١/١/١٩٤٥، أثناء استقباله لضباط أميركيين، بتصريح جاء فيه «إن أميركا وبريطانيا أمامهما حرية الاختيار، بين عالم عربي هادئ ومسالمة أو دولة يهودية غارقة في الدم. إننا نطلب من أميركا تسوية لمشكلة فلسطين على أساس تقاليد العدل الأميركي. وإذا اختارت أميركا أن تمالئ اليهود الملعونين في القرآن إلى آخر الدنيا، فإن أميركا تكون بذلك خسرت صداقتها معنا، وسوف نتدم على ذلك. إن الاختيار على أي حال لأمركا، ونحن قلنا رأينا».

- قال الملك عبد العزيز في لقاء له مع تشرشل في شهر شباط/فبراير ١٩٤٥ في الفيوم - مصر - بعد لقائه مع روزفلت في البحيرات المرة، وتعقيباً على طلب تشرشل من الملك المساعدة في موضوع فلسطين لوقف «الهيجان العربي ضد الخطط الصهيونية» للتوصل إلى حلّ وسط مع الصهيونية وتهيئة الرأي العام العربي لقبول تنازلات لليهود: «إن ما تطلبه منّي عمل من أعمال الخيانة لرسول الله، ولكل المسلمين

المؤمنين. ولو أنني أقدمت عليه لأضعت شرفي ودمرت روحي. وأنا لا أوافق على تنازل للصهيونيين فضلاً عن أن أقنع غيري. وحتى إذا قبلت أن أفعل ذلك، فلن يكون ما أفعله مساعدة لبريطانيا، وإنما سوف يكون عبثاً عليها، لأن تأييد المطامع الصهيونية من جانب أي جهة سوف يؤدي إلى إراقة الدماء، وسوف ينشر الفوضى في العالم العربي. وهذا لن يكون في صالح بريطانيا». وطلب الملك من تشرشل بأن يعد بأن يعمل على وقف هجرة اليهود إلى فلسطين، ولكن تشرشل لم يعد بذلك. ومن الجدير ذكره أن تشرشل لم يكن يعمل على تهويد فلسطين وحدها، بل طلب في مؤتمر يالطا الذي انعقد قبل أيام من لقائه مع الملك عبد العزيز العمل على منح ليبيا لليهود بالإضافة إلى فلسطين.

وفي موقف مناقض لذلك، وافق الأمير «فيصل»، بتدبير من مستشاره «لورانس»، على عقد اجتماع مع «حايم وايزمان» في العقبة في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ أدى إلى توقيع اتفاق بينهما، نصّ على ما يلي:

«إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها، والدكتور حايم وايزمان ممثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها، يدركان القرابة في الجنس والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي. وهما متأكدان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في الأخذ بأقصى ما يمكن من أسباب التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية، وتقدم فلسطين ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية:

١ - يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى درجة من النوايا الحسنة والتفاهم المخلص، وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس وتقوم وكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما.



٢ - تحديد بعد إتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدولة العربية، وبين فلسطين، من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين.

٣ - عند وضع دستور لإدارة شؤون فلسطين، تتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ (وعد بلفور).

٤ - يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع، والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة، لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة. ولدى اتخاذ مثل هذه الإجراءات تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين والمستأجرين العرب، ويجب مساعدتهم في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي.

٥ - يجب ألا يسنّ نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأي طريقة في ممارسة الحرية الدينية.

٦ - إن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

٧ - تقترح المنظمة الصهيونية العالمية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الإمكانيات الاقتصادية في البلاد، وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها. وستضع المنظمة الصهيونية للجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الإمكانيات الاقتصادية في الدولة العربية، وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها. وسوف تستخدم المنظمة الصهيونية العالمية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية في البلاد.

٨ - يوافق الطرفان المتعاقدان أن يعملوا بالاتفاق والتفاهم الكاملين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح (مؤتمر الصلح في فرساي).

٩ - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

لقد تجاوز هذا الاتفاق نصوص (وعد بلفور). جاء بدون موارد. كان صريحاً وتطرق إلى تفاصيل لم يجرؤ «بلفور» على طرحها في «وعده». نصّ على وجود طرفين متفاوضين: «فلسطين صهيونية يهودية» تمثلها المنظمة الصهيونية العالمية صاحبة المشروع، بشخصية رئيسها «وايزمان»، وطرف ثان «الدولة العربية» يمثلها «الأمير فيصل» وهما متساويان ومتكافئان. ولا تقتصر الاتفاقية على الاعتراف بأن فلسطين «دولة يهودية»، ولكن الأمير فيصل ألزم نفسه بالعمل على إجراءات تفصيلية وردت في الاتفاقية للمساعدة على إنشاء «الدولة اليهودية» وبالتالي إلغاء «فلسطين» والشعب الفلسطيني من الوجود جغرافياً وتاريخياً. وأقرّ «فيصل» بتنظيم علاقات مستقبلية بين دولته والدولة الموعودة وكأنها لا تمتّ إلى الوطن العربي الذي طالب الشريف حسين باستقلاله. واعتمد بموجب الاتفاقية على الاستثمارات الصهيونية لتطوير «الدولة العربية» اقتصادياً واستثمار مواردها الطبيعية. وتركز هنا طموحات الصهاينة بالتأكيد على النفط السعودي.

إن موقف «الأمير فيصل» لم يكن من فراغ. إن الشريف حسين الذي كان يطالب بدولة عربية تشمل الشام كله والعراق والحجاز، وفلسطين جزء من الشام. وأعلن «الثورة العربية الكبرى» من مكة المكرمة لتحقيق هذا الهدف. وعندما أوفدت الحكومة البريطانية الكوماندو «هوجارت» ممثلاً للمكتب البريطاني في القاهرة إلى مكة لإبلاغ شريف مكة (حسين بن عون) باتفاقية «سايكس - بيكو» و «وعد بلفور» الذي توافق صدوره مع الإعلان عن الاتفاقية (التي أذيعت نصوصها عام ١٩١٧) أبلغ «الشريف حسين» المبعوث البريطاني استعدادة لقبول صيغة «وعد بلفور».

ركزت الحركة الصهيونية منذ نشأتها على أوروبا لكونها مركز القرار الدولي استناداً إلى (ورقة نابليون اليهودية) ودور بريطانيا في الشرق الأوسط التي تبنت ورقة نابليون هذه، وأصبحت الدولة الحامية لليهود والراعية لمشروع دولتهم في

فلسطين كما عبر عنه (وعد بلفور). وظلت الولايات المتحدة الأميركية في تلك الحقبة بعيدة عن اهتمامات الصهيونية بسبب ابتعاد اليهود في أميركا عما يجري في أوروبا، وهم في معظمهم مهاجرون من شرق أوروبا اعتبروا أن (أرض الميعاد) هي أميركا. وتخلوا عن الدعوة للعودة إلى فلسطين. إلا أن دخول الولايات المتحدة الأميركية في الحرب العالمية الثانية وقيادة معسكر الحلفاء ساق الولايات المتحدة الأميركية إلى الشرق الأوسط كأخطر وأهم ميادين الحرب وساحاتها العسكرية والسياسية. ومن خلال وجودها العسكري اللاحق لوجود شركات النفط واحتكاراتها عملت على ترسيخ وتوصيف مصالحها في المنطقة مستندة إلى القوة العسكرية والقوة الاحتكارية لديها. وركزت استراتيجيتها في الشرق الأوسط على أن المنطقة ستتحول بعد الحرب مباشرة إلى أهم وأغنى منطقة نفطية في العالم، في الوقت الذي يتناقص فيه النفط في أميركا وترتفع تكاليف إنتاجه. وبسبب جملة من الوقائع والنتائج التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية تحول الشرق الأوسط إلى بؤرة العالم الاستراتيجي، بعد الحرب وأصبحت المنطقة التي يتحتم على أميركا ترتيب أمورها لوجود دائم مستقر فيها، وخلق أسباب وظروف ملائمة لهذا الوجود على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

إن تقدم جيوش هتلر بقيادة «روميل» عبر الصحراء الغربية سنة ١٩٤٢ حتى العلمين، وتوجهه لاختراق دلتا النيل إلى قناة السويس، ثم إلى فلسطين أحدث فرعاً هائلاً بين اليهود لأن وصولها إلى فلسطين كان كفيلاً بهروب اليهود منها، والقضاء على حلم الصهيونية بإقامة (دولة يهودية) في فلسطين. وألحت بريطانيا وحلفاؤها على الولايات المتحدة الأميركية، التي شاركت في الحرب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١، وتوافق ذلك مع الضغوط التي مارسها اليهود الصهاينة في أميركا، للمساعدة على وقف زحف «روميل» نحو قناة السويس وفلسطين. وكانت أول مشاركة للدبابات الأميركية على مسرح الشرق الأوسط في معركة العلمين. وزودت أميركا الفيلق اليهودي الذي توجه إلى فلسطين، بالأسلحة. كما وزعت أسلحة أميركية على المستوطنين اليهود في فلسطين للدفاع عن أنفسهم

فيما إذا وصل الألمان إلى مستعمراتهم. وهكذا بدأت أميركا ترسم خرائط المنطقة لفترة ما بعد الحرب.

وجعلت من اليهود في فلسطين الجسر الذي تعبر عليه إلى الشرق الأوسط. وتمكنت الصهيونية أن تنقل جزءاً من قوة الولايات المتحدة إلى فلسطين، التي استطاع يهود أوروبا أن يحصلوا على وعد بإقامة (دولة لليهود) فيها وعلى يهود أميركا أن يستكملوا الطريق بتحقيق قيام (الدولة) وتثبيت وجودها إقليمياً ودولياً باعتراف العرب بالأمر الواقع، وحتى لو كان هذا الاعتراف مفروضاً عليهم، وباعتراف العالم من على منابر منظمة الأمم المتحدة ولو كان ذلك بالإكراه أو الضغط أو الرشوى للحكومات والمندوبين.

وتمكنت الصهيونية، في ظل الظروف الدولية الجديدة وانخراط الولايات المتحدة الأميركية في أوروبا والشرق الأوسط عضواً وعسكرياً، من توحيد القوى اليهودية في العالم تحت رعاية وحماية القوة الجديدة البازغة وهي الولايات المتحدة الأميركية في اجتماع انعقد في بلتيمور - فندق في نيويورك - التقت فيه جميع التنظيمات الصهيونية في أوروبا وأميركا. وقدم فيه «حايم وايزمان» و «دافيد بن غوريون» و «ناحوم غولدلمان» شرحاً وافياً للمشروع الصهيوني وما وصل إليه. واستخدم الرئيس روزفلت الدعم اليهودي في ترشيحه في ذلك الوقت للرئاسة للمرة الرابعة، وحقق فوزاً كاسحاً بمساعدة اليهود الصهاينة ومجموعة شركات النفط الاحتكارية لافتين نظره إلى أهمية المصالح الأميركية الاستراتيجية والنفطية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. وبدأ رئاسته الرابعة بتحقيق مطالب اليهود الصهاينة، بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية.

وبعد انتهاء الحرب وسكوت المدافع ورحيل الدبابات عن الشرق الأوسط بدأ مسرح المنطقة يتحرك والتطورات تتفاعل، والقوى كل منها يقترب من المواقع التي خطط لها، أو ساقته إليها الأقدار والمصادفات. وبرزت الولايات المتحدة الأميركية بمواردها الاقتصادية وطاقاتها العسكرية زعيمة لعالم ما بعد الحرب، تتطلع نحو الانطلاق من ما وراء البحار سياسياً واقتصادياً بعد أن

أطلقت لها الحرب العنان عسكرياً. وكان النفط في الشرق الأوسط أول الأهداف التي جذبت اهتماماتها. كما أن تجريرتها بالتوسع على طريقة الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية لم تكن قد بدأت بعد. وهكذا فإن دخولها إلى الشرق الأوسط بدأ بعملية انقضاضية خاطفة لشركات النفط الأميركية، تحت حماية الحكومة الأميركية وقواتها العسكرية المنتصرة، وتفوقها الذي فرض سطوة وهيبة أميركا على الدول المهزومة والحليفة. وأدى هذا إلى احتكاك مباشر مع بريطانيا التي كانت قد سبقت في تعزيز وجودها في المنطقة وترتيب شؤونها منذ الحرب العالمية الأولى، والاستحواذ بالمناطق الاستراتيجية والغنية بمخزون الاحتياطي النفطي.

وفي عهد ترومان حصلت الصهيونية على قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رقم ١٨١ تاريخ ٢٦/١١/١٩٤٧ القاضي بتقسيم فلسطين تنفيذاً لمخططها الذي اعتمده مؤتمر باليتمور، وتحول إلى عنصر جوهري في السياسة الخارجية الأميركية. إن اعتراف ترومان بالكيان الصهيوني بعد دقائق من إعلان ولادته في بيان بن غوريون كان تجسيدا لتبني أميركا لإسرائيل، ورعايتها للمشروع الصهيوني، ووضعه تحت وصايتها وحمايتها. ولم يقتصر ترومان على اعترافه بإسرائيل، ولكنه وافق على احتلالها للنقب، وشجعها على التوسع خارج حدود قرار التقسيم برسائله المؤرخة في ٢٨/١١/١٩٤٨، حيث قال فيها: ((إنني أرغب في تقديم المساعدة لبناء دولة قوية وغنية وحررة ديمقراطية ومستقلة في فلسطين. يجب أن تكون كبيرة وحررة وقوية بدرجة كافية تمكن شعبها من الشعور بالأمان والكفاية)). وألحق رسالته بالبيان الثلاثي الصادر من قبل أميركا وفرنسا وبريطانيا في شهر أيار/مايو ١٩٥٠ الذي جاء كضمان لحماية إسرائيل وحدودها بالشكل الذي استقرت عليه، بعد اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية.

عندما فشل نابوليون بوناپرت في اجتياح أسوار عكا والتقدم لاحتلال سوريا، الجناح الشمالي للوطن العربي بعد احتلاله لمصر، جناحه الجنوبي، حرض الصهاينة على احتلال فلسطين لفصل الجناحين عن الجسم، ولإحداث

شلل مستديم سياسي وعسكري واقتصادي وحضاري، وامتصاص طاقاتهم لديمومة التخلف ومنعهم من التطور والوحدة.

وأدركت أميركا من خلال الحرب العالمية الثانية والدور الذي لعبه النفط في الحرب، خطورة الثروة النفطية العربية على مصالح الغرب ومستقبل تطوره، اقتصادياً واستراتيجياً. وأيقنت أن إسرائيل هي الضمان لاستمرار تدفق النفط العربي، بإمكاناته الهائلة إلى الآلة الصناعية والعسكرية والاستهلاكية في أميركا والغرب عامة. وكان هذا وراء اعتراف أميركا الفوري بإعلان إنشاء إسرائيل، وأصبحت عنصراً حاسماً في الاستراتيجية الأميركية التي ربطت المصالح الأميركية في المنطقة بوجود إسرائيل، واتخذت منها حارساً مسلحاً لحماية مصالحها، واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من الغرب، وولاية من الولايات المتحدة الأميركية لا ينقسم عنها. وعاملتها كقطعة من الغرب أقحمت بالقوة على الأرض العربية.

وترى إدارة بوش الابن أن (العبرانية - المسيحية) أو عقيدة (العهد القديم والعهد الجديد) أصل ساسي من أصول الحضارة الغربية. فهي بنظامها الغربي الرأسمالي كيان رأسمالي ذو أهداف توسعية.

إن موقف أميركا الداعم لإسرائيل يرتبط ارتباطاً جوهرياً وأساسياً بالنفط العربي، وهو الأساس في تبني أميركا لإسرائيل والقضية الصهيونية والدفاع عنها وتأمين مستلزمات القوة لها، لضمان تدفق النفط العربي إلى الغرب ومنع العرب من استخدامه أداة للضغط على الغرب، كما فعلوا في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ولم تتردد أميركا في التهديد باحتلال منابع النفط العربية، وقد احتلتها فعلاً باحتلالها الكويت عام ١٩٩١، والعراق عام ٢٠٠٣. وتحول النفط إلى عنصر فاعل في السياسة الأميركية للحيلولة دون تحويل النفط العربي أداة مضادة للمصالح الأميركية، وأن يصبح العرب قوة اقتصادية قائمة بذاتها تنمو بصورة مستقلة عن أطماع الغرب لإحداث نهضة حقيقية لديهم. ولا تفرق أميركا في تعاملها بين الدول العربية النفطية وغير النفطية. وتضع، عندما ترسم سياستها تجاه الدول العربية غير النفطية، تأثير هذه السياسة في مصالحها النفطية. فقضية

النفط هي القضية الأساسية والحاسمة في تحديد الاستراتيجية الأميركية تجاه العرب، حيث تخشى من أن إمكانيات العرب النفطية تخلق منهم، ولو في غفلة من الزمن، دولة كبرى إذا ما تجمعت هذه الثروة مع القوى البشرية واستغلال الموارد الطبيعية الأخرى كالأرض للزراعة، في دولة واحدة موحدة. وهنا يتضح سبب إقامة إسرائيل كجسم غريب، مدجج بالسلاح في قلب الوطن العربي، حارساً مسلحاً للمصالح الغربية. وتمتلك اليوم من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ قنبلة نووية - حرارية، وتحتل خامس أكبر قوة نووية في العالم. وفي الوقت الذي كانت فيه أسلحة الدمار الشامل المزعومة العراقية سبباً لغزو أميركا للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، تجاهلت خطورة حيازة إسرائيل لترسانة نووية متطورة واستراتيجية عدوانية هجومية مصدراً لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، واستمرار الصراع العربي - الإسرائيلي. لقد تأسس البرنامج النووي الإسرائيلي عام ١٩٥٢ بمساعدة فرنسا التي ساعدت إسرائيل ببناء مفاعل ديمونة، وتتم فيه معالجة متوسطة للماء الثقيل ومفاعل اليورانيوم الطبيعي وإعادة معالجة البلوتونيوم. وكان مصدر إسرائيل من اليورانيوم هو رواسب الفوسفات في النقب، وسرقة شحنات اليورانيوم من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وجنوب أفريقيا. وأجريت تجارب تفجيرات نووية في النقب كما أجرت، بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٢، تجربة لتفجير قنبلة نووية مع حكومة جنوب أفريقيا في صحراء كالاهاري، وتجربة أخرى في مياه المحيط الهادئ قبالة جنوب أفريقيا. وتوقف التعاون النووي الإسرائيلي مع جنوب أفريقيا بسقوط نظام الأبارتيد. وشاركت الولايات المتحدة الأميركية بتطوير البرنامج النووي الإسرائيلي، وقدمت إليها التقنية النووية وتدريب العلماء الإسرائيليين في مختبرات الأسلحة النووية. وزودت شركة ترايسر لاب الأميركية مفاعل ديمونة بنظام التحكم وهي الشركة الرئيسية التي تزود المفاعلات النووية الأميركية بأنظمة التحكم العسكرية. وفي عهد الرئيس نكسون وكارتر تم تزويد إسرائيل بالتقنية النووية العالية، واستمر في عهد الرئيس ريغان ومازال مستمراً. وظلت إسرائيل تتكتم على امتلاكها السلاح النووي حتى كشف موردخاي فعانونو، وهو تقني نووي كان يعمل في مفاعل ديمونة، برنامج إسرائيل النووي. ونشرت عام ١٩٨٦ صحيفة صنداي تايمز

البريطانية تفاصيل مذهلة وصوراً عن المفاعل. ونشرت وثائق شديدة السرية حول امتلاك إسرائيل حوالي ٢٠٠ قنبلة نووية مصغرة متطورة، مصممة لخوض حروب في الشرق الأوسط. وتشمل ترسانة إسرائيل النووية قنابل نترونية. وهي قنابل نووية مصغرة مصممة لتنتشر أكبر مقدار من أشعة غاما القاتلة للبشر، وليس لها آثار تدميرية على البناء. وتتضمن أيضاً صواريخ بالسيتية وقاذفات أميركية، وصواريخ كروز وألغاماً، وقذائف مدفعية. ولديها أربع غواصات مجهزة بصواريخ كروز. كما تملك ترسانة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية مع وسائل إطلاقها تصنع في معهد نيزتيزونا. واستثمرت إسرائيل سلاحها النووي بإطلاق تصريحات تهديد عديدة إلى الدول العربية من قبل المسؤولين لديها، الذين يستخدمون في استراتيجية التهديد تعابير غير مفهومة مثل (إكراه غير تقليدي) و(قبول الأمر الواقع) أو استخدام (عامل الردع النووي لتجميد حالة الواقع الذي فرض في الماضي). ومن منطلق امتلاك إسرائيل لتفوق نووي (تصرف دون حساب للعواقب في مواجهة معارضة الرأي العام العالمي) كما فعلت في غزوها وعدوانها على لبنان عام ١٩٨٢. ووفقاً لهذا المنظور النووي تطرح إسرائيل مفهومها للسلام في الشرق الأوسط، وتتحدى المجتمع الدولي والشرعية الدولية، وقراراتها، وترفض التوقيع على اتفاقية تحريم ومنع انتشار الأسلحة النووية، ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأدت الترسانة النووية الإسرائيلية إلى زيادة غطرسة المتطرفين الإسرائيليين وإجرام المتنفيين منهم، أمثال أرييل شارون، كمجرم حرب بسجله الدموي من مجزرة قبية عام ١٩٥٣ إلى اليوم. ويختصر رئيس إسرائيل السابق عيزرا وايزمان الوضع في الشرق الأوسط بوجود إسرائيل بقوله: (إن المسألة النووية ما هي إلا زخم وقوة للفوز والنصر والحرب التالية لن تكون تقليدية).

### إسرائيل والنفط:

في عام ١٩٤٨، عندما قامت إسرائيل، لم يكن قد اكتشف النفط في فلسطين بكميات تجارية، رغم أن التنقيب عنه بدأ في ظل الاحتلال العثماني



حيث حصل ثلاثة أشخاص عثمانيين، هم إسماعيل حقي الحسيني وسليمان ناصيف وشارل أيوب، من الحكومة العثمانية على ثلاث رخص للتنقيب عن النفط والمعادن في فلسطين، بتاريخ ١٩١٤/٢/٣. وقام هؤلاء بتحويلها إلى شركة ستاندرد أويل أف نيويورك. وحصلت الشركة على إحدى عشرة رخصة من الحكومة العثمانية للتنقيب عن النفط في منطقة بئر السبع.

بدأت شركة ستاندرد أويل أف نيويورك استعدادها لتجهيز الآلات والمعدات للحفر، إلا أنها توقف نشاطها بسبب بدء الحرب العالمية الأولى. وعلى أثر احتلال القوات البريطانية لفلسطين ووضعها فيما بعد تحت الانتداب البريطاني، طالبت الشركة السلطات البريطانية السماح لها بمتابعة نشاطها ولكنها رفضت ذلك. وفي ١٩١٨/٩/٣ طلبت السلطات العسكرية البريطانية من الشركة وضع كافة الوثائق تحت تصرفها. وكان هذا بداية للصراع بين الحكومتين البريطانية والأميركية حول النفط العربي ولم يتوقف إلا بحصول شركات البترول الأميركية على حصة من شركة النفط التركية التي أصبحت فيما بعد شركة نفط العراق. وهذه الوقائع تؤكد أن الثروة النفطية العربية قد أثارت شهية الغرب للسيطرة على الوطن العربي وأججت الصراع حوله بين الدول الغربية الكبرى، وأصبح محور السياسة الأميركية والبريطانية. وعمدت الحكومتان البريطانية والأميركية إلى تعزيز موقفهما تجاه مصالحهما النفطية في فلسطين. ففي آب/أغسطس ١٩١٩ أصدر اللورد كرازون مندوب بريطانيا في فلسطين، قراراً يقضي بأنه لا يمكن منح الموافقة لشركة ستاندرد أويل أف نيويورك بالتنقيب عن النفط، قبل أن يتم البت في مسألة الانتداب البريطاني على فلسطين.

ومن الواضح أن الرفض البريطاني هو محاولة لإقصاء المصالح الأميركية وأية مصالح أخرى عن بلاد خاضعة للنفوذ البريطاني. وكان في الوقت عينه، يدور صراع أميركي - بريطاني على النفط في العراق.

ففي ١٩٢٠/٢/٤ رفض المندوب السامي البريطاني في العراق أن يعطي ترخيصاً لممثل شركة ستاندرد أويل كومباني، للتنقيب عن النفط في بعض المناطق العراقية، بينما أعطى ترخيصاً لممثل شركة شل. وعبر السفير الأميركي

في لندن عن طبيعة هذا الصراع بقوله: «إننا نعتقد بأنّ من المهم أن نواصل الضغط على السلطات البريطانية حتى تشعر وزارة الخارجية البريطانية بالاهتمام الكبير للحكومة الأميركية تجاه هذا الموضوع، وتعلم أنه عندما يدور التفاوض من أجل إبرام المعاهدة التركية فإن الولايات المتحدة ستكون حريصة تماماً على تأمين ورعاية الحقوق التي اكتسبتها رعاياها طبقاً للقوانين التركية».

وتصاعدت حدة الصراع بين أميركا وبريطانيا حول المصالح النفطية. وتحولت الشكوك الأميركية إلى يقين حول المحاولات البريطانية للسيطرة التامة على مصادر النفط في المناطق العربية التي تحتلها، والحيلولة دون تمكين الأميركيين من أن يحصلوا على موقع قدم فيها. وبعد نشر معاهدة سان ريمو المبرمة في ٢٤/٤/١٩٢٠ اشتد الصراع بين أميركا وبريطانيا بشأن النفط العراقي. لقد حصلت فرنسا على ٢٥٪ من أسهم شركة النفط التركية ولم تحصل أميركا على أية حصة. ونتيجة لذلك، صعدت الولايات المتحدة الأميركية من إجراءاتها الانتقامية ضد المصالح البريطانية، ما دفع البريطانيين للنظر في التوصل إلى حل وسط مع المصالح الأميركية. وفي ٢٦/١١/١٩٢١ أبلغت الخارجية البريطانية السفير الأميركي في لندن موافقتها على منح شركة ستاندرد أويل أف نيويورك إذن غير رسمي للتنقيب عن النفط في حدود المناطق المعترف لها بحقوق نفطية فيها. وجرّت ترتيبات بين الدولتين تنازلت فيها أميركا عن امتياز الشركة الأميركية في فلسطين وحصلت مجموعة شركات النفط الأميركية على ٢٣,٧٥٪ من أسهم شركة النفط التركية، التي أصبحت فيما بعد شركة نفط العراق. ويتضح هنا كيف أن مخططات استغلال النفط العربي واقتسامه بين القوى الكبرى المنتصرة في الحرب كانت جوهر السياسة. كما أن تقسيم مناطق السيطرة والنفوذ كان يستند إلى الثروة النفطية المخزونة التي عليها تبرم الاتفاقيات دون أي اعتبار لمصالح وحقوق الأمة العربية.

أدت الحرب العالمية الأولى والصراع بين أميركا وبريطانيا، على المصالح النفطية، إلى تعطيل عمليات التنقيب عن النفط في فلسطين. وفي ٣١/٧/١٩٢٨ أبرمت بين مجموعة الشركات الأميركية وشركة النفط التركية اتفاقية عرفت باسم

(اتفاقية الخط الأحمر). وعندما توصلت مجموعة الشركات الأميركية إلى تسوية مع شركة النفط التركية صاحبة الامتياز النفطي في العراق، لم تجر أية محاولة جدية للتحرري عن الإمكانات النفطية لفلسطين. وطبقاً لاتفاقية الخط الأحمر كانت فلسطين من بين المناطق التي لا يجوز لأية شركة مساهمة في شركة نفط العراق أن تحصل فيها، منفردة، على رخصة تنقيب أو امتياز نفطي، وإنما لشركة نفط العراق كل الحق في الحصول على مثل هذه الامتيازات.

جرت محاولات من قبل شركة نفط العراق وشركات متفرعة عنها للبحث عن النفط في فلسطين، ولم تكمل عملها بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية والحرب العربية - الإسرائيلية في فلسطين. وبعد الحرب العالمية الثانية بشرت بعض أعمال الحفر عن توفر النفط في منطقة (كرنب) ومنطقة (حليقات) في جنوب فلسطين، وكذلك على الشواطئ الغربية والجنوبية الغربية للبحر الميت. واستفادت إسرائيل من هذه التحريات بعد الحرب العربية - الإسرائيلية في استخراج النفط، وخاصة في منطقتي (كرنب) و(حليقات)، وكذلك المنطقة الواقعة إلى الجنوب الغربي من البحر الميت.

أصدرت إسرائيل في ١٩٥٢/٨/٣١ قانوناً للنفط ألغى جميع التشريعات والأنظمة السابقة، ونصّ على أن ثروات باطن الأرض ملك للدولة فقط. وأعلنت إسرائيل في شهر حزيران/يونيو ١٩٥٢ ملكيتها لحقوق التعدين في الجرف القاري لساحل فلسطين على البحر الأبيض المتوسط.

وعلى أثر صدور قانون النفط لعام ١٩٥٢ بدأت شركات من جنسيات مختلفة تملك معظمها، أو تسيطر عليها عناصر يهودية في أعمال التنقيب في أكثر من ١٢ منطقة. ومن أبرز هذه الشركات كانت شركة النفط الإسرائيلية، وشركة لايدوت التي يساهم فيها رأس المال الأميركي والإسرائيلي، وشركات أخرى برأسمال كندي. وقامت بعمليات التنقيب في طبرية. ويلاحظ أن شركات النفط العالمية الكبرى لم تشارك في عمليات التنقيب في إسرائيل، خوفاً من أن تتأثر مصالحها النفطية الضخمة في البلاد العربية. وتمكنت شركة لايدوت والشركة الإسرائيلية الشريكة لها من العثور على النفط في شهر أيلول/سبتمبر

١٩٥٥ في منطقة (حليقات)، إلى الشمال الشرقي من غزة في البئر نفسها التي كانت شركة نفط العراق قد حفرتها. ولم يزد إنتاج آبار النفط في هذه المنطقة في عام ١٩٦٠ عن ٢٠٠ برميل يومياً. وبعد اكتشاف بئر (حلتس) في المنطقة أصبح النفط المستخرج يغطي ١٠٪ من حاجات إسرائيل النفطية.

### مصادر واردات النفط الإسرائيلية:

استوردت إسرائيل عند إنشائها كميات صغيرة من المنتجات النفطية المكررة عن طريق شركات التسويق من جزر الهند الغربية الهولندية. واستوردت في عام ١٩٤٩ النفط الخام الفنزويلي وقامت بتكريره في مصفاة حيفا. كما حصلت على النفط من رومانيا والاتحاد السوفياتي ولكنهما توقفتا عن تصديره إليها على أثر العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧. وبدأ النفط الإيراني يتدفق سراً إلى إسرائيل في العام ١٩٥٧. وأصبحت شركة النفط الوطنية الإيرانية المصدر الرئيسي للنفط إلى إسرائيل. واستمر تدفقه إلى أن جاءت الثورة الإيرانية وأعلنت وقف تصديره إلى إسرائيل. ومن النتائج المؤسفة للعدوان الإسرائيلي على سوريا ومصر في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ وقوع آبار النفط المصرية الكائنة في الضفة الشرقية لقناة السويس تحت الاحتلال الصهيوني. وكانت هذه الآبار تنتج حوالي (١٠٠) ألف برميل يومياً ما خفض استيرادها من النفط بمقدار الثلث.

### خطوط أنابيب النفط ومصفاة حيفا:

أبرمت شركة نفط العراق في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣١ اتفاقية مع المندوب السامي البريطاني في فلسطين، بشأن مرور خط الأنابيب القادم من كركوك إلى البحر الأبيض المتوسط، مروراً في فلسطين، وإقامة مرفأً لشحن النفط في حيفا. واكتمل بناء الخط في نهاية عام ١٩٣٤ بقطر (١٢) بوصة. وكان النفط يضخ إلى حيفا من محطة H5 على بعد ١٣٨ ميلاً. وبلغت طاقته في عام ١٩٣٥ حوالي (٢) مليون طن سنوياً. ولم تكن فلسطين تستفيد من النفط المار في أراضيها لأن مصفاة حيفا لم يبدأ تشغيلها إلا في عام ١٩٣٩. واستمر تدفق

النفط في الخط خلال الحرب العالمية الثانية، وازداد أهمية موقع فلسطين كبذل مرور للنفط.

وفي عام ١٩٥٧ بدأت إسرائيل في إنجاز خط أنابيب نفطي من إيلات إلى حيفا. وتم إنجازها، بتمويل من الممولين الصهاينة، وفي مقدمتهم البارون روتشيلد، في ١٩٦٠ وبطاقة وصلت إلى ٥.٥ مليون طن سنوياً وبطول ٢٥٧ ميلاً. وعدّل قطر الخط بحيث أصبح قطره ١٦ بوصة. ويؤمن هذا الخط نقل شحنات النفط الإيراني من إيلات إلى حيفا، التي لم تكن إسرائيل قادرة على نقلها عبر قناة السويس، وكذلك نقل النفط المحلي من حقول حلتس - برور.

إن الموقع الاستراتيجي الجغرافي لفلسطين هو الذي أغرى الغرب لانتقائه لإقامة إسرائيل فيه، وذلك لتحقيق مصالحه في الوطن العربي ك رأس جسر تربطه به. ولتكون مقررًا دائماً لإحباط أي نشاط نهضوي تنموي وتحرري سياسي واقتصادي أو قومي وحدوي. ولقي كل ذلك تجاوياً مع أهداف ومصالح الحركة الصهيونية العالمية، لاستغلال موقع فلسطين، وإقامة مشاريع ليست منافسة للمشاريع العربية القائمة فحسب بل بديلة عنها، تهددها وتلغي سبب وجودها إن أمكن ذلك. ولغاية ترمي إلى تخطي قناة السويس، وإضعاف دورها، والتقليل من أهميتها، وإلحاق خسارة اقتصادية بها بحرمانها من العائدات الهامة، طرحت إسرائيل مشاريع لشق قناة بديلة عن قناة السويس، وإنشاء خط أنابيب ضخّم لنقل النفط القادم من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط. وباعتبار أن إسرائيل، حامي المصالح الغربية في قلب الوطن العربي وجزء لا يتجزأ عن الغرب، تحقق أميركا والغرب وإسرائيل أمن إمدادات ونقل النفط بوصوله إلى إيلات. وتستغني الدول الغربية عن وسائل النقل المارة بالأراضي العربية، سواء كانت قناة السويس أو خطوط أنابيب النفط القادمة من شمال العراق والخليج العربي إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط، طالما أنها تقع تحت سيطرة الأمة العربية، ما يعرض النفط المارّ إلى مخاطر، ويهدّد تدفقه بانتظام. تجلّى ذلك عند إقفال قناة السويس على أثر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧. ونسفت خطوط أنابيب النفط العراقي. وتوفر هذه

المشاريع لإسرائيل فوائد اقتصادية كبيرة وموارد ثابتة من رسوم المرور بالقناة المقترحة أو خط الأنابيب. وتساهم في إعمار المنطقة التي تمر منها القناة، وتوسيع المبادلات التجارية داخلياً ومع العالم الخارجي ما يزيد من ارتباطات إسرائيل وتوثيق علاقاتها الدولية على حساب الدول العربية.

ورغم أن إنشاء قناة بديلة عن قناة السويس، تصل بين عسقلان على البحر المتوسط وخليج العقبة، لم يكن جديداً إلا أن الأوساط الصهيونية والغرب تحركوا بفاعلية في عام ١٩٦٦ لتنفيذه. لقد جاء في صحيفة الصنداي تايمز اللندنية في ٧ آب/أغسطس ١٩٦٦ أن المشروع دخل في طور الدراسة الجدية، وأن مجموعة دولية من الممولين، يرأسها المليونير الصهيوني البارون روتشيلد تمول، دراسة علمية لمشروع القناة لتحديد مسارها ودراسة طبيعة الأرض وتحليل التربة وتقدير التكاليف. وأشار إلى أن المرحلة الأولى من المشروع يمكن أن يبدأ تنفيذها في شهر نيسان/إبريل ١٩٦٧. وتستطيع القناة المقترحة استيعاب مرور ناقلات النفط التي تزن حمولتها ٦٠ ألف طن، ويمكن توسيع القناة في المرحلة الثانية لتمرير ناقلات بحمولة ١٠٠ ألف طن. وقدرت تكاليف المشروع بثلاثة مليارات دولار، تتحمل إسرائيل ١٥٪ من كلفتها والمنظمات الصهيونية العالمية ٤٥٪، و٤٠٪ تمول من الدول والهيئات التي تستعمل القناة. وصرف النظر، فيما بعد، عن المشروع باعتباره غير اقتصادي وتعرضه صعوبات فنية ومادية. ولربما كانت الأسباب التي حالت دون تنفيذه تعود إلى عدم الاستفادة من النفط العربي الذي لن تسمح الدول العربية المنتجة للنفط مروره بالقناة. ولكن كذلك لا يعني أن إسرائيل والقوى الغربية قد استبعدت التفكير بهذا المشروع، طالما أنه ليس في صالح العرب، ويعزز مكانة إسرائيل اقتصادياً وسياسياً ويضمن إمداداً نفطياً آمناً للغرب.

وعندما فشل مشروع تنفيذ قناة بديلة، عملت إسرائيل بتشجيع ودعم من الغرب إلى إنشاء خط أنابيب للنفط بطاقة ضخمة، عوضاً عن القناة يصل بين إيلات والبحر الأبيض المتوسط جنوب عسقلان. وتقرر أن يكون قطر الخط (٤٢) بوصة، وطاقته في المرحلة الأولى حوالي ١٥ مليون طن سنوياً. وتصل

طاقته النهائية حوالي ٥٠ مليون طن من النفط، أي ما يعادل ثلث النفط الذي تنقله ناقلات النفط المارّة في قناة السويس. ويتغذى الخط بالنفط القادم من إيران عموماً. ويهدف المشروع إلى ربط نفط الخليج بالمصالح الغربية والإسرائيلية مباشرة، بإدخال إسرائيل كطرف رئيسي في موضوع النفط، والتقليل من أهمية قناة السويس ودورها الأساسي في الإمداد بالنفط والمبادلات التجارية الدولية، واستيعاب النفط الذي تنقله ناقلات النفط العملاقة عن طريق رأس الرجاء الصالح، باختصار المسافة من ٢٢٠٠٠ ميل إلى ٩٥٠٠ ميل. وحال دون تنفيذ المشروع سببان رئيسيان أولهما عدم تبني البارون روتشيلد له، وثانيهما رفض الدول العربية السماح لنقل النفط العربي عبر هذا الخط.





## الباب الثالث

**مفهوم التنمية في الدول المنتجة  
والمصدرة للنفط في العالم الثالث**



### نحو فهم شامل للتنمية

تعرف التنمية، بصورة عامة، بأنها تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي، وتحقيق التقدم العلمي والثقافي، وتوفير الاحتياجات والمتطلبات الضرورية للفرد والمجتمع في مختلف المجالات. وأصبحت التنمية تحتل مركز الصدارة والانشغال العام في هذا العصر. ويرجع السبب الرئيسي لتعاظم الاهتمام العام في التنمية إلى التمايز الكبير والمتزايد في المستوى المعيشي للمواطنين العاديين في الدول الغنية المتقدمة من جهة، والدول الفقيرة من جهة أخرى، التي نالت استقلالها السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين، وإليها تنتمي دول الخليج. وللمرة الأولى في التاريخ السياسي والاقتصادي يصنف العالم إلى دول غنية متقدمة، ودول فقيرة على أساس فارق شفاف بين الوضع الاقتصادي للفرد العادي خلافاً للفوارق التي أخذ بها تاريخياً، والتي تركزت حول عظمة القادة أو النخبة، وموارد الثروات الطبيعية، أو المستوى الحضاري والثقافي. احتل هذا التصنيف الاقتصادي للأمم، غنية وفقيرة، مكاناً رئيساً في تفكير المجتمع الدولي. قادت هذه الظاهرة الإيجابية في التفكير، إلى تبني سياسات ومناهج لاستخدام الطاقات البشرية والمادية المتوفرة لبلوغ مستوى الرفاهية التي يصبو إليها الفرد في أقصر زمن ممكن. ورغم أن البعد التاريخي يؤكد بجلاء أنه لا يوجد فهم مشترك لظاهرتي التنمية والتخلف، إلا أنه يقدم اعتقاداً شائعاً، ربما لا يرقى إلى مستوى النظرية، بأن تجربة الغرب في التنمية يمكن تطبيقها في المستعمرات الغربية سابقاً، التي تمثل الدول المتخلفة اليوم. ويغالي هؤلاء بالادعاء بأن المشكلة لا تعدو إلا قضية زمن. وإذا ما قامت الدول المتخلفة بتطبيق تجربة ونموذج الغرب في التنمية، فإنها ستلحق بالركب وتصل إلى المستوى المتقدم الذي بلغه الغرب. وأشهر النظريات التي تبنت ذلك، النظرية

التي قدمها (روستو) المستفاد من تجربة الغرب في التنمية. واستناداً إلى هذه النظرية يرى روستو أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن أن تتحقق في خمس مراحل متتالية.

إن ما تتجاهله نظرية روستو، الأحادية الجانب، أن الدول المتخلفة في أزمتها الراهنة، تعود إلى حد كبير إلى حالة الهيمنة الاستعمارية المضادة للتاريخ التي استبدت بها، ومنطق الدول المستعمرة التي عملت على تقسيم العمل في المستعمرات لخدمة اقتصادات الدول المتقدمة. لقد وجه النموذج التقليدي للتنمية في الغرب المنتجات الزراعية وموارد ثرواتها الطبيعية كعوامل إنتاج في الصناعة، لإنتاج سلع نهائية إلى السوق الإنتاجية والاستهلاكية الغربية. إن تقسيم العمل هذا ساهم في دفع التنمية في الدول الغربية المستعمرة، وتحقيق التطور، والتقدم بصورة تدريجية أدى إلى ظهور المدن، والقرية الثقافية التي اتسعت وامتدت إلى المراكز الريفية مترافقة بتغيير جذري في الحياة والمؤسسات والقيم، أفضت إلى توسع سريع في الطلب على الحاجات التي تتطلبها الثقافة الصناعية.

لقد تجذر تقسيم العمل في المستعمرات الغربية، المستقلة حديثاً، وتأقلم مع حالة التخلف المزمّن المتأصل في تقنية الإنتاج الذي تعززه التقاليد البالية والمؤسسات الاجتماعية الاقتصادية غير المتطورة. وتتوفر إلى جانب ذلك بعض مظاهر التقدم ذات الطبيعة الإدارية، والتجارية، والصيغ المالية، وهي ليست من نتاج النظام القديم وغير ملازمة له. وما يمكن استنتاجه هو ازدواجية نموذج التنمية، حتى وإن كانت التنمية لاحقة لإنجاز الاستقلال. وهكذا، نجد أن التنمية في هذه الدول محاصرة بين قطاعين: أحدهما نموذجي متطور، والآخر متخلف، يناقض بعضهما الآخر، ويتطور كل منهما بمعزل عن الآخر، مع قليل من التبادل فيما بينهما، يسيران في خطين غير متوازيين مبتعدين. إن إدراك نظرية التنمية، كما أشرنا إليها، مسألة ضرورية ليس لرفض مفهوم التنمية الشامل في العالم الثالث فحسب، بل لرفضها بحد ذاتها، كنظرية صالحة للتطبيق في الدول المنتجة والمصدرة للنفط كنموذج طُبّق بنجاح في الدول المتقدمة.

في الحقيقة، إن الحديث حول التنمية اليوم يميل إلى تضمينه لغة السياسة

والعلم في آن واحد. ومن منطلق اهتمامات إنسانية، يزداد الانشغال في أية تغييرات يمكن أن تتصل بتنمية الشعوب، والمجتمعات، والجماعات. وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية خصوصاً، إن التنمية تتجه نحو اعتبارها «معياراً أو مقياساً حتمياً» يوجه نحو أهداف محددة، وفقاً لقيم أساسية محكومة بقوانين ثقافية وحضارية. إنها غالباً ما تكون مرادفة للتطور والتحديث وذات صلة بمنهجية التقدم. إن تعريف التنمية الاجتماعية توصف بأنها «سلسلة من التغييرات التي بواسطتها يتحرك النظام الاجتماعي بعيداً عن الظروف الحياتية غير المرضية، بطريقة ما نحو شروط إنسانية ناضجة وأهداف اجتماعية متألقة نوعياً».

ما يتصل بموضوعنا، أن المعيار أو المقياس في مفهوم التنمية يفترض أن عملية التنمية توجه بدقة لتنفيذ أهداف محددة مسبقاً. عندما يتقرر العمل الإنمائي لإنجاز أهداف اجتماعية وإنسانية يخضع ذلك تلقائياً لدور الحكومة ومنهجها السياسي، ويحدد مصير ومستقبل الدولة باستخدام واستثمار مواردها البشرية والمادية لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة. وهكذا، إن المؤشر الأولي في عملية التنمية في الدول المنتجة للنفط هو توجهات وسياسات السياسيين في قيادة هذه الدول وعائداتها النفطية. وسنلاحظ، فعلاً، أن خطط وأعمال الحكومات ذات الصلة، هي الموجه الأساسي لعملية التنمية في هذه الدول وغايتها النهائية. وسنرى أيضاً، أنه رغم الجهود الدولية والوطنية المكثورة للتنمية فإن الإخفاق المتواصل في جعل الجماهير الفقيرة من الناس، في بعض هذه الدول، ترقى إلى مستوى المهمة الموكلة إليها. إن الموارد المتوفرة هامة بدون شك، ولكن الأكثر أهمية هو طرق استخدام هذه الموارد. ولطالما أن المصدر الرئيسي، النفط، مملوك من قبل الدولة، فإن التنمية في الدول المنتجة للنفط تتوقف على قرارات وتوجهات الحكومة.

انطلاقاً من هذه الخلفية، نستعرض آلية التنمية والعقبات الاقتصادية المعترضة في الدول المنتجة للنفط. إن الحقائق الرئيسية التي تمثل مركز الاهتمام يمكن التعبير عنها بكلمتين بسيطتين، هما: التخلف والنفط. الأولى تنطبق على جميع الدول المتخلفة بينما الثانية حقيقة تخص مجموعة صغيرة فقط من الدول

المنتجة والمصدرة للنفط في العالم الثالث. إن جوهر المسألة، أن التنمية الاقتصادية هي التحدي المبدئي والقضية الأساسية لجميع الدول المنتجة للنفط، كما أن تلك الثروة هي الرصيد الذي يحقق هذا الهدف.

إن تحليلنا يرتبط ارتباطاً وثيقاً في الفترة ما بعد ١٩٧٣ عندما تضاعف سعر النفط أربعة أضعاف، وحققت الدول المنتجة للنفط، بين ليلة وضحاها، ثروة هائلة. إنها تعود إلى ثورة النفط لعام ١٩٧٣ حيث اكتشفت الدول المنتجة للنفط فرصاً جديدة ومعتبرة للتنمية الاقتصادية. لقد وُفرت الزيادة المفاجئة والهامة في القطع الأجنبي، المصدر النادر الذي يمكن استخدامه لشراء السلع الاستثمارية والاستهلاكية. لقد فتحت الثروة الجديدة مجاًلاً رحباً لتحسين مستوى المعيشة لشعوب هذه الدول، سواء في الحاضر أو المستقبل، وللوطن العربي، من خلال فرص جديدة للتنمية ومنافع مستمدة من الإنفاق الذي شمل المنطقة بأسرها. وانتشرت فوائدها على جميع الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط. لقد انتقلت العمالة عبر الحدود الوطنية، مصطحبة معها المهارات إلى بعض الاقتصادات النفطية، عائدتين بجزء من مكاسبهم الكبيرة إلى دولهم. وتحول رأس المال على شكل مساعدات، وقروض، واستثمارات مباشرة من جزء من الوطن العربي إلى آخر. وكانت فرص المبادلات التجارية في داخل المنطقة العربية، والشركات المختلطة، وتصدير الخدمات، والاتصالات، والسياحة والتحويلات المالية، ذات فائدة كبيرة متزايدة للجانبين، الدول المصدرة للنفط والدول غير النفطية.

أدت الجهود الحكومية المبذولة لتسريع وتائر التنمية إلى تحقيق بعض التقدم، رغم العقبات الهائلة المرافقة. لقد واجه المخططون، وصانعو السياسة، قائمة واسعة من الصعوبات في اختيار وتنفيذ عدد كبير من المشروعات. أعاقت الاختناقات في العرض ونقص العمالة، عمليات التنفيذ وزادت التكلفة. ولعب التضخم النقدي دوراً مدمراً في الاقتصاد، وبرز توتر اجتماعي، وتعاظم الانحراف الاقتصادي. وهكذا ترافق ظهور الفرص الجديدة بعقبات وثيقة. إن جميع هذه الظروف يمكن تحليلها على أنها مجموعة عوامل مترابطة، كل منها

شديد الصلة بعضه ببعض. وفي هذه المرحلة، لا نرغب في التعمق في كيفية إدارة الدول المنتجة للنفط مجموعة العقبات التي اعترضت جهودها لتحقيق الفرص المتاحة في التنمية. إن ما نود استعراضه هو إطار نظري عام يمكن تطبيقه بصورة واسعة على جميع الدول المنتجة للنفط. إن الغاية من هذا الأسلوب وضع الأمور في نصابها وربط المسائل وخصوصية الاقتصادات النفطية في نموذج متناسق. إن استشراف المستقبل يدعو لوصف الحقائق بطريقة غير مبسطة. كما أن إدراك بعض القوى الفاعلة في صياغة البيئة العامة للتنمية من المسائل المطلوب استعراضها. ويعتمد نفاذ البصيرة، بالإضافة إلى أمور أخرى، على تطبيق نظرية واقعية وفعالة في التنمية.

ويشمل الفهم المقترح للتنمية الاقتصادية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط عنصرين رئيسيين يتفاعلان فيما بينهما. يتعلق العنصر الأول بالآلية التي تحقق فيها الدولة النفطية دخلها، والعنصر الثاني يعود إلى دفعة الإنفاق الكبير الذي رافق العائدات النفطية الضخمة المحققة. إن الآلية التي توجه بموجها عائدات النفط إلى الاقتصاد عن طريق الإنفاق الحكومي تشكل نماذج معينة للتنمية، ومظاهر محددة خاصة للدول المصدرة للنفط. ولن يكون الفائض الكبير المباشر من القطع الأجنبي المتراكم لدى الحكومة مجرداً من المنافع لأنه يعزز، دون شك، القدرة على تنفيذ الخطط والموازنات، وتخصيص الاعتمادات لإنجاز أهداف التنمية. هذه المزايا لا تنعم بها، إلى مدى واسع، الدول الأخرى من العالم الثالث. لقد فرضت الثروة النفطية، بآلية تراكم الدخل والإنفاق، سلوكاً وتوجهات، على مستوى واسع في الدولة، بوسائل ربما ألحقت ضرراً بالتنمية الاقتصادية وجعلت الإنفاق الكبير في المرحلة الأولى ضرورة لا بد منها. وتعددت معوقات التنمية التي ظهرت خلال الإنفاق الواسع والمنتشر، نتيجة لفقدان التوازن الهيكلي في تنفيذ برامج الإنفاق. ويقتضي توضيح هاتين الظاهرتين لمزيد من التحليل المفصل، للتوصل إلى فهم شامل للمسألة التي هي قيد البحث.

ينفرد النفط بظاهرة غير عادية، بالمقارنة مع السلع الأولية الأخرى. إن

الأجزاء الأوسع من ناتج التجارة الذي يتولد على شكل ضريبة تصدير تدخل مباشرة في موازنة الدولة. إن الدخل المتراكم، في غالبيته، ليس مقابل دفعات لعوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية ولكنه كعائد لملكية مادة نادرة من مصادر الثروة الطبيعية. (هذه نقطة في غاية الأهمية سنعود إليها لاحقاً). ويعتبر هذا الدخل غاية في الصغر، بالمقارنة مع المصادر التي تتطلبها عملية التنمية، أو بالمقارنة مع الإنتاج الوطني العام في الدول الصناعية، إلا أنه في غاية الكبر بالمقارنة مع مكونات الاقتصاد الوطني مثل الصادرات، والدخل الوطني للدول المنتجة والمصدرة للنفط نفسها. إن مساهمة النفط في الضريبة المحققة يقدر بأكثر من ٩٥٪، ومساهمة النفط في الصادرات قد تقترب من ١٠٠٪، ومساهمته في الإنتاج الوطني العام تقع في مكان ما بين ٤٠٪ و ٨٠٪. وتعتبر هذه الهيمنة الساحقة للنفط على الاقتصاد قوته وضعفه.

إن النتائج التطبيقية للنفط على الاقتصاد في غاية الوضوح. تتمتع الحكومات، باعتبارها المستقبل الوحيد للثروة النفطية، بدور اقتصادي أكبر، ومسؤوليات أعظم من مثيلاتها في الدول النامية الأخرى. ولدى الحكومة الوسائل المالية لممارسة هذا الدور. هناك عدم توازن بين ما تتوقع الحكومات أن تفعله (أو بين ما يرغب فيه هؤلاء، مفترضين أن توجه الحكومة هو التزام بتحقيق الرفاهية العامة للدولة والشعب) بما يتوفر لديها من مصادر مالية وإمكانات لتنفيذ مشروعات دون مزيد من الهدر، وعدم الكفاءة أو التأخير.

ويتضح بجلاء أن العلاقة بين الشعب والنظام السياسي (دون الاعتبار لطبيعة هذا النظام)، في الدول المصدرة للنفط، تميل إلى الضعف، طالما أن معظم الدخل المتحصل لديها من عائدات النفط وليس من الضريبة على الاقتصاد الوطني. ونلاحظ، حتى في المجتمعات غير الرأسمالية، أن الضرورة إلى رفع الضريبة المالية تدفع الحكومات إلى الاحتكاك المباشر بالشعب، ما يقتضي استقرار المشاعر والوضع النفسي للناس، ويستدعي أحياناً على الحكومة تبرير ما تقوم بإنفاذه.

إن هذه العلاقة السياسية الناجمة عن المسائل المالية لا وجود لها في



الاقتصادات النفطية. وحيث أن توزيع عائدات النفط يجري عن طريق الإنفاق العام فإن معظم الدخل الفردي يتحقق بالمساعدات المالية المباشرة ما يجرده عن المفهوم الاقتصادي المستند إلى توفير الحوافز الاقتصادية، واعتبار الإنتاج القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية. إن الحوافز الاقتصادية والإنتاجية العالية والمتزايدة لا تولد الدخل فحسب ولكنها، مع توفر الشروط الإنتاجية الملائمة مثل التقنية المتقدمة، تلعب دوراً أساسياً في تقدم وتطور المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمؤسساتية، وتعزيز القيم والمثل الاجتماعية.

وهكذا، عندما يكون الدخل الفردي من عائدات النفط كمنحة حكومية وليس مكافأة لعوامل الإنتاج، فهو لا يعكس ولا يرصد تقدم وتطور المجتمع. إن انعدام التوازن الهيكلي في الاقتصاد النفطي ينجم عن أن الصناعة النفطية توظف جزءاً ضئيلاً من القوى العاملة، في الوقت الذي تولد فيه قسماً هائلاً من الدخل الوطني. إن الروابط بين الإنتاج والدخل غير وثيقة في الاقتصاد النفطي، وبالمقابل لا يرتبط الإنتاج بروابط متينة مع القطاع الأوسع (الحكومة).

وليس لنمو الدخل، بالنسبة للدولة ككل، صلة، إلى حد بعيد، بالتنمية الاقتصادية. تبرز فئة من الأغنياء في المجتمع على أثر المضاربات، والإجراءات، أو النشاطات الحكومية على صيغة مشاريع وطنية وليس نتيجة مشاريع استثمارية فردية، وإنشاء مزارع متطورة، وشركات رائدة، وصناعات، ما لا ينتج بالنتيجة فرصة حقيقية لتطوير الكفاءات العمالية في مختلف القطاعات الإنتاجية الوطنية. وتساهم هذه الهيكلية في استمرار الحجم المتواضع وغير الكافي لتوفير سوق مرموقة للاستثمار، لأن قوة السوق الوطنية تنحصر في قدرتها على امتصاص أو استيعاب رأس المال والسلع الاستثمارية، لأن حجم استهلاك السلع الاستهلاكية ليس هو المؤشر الحقيقي لحجم السوق.

وفي مثل هذا الوضع، إن المشاريع الخاصة لا يمكن لها أن تقوم بدور المحفز للإنتاج والتنمية. إنَّ تحمُّل عبء ومسؤولية التنمية لا بد أن يقع، إذن، على الدولة وسياسة الإنفاق العام. وتقوم سياسة الإنفاق العام بالدور الحاسم الذي تتوقف عليه الملامح المستقبلية للاقتصاد والمجتمع.

إن تعقل الحكومة أو افتقارها للعقلانية هو مفتاح التنمية والمستقبل. إذا ما تم توزيع عائدات النفط وفقاً لمتطلبات الاستثمار استجابة لحاجات الشعب والاقتصاد، فإن هيكله الإنتاج الوطني قادرة على توليد دخول واعدة حتى في حال توقف عائدات النفط القابل للنضوب. ولكن في حال تبديد عائدات النفط على الإنفاق الاستهلاكي، أو شراء الأسلحة، أو لتغطية الحاجات الاستهلاكية الآنية للشعب دون أية محاولة للاستثمار لإشادة هيكلية إنتاجية مستقلة عن المصدر الأساسي، النفط، عند ذلك من البدهي القول أن مستقبل الاقتصاد لن يكون واعداً، شأنه شأن النفط المصدر غير القابل للتجدد.

هذان هما العنصران البديلان للتنمية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، مع مجموعة من الاحتمالات القائمة بينهما. ويستند هذا العرض إلى حقيقة أن دخول النفط تخص كل فرد من أفراد الشعب، كتراث أو حق طبيعي. ولا يستطيع كل فرد أن يراهن على الادعاء بغير ذلك، باستثناء من يتمتعون بالامتيازات السياسية، وهم يشكلون قوة محدودة في مواجهة الحقيقة غير القابلة للجدل. ويعتقد بعض المتفكرين في النظام السياسي بأنه من حقهم الحصول على نصيب من عائدات النفط، دون المساهمة في العملية الإنتاجية، أو الجهود المرافقة. وتسوق مجموعات الضغط من الوطنيين والأجانب لهذا الادعاء أو ذاك، مستخدمين مهاراتهم وقدراتهم الذهنية وخيالاتهم، لتحويل جزء من عائدات النفط لمصالحهم الشخصية. وقد يساهم هؤلاء في إقامة مشاريع استثمارية تعود بالمنافع لصالح الدولة أو المشاركة في عقود إقامة مشاريع، ولكن التناقض بين الأسعار التي قد يحصلون عليها باستخدام نفوذهم السياسي، والكلفة الحقيقية لا يتفان مع المنافع الاجتماعية العائدة من هذه المشاريع. إن ذلك ينتشر انتشاراً واسعاً في الدول المصدرة للنفط. وتلاحظ هذه الظاهرة أيضاً في دول العالم الثالث والدول المتقدمة، ولكنها أكثر وضوحاً في الدول المصدرة للنفط بسبب ضخامة الإنفاق فيها.

ما هو جدير بالتأكيد، أن الهيكلية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، في الدول المصدرة للنفط تمتاز عن مثيلاتها في الدول النامية الأخرى. إن الآلية

التي يتراكم الدخل بواسطتها تضع النظام الحاكم في وضع محرج لأن عائدات النفط تعود ملكيتها للشعب وليس للحكومة.

وتحتل دفعات الإنفاق الكبيرة التي كانت نتيجة لضخامة العائدات النفطية بعد ارتفاع الأسعار عام ١٩٧٤ الأهمية الثانية. لم يكن من الممكن في تلك الظروف المستجدة والطارئة إلا الإنفاق السريع وبكميات مذهلة وغير عادية. لقد كانت الضغوط للإنفاق الفوري وبمبالغ ضخمة لتمويل مشاريع متنوعة ولإشباع رغبات وحاجات ملحة، وتحقيق أهداف أساسية، أمراً مسلماً لا بد منه وبخاصة، التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، والسكن، والمواصلات، والاتصالات. إن الأموال المكثسة الهائلة وغير المعتادة، جعل إنفاقها السريع مسألة حتمية. وكان هنا نوع من عدم التوازن بين ظواهر معينة غير جذابة اجتماعية وسكانية، واقتصادية، وريفية، وبين غزارة الأموال المتوفرة، أداة الحصول في الغالب على أي شيء طالما أنه مغرٍ ومرغوب فيه. إن عدم التروّي وفقدان عامل الصبر في مواجهة عائدات النفط الضخمة قد يكونان مبرراً لسلسلة من الانتقادات الموجهة. ورغم هذه الظواهر السلبية، يعود الفضل إلى النفط في إحداث طفرة حضارية غير متوقعة، وغير مسبوقة في المنطقة، بتنفيذ برامج واسعة شملت بناء الطرق، والمدارس، والمستشفيات، ومحطات توليد الطاقة، والإسكان، وغيرها من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية، والاقتصادية، وبناء القاعدة الصناعية والزراعية.

ومن الطبيعي، في مثل هذه الحالات الطارئة والمستجدة، وفي ظروف التنفيذ الكثيف والسريع لهذه الطموحات والخطط، أن تكون التكلفة المادية والاجتماعية باهظة ومفرطة. وقد تعود الكلفة الباهظة للبرامج المنفذة بالمقارنة مع كلفتها الحقيقية في الظروف العادية، وبشكل رئيسي، إلى توفر الموارد المالية الكبيرة ويسر ظاهر، من تصدير النفط الخام. وبالنتيجة، يمكن القول، إن النفط وعائداته يجب أن يقيّما بعناية فائقة انطلاقاً من حقيقة دورهما المزدوج كمحرك للتنمية، ووسيلة محروضة لامتلاك القدرات التكنولوجية.

لقد وُجّهت انتقادات كثيرة للدول المصدرة للنفط التي تسعى وتبحث عن

مبادلة نفطها بالتنمية وجعلت من النفط مرجلاً للتنمية. ويمكن تصنيف هذه الانتقادات في أربع مجموعات متميزة. إن كلاً من هذه الانتقادات مستمد من عدم الرضا عن استعمال أموال النفط. وربما كانت تعود بمعظمها إلى الوفرة الهائلة لهذه الأموال. وتنحصر الانتقادات في المجموعات التالية:

١ - التبذير العائد لترتيب الأولويات ووضع المخططات، والخلل في تصميم المشاريع والدراسات التحضيرية للاستثمارات. وفي حالات قليلة جداً وضعت تصورات منسجمة مع تطلعات المجتمع المستقبلية. ويقتضي أن تعدّ التصورات الشاملة، وتتبعها صياغة نظام واضح للأولويات، واستراتيجية للتنمية قبل حتى اتخاذ الخطوات الأولى لإعداد خطة التنمية كوثيقة.

٢ - نتيجة لوفرة الاستثمارات اعتبر تقويم طاقة الدولة على امتصاص رأس المال مفرطاً للغاية بخصوص الاستثمار في مجالات البنية التحتية، والمؤسسات، وخبرة ومهارة القوة العاملة. ويقتضي أن نأخذ بالاعتبار هنا أن مفهوم الطاقة الاستيعابية مفهوم ديناميكي، ويمكن لها أن تتوسع وفقاً لحجم الاستثمارات المقررة. ومن الملاحظات الواقعية أن الأغلبية العظمى لمشاريع الاستثمار المقترحة كانت فوق الإمكانيات التنفيذية دون الأخذ بالاعتبار نوعية الإنجاز.

٣ - عامل التكلفة الملقاة على عاتق المجتمع بخصوص التكاليف الباهظة للسلع الاستثمارية، والمهارات والخبرات المستوردة. ولم يكن بديلاً عن تحمل هذه الأعباء طالما أن المال متوفر واستجابة للرغبة الملحة، رغم وجود المخاطر، في إنجاز عملية التنمية خلال عقود، عوضاً عن قرون أو حتى أجيال.

٤ - وأخيراً، النقد الرابع وجه إلى معطيات التنمية. ففي حال اعتبار مشاريع معينة ضرورة مطلقة وتحتل مكاناً بارزاً ومتقدماً في سلم الأولويات، إلا أنه رافقها إسراف وبذخ في التصميم والبناء. وهكذا

كانت هناك إلى جانب الاعتبارات الرائعة للاستثمار، ظواهر استهلاكية غير منتجة، ولا ضرورة لها في الدول المصدرة للنفط في مسيرتها التنامية.

لم تكن عائدات النفط أداة للحصول على القدرات التكنولوجية فحسب، بل أساسية للتنمية الحقيقية. إن المفهوم الخادع والمشوش لنقل التكنولوجيا مرتبط باستيراد السلع الرأسمالية، وخدمات التقنية على نحو غير ملائم، وبأسعار باهظة وبطريقة ما تجعل ما يدعى بنقل التكنولوجيا يعمل بصورة معاكسة، ويؤخر حيازة القدرة التكنولوجية الحقيقية والهامة. وهكذا، نجد أن ما كان يعتقد بأنه وسيلة مبدئية لاختصار الوقت، هو في واقع الأمر يطيل الزمن بشكل مفرط لامتلاك التكنولوجيا الوطنية. ولا شك بأن الشركات عابرة الحدود الوطنية، المسيرة بتوجيه من مصالحها الذاتية، تشكل أداة مهمة في استمرارية الغموض في نقل التكنولوجيا بالطريقة التي نراها، وحيازتها كما تقتضيها المصلحة الوطنية للدول المصدرة للنفط.

يرتبط بالانتقادات السالفة الذكر، أن وفرة الموارد المالية أيقظت الحاجة ودفعت إلى إصلاح وصيانة واستبدال، بالتدريج البطيء، الآلات والمعدات الصناعية بآلات جديدة. وأبعد من ذلك، لقد بلورت الإمكانيات المالية الوفيرة الحاجة الملحة لتحديث التكنولوجيا التي هي قيد الاستعمال، واعتماد تكنولوجيا الأكثر ملاءمة لاستخدامات القوة العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى. وبصورة عامة، إن التكنولوجيا المنتقاة تشكل رأس المال الأكثر كثافة والأعلى ثمناً، وغالباً ما تكون مقترحة من قبل شركات أجنبية تجني من عرضها فوائد كبيرة.

ومن وجهة النظر الاقتصادية الاستراتيجية، فإن دول النفط ذات الأقلية السكانية، قد يكون من المفيد لها استثمار مواردها المالية الفائضة في دول العالم الثالث، سواء في المنطقة أو خارجها. ومن بين دول العالم الثالث دول تستطيع إمداد الدول النفطية بتكنولوجيا وبيع استثمارية عالية الجودة، وبتكلفة أقل من تلك التي تقدمها الدول المتقدمة. وهذا يقلل من الاعتماد على الغرب

في الأجل الطويل، ويحدّ من تدخلاتها السياسية في الشؤون الداخلية لتلك الدول. ويساهم في تخفيف حدة التوتر السياسي في العالم الثالث وعبء نفقات الأسلحة. إن الدول المصدرة للنفط لم تستثمر هذه الفرصة المتاحة، ما أدّى إلى تحويل جزء يسير من عائدات النفط بصورة غير مبررة، إلى الأسواق المالية للدول المتقدمة صناعياً أي بالاتجاه الخاطئ. وتمّ تحويل قليل من الموارد المالية إلى العالم الثالث بشكل عام.

لقد ظهرت مشكلة أخرى بسبب فيض الموارد المالية قلّة الإدراك بأهمية القطاعات غير النفطية، أو الإهمال الجزئي لها في الدول المصدرة للنفط. ويمثل القطاع الزراعي محور هذه القطاعات. وأصبح الاعتماد أكثر فأكثر على قطاع النفط في توليد الدخل، والحصول على القطع الأجنبي، والأسواق الخارجية لإمداد السوق الداخلية بالسلع. والأكثر أهمية في هذا السياق التوسع في استيراد المنتجات الزراعية وبخاصة المواد الغذائية. فبينما كانت واردات المواد الغذائية إلى الوطن العربي قد بلغت قيمتها ٢,٧٢ مليار دولار في عام ١٩٧٣ فقد ارتفعت إلى ٦,٨٥ مليار دولار في عام ١٩٧٧، وإلى ما يزيد عن ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤، أي بزيادة أكثر من عشرة أضعاف. إن انعدام التوازن في الهيكل الاقتصادي الراهن له مضاعفات خطيرة على القوة العاملة طالما أن المشاركة النسبية لقطاعي الزراعة والصناعة في الناتج الوطني الإجمالي لم تزد زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، وهي التي تستخدم الجزء الأكبر من العمالة بالمقارنة مع قطاع النفط.

إن التناقض الذي نستنتجه من هذا العرض، هو وجود انتظام أكثر في إنتاج النفط الخام، وعناية أقل بخصوص مصادر النفط. وهذا ما يستوجب قيوداً صارمة على حجم استخراج النفط الخام بما يتناسب مع عائدات تتوافق مع احتياجات الدولة للموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية، والميزانية العامة دون إسراف أو تبذير ماليّ يترجم بأنه استنزاف خطير لثروات الدولة واحتياجاتها النفطية. ويحدّ هذا من نسبة مساهمة قطاع النفط في الإنتاج الوطني العام، ويتيح المجال أمام القطاعات الأخرى للمساهمة أكثر. ويخلق ضغطاً وحافزاً لتعزيز

وتوسيع مساهمة القطاعات غير النفطية بالإضافة إلى فرض عناية أكثر بالتخطيط وإنفاق الأموال النفطية.

ويضاف إلى المشاكل المشار إليها، أن الإنفاق السريع والكثيف غير المبرمج يخلق مجموعة لا حصر لها من المضاعفات السلبية، وأخطرها تلك التي يسببها الانكماش الاقتصادي كالتضخم النقدي، والاحتقان، والتوتر الاجتماعي، وإفساد الضمانات الحية في مقاومة إنفاق المبالغ المالية الضخمة جداً، التي تشجع التصرفات المحظورة وغير القانونية. ولا نستطيع هنا أن نحمل الدول النفطية المسؤولية الكاملة تجاه هذه النتائج لأن الدول الصناعية تلعب دوراً في تشجيع الإنفاق بجميع الوسائل الإجرائية والدعائية التي تزيد من مبيعاتها.

يقدم النفط وعائداته الضخمة للدولة فرصة نادرة لكسب الزمن. ويمنح المال صانعي القرار والمخططين درجة عالية من الحرية، تحررهم من الضغوط والقلق الناجم عن صعوبات توفر التدفقات المالية، وأخطرها ندرة المصادر المالية. الزمن هو أهم السلع النادرة من بين الجميع. توفر عائدات النفط للدول النفطية هبة الحرية للتحرر من الضغوط والقلق الناجم عن عدم اليقين. وتخلق الظروف المرافقة لعائدات النفط ومنها الخلفية التاريخية للتخلف، القنوات التي تمر عبرها الأموال إلى الدولة، توزيع الدخل، الزيادة المفاجئة في الدخل وما يتولد عنها، انتشار وتتابع المراهنات وما يرافقها من مخاطر، كل ذلك يخلق اضطراباً في الاستهلاك المتسرع وتوسعاً في الإنفاق العام. يتيح النفط للدولة فرصة ذهبية لاستثمار الزمن بعيداً عن العصبية والضغط في اتخاذ القرارات من جهة، واختصار الوقت بتنفيذ القرارات لصالح الأهداف الوطنية العليا.

تطرح عملية التنمية في الدول المصدرة للنفط قضايا في غاية الأهمية مثل إعادة تحقيق التوازن، وإزالة التناقضات في الاقتصاد والمجتمع، وردم الفجوة الفاصلة بينها وبين العالم المتقدم. ويتوقف النجاح، جزئياً، فيما إذا تمكنت، الشعوب والحكومات، من إيجاد الحلول الناجعة للتفاوت الجوهري القائم بين الحاجات والطلبات في الأجل الطويل وما هو متوفر في الوقت الراهن، وما

ينبثق عنه من توقعات وتصميم أكيد على ترجمة القدرات المالية المتوفرة إلى حقائق منظورة موضوعية مادية.

إن الدول المصدرة للنفط في وضع متميز جداً. إنها تنتمي إلى مجموعة الدول النامية فيما إذا أخذنا بالاعتبار ضرورة تعديل المواصفات والظواهر التي تمتاز بها الدول المنتمة إلى العالم الثالث كي تتلاءم مع توصيفها المتميز. إنها تمتاز بدخولها العالية جداً (معظم هذه الدخول مجرد أرصدة نقدية). وبغياب المنشآت الصناعية من الصعوبة بمكان مقارنتها مع الاقتصادات الغنية الغربية. إن الاستراتيجيات السياسية والتنمية الخاصة بالدول المصدرة للنفط يقتضي أن تُبنى وفقاً لتصورات وشروط مختلفة كلياً عن تلك المعنية بالدول النامية العادية.



### نقد مظاهر التنمية

لقد حاولنا في الفصل السابق طرح، بصورة عامة، الصعوبات التي تعترض قضية التنمية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم الثالث. ومن المعترف به أن ندرة رأس المال تشكل العقبة الأساسية في مواجهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث. ومن المسلم به أن البديل عن امتلاك المصادر الأخرى وعوامل الإنتاج والقوة العاملة، كما أكد عليه تقرير لمنظمة الأمم المتحدة ورد فيه: «إذا كان علينا أن ن عزل عاملاً واحداً مرتبطاً بالتخلف فسيكون ذلك هو رأس المال. وكذلك فإن الهدف النهائي للتخطيط الاقتصادي هو البحث عن أنجع السبل لكسر الحلقة المفرغة بين نقص رأس المال والتنمية، وصياغة معدل مثالي لتكوين رأس المال».

جزء واحد من هذه الملاحظة يخص الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وهو وجود تخلف، وللتغلب عليه يقتضي قطعاً «تصميم معدل تكوين رأس المال الأكفا والأمثل». إن ما يقتضي أن يبلغ الحد الأمثل هنا ليس رأس المال النادر، بل إنه الطاقة الاستيعابية (الظاهرة التي سوف نعالجها) للاقتصاد الوطني التي يجب أن تبلغ المستوى الأمثل. إن رأس المال في هذه الدول ليس ثميناً، ولكن الطاقة الاستيعابية، في حالة التخلف المبدئية للدولة تكون في حدودها الدنيا، ما يستدعي الحذر وأخذ الحيطة في الغلو في الاستثمار الزائد وغير الكفؤ.

تحتل ظاهرة «الطاقة الاستيعابية» مركز الصدارة في عملية التنمية في الدول المصدرة للنفط. إن ظاهرة الطاقة الاستيعابية تكاد أن تكون تعبيراً فريداً بين تعابير الأدبيات الاقتصادية التسع، التي أكد عليها مؤتمر حول «تقلات رأس

المال» المنعقد عام ١٩٦٥. ومن المفيد التركيز في عملنا هذا على التعريف التالي الذي قدمه جون أدلر John H. Adler للطاقة الاستيعابية:

«يمكن أن تحدد الطاقة الاستيعابية بحجم رأس المال المستثمر، أو بمعدل الاستثمار الوطني الإجمالي المعبر عنه بنسبة الإنتاج الوطني الإجمالي، الذي يمكن تحقيقه كمعدل مقبول للنتائج المنتق عن تعاون عوامل الإنتاج».

ويقع مفهوم، الطاقة الاستيعابية، ضمن التصنيفات الأربعة التالية: (١) تلك العائدة إلى حجم الطلب والأسواق، (٢) تعود إلى البنى التحتية غير الكافية والنقص في عوامل الإنتاج، (٣) التخطيط والتنفيذ غير الكفؤ، (٤) العقبات السياسية والاجتماعية والثقافية. ولقد بين R.F.Mikesell أنه بمعزل عن الفقر في الموارد المالية نفسها، أن حدود الطاقة الاستيعابية تتوافق مع قدرة عوامل الإنتاج الوطنية على النمو. إن العامل الوحيد خارج الحساب هو عرض الموارد المالية.

وقد تم التمييز هنا بين الطاقة الاستيعابية وتكوين رأس المال. والتعريف الأخير يشير إلى كل من عرض الموارد المالية وإلى تحويلها إلى سلع رأسمالية. ويغطي مفهوم الطاقة الاستيعابية في معناها العادي العمل الإنتاجي ونتاج السلع الرأسمالية. ويتضح هنا أن توليد أو تحويل الموارد المالية ليس مرتبطاً بالضرورة في التحليل المتعلق بمحدودية الطاقة الاستيعابية.

ويقضي أن لا تكون ظاهرة الطاقة الاستيعابية في حالة الدول المصدرة للنفط مقصورة على الاستثمار فحسب، ولكنها يجب أن تشمل جميع أنواع الإنفاق الحكومي وتحويل المدفوعات. إن هذا التعديل تفرضه المبررات التالية:

أولاً: تركز الجهود الاستثمارية على الحدية الإنتاجية المتوقعة لرأس المال وعلى فائدة السوق المالية السائدة. إن التوازن شرط أساسي. ويتحقق عندما تبلغ الطاقة الاستيعابية ذروتها ببلوغ معدل عائدة رأس المال الحقيقي مساوياً لثمن رأس المال أي معدل الفائدة. ويفترض هذا النهج سهولة توقع معدل عائد رأس المال. ويعتبر هذا افتراضاً في غاية الصعوبة في الاقتصاد النامي، حيث

الاستثمار يغري اقتصادات أجنبية بالمشاركة، ما يخلق فوارق محترمة بين العائد الاجتماعي وعائد الاستثمار الخاص.

ثانياً: إن منهجية الاستثمار أكثر ملاءمة في المشاريع المتطورة والخاصة في الاقتصاد المتقدم الذي يتعرض إلى تدخلات خارجية مباشرة محدودة جداً في الفعاليات الاقتصادية. وعلى كل حال، إن قاعدة اقتصادات النفط مشابهة للقواعد التي تحكم اقتصادات الدول النامية، باستثناء أن عائدات النفط تدخل في حساب الحكومة مباشرة. وبالنتيجة، تلعب الحكومة دوراً حاسماً وواسعاً للغاية في الاقتصاد. وأكثر من ذلك، إن أهداف وأفضليات الحكومة بصورة عامة مختلفة عن تلك الأهداف والأفضليات لدى المشاريع الخاصة. وهكذا، نجد أن تطلع الحكومة نحو تلبية احتياجات الاقتصاد وليس تراكم المنافع، هو المكوّن الرئيسي للطاقة الاستيعابية.

ثالثاً: تركيز الاستثمار واهتمامه نحو تكثيف الإنفاق على مشاريع الإنتاج السلمي والمادي، وليس التوجه نحو الخدمات الاجتماعية وتطوير الموارد البشرية. عموماً إن النموذج الأول من الاستثمار إنتاجي، والثاني استهلاكي. وهذا النوع من التصنيف الضيق الأفق المبني على مضمون الناتج الاستثماري قد ينطبق على الاقتصادات المتقدمة التي تنعم بمستوى معاشي عال. ففي الاقتصادات المتقدمة إن الاختلاف المتواضع في مستويات الاستهلاك أو الإنفاق على الخدمات الاجتماعية قد لا يحدث تأثيراً على إنتاجية العمالة. بينما في الاقتصادات النامية إن الوضع مختلف للغاية. إن المستوى المعاشي للغالبية العظمى من الشعب منخفض جداً. فإن التوسع في الاستثمار في إنتاج المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية، والخدمات الترفيهية الاجتماعية، بما في ذلك الصحية والثقافية، يمكن أن يعزز إنتاجية العمل بصورة فعلية، أو بالأحرى القدرة الإنتاجية للاقتصاد. ومن أجل بناء طاقة استيعابية جديرة بالاعتبار في إطار المعطيات المتوفرة في الدول النامية لضمان استثمارات حقيقية وتكنولوجية متقدمة.

إن أخذ الاستثمار كقاعدة أساسية للطاقة الاستيعابية يدعونا للنظر في واحدة

من أشهر النظريات في التنمية، وهي نظرية Keynes التي تعتبر الاستثمار هو المتغير الرئيسي في توليد معدّل معيّن في نموّ الدخل الوطني، وفي حال إضافة العامل السكاني نحصل على معدّل نموّ الدخل الفردي. لقد اعتُبر في ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن معدل النمو في الإنتاج الوطني الإجمالي محور اهتمام المخططين ونظريات التنمية على السواء. ومن أكثر المعادلات المعروفة شهرة هي معادلة Harrod-Domar.

لقد أصبحت معادلة هارود - دومار اليوم موضع شك. ويؤخذ حديثاً بالاعتبار الإنتاج الوطني الإجمالي ومعدّل نموه. ولا تؤخذ اليوم الزيادة في الدخل الفردي بالاعتبار.

إن الجدل ضد استعمال الدخل الفردي منهج أساسي لقياس النمو في الدول المصدرة للنفط يتعمق بقوة. وأثبت الدخل الفردي فشله في قياس انعدام العدالة في الدخول، وهي فوارق كبيرة بخاصة في الدول المصدرة للنفط. إن النمو السريع في الإنتاج، والارتفاع الحاد في الوحدة القياسية للأسعار دفعا متوسط الدخول الفردية إلى الصعود بشكل حادّ في زمن محدود لم يسمح للحكومات المتلقية لعائدات النفط بإحداث تغييرات جوهرية في الرفاه الاجتماعي للناس العاديين. ونرى ذلك بوضوح وبخاصة في الشرق الأوسط حيث يتوفر احتياطي النفط الهائل. ويفشل الدخل الفردي فشلاً ذريعاً باستخدامه كمؤشر للدلالة على مستوى التنمية والرفاه الاجتماعي الحاصل، ولزمن قد يطول لأجيال قادمة.

بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة، إن الدخل الفردي من الإنتاج الوطني الإجمالي يعتبر عموماً منخفضاً في الشرق الأوسط. ولكن هذه العلاقة قد تغيرت بقوة، بمضاعفة أسعار النفط خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٤. إن الدخول الفردية في الإمارات العربية المتحدة والكويت بلغت الآن المستوى الأعلى في العالم. ومع افتراض الاستمرار في ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت الستين دولاراً للبرميل الواحد في أوائل العام ٢٠٠٥، فإن الدخل الفردي في المملكة العربية السعودية وليبيا سيزيد عن مثله في الدول الصناعية. وبطريقة مغايرة لما يحدث في العالم الصناعي، حيث يتغير الدخل الفردي نتيجة للتبدل

في مستوى النمو، فإن الدخل الفردي في الدول المصدرة للنفط يتجه إلى التغير وفقاً للتغير في الدخل الفردي من العائدات النفطية. وأكدت الإحصائيات الدقيقة، المتعلقة بالشرق الأوسط، أن العلاقة الخطية بين الدخل الفردي من الثروة النفطية والدخل الفردي الحقيقي، تشكل ٩٤٪ من التبدل في الدخل الفردي.

يرتبط النمو الاقتصادي، والتنمية عامة، ارتباطاً وثيقاً بتحسين مستوى ونوعية الحياة للشريحة العظمى من الشعب، إلا أن هذه الصلة ليست مؤكدة دائماً في الدول المصدرة للنفط. ويرتبط النفط، بغياب عوامل الإنتاج الحقيقية، بالنمو والتنمية الشاملة. حتى أن المشاريع الأجنبية المؤممة وواردات النفط التي تتلقاها الحكومة لها صلة بالدخل، رغم أنها ذات صلة محدودة أو لا علاقة لها بعناصر الإنتاج الحقيقية. وتولد المشاريع الأجنبية بعض المهارات الوطنية، كما أن تطوير حقول النفط يساهم في تنمية المناطق المجاورة وخبرات العاملين فيها، علماً بأن إنتاج النفط لا يتصل بالمصادر الوطنية الأخرى غير النفطية.

من الشائع أن النمو الاقتصادي والتنمية لهما علاقة وثيقة في تحسين نوعية ومستوى الحياة المعيشية للغالبية العظمى من المواطنين، إلا أن هذه العلاقة ليست مؤكدة دائماً في الدول المصدرة للنفط. إن خصوصية التغير المستمد من النفط يدل على أن نمو الدخل لا يتطلب إجراءات تنموية. وطالما أن العائد من النفط لا يتطلب الكثير من الارتباط بعناصر الإنتاج الوطنية، باستثناء النفط الاحتياطي، فإن حافز التنمية الضروري لتوسيع غيره من القطاعات يعتبر ضعيفاً هنا في قطاع النفط. وهذا دليل على تخلف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النفطية الغنية.

إن مقارنة الدخول الفردية مع مؤشرات متقاة تبين بعض تناقضات التنمية في الشرق الأوسط. ففي الدول الغنية مثل الكويت، وليبيا، والسعودية إن تحديد القيمة المضافة لمنتجات صناعة النفط رفعت مساهمة منتجات هذا القطاع إلى المستويات العليا بالنسبة للقطاعات الصناعية، سواء في الشرق الأوسط أو العالم الثالث عامة. وأبعد من ذلك، لقد أدى إنتاج النفط إلى زيادة مساهمة

الصناعة في توظيف القوة العاملة إلى المستويات المعتبرة. ومع ذلك، إن مساهمة الصناعة في الإنتاج وتشغيل القوى العاملة ليسا دائماً من المؤشرات موثوقة للدلالة على تنمية اقتصادية حقيقية في الدول المصدرة للنفط. قد تنجح دول غير نفطية في إنشاء قاعدة صناعية أكثر اتساعاً وأهمية عما هو لدى الدول النفطية، وربما تكون مساهمة الصناعة في تلك الدول في القيمة الإنتاجية، إحصائية أكثر أهمية، ومثال على ذلك إن مصر تملك قاعدة صناعية أضخم مما هو لدى معظم الدول المصدرة للنفط.

ونستنتج، أن مخططات التنمية المستندة إلى معادلة هارود - دومار المطبقة في الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط غير قابلة للاستمرار بنجاح، وما تحتاج إليه التنمية وحيويتها المستقبلية أهداف غير الأهداف المقررة.

إن نماذج التنمية الملحة الآن هي تلك التي تجعل من التصنيع الهدف الرئيسي للتنمية. وترجع الدعوة إلى التصنيع كهدف بحد ذاته، أو المتغير الرئيسي في التنمية الشاملة إلى معادلة Clark-Kuznets لتحقيق التنمية من خلال الانتقال من المستوى الأدنى إلى الأعلى في جميع القطاعات. لقد اعتُبر التصنيع، في الخمسينيات من القرن الماضي، في الدول المتقدمة مرادفاً للتحديث والتطوير. لأن الانتقال إلى مرحلة الاستهلاك الشعبي يستوجب التصنيع وبناء البنى التحتية للتصنيع أولاً. ونلاحظ، من خلال تجربة الدول الصناعية أنها تحصل على الموارد الاستهلاكية عن طريق التجارة الدولية، حيث أن بعض الدول متخصصة فقط في إنتاج المواد الخام، وتستورد جميع سلعها المصنعة من الخارج.

إن تطوير وتنمية الصناعة ضرورة ملحة لديمومة التحديث في المجتمعات التقليدية وإعطاء زخم لتكوين رأس المال وعوامل الإنتاج لتغذية التصنيع، والتحرر من حالة الفقر والتخلف. ويولد التصنيع التجارة عبر الحدود كما هي في الداخل. ويتعاظم نمو التجارة بين الدول الصناعية والدول نصف المصنعة، ما يؤكد أن مكاسب الدول الصناعية تزداد في حال انتقال الدول النامية إلى دول نصف مصنعة، الوضع الذي تعمل ضده الدول الصناعية للمحافظة على نظام تقسيم العمل السائد. هذا ما يدعونا للتأكيد على أن الصناعة بالنسبة إلى

الدول النامية يجب أن تحتل مركز العملية التنموية. لقد تعرضت الدعوة لتصنيع العالم الثالث إلى جملة من الأفكار المشوشة حيث أنها ترافقت بافتراض إهمالها للزراعة، وتفاقم الفقر والبطالة في الدول الفقيرة، وتعاظم التركيز السكاني في المدن من جهة، وتوسيع الفجوة بين المدن والأرياف، وخلق نظام اقتصادي مزدوج في الدولة الواحدة من جهة أخرى. وانتشرت شكوك بأن تصنيع العالم الثالث سيجعل من العالم مجعماً صناعياً واحداً، ما لا يتناسب مع محدودية موارد الثروات الطبيعية النادرة وغير المتجددة في العالم.

أدت الاتهامات المتراكمة المضادة للتصنيع إلى ضعف الثقة في تنمية وتعزيز الصناعة في الدول النامية. وكانت مصالح الدول الصناعية دائماً وراء الشكوك التي رافقت تصنيع العالم الثالث، وعززت موقفها من خلال فرض القيود والحواجز الجمركية.

تدعو هذه الحقائق للتأكيد على أن التصنيع شرط لا بد منه للتنمية والتوجهات المغايرة لا صحة لها. ومجافة للحقيقة، الاعتقاد بأن التصنيع يحقق وحده الغاية الكاملة المرجوة من التنمية. يتطلب التصنيع زمناً ليس بقصير، ما يقتضي أن يبدأ في قطاعات محددة ومواقع جغرافية معينة قبل غيرها. وتساءل هل إن أي نوع من الصناعة مطلوب تحقيقه؟ كلا، هناك استراتيجيات معينة يجب أخذها بالاعتبار، تعتمد على دور النفط في الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط. وطالما أن هذه النسبة متفاوتة من دولة إلى أخرى سنحصر موضوعنا بالدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

إن عدد سكان الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط قليل نسبياً، فهو يتراوح بين القليل والمتوسط ولا يزيد عن ٤٠ مليوناً وعدد بعضها لا يزيد عن بضع مئات الآلاف. إن مشاركة المواطنين في الفعاليات الاقتصادية محدودة في هذه المنطقة. وقد لا نغلو في القول أن طبيعة المناخ في هذه المنطقة تعارض التصنيع، وتشهد صراعاً تاريخياً لا نهاية له في مجال الزراعة ضد الظروف الطبيعية غير الملائمة التي لا تنتهي. ويقدم المردود الضئيل للمجهود في الزراعة

حافزاً محدوداً لتوفير العمل والخدمات للوصول إلى المستوى المرموق المرغوب فيه والمرضي عنه، بمقتضى ترتيبات مؤسسية للإدارة تستدعي الإنشاء.

والظاهرة الأبرز من بين كل ذلك، العائلة الكبيرة العدد، وتوزيع الدخول بصورة عادلة بين أعضائها في المجموعة الواحدة التي ينتمي إليها الفرد. وينطبق هذا في الأساس على المجموعات المستقرة أو المتنقلة في حالة البداوة، رغم أنها تختفي كظاهرة في المدن الكبيرة. وتتألف العائلة الواسعة ربما من دسنة من الأعضاء يعيشون في مجموعة سكنية متقاربة، في مجموعة من الخيام في الصحراء، أو في بيت مستقل، أو في منطقة سكنية في المدن. وتملك العائلة الواسعة رصيذاً مشتركاً، سواء كان ماشية كالبدو أو رأس مال ثابتاً، كمشروع يعمل فيه أعضاء العائلة ومنه تصرف الأجور ونفقات المعيشة.

ويبقى النفط ذات أهمية اقتصادية وجيو - سياسية قصوى من بين المصادر التي تحتل بالمقارنة أهمية أقل. وفي ضوء ذلك والموقف المعارض للتصنيع أصبح من الضروري الأخذ بأهمية التصنيع أساساً للتنمية في الدول المنتجة للنفط. إن الصناعة ليست هدفاً نهائياً بحد ذاتها وما هي إلا مجرد وسيلة لتنفيذ أهداف أكثر جوهرية. وفي حال كان التقدم بالإنجاز أقل من التوقعات، وفقدت الأهداف مضمونها، فإن السياسات والأدوات المعتمدة لم ترقَ إلى مستوى الأهداف. إن خطورة البيروقراطية في مجال الصناعة أعظم أثراً من أي مجال آخر من نشاطات التنمية. يقتضي أن تعتبر الصناعة، بصورة مبدئية، وسيلة لتحسين ظروف العمل ومستوى المعيشة للمجموعات الغفيرة الفقيرة من السكان، وليس مجرد وسيلة لإنتاج أنواع متعددة من المنتجات عن طريق توظيف تكنولوجيا حديثة. فالصناعة التي لها تأثير عميق وواسع على الظروف الحياتية في الدول الأقل نمواً، لها تشابك وثيق بالتنمية وفي مختلف القطاعات، في الاقتصاد وبصورة أكثر في القطاع الزراعي. وفي واقع الأمر، إذا لم يكن هناك تنسيق في التنمية بين الصناعة والزراعة لا يمكن لأي منهما أن تتقدم وتتطور بشكل جيد. إن مجمل العقبات التي برزت في الدول المنتجة للنفط المباشرة وغير المباشرة، تعتبر انعكاساً لانعدام التوازن بين مختلف القطاعات الصناعية



وبين القطاعين: الصناعي والزراعي. ليس كافياً، على كل حال، أن تحقق الزراعة والصناعة معدلاً عالياً في النمو في الإنتاج. من الأمور الجوهرية أن يجري توزيع العائد المتولد من العملية التنموية بكفاءة عالية للوصول إلى تحسينات مطمئنة في المستوى المعيشي عامة. وإذا ما كان هناك قاعدة عريضة لتوليد الدخول اقتضت الاستجابة إلى متطلبات غالبية الشعب.

ومن الأهداف الأخرى للتصنيع في الدول المنتجة للنفط تعزيز الشعور بالثقة، والاعتماد على الذات، والتحرر من الاعتماد على الآخرين. إن الاعتماد على الذات لا يتحقق تلقائياً. إن إحدى فوائد التصنيع أنّ الوقت الذي تحقق فيه الدولة الاكتفاء الذاتي لمتطلباتها إلى درجة كبيرة، تخلق من خلال تشابك العمليات المتداخلة شبكة من العلاقات المتقاطعة التي تجعل الدول أكبر قريباً، وأكثر اعتماداً على بعضها بعضاً. وهكذا، إن التصنيع يمكن أن يكون عاملاً مهماً في بناء الركائز الاقتصادية للتعاون الأكثر استقراراً للعلاقة بين الأمم وإنجاز هذه الأهداف، ينبغي الاهتمام الخاص بكفاءة السياسات والأدوات المنفذة للتصنيع. وفي هذا الخصوص توجد ثلاث مسائل تستحق الاهتمام الخاص، وهي:

## ١ - تحقيق التوازن في جهود التصنيع:

حيث أن القطاع الصناعي محدود الحجم نسبياً في هذه الدول سواء كانت أهميته تقاس بالمقارنة بنسبة مساهمته بالإنتاج الإجمالي (باستثناء إنتاج النفط) أو بالنسبة إلى مساهمته في استخدام القوة العاملة، فإن تأثيره المستقبلي يحدد بقدرة على دفع عجلة الاقتصاد بكامله. وتعزى أهميته خاصة في هذا الصدد إلى القاعدة النفطية (الصناعة الكيماوية - النفطية). إن المشكلة الأولى والرئيسية المتعلقة بالصناعة الكيماوية - النفطية هي الطلب، لأن الطلب الاستهلاكي الفردي على طلب المنتجات الكيماوية - النفطية منخفض في هذه الدول بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

والسبب في ذلك هو انعدام التوازن في النمو الصناعي، لأن الصناعات

التي تحتاج إلى عوامل الإنتاج الكيميائية - النفطية ليست متطورة بما فيه الكفاية. وهكذا توجد دوائر مفرقة في هذه الاقتصادات المتخلفة تجعل الطلب على المواد الكيميائية - النفطية في الحضيض، ما يدفع تنمية الصناعة الكيميائية - النفطية للاعتماد على أسواق التصدير الخارجية.

ويرافق ذلك ويرتبط به رأس المال الكثيف لتمويل الصناعة. ويشكل صعوبة تأمينه عقبة أمام التصنيع التي يمكن أن ينفذ تأثيرها إلى كامل البيئة الاقتصادية، بإتاحة الفرصة أمام المواطنين أكثر وأكثر للمشاركة في الفعاليات الإنتاجية. ويتقدم التطور التكنولوجي المستمر فإن الصناعة تتطلب زيادة في رأس المال وحتى مزيداً من الكفاءات والمهارات العمالية العالية التي غالباً ما تكون مهاجرة إلى هذه الدول، ما يعيق القاعدة العمالية للتصنيع.

إن الدول المنتجة للنفط في العالم الثالث غير مجبرة بالطبع على تطبيق نموذج الدول المتقدمة في تنمية الصناعة الكيميائية - النفطية. ولكن إذا ما أخذنا بالاعتبار صغر حجم السوق الوطنية، والاعتماد على أسواق التصدير الخارجية، فإن المنافسة تملئ بناء مصانع ذات طاقة إنتاجية كبيرة وكفاءة عالية.

والحذر الشديد في إقرار مشاريع تعتمد بشدة على التصدير من أجل استمراريتها، حيث أن المنافسة تكون على أشدها في السوق الدولية. والفشل في الوصول إلى إنتاج عالي الجودة يقود إلى تشغيل المصنع في أقل من طاقته القصوى.

ويترتب عليه كلفة أعلى في الإنتاج، تنتقل إلى الصناعات الوطنية التي تحصل على عوامل الإنتاج لديها من هذه المصانع. والخروج من هذه المعضلة يفرض تطوير إنتاج نفطي استناداً إلى حجم السوق المحلية، خطوة خطوة، فيما إذا كان السوق من الصفر لدعم إنشاء مجمع صناعي كيميائي نفطي متكامل في بداية انطلاق هذه الصناعة. ويتطلب توسيع السوق سلسلة من الجهود المتناسقة. يجب أن تكون القاعدة الصناعية واسعة جغرافياً، بمنح اهتمام أكبر للبعد الجغرافي، واهتمام أوسع بتوسيع وتحديث الزراعة، وتطوير المراكز المدنية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المدن. وقد يخلق ذلك الظروف الملائمة لتطوير

نموذج من التصنيع يتضمن تصنيع المنتجات الزراعية وغيرها من المواد المحلية. إن مثل هذا النموذج من التصنيع قد يساعد بالنتيجة في زيادة الدخول في المناطق المدنية ويهيئ سوقاً واسعة لإنتاج سلع استهلاكية صناعية على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون هناك حاجة لزيادة تصنيع عوامل الإنتاج اللازمة للزراعة ولتغطية احتياجات المدن. إن خلق سوق أوسع تستوعب المنتجات الصناعية يقتضي أن تخفّف التكاليف في هذه الصناعات. والوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الغاية هي تحسين إنتاجية العمل على مختلف المستويات بالمساعدات التدريبية والتكنولوجية. وهذا ما يقودنا إلى المسألة التالية.

## ٢ - العامل الإنساني في التنمية:

لا تتطلب التنمية زيادة رأس المال المادي فحسب، بل إنها تستدعي تعزيز رأس المال البشري الذي يحتل أهمية تفوق أهمية الأول، طالما أنه القاعدة الثابتة والدائمة للاعتماد على الذات. إن تدريب المهارات العمالية، والتعليم على كافة المستويات، والعناية في اختيار وتدريب الجهاز الوظيفي، ودعم البحث العلمي، كل ذلك ضرورة لا بد منها من أجل صناعة ناجحة. ويمكن القول إن الاستثمار الحقيقي في أية دولة هو النهوض بجيل جديد سيكون منتج الغد. والقضية الحقيقية في التنمية طويلة الأجل، فهي تربية وإنشاء الجيل الحاضر من الأطفال بتغذيتهم، وإكسابهم، وتوفير السكن اللائق والصحي لهم، وبتعليمهم وتدريبهم بطريقة تجعلهم أكثر كفاءة مما هو عليه آبائهم. وبهذا المنطق، فإن عملية التنمية الاقتصادية هي أبعد من أن تكون عملية تكوين رأس المال المادي.

## ٣ - التطور التكنولوجي:

إن التصنيع لا يقدم كمية واسعة من عوامل الإنتاج فحسب، ولكن أيضاً نوعية محسّنة في نوعية وجودة السلع المنتجة. ويجب أن تُستخرج سلع جديدة وبنوعية أفضل لكسب منافسة في الأسواق الخارجية. وتعتمد معظم البلدان

المنتجة للنفط بشدة في التكنولوجيا المستخدمة في التصنيع على تلك المتوفرة في الدول المصنعة. إلا أن المجهود

البحثي في الدول المصنعة يوجه لتطوير تكنولوجيا أكثر ملاءمة لتعزيز احتياجاتهم المطلوبة منها. والهدف الرئيسي للابتكار التكنولوجي في هذه الدول يتجه لجعل تكلفتها في حدودها الدنيا، وهي ضروريات جوهرية لحياة غالبية الناس في المجتمع مستثمرين مواردهم الطبيعية إلى حدودها القصوى. وتحتاج الدول النامية إلى تطبيق نوع من التكنولوجيا المناسبة تنطوي على كثافة أقل من رأس المال. وفي الزمن المناسب، ستتجه هذه الدول إلى استعمال تكنولوجيا من نوع مختلف: مع تكوين رأس المال والخبرات الصناعية وتوسيع مستوى القاعدة الصناعية، والتقدم التكنولوجي من المتوقع أن تقترب أكثر فأكثر من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة.

غالباً ما يدور الجدل فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا لغرض التصنيع، أن أفضل الطرق عن طريق الاستثمار الخارجي المتضمن تكنولوجيا، وإدارة، وتسويق بصورة مجتمعة. إن هذا النوع من نقل التكنولوجيا يكلف الدولة المستقبل ثمناً اجتماعياً وسياسياً. وغالباً ما يدخل الاستثمار الأجنبي في المناطق ذات الأولويات المنخفضة في إطار أهداف وموضوعات التنمية الوطنية. ولتجنب هذه الآثار غير المرغوبة للاستثمار الأجنبي فمن المرغوب فيه أن تستورد حكومات تلك الدول استثماراً أجنبياً مختاراً وبعبارة فائقة، أو أنها تستورد تكنولوجيا مستقلة عن رأس المال والتحكم الإداري.

ونستخلص، أنه يمكن القول بأن التصنيع يحتل مركز عملية التنمية في الدول المنتجة للنفط، ولكن بالطريقة المبيّنة أعلاه. ونقترح من تحليلنا لمظاهر التنمية في هذه الدول أن نماذج جديدة يقتضي تقديمها، وأن النماذج أو المعادلات المعمول بموجبها، غالباً، على أساس التنمية والتجربة المطبقة في الدول المتقدمة، يجب إدخال تعديلات جوهرية عليها، بحيث تبدو في قالب جديد. إن مشاكل الدول المنتجة للنفط فريدة في حد ذاتها، وبالنتيجة نماذج محددة يقتضي تصميمها لتأخذ بالحسبان القضايا التي تمّ استعراضها.

## الباب الرابع

# النفط والتنمية



### النفط والتنمية في العراق

يقع خلف تنمية الصناعة النفطية العراقية تاريخ من الصراع بين القوى الوطنية العراقية من جهة، والقوى الإمبريالية ممثلة بالاحتكارات المستغلة من شركات النفط الغربية من جهة أخرى. لقد بدأ البحث عن النفط في العراق قبل أن يبدأ في أي مكان آخر في الوطن العربي. حصلت شركات النفط التركية في عام ١٩٢٥، ممثلة للمصالح البريطانية، والأميركية، والفرنسية، والهولندية، على امتياز لاستثمار النفط في العراق، وكانت مدة الامتياز حتى نهاية القرن الماضي. وأعطى الامتياز الشركة اليد المطلقة غالباً في مجمل الشؤون النفطية كتحديد كمية الإنتاج، والمناطق التي يجري البحث والتنقيب فيها، وحجم النفط المصدر، وكم هي القوة العاملة المستخدمة. وتقرر أن يحصل الحاكم، مقابل هذا التسليم الكامل لموارد البلد المستنضبة على عائد قدره مجرد ٤ شلنات ذهبية لكل طن من النفط. وبدأت حالاً الاستكشافات تعطي نتائج وأصبح العراق اعتباراً من عام ١٩٢٧ في طريقه ليكون واحداً من أهم منتجي النفط في العالم.

بدلت شركة نفط العراق اسمها في عام ١٩٢٩ ومارست ضغطاً مستمراً على الحكومة العراقية حتى منحتها مساحة أكبر من المساحة المقررة في الامتياز الأصلي وبشروط أرحب. وتراخت الحكومة العراقية مع شركة نفط العراق إلى الحد الذي سيطرت فيه سيطرة كاملة على العراق بكامله في الثلاثينيات من القرن العشرين. «ولم يحصل أن منحت حكومة ما الكثير جداً إلى القليل لمدة طويلة جداً». كما حصل في العراق في حينه.

وبعد أن تنهت الحكومة العراقية إلى خطورة سيطرة شركة نفط العراق على الثروة النفطية، حاولت مقاومة احتكار الشركة للثروة النفطية في العراق،

بمحاولة استدرج منافسة دولية للحصول على شروط أفضل على شكل عائدات. وفي هذا التوجه، منحت الحكومة امتيازاً بتاريخ ١٩٣٢/٤/٢٠ إلى مجموعة شركات نفطية مستقلة بريطانية - إيطالية، ولشركة تطوير النفط البريطانية المحدودة. وكانت شروط الامتياز الجديد تميل قليلاً لصالح الحكومة العراقية، مقارنة بشروط الامتياز الممنوح إلى شركة نفط العراق. حصلت الحكومة العراقية بموجب الامتياز الجديد على ١٢,٥ من الأسهم، وتعهّدت شركات النفط بإشادة «خط حديد دجلة». وحصلت الحكومة على ٢٠٪ من مجمل إنتاج النفط. إلا أنه لسوء الطالع فإن شركة تطوير النفط البريطانية المحدودة حققت نجاحاً متواضعاً في التنقيب عن النفط، وتعرّضت لصعوبات مالية أرغمتها على طلب المساعدة المالية من شركة نفط العراق. ومن خلال المساعدات المالية التي قدّمتها لها سيطرت شركة نفط العراق، بحلول عام ١٩٣٧، على الشركة البريطانية وأدى الفشل المتلاحق للشركة إلى تصفيتها عام ١٩٤٠ وتشكيل شركة نفط الموصل، كفرع تابع بصورة ١٠٠٪ إلى شركة نفط العراق.

قادت هذه التطورات، شركة نفط العراق إلى تطوير استراتيجيتها، بإنشاء شركات متفرعة عنها للحصول على امتيازات تغطي المساحات التي يمكن أن تعرضها الحكومة العراقية للتعاقد. لقد كانت أهداف شركة نفط العراق في الثلاثينيات من القرن العشرين تختلف اختلافاً كلياً عن الأهداف التي تتطلع إليها الحكومة العراقية. وكانت الشركة قادرة على إحباط تطلعات الحكومة بصورة مطلقة. وأصبح جلياً للحكومة أن النافذة التي حاولت أن تفتحها قد أوصدت تماماً، من قبل شركات النفط الدولية. «لقد سيطرت هذه الشركات على استغلال قطاع النفط بأقصى حدود الاستغلال، لتحقيق مصالحها الذاتية دون الاعتبار إلى متطلبات ومصالح الشعب العراقي، المالك الشرعي للثروة النفطية».

انخفضت الفعاليات في حقول النفط العراقي إلى حدودها الدنيا خلال الحرب العالمية الثانية، نظراً لوقوعها بجوار العمليات الحربية. وبمجرد انتهاء الحرب ازداد الطلب على النفط الخام العراقي، بفعل تضافر عوامل متنوعة. ولقد أدت طفرة البناء وال عمران في أوروبا الغربية إلى زيادة كبيرة على طلب



النفط. كما أن التضخم النقدي في الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب رفع تكلفة إنتاج النفط في المكسيك وأميركا، ما أدى إلى زيادة الطلب على نفط الشرق الأوسط الأقل تكلفة. وازدادت صادرات النفط من العراق زيادة كبيرة باستكمال تمديد خط النفط من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط، الذي ساهم في نقل النفط بشكل أسرع من نقله بحراً، عبر الطريق الطويل المارّ حول شبه الجزيرة العربية.

إلى جانب الزيادة في الصادرات النفطية في العراق فإن سعر نفط غرب آسيا ارتبط بسعر النفط في الولايات المتحدة الأميركية، مضافاً إليه الارتفاع السريع والمفاجئ في تكاليف النقل البحري. واستفادت الحكومة العراقية عن طريق الزيادة في قيمة الصادرات كأساس للعائدات. وسعت الحكومة للحصول على نصيب أكبر من قيمة ثروتها المستخرجة من باطن الأرض على صيغة النفط. وباشرت الحكومة ضغوطها مع بداية عقد الخمسينيات من القرن الماضي للحصول على حصة من الفوائد على قاعدة المناصفة.

رفضت شركة نفط العراق مبدئياً الموافقة على قاعدة المناصفة. ولكن السمة التي أصبحت سائدة في ذلك العصر كانت إلى جانب إقرار هذه القاعدة. وتوصلت السعودية وفنزويلا في عام ١٩٥٠ إلى الاتفاق مع شركات النفط العاملة لديهما على تقاسم الأرباح مناصفة. ما عزّز موقف الحكومة العراقية بالمطالبة بالحصول على نصف الأرباح. وخضعت شركة نفط العراق لمطالب الحكومة العراقية بتاريخ ١٩٥٢/٢/٣ بتقاسم الأرباح بنسبة ٥٠٪ على نموذج فنزويلا والسعودية.

قادت هذه الترتيبات، مبدئياً، لزيادة هائلة في دخل الحكومة. ومع هذا، كان لدى الحكومة شكوك بأن شركة نفط العراق قد تلجأ للبحث عن سبل لتجميع نصّ اتفاقية ١٩٥٢. وبسبب الافتقار إلى الوضوح في وثيقة الاتفاق فيما يتعلق ببعض التعاريف الخاصة بالتكاليف، أتاحت الفرصة أمام الشركة للمناورة لتخفيض مكاسب الحكومة، إلى ما هو أدنى من ٥٠٪. واعتبرت شركة نفط العراق عائدات الحكومة «قرضاً مقابل حصة الحكومة في الأرباح». إن معاملة

العائدات بهذه الطريقة تعني ضمناً أن الدولة قد وضعت ثروتها الطبيعية تحت تصرف الشركات الأجنبية، دون مقابل، ما يتناقض كلياً مع عقد الامتياز، وتعمقت التناقضات في تفسير الاتفاقية وتوسعت بصورة مستمرة مع مرور الزمن، حتى أنها أدت في نيسان/إبريل ١٩٦١ إلى إصدار الحكومة أمراً لشركات النفط بتوقيف جميع أعمال التنقيب.

أعلنت شركة نفط العراق في ١٩٥٦/٢/٩ تخفيض سعر نفط البصرة، دون أن يسبق ذلك مفاوضات مع الحكومة العراقية، مدعية أن السبب في ذلك التخفيض بالسعر هو رفع القدرة التنافسية للنفط الخام المنتج في البصرة. ولم تتخذ الحكومة إجراءات حاسمة بالمقابل، لأنها كانت ترغب في تنفيذ الاتفاقية كما هي، ولكنها اكتشفت أن الشركة تضع العقوبات المتزايدة في طريقها متخذة طرق جديدة لإحباط خطط الحكومة وإفشال أهدافها.

لقد أغلقت قناة السويس عام ١٩٥٦ نتيجة للعدوان الثلاثي الإسرائيلي - البريطاني - الفرنسي على مصر، وتم تفجير خط أنابيب نفط العراق، وانخفض إنتاج النفط في العراق على الأثر. في تلك السنوات كانت الولايات المتحدة تحصل على نفط غرب آسيا الرخيص بكميات وفيرة. وهذا ما أدى إلى انخفاض عائدات الحكومة العراقية من النفط. وأدت الإجراءات الحمائية لبعض الدول الرئيسية للنفط في منتصف الخمسينيات إلى فائض كبير من النفط في السوق الدولية. وأدى النقص في الدولار إلى توجيه الطلب الأوروبي لشراء النفط العراقي بالعملة الإسترلينية في منتصف الخمسينيات وساهم ذلك في انخفاض الطلب على النفط العراقي لاحقاً. واتسمت هذه الفترة بانخفاض سعر النفط الخام المنتج في الدول المنتجة للنفط. وتالى الإعلان عن انخفاض سعر النفط في العراق في ١٩٥٤/١٠/٢٩، وفي ١٩٥٧/٩/١٠، وفي ١٩٥٨/١/٣١. ولم يكن أمام عبد الكريم قاسم مجال آخر إلا الدعوة لعقد مؤتمر في بغداد في ١٩٦٠/٩/٥، تحضره جميع الدول المصدرة للنفط التي انبثقت عنه منظمة الدول المصدرة للنفط.

يقدم مسلسل منح امتيازات استثمار النفط في العراق مثلاً صارخاً للخداع

الدولي واحتكار شركات النفط في الغرب للدول الفقيرة في العالم الثالث. ويشكل الواقع السائد في العراق، والمخزون النفطي الهائل وكلفة إنتاجه الزهيدة، الدليل الصارخ لهذه الحقيقة والأرباح الفاحشة التي تحققها الشركات. امتاز التنقيب عن النفط في العراق بارتفاع فرص الكشف عن النفط، وانخفاض كلفة الإنتاج، وارتفاع مردود الاستثمار في مخزون من النفط لم يسبق اكتشاف مثيل له. لقد كشفت حسابات شركة ستاندرد أف نيوجيرسي التي هي شريك لشركة سوكوني في شهر شباط/فبراير ١٩٣٧، أي بعد سنتين ونصف من بدء تصدير النفط العراقي، والتي تملك حصة تقدر بنسبة ٧٥,٢٣٪ من شركة نفط العراق، أن قيمة ممتلكاتها الموجودة في العراق بسعر السوق كانت تتراوح بين ١١٩ و١٤٣ مليون دولار، مقابل المبالغ الاستثمارية التي أنفقتها ولم تزد عن ١٣,١٩ مليون دولار حتى عام ١٩٣٩. وفي الوقت الذي كانت فيه شركة نفط العراق تجني الأرباح الطائلة تحولت الحكومة العراقية إلى متسول لتحصل منها على بعض الإعانات التي لا تسدّ الرمق.

لقد كشفت مخططات شركات النفط أن اهتماماتها تنصب على تأمين عرض ثابت للنفط إلى الدول الصناعية الغربية، دون أي اعتبار لتطوير القدرات النفطية للدول المنتجة للنفط. ويمكن التأكيد على أنه «خلال هذه الفترة الزمنية، فشلت شركة نفط العراق، في تطوير نفط العراق بما يتناسب مع ثروتها النفطية الهائلة. وقد جعل تاريخ شركة نفط العراق من الشركة قوة سياسية أكثر منها قوة اقتصادية».

إن تقويم دور شركة نفط العراق، في الفترة التي سبقت الثورة العراقية عام ١٩٥٨، يدل على أنها كانت مجرد مجموعة تملك كنزاً من الذهب وخططاً استراتيجية، للحيلولة دون تمكين الحكومة العراقية من المساهمة في الحصول على نصيب عادل من هذا الكنز. ومن الواضح أن شركة نفط العراق قد لقيت دعماً أكيداً من الدول التي ينتمي إليها أصحاب رأسمالها. ورغم أن الشركة حصلت على امتيازها في ظروف قاهرة مرّت بها العراق، فإنها فشلت في احترام سيادة العراق على ثرواتها الطبيعية، العامل الجوهرية الذي كان على الشركة أن تأخذه بالحسبان.

في تلك الفترة، كانت العراق مفعمة بالحياة حيث أن شعبها بدأ يتطلع نحو التحرر والانطلاق. إلا أنه لم يكن هناك توازن بين ما تملكه العراق من قوة والقوة التي تتمتع بها شركات النفط العملاقة الدولية المدعومة من «القوى العظمى». ورغم ذلك، يؤكد تاريخ العراق في تلك الفترة، أن عملية التنمية الاقتصادية لديها جعلتها «نموذجاً للتغيير»، ولكنها أضاعت الفرصة في إحداث تغييرات جذرية في علاقتها مع شركة نفط العراق قبل عام ١٩٥٨. وكان ينظر في الغرب إلى دول الشرق الأوسط على أنها «ترغب في مقايضة ثروتها في باطن الأرض. وكان الشيوخ والملوك والدكتاتوريون العسكريون ينتظرون بشغف وصول أصحاب الامتيازات إلى بلادهم، وأي شيء كان أفضل من لا شيء. لقد كانوا جميعاً مفلسين وبسطاء في إدراك تجارة النفط، يعتبرون أن بضعة شلنات دخلٍ معتبر مقابل طنٍّ من السائل الأسود المقرف المخزون في بلادهم».

يتوفر الدليل القاطع على أن حكام العراق قبل عام ١٩٥٨ كان لديهم تصور أكيد حول تحقيق التنمية الاقتصادية كضرورة اقتصادية. ورغم هذا الاعتقاد إلا أن الشلنات القليلة مقابل الطن الواحد من النفط، التي حصل عليها العراق والتي هي حصته من النفط، «لم تستفد منها الغالبية العظمى من الشعب التي ظلت في حالة من الفقر المدقع». لقد حصلت الطبقة الأفقر والبالغة ٧٥٪ من الشعب العراقي وتلقت فقط ٣٪ من مجمل الدخل القومي، بينما حصلت الفئة الغنية التي تشكل ٥٪ من السكان على أكثر من ٣٤٪ من مجمل الدخل الوطني. ومن الملاحظ أنه فيما إذا كان نصف دخل الفئة الغنية عام ١٩٦٠ التي تمثل ٥٪ من السكان حوّلت لصالح الفئة الأفقر التي تعادل ٧٥٪ من السكان لأصبح متوسط الدخل لهذه الفئة مضاعفاً أكثر من تسع مرات. وتركز الفقر بصورة خاصة في العاملين في القطاع الزراعي. وقد دفعت الفاقة الزراعية الملايين من السكان إلى الهجرة إلى المدن حيث واجهوا اقتصاداً أكثر انهياراً من الذي نزحوا عنه. وبالنسبة، فإن العراق التي تملك ربما الإمكانات الزراعية الأعظم في الوطن العربي، ظلت إلى وقت قريب دولة العجز الغذائي. والشيء الذي لم يدركه العراقيون هو ضخامة موارد الثروة الطبيعية المتوفرة لديهم.

وبدأ الشعب يمارس ضغوطاً كبيرة مطالبين باستخدام النفط بعقلانية كأداة لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة. وكان جلياً أن النفط يشكّل مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي. لم تنظّم في العراق قبل النفط خطط اقتصادية، وكانت المشاريع الخاصة تُنفَّذ برأس مال عائد للأفراد ولا علاقة له بميزانية الدولة. وبما أن عائدات النفط كانت قليلة فكانت الميزانية العامة للدولة تقتصر على الموازنة العادية. قدر الاستثمار في المشاريع المنتجة خلال الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٥٠ من غير عائدات النفط حوالي ١٥٪ من الإنفاق الحكومي العام. وعندما بدأ الدخل من النفط يزداد بسرعة نتيجة لزيادة إنتاج النفط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أثّرت ضجة صاحبة حول الخطط التنموية.

لم تكن اهتمامات الحكومة تنصبّ على التركيز على بناء استراتيجية شاملة للتنمية في الدولة على نطاق واسع لأنه سادت الشكوك والغموض حول تحول جديد في القوة السياسية الحاكمة. ومع ذلك لقد فرضت الخطط التنموية على الحكومة من قبل البنك الدولي للإنشاء والإعمار. «وجعلها البنك الدولي في عام ١٩٤٩ شرطاً من الشروط التي فرضها للموافقة على تقديم قرض للعراق، لتمويل مشروع الثرثار لتنظيم الفيضان على نهر دجلة». وتبعاً لذلك، لقد فرض على الحكومة العراقية في عام ١٩٥٠ إنشاء «المجلس العراقي للتنمية» وإطلاق خطة التنمية في عام ١٩٥١.

وقبل أن نركّز على استعراض خطط التنمية الاقتصادية في العراق، سيكون من الضروري علينا أن ننظر باختصار إلى التكوين الاجتماعي للعراق، قبيل الأخذ بسياسة التخطيط والبرمجة الاقتصادية، بغية إدراك عدم الحماس لدى الحكومة العراقية للمبادرة بوضع الخطط الاقتصادية، ولتحليل الاستراتيجية الاقتصادية التي بنيت على أساسها الخطط. كان الريف العراقي رازحاً تحت سيطرة طبقة طفيلية من الملاك الكبار الذين يملكون معظم الأراضي. وكان هؤلاء ملاكاً غائبين عن الأرض يطبقون العلاقة الإقطاعية عن طريق تاجير الأرض إلى الفلاحين، الذين يقومون بإصلاح الأرض مقابل ٣٠٪ من مجمل الإنتاج الزراعي. واستمدت الحكومات السابقة دعمها من هذه الفئة القليلة من الملاك الكبار ذوي النفوذ القوي.

بدأ أعضاء هذه الطبقة الضيقة من نخبة الملاك يمارسون الأعمال التجارية والصناعية أو الوظائف البيروقراطية، ومن خلال النفوذ والقوة التي امتلكوها من هذه الفعاليات باشرؤا نفوذهم في الحكومة لتحقيق مصالحهم الذاتية. تمكنت هذه النخبة بنشاطاتها السياسية المثيرة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى ما قبل ثورة ١٩٥٨ من تشكيل ٢٤ مجلس وزراء، وتقديم ١٧ رئيس وزراء، لم يستمر في منصبه أي منهم في المتوسط أكثر من بضعة شهور، باستثناء نوري السعيد.

واجهت عملية التخطيط الاقتصادي أعباء ثقيلة في وضع يسوده عدم الاستقرار السياسي وقاعدة سياسية ضيقة للحكومة. انعكست حالة عدم الاستقرار السياسي في عدم القدرة على تنفيذ الخطط الاقتصادية. كان الإنفاق الفعلي ضعيفاً، ليس بسبب النقص في الاحتياطي من القطع الأجنبي، والنقص في الادخار، وارتفاع التضخم النقدي، والنقص في التمويل الحكومي للمشاريع، ولكن السبب يرجع إلى عدم الاستقرار السياسي. ويعود السبب الثاني إلى نوعية استراتيجية التخطيط المختارة. استنتج الأديسي، بعد دراسة مستفاضة لعملية التخطيط في العراق للفترة التي سبقت عام ١٩٥٨، أنه «لم تكن سياسة الشعب، والمعيار الاجتماعي والاقتصادي مقياساً للقيم، ولكن النخبة في داخل وخارج الحكومة التي كانت تتحكم بأهداف التخطيط أو استراتيجياته». لقد استخدمت عائدات النفط أداة، من خلال عملية التخطيط لغاية ١٩٥٨، لإدارة وتعزيز الوضع القائم الجائر.

ينفرد العام ١٩٥١ في تاريخ العراق الاقتصادي لسببين اثنين: فيه تم التوصل إلى اتفاقية المناصفة بين الحكومة وشركة نفط العراق، وانطلقت فيه الخطة العراقية الرسمية الأولى. وبعد تأسيس مجلس التنمية العراقي، عهدت الحكومة إليه مهمة إعداد وتنفيذ خطة التنمية المتضمنة أهدافاً تتعلق بتخزين المياه، والسيطرة على الفيضانات، والري، والبزل، والصناعة، والتعدين وتحسين الاتصالات. وقدم المجلس في عام ١٩٥١ إلى الشعب الخطة السادسة (١٩٥١ - ١٩٥٦) التي تم إعدادها عام ١٩٥٠. وبما أن الخطة وضعت عام

١٩٥٠ وزادت عائدات النفط بصورة مفاجئة عام ١٩٥١، لزيادة حجم إنتاج النفط، فقد أصدرت الحكومة القانون رقم ٦ لعام ١٩٥٢، ومنحت بموجبه المجلس العراقي للتنمية ٧٠٪ من عائدات النفط، بدلاً من ١٠٠٪ كما كانت مقررة بموجب خطة التنمية. كما أن البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية اقترح على الحكومة العراقية، في تقريره حول الاقتصاد العراقي المعد عام ١٩٥٢، خطة تنمية خماسية عوضاً عن الخطة السداسية.

تأسست وزارة للتنمية عام ١٩٥٣ حيث تم إيقاف تنفيذ خطة التنمية الثانية، وأعلنت الخطة الثالثة للفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦٠ التي أوقف العمل بموجبها على أثر تقرير اللورد سالتر المقدم إلى الحكومة العراقية، والداعي إلى خطة عمل للفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦١. وهكذا أعدت أربع خطط للتنمية خلال سبع سنوات، خطتان منها خماسيتان، واثنتان سداسيتان، ودامت كل منها لفترة زمنية لا تزيد عن السنتين.

وسادت الشكوك بين الناس وعدم الثقة بالحكومة، على أنها ليست قادرة أو أنها لا ترغب في استخدام ثروات الشعب الطبيعية لمنفعة الشعب اقتصادياً. وكان السخط ضد النظام الحاكم ينمو إلى أن تفجر على شكل ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨. سجلت ثورة ١٩٥٨ بداية عهد جديد في عملية التنمية في العراق. وترافق ذلك مع تغيير في السياسة النفطية تعاضم في النصر الذي حققته القوى الوطنية في مواجهة الاحتكارات الدولية للنفط.

أحدث تخفيض شركة نفط العراق لسعر النفط، من جانب واحد، في الخمسينيات من القرن الماضي آثاراً خطيرة على قدرات الحكومة على تمويل التنمية. لقد ارتفعت صادرات النفط من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ بنسبة ٥٤٪، إلا أن عائدات النفط ازدادت فقط بنسبة ٣٠٪. ففي ٩/٨/١٩٦٠ خفضت شركات النفط سعر النفط للمرة الثانية خلال سنتين، دون استشارة حكومات الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. خفض سعر النفط العراقي من ٢,٣١ دولاراً للبرميل الواحد إلى ٢,١٧ دولاراً. وتعارض هذا الإجراء مع أهداف الحكومة الثابتة لزيادة عائداتها من النفط. ولم يكن أمام الحكومة العراقية بديل سوى دعوة

الدول المنتجة للنفط لمؤتمر في بغداد عام ١٩٦٠، نتج عنه تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). لقد دعت الحكومة العراقية للمؤتمر لمنع استمرار الخسائر الناجمة عن تخفيض السعر من قبل شركات النفط.

واستهدفت الحكومة العراقية من المؤتمر أيضاً إنهاء احتكار شركة نفط العراق، بحرمانها من استغلال الأراضي العراقية التي مازالت خارج أعمال التنقيب من قبل الشركة. وانتهت المفاوضات بين الحكومة وشركة نفط العراق بإصدار بيان أكد أن المفاوضات لم تؤدّ إلى نتائج مثمرة. ما دعا الحكومة إلى إخطار الشركة في ١٦/٤/١٩٦١، بوقف التنقيب عن النفط وأعمال الحفر خارج مناطق حقول النفط المنتجة حالياً، حتى يتمّ التوصل إلى اتفاق يحمي مصالح الشعب العراقي ويضع حداً لاستغلال الشركة غير المشروع وإجراءاتها الاحتكارية في العراق.

وتأسيساً على ذلك، أصدرت الحكومة في ١١/١٢/١٩٦١ القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١، الذي حدّد المساحة التي يسمح بها لكل من شركات النفط العاملة في العراق، وفقاً للجدول الملحق بالقانون المشار إليه في مادته الثانية. وجدت شركة نفط العراق أن المساحة المسموح لها بالعمل فيها مجرد ١٩٣٧٠٠٠ كم<sup>٢</sup> من الأرض أي ٠,٥٠٪ من الأراضي التي يشملها الامتياز الذي حصلت عليه. إن المساحة المحددة لها هي مجرد الأرض التي تجري أعمال الإنتاج والحفر فيها. إن القانون لم يعرض إنتاج الشركة القائم للخطر، ولكنه مكّن الحكومة من استعادة المساحة الباقية، من أجل استثمارها من قبل شركات أخرى، وبالتالي زيادة عائداتها من النفط.

لقد كان القانون رقم ٨٠، بحق، خطوة تاريخية في صراع الدول المنتجة للنفط على طريق التحرر من التبعية إلى سيطرة الاقتصاد الأجنبي، وبسط سيادتها على ثرواتها الطبيعية.

في ٨/٢/١٩٦٣ أزيح عبد الكريم قاسم من السلطة على يد حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تسلم السلطة في العراق. شهدت الفترة التي حكم فيها عبد الكريم قاسم سلسلة متتالية من الجهود نحو وضع قاعدة لإنشاء صناعة



نפטية حديثة في العراق، من خلال سلسلة من الإجراءات التي أشرنا إليها. ومع هذا، لقد فشل في دفع شركات النفط لزيادة الإنتاج كما كان الحال عليه في الدول المجاورة المنتجة للنفط. وتبعاً لذلك استقرت عائدات النفط حوالي ٩٥ مليون دينار عراقي، بينما استمرت بالارتفاع إلى ١١٠ ملايين و١٢٦ مليوناً عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ بالتالي.

ولم تستمر الحكومة في السلطة لأكثر من بضعة شهور، إذ آلت بعد ذلك إلى حكم عسكري في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣. قرّر نظام الحكم الجديد برئاسة عبد السلام عارف حقن خطة التنمية في عهد عبد الكريم قاسم بدم جديد، بإنشاء «شركة نفط العراق الوطنية». وصدر القانون رقم ١١ لعام ١٩٦٤ بإنشاء الشركة التي أوكلت إليها «كافة المهام المتعلقة بصناعة النفط العراقية في داخل وخارج العراق، وبجميع مجالاته، بما في ذلك أعمال التنقيب والبحث عن النفط، والهايدروكاريون، والإنتاج، والنقل، والتكرير، والتخزين، وتوزيع لنفط ومنتجاته، والصناعة التحويلية». «لقد أرسى القانون القاعدة الأرضية للتنمية الصناعية ولاقتصاد نفطي متطور. ولم يقيد الصناعة النفطية بالبحث عن النفط الخام، ولكنها صناعة عريضة تمتد إلى الانشغال الفعلي في المجالات المتنوعة لهذه الصناعة».

احتجت شركة نفط العراق ضد هذا القانون وهددت باتخاذ عمل قانوني ضد أي شركة تلتزم بالعمل في الأراضي التي تعتبر أن لها فيها حقاً قانونياً. ورغم الموقف الذي اتخذته شركة نفط العراق، أبرمت شركة نفط العراق الوطنية عقداً في أواخر عام ١٩٦٧، مع شركة النفط الفرنسية (Entreprise de Recherches et d'Activités Pétrolières (ERAP) للتنقيب وتطوير جزء من المناطق المكتشفة. ولم يؤخذ الاتفاق الموقع مع (ERAP) بجديّة من قبل الشعب العراقي على أثر تسرّب بعض نصوص مواد الاتفاقية إلى الصحافة، ما خلق مخاوف للحكومة منعها من تصديق الاتفاقية. وتعرضت مصداقية الحكومة للشكوك ما فسح المجال لوصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة عام ١٩٦٨ للمرة الثانية.

استمر النظام السياسي الجديد على النهج الوطني المتبع منذ عام ١٩٥٨ في السياسة النفطية، تحت شعار «بترول العرب للعرب» لتأكيد سيادة العراق على ثرواتها الطبيعية. وبتحول الأوبك إلى مجموعة أكثر تماسكاً، وبمشاركة عراقية فاعلة فيها أصبح سعر النفط وإنتاجه يحظيان بحماية أكبر من خطر شركات النفط. ونجحت الحكومة في حزيران/يونيو ١٩٧١ من دفع شركة نفط العراق إلى رفع سعر النفط بمقدار ٨٠٪، كما أعلنت التزامها بزيادة الإنتاج. ولكن الولايات المتحدة أعلنت في آب/أغسطس ١٩٧١ تخفيض قيمة الدولار، العملة الرئيسية في تحديد سعر النفط، ما أدى إلى جعل رفع سعر النفط لا قيمة فعلية له، وطالبت الحكومة العراقية شركة نفط العراق بالتعويض. قادت المفاوضات الفاشلة مع الشركة إلى مواجهة حادة معها. وهددت الشركة بالعودة إلى استخدام سلاحها التقليدي بتخفيض إنتاج النفط بغية الضغط على الحكومة. وكان قرار الحكومة هو تأميم شركة نفط العراق. وأعلن الرئيس أحمد حسن البكر قرار التأميم في ١/٦/١٩٧٢ كخطوة جريئة. «لقد أنهى هذا القرار حالة التردد التي كانت دائماً حبلً بالتأميم، والذي استمر طيلة عقد من الزمن».

شهد عام ١٩٧٣ ولادة نظام نفطي جديد عندما رفعت أوبك أسعار النفط لديها أربعة أضعاف. وضغطت العراق إلى جانب ليبيا والجزائر في مؤتمر الأوبك المنعقد في حزيران/يونيو ١٩٧٣ في جنيف للسيطرة الجماعية على سعر النفط. وقررت الدول العربية المنتجة للنفط في ١٦/١٠/١٩٧٣ تحويل هذا الرصيد التجاري الفريد، النفط، إلى سلاح طالما أنه استخدم كسلاح ضدهم. ودعمت العراق هذه الاستراتيجية العامة. في إطار قرارهم باستعمال النفط كسلاح ضد الغرب فرض العرب المنتجون للنفط، حظراً على تصدير النفط إلى دول أوروبية غربية معينة كانت تقدم دعماً لإسرائيل. وللحقيقة، كانت العراق إحدى الدول الأولى التي فرضت حظر النفط عام ١٩٦٧. قرّر العرب المنتجون للنفط في عام ١٩٧٣ تخفيض إنتاج النفط من حقولهم بمعدل أدنى هو ٥٪ فوراً، وبعد ذلك يستمر التخفيض بهذه النسبة إلى أن تتحرر كامل الأراضي العربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣. وطرحت العراق في ذلك

الوقت، تأميم المصالح الغربية النفطية، لأن تخفيض إنتاج النفط وحده لا يضرّ بشدة بمصالحها. وطالبت سحب الأموال العربية المودعة في البنوك الأوروبية وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع دول غربية معيّنة.

اتخذت العراق في ذلك الوقت الموقف الأشدّ تطرفاً فيما يتعلق باستخدام سلاح النفط للرد على سياسة الدول الغربية المتشددة، وبالأذات أميركا، بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وترجمت سياستها المضادة للمصالح الغربية باستخدام النفط في أربعة مواقف إجرائية فعلية. ففي ٧/١٠/١٩٧٣، كردّ فعل مباشر ضد الولايات المتحدة الدولة الداعمة لإسرائيل والمنخرطة معها في صراعها مع العرب، أصدر العراق قراراً بتأميم حصة شركة تطوير الشرق الأدنى (تملكها شركتنا النفط الأمريكيتان إكسون وموبيل) والبالغة ٢٣,٧٥ من أسهم شركة نفط البصرة. وأتمت في ٢١/١٠/١٩٧٣ المصالح الهولندية في شركة نفط البصرة البالغة ٦٠٪ من حصة شركة نفط شل المساهمة في شركة نفط البصرة، احتجاجاً على استمرار دعم هولندا لمعقل الصهيونية، إسرائيل. وأتمت بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٣ الحصة البالغة ٠,٠٥٪ العائدة لمؤسسة غالبنكيان البرتغالية كرد فعل لتزويد الآلة الحربية الأميركية بالوقود من آزورز البرتغالية.

وآخر هذه الإجراءات، كان القرار المعلن في ٨/١٢/١٩٧٥ بإسداد الستار على استغلال الاستعمار الجديد للنفط العراقي، بتأميم ما بقي من المصالح الأجنبية في شركة نفط العراق. ونصّ القرار الذي أعلنه الرئيس أحمد حسن البكر: «باسم الشعب وباسم الأمة العربية، لقد قررنا تأميم المصالح الأجنبية في شركة نفط البصرة. وبذلك نكون أخيراً وبشكل حاسم وضعنا مصادر النفط لدينا وجميع الفعاليات الإنتاجية والتسويقية النفطية تحت سيادتنا الوطنية». وبهذه الإجراءات «استكملت العراق تحرير كامل مصادرها النفطية وأصبحت المالك الوحيد لهذه الثروة».

كانت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ بداية عهد جديد، وخطاً فاصلاً حاداً بين مرحلتين مختلفتين ومتميزتين للتركيب الهيكلي والنظام السياسي والاجتماعي

والاقتصادي في العراق. حدث التحول في النظام من أوجه ثلاثة: التحول الأول من تموز/يوليو ١٩٥٨ إلى تموز/يوليو ١٩٦٤ الذي تميز بتطبيق الإصلاح الزراعي، وإعادة هيكلة النظام الاجتماعي والسياسي، وكذلك القوة الاقتصادية والثروة التابعة والمستمدة أيضاً من ملكية الأرض. ويلاحظ أنه في المرحلة الأولى، رغم أنها تضمنت إعادة توزيع الأرض، ووسّعت بذلك قاعدة ملكية الأرض، استمرت بتعزيز الالتزام في تكريس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وتوجّهت فقط باتجاه تقوية المجتمعات التعاونية في المجموعات العاملة في الأراضي التي خضعت للإصلاح الزراعي. وطُبقت إجراءات لتعزيز الرفاه الاجتماعي للمحرومين الفقراء والآلاف المقيمين حول نهر دجلة في بغداد، بتشديد مشاريع سكنية جديدة ونقلهم إليها مجهزة بأسباب الرفاهية. كان هناك تحسّن مهمّ في ظروف فئة كبيرة من الفقراء والجماعات ذات الدخل المنخفض، ومن ضمنها المزارعون الصغار ومستأجرو الأرض الزراعية، والفقراء المقيمون في المدن وخاصة في بغداد. وتميّزت الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٦٤ بالتحول في ملكية وسائل الإنتاج من القطاع الخاص إلى القطاع العام. لقد أنجز التحول الكبير من خلال سلسلة من قوانين التأمين في صيف عام ١٩٦٤. حوّلت هذه القوانين جميع شركات التأمين وإعادة التأمين إلى القطاع العام، وجميع البنوك التجارية، وعدداً كبيراً من الشركات الصناعية والتجارية. بالإضافة إلى ذلك، تأسست منظمات اقتصادية من أجل إدارة الشركات المؤممة. ووضعت البنوك المؤممة تحت إدارة مؤسسة أحدثت لهذا الغرض باسم «المؤسسة العامة للبنوك». لقد تضمنت القوانين الاشتراكية لعام ١٩٦٤ أهمية اجتماعية أخرى وهي تخصيص ٢٥٪ من أرباح جميع المؤسسات للعمال والمستخدمين العاملين فيها. ومنحت هؤلاء قوة من خلال التشريع على تمثيلهم في مجالس الإدارة.

أما المرحلة الثالثة، فتمتدّ من تموز/يوليو ١٩٦٨ إلى بداية القرن الواحد والعشرين وتميّزت أولاً: بتوسيع قاعدة الملكية العامة بسلسلة من التأميمات الأخرى، وإعادة تنظيم وهيكلية القطاع العام، مع تعزيز سيطرته، وتجديد قوانين الإصلاح الزراعي الصادرة عام ١٩٧٠ في ضوء تجربة الـ ١٢ سنة السابقة.

وثانياً: تقوية سلطة الحكومة وسيطرتها في المؤسسات الاقتصادية مع مرونة في التنفيذ.

كانت الإجراءات المتخذة بعد عام ١٩٥٨، وبخاصة التي تلت عام ١٩٦٨ متلازمة بإطار عقائدي وخطة العمل الصادرة في ١٥/١١/١٩٧١ التي أعلنها الرئيس أحمد حسن البكر. ربطت هذه الخطة بطريقة متكاملة الاستقلال السياسي بالاستقلال الاجتماعي - الاقتصادي وبالتحولات الاشتراكية. والفكرة الأساسية، أن الديمقراطية السياسية لا يمكن تحقيقها دون هيكلية الديمقراطية الاقتصادية والتوزيع العادل في إطار الاشتراكية. وترافق هذا التحول مع تغيير جذري في التخطيط التنموي. لقد أحدثت مراجعة عامة في مفهوم آلية التخطيط في العام ١٩٥٩. ألغي مجلس التنمية الذي أنشئ عام ١٩٥٠، واستعيز عنه بإنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي، وتبدل اسم وزارة التنمية إلى وزارة التخطيط. وكان الأكثر إثارة هو تخفيض حصة التنمية من عائدات النفط من ٧٠٪ إلى ٥٠٪.

أعدت تسع خطط للتنمية من ١٩٥١ - ١٩٨٠. ويمكن تقويم هذه الخطط في إطار أربعة محاور. إن العلاقة بين الاعتمادات النظرية المخصصة لمخطط التنمية والنفقات العملية لا تبدو واضحة كل الوضوح. بمقارنة الاعتمادات بالنفقات نجد تماثلاً إلى حد كبير بينهما، كما هو جلي في جميع الخطط، باستثناء خطة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ وخطة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ حيث أن الإنفاق المخطط تجاوز الإنفاق الفعلي. بلغت مخصصات التنمية الإجمالية للفترة ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ مبلغ ١٩٤٧,٠٥ مليون دينار عراقي، بينما بلغ مجموع الإنفاق ٩٥٩,٤ مليون دينار عراقي، أي إن معدل متوسط التنفيذ ٤٩,٣٪. وكان معدل التنفيذ مختلفاً من سنة إلى أخرى. وبلغ أدنى معدل للتنفيذ في عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦. وكان المعدل الأكبر في الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ إلى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ بالمقارنة مع الخمسينيات. وإذا ما أخذنا المؤشر الآخر وهو النسبة بين الإنفاق الفعلي والاعتماد الفعلي سيكون بعده الأعلى ٨٧,٧٪. ويلاحظ أن معدل التنفيذ الأعلى في قطاع البناء والخدمات، بينما كان معدل التنفيذ في القطاع الزراعي هو الأدنى. وحلّ معدل التنفيذ في الصناعة، والنقل، والاتصالات بين المعدلين

السابقين. ويرجع انخفاض معدل التنفيذ في القطاع الزراعي إلى المشاكل الناجمة عن الإدارة التي واجهت صعوبات في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الأرض. وظهرت مشاكل معقدة في تنفيذ نظام الري والبزل.

عكست نتائج التحليل المشار إليه أن الفجوة بين الإنفاق المخطط والمنفذ يرجع إلى محدودية الطاقة الاستيعابية في الدول المنتجة للنفط الغني بالقطع الأجنبي. وفيما إذا عزلنا جانباً هذه المسألة، نجد أن خطط التنمية نفذت بنسبة ٨٧,٧٪ خلال العقدين من ١٩٥١ - ١٩٧٠.

أعطت خطة التنمية الخماسية (١٩٧٠ - ١٩٧٤) أولوية لقطاعي الزراعة والصناعة. وعدّلت الخطة، بحيث أعطي القطاع الزراعي الأولوية الأولى وخصص له ٣٥,٣٪ من مجموع الاعتماد العام في الخطة. واحتلت الصناعة المكانة الثانية بحصة بلغت ٢١,٨٪ من اعتمادات الخطة. وارتفع معدل التنفيذ في الصناعة من ٥١,٧٪ في عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ إلى ١٠٦,٣٪ في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وإلى ١٢٤,٨٪ في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (٤٥). لقد رافق هذا التقدم الواضح في معدلات التنفيذ الزيادة الملحوظة في عائدات النفط. زادت عائدات النفط عام ١٩٧٧ من ٥٣٦,٩ مليون دينار عراقي إلى ٩٥٢,٥ مليون وإلى ١,١٦٩ مليون في شهر آذار ١٩٧٨.

لقد لحظت خطة التنمية الأخيرة أكثر من ٥٠٪ من المبالغ المقررة للصناعة لتطوير صناعة النفط انسجاماً مع سياسة الحكومة لتعزيز مكونات هذه الصناعة. وحظي بالاهتمام الأكبر بعد قطاع النفط، صناعة الإسمنت، والفوسفات، والحديد والفولاذ، والزجاج. وشهدت الأعوام ١٩٧١ - ١٩٧٤ توسعاً وتنوعاً كبيراً في الاستثمار الصناعي. إن المشروعات المنفذة والتي تم التوسع فيها ونالت الاهتمام الكبير شملت التجهيزات الإلكترونية، ومعامل تكرير النفط، وصناعة خطوط الأنابيب، والكهرباء، وصفائح الفولاذ، والأسمدة، وغيرها من المنتجات النفطية.

وضع هدف لرفع معدل النمو في الصناعة الذي بلغ حوالي ٥.٥٪ سنوياً في

الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٦٨ إلى ١٢٪ إلا أنه وصل عملياً إلى ١٤٪ من ١٩٦٩ - ١٩٧٤ (٤٩)، بينما كان معدل النمو في القطاع الزراعي ١٥,٥٪. وارتفع الدخل الفردي الذي كان أقل من ٢٨٠ دولاراً في عام ١٩٧١ إلى ٣٧٠ دولاراً بحلول عام ١٩٧٢، وإلى ٧٦٠ في عام ١٩٧٤. وكانت مساهمة عائدات النفط في الميزانية العادية وميزانية التنمية ٨٣,٣٪.

تحقق تقدّم مهمّ في تحسين المستوى العلمي والصحي، وكذلك في مستوى الرفاه الاجتماعي، والسكن. وحققت مقايضة النفط بالتنمية نجاحاً كبيراً، إلا أن هذه الإنجازات جميعها ذهبت أدراج الرياح بسبب اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠ التي استنزفت الطاقات البشرية والمادية وتحولت جميع عائدات النفط من تمويل التنمية إلى المجهود الحربي. ومع استمرار الحرب وتطورها المتصاعد واتساع رقعتها وأهدافها من حرب عراقية - إيرانية إلى حرب خليجية استنزفت عائدات نفط العراق ودول الخليج العربية قاطبة، وتحولت العراق إلى دولة مدينة بما لا يقل عن ١٢٠ مليار دولار منشغلة عن التنمية بشؤونها العسكرية الدفاعية. وتثالت الأعباء على قطاع النفط العراقي باحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، ومواجهة القوات الأميركية التي حرّرت الكويت من قبضة العراق في ٢٨/٢/١٩٩١، والحصار الذي فرضته عليه حتى احتلالها في ٢٠٠٣/٤/٩.

لقد وضعت عائدات النفط العراقي الشعب العراقي على طريق التقدم والرفاهية الاقتصادية، إلا أن الحروب التي أشعلها العراق أعادته إلى عصر ما قبل النفط. وتحول النفط، الوسيلة إلى التنمية، إلى كارثة للعراق والشعب العراقي. كاد العراق أن يتحرر بعائدات النفط من التخلف وبه أصبح فريسة احتلال قوى الاستعمار التي كانت دائماً وراء شركات النفط الغربية، تبني استراتيجيتها الاستغلالية، وتضع الخطط الشاملة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً الكفيلة بتنفيذها.





### النفط والتنمية في المملكة العربية السعودية

منح الامتياز الأول للتنقيب عن النفط في السعودية لشركة نفط بريطانية في عام ١٩٢٣، في المنطقة الشرقية من المملكة المعروفة الآن بأنها تحتوي على أضخم احتياطي من النفط في العالم. وبعد جهود بذلتها الشركة، استمرت أربع سنوات، فشلت في الكشف عن النفط. وأوقفت الشركة نشاطها وأنهت الاتفاقية ما جعل الملك عبد العزيز آل سعود يفقد ثقته بشركات النفط. وترافق ذلك مع الانكماش الاقتصادي وانخفاض أعداد الحجيج إلى مكة، ما ساهم في الشعور باليأس من تردي الأوضاع الاقتصادية وآثارها السلبية. ولقد وصف مرافق الملك جون فيلبي، الحالة من خلال كلماته التالية: «لقد كان الملك في وضع نفسي مكتئب، ما جعلني أسأله مباشرة ما هو السبب وراء شعوره بالقنوط واليأس؟ فأجاب إن ذلك بسبب الوضع المالي للمملكة، فهو يقلقه جداً. وعندما أشار عليه فيلبي بأن يبحث عن المساعدة التكنولوجية ورأس المال من الغرب لاستغلال الثروة في باطن الأرض، كان ردّ الملك: «إذا ما قدّمت لي أية جهة مبلغ مليون دولار سأعطيها جميع الامتيازات التي ترغب فيها». وكانت هذه هي البداية في الكشف عن الثروة في السعودية.

وبعد ذلك بقليل، بدأت المفاوضات بين السعودية وشركة ستاندرد أف أويل الأميركية في ٢٩/٥/١٩٣٣، وفوّضت الشركة فيلبي بالتفاوض باسمها. وأدت المفاوضات إلى موافقة الملك على منح الامتياز الثاني إلى شركة ستاندرد أويل. اجتمع الملك ومجلس المستشارين لبحث تفاصيل الاتفاقية قبل التوقيع عليها، وقرأ وزير المالية الاتفاقية فقرة فقرة. وتمّت مراجعتها مرة أخرى في الغد. وسأل الملك فيلبي رأيه فيها فأجاب معرباً عن رضاه. فنظر الملك إلى وزير المالية قائلاً له: «ضع ثقتك بالله ووقع».

ونصّت الاتفاقية على منح الشركة الامتياز لمدة ستين عاماً للتنقيب عن النفط الخام، واستثمار مساحة تغطي معظم القسم الشرقي من السعودية، وحقّ الأفضلية في الحق باستثمار كامل هذا الجزء من أراضي المملكة. ولم تكن في ذلك الوقت تجربة للملك أو للشعب السعودي أو خبرة ومعرفة بالتقدم الذي أحرزته التكنولوجيا الصناعية في الغرب، ولا بأساليبه ومهاراته التجارية، وكلا الأمرين كان مصدرّاً للقلق بالنسبة للسعودية كمملكة حديثة العهد بمساحاتها الصحراوية الشاسعة، وموارد مالية محدودة، وشعب مشّت يعيش بمستوى معاشي محدود، في ظروف حياتية بدائية. يحكم الملك بحذّ السيف الذي أوصله إلى العرش، وسلطته سلطة ملكية مطلقة على كامل موارد الثروات الطبيعية في المملكة سواء كانت على سطح الأرض أو في باطنها. ولم يكن هناك فرق بين الملكية الخاصة والملكية العامة بالنسبة للحكومة المؤلفة من الملك ومجلسه عامة. ولم يكن لدى ممثلي الملك أو المجلس أيّ تصور حول الثروة الدفينة، النفط، أو بطريقة التفاوض بالمقارنة من الشركة بكلّ ما لديها من تكنولوجيا وتجربة غنية في التنقيب عن النفط، وإنتاجه، والدور الحيوي الذي يمثله استراتيجياً أو مالياً. وحملت الشركة معها كل هذه المزايا على طاولة المفاوضات في مواجهة ممثلي الملك الذين يفتقرون إلى مثل هذه التجربة والمعلومات، ما جعل الشركة في وضع تفاوضي حصلت بموجبه على كل ما تريد.

جرى اكتشاف النفط بكميات اقتصادية في الدمام عام ١٩٣٨. وتمّ التوقيع على اتفاقية مكملّة للاتفاقية الأولى في ١٩٣٩/٦/٣١، ولمدة ستين عاماً مما أضاف للمساحة الممنوحة للشركة بمقدار ٨٠٠٠٠ ميل مربع. وباندلاع الحرب العالمية الثانية كانت الشركة تسيطر على أغنى منطقة نفط في العالم. ومستقبل الشركة كان عظيماً. لقد خفضت الشركة نشاطها في تنفيذ برنامج تطوير إنتاج النفط لديها، الأمر الذي أدّى إلى نتائج خطيرة على عائدات المملكة التي تعتمد عليها إلى حد بعيد رفاهية المملكة وأمنها السياسي. وكما أشرنا إليه كانت المملكة تعتمد في دخلها اعتماداً رئيسياً على ما ينفقه الحجاج في المملكة.

وبحلول عام ١٩٣٩ أصبحت عائدات النفط تشكل جزءاً جوهرياً من عائدات الملك. وفي عام ١٩٣٩ بلغ إنتاج المملكة من النفط ٤ ملايين برميل. ودفعت الشركة للملك حوالي ١٩٠٠٠٠٠ دولار كعائدات نفطية، ولكن الإنتاج انخفض خلال الحرب بشدة إلى أن وصلت عائدات النفط بالمتوسط إلى أقل من مليون دولار، سنوياً، خلال فترة الحرب. وانخفض عدد الحجاج خلال سنوات الحرب أيضاً إلى الثلث. وزادت سنوات الجفاف من حاجة المملكة وضاعفت مسؤوليات الملك تجاه شعبه. ولتغطية الإنفاق، طلب الملك في عام ١٩٤١ من الشركة صاحبة الامتياز دفع ٦ ملايين دولار على حساب العائدات القادمة من النفط، وأوضح أنه يحتاج إلى مبلغ مماثل حتى تتجاوز المملكة الأزمة المالية. ولم يرغب مالكو الشركة في دفع المبلغ المطلوب من أموال الشركة. وطلبوا المساعدة من حكومة الولايات المتحدة الأميركية وفي دورها الحكومة الأميركية، طلبت المساعدة من بريطانيا للحصول على المبلغ. ولم يكن لدى بريطانيا أي استعداد لمُد يد المساعدة للملك، ولكنها رأت فيها تعزيزاً لممارسة نفوذها لديه، وفي شؤون المملكة العربية السعودية. واستدركت الشركة خطورة إتاحة الفرصة أمام بريطانيا للتدخل في الشؤون الداخلية للسعودية وممارسة النفوذ عن طريق المساعدة. ولهذا طلبت من الحكومة الأميركية دفع المبلغ للملك، وتعهّدت بالتعويض عليها عن طريق مدها بالنفط السعودي بأسعار أدنى من السعر الدولي. ووافقت الحكومة الأميركية على تقديم المساعدة في شهر شباط/فبراير ١٩٤٣. ووقع الرئيس روزفلت القرار الذي تضمن الإشارة إلى أن «الدفاع عن السعودية العربية مسألة حيوية بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية». وأخيراً حصل الملك على المساعدة التي يحتاجها، وتمكّنت الولايات المتحدة الأميركية من تأكيد دورها المؤثر في الشؤون السعودية.

وتوضح الوقائع التالية أن السعودية من أجل نهم الحصول على المال وقعت فريسة لشركة النفط والحكومة الأميركية. وأصبحت السعودية مع مرور الزمن معتمدة اعتماداً كلياً على الولايات المتحدة الأميركية مالياً، كما هي الحال سياسياً. وترسخت على هذه الخلفية السياسة - النفطية علاقة المملكة مع أميركا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية عامة، والنفطية خاصة.

تحظى هذه الخلفية بأهمية خاصة نظراً لأن التطورات اللاحقة في العلاقات السعودية - الأميركية ليست سوى انعكاس ثابت مع بعض التطور في الشكل، وليس في الجوهر، لما تم ترسيخه في هذه الفترة. ولم تتعرض هذه العلاقة المنهجية لانتكاسات أو انفصام من قبل أي من الجانبين، ما عزز العلاقات وزادها تماسكاً حتى يومنا هذا.

لقد بدلت شركة النفط اسمها في عام ١٩٤٤، وأصبحت تدعى شركة النفط العربية - الأميركية (أرامكو). وعملت أرامكو على تمديد خط أنابيب للنفط الخام من حقول النفط السعودية في الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط. واعتبر هذا الخط (خط التابلاين) الطريق الأكثر اقتصاداً لنقل نفط الخليج إلى الأسواق الأوروبية. واستكمل إنجاز الخط عام ١٩٥٠ بالتعاون مع شركات أميركية معينة. لقد اختصر التابلاين المسافة من الخليج عبر رأس الرجاء الصالح البالغة ٧٣٠٠ ميل إلى البحر الأبيض المتوسط، ليصبح خط الأنابيب الأكثر أهمية استراتيجية في العالم، وعزز إلى حد كبير مكاسب الأرامكو ونشاطها في السعودية.

جرى تبديل شروط اتفاقية الامتياز الموقع عام ١٩٣٩، الذي حصلت عليه أرامكو بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٥٠. وقّعت الحكومة والشركة اتفاقية جديدة نصّت على تقاسم عائدات النفط مناصفة. واحتلت هذه الاتفاقية أهمية عظمى إذ إن جميع الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط أخذت بمضمونها، وتقاسمت عائدات النفط مناصفة مع شركات النفط العاملة لديها. إلا أن فوائد هذه الاتفاقية بالنسبة للسعودية كانت منقوصة، بسبب تلاعب الشركة والمناورات التي سلكتها مع الحكومة.

بدأت المرحلة الخطيرة في علاقات الحكومة مع الأرامكو عام ١٩٥٤، عندما تولّى عبد الله الطريقي وزارة النفط وموارد الثروات الطبيعية. ركّز الطريقي بدقة على فهم الاتفاقية وشروطها. وقادته فطنته وخبرته الغنية في شؤون النفط إلى إدراك عميق للتناقضات الكامنة في اتفاقية الامتياز. لقد كان فكر الطريقي وعقيدته السياسية على نقیض مع الفكر الغربي الرأسمالي ومعادياً

للاستعمار بأشكاله. عرض أفكاره ومزاجه المناوئ لشركات النفط في ورقة مثيرة أعدها وقدمها إلى مؤتمر النفط العربي الثاني، المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٠، والذي حضره عدة مئات من المدراء والخبراء المعنيين بالنفط، وصحافيون من جميع دول العالم، ومسؤولون حكوميون من معظم دول الشرق الأوسط، ادعى فيها أن شركات النفط احتفظت بمبلغ ٥٤٧٤٢٩٠١٣٣ دولاراً بطريقة حسابية اعتباطية وتمييزية لأسعار النفط في الشرق الأوسط، وهي لا تملك الحق بهذا المبلغ ويجب أن تعيد نصفه إلى الدول المنتجة للنفط.

أصبح الطريقي وزيراً للنفط في التعديل الوزاري الذي أجراه الملك على الحكومة عام ١٩٦٠. وكان الطريقي قبل سنة من هذا التاريخ وصف الاتفاقية بين أرامكو وحكومته بأنها غير عادلة وتُمكن أصحاب الامتياز من السيطرة على اقتصاد الدولة واستنزاف موارد ثرواتها، وإعاقة تنميتها. وياشر الطريقي هجومه على أرامكو واتفاقية التابلاين مباشرة بعد توليه منصبه الجديد، وألح على أهمية تعديل الاتفاقيات المبرمة بما يتلاءم مع متطلبات السعودية ومصلحتها. وعبر الطريقي عن توجهاته قائلاً: «إن شعبنا وحكومتنا يتوقعان الآن حياة أفضل. وحكومتنا مصممة على تحسين مستوى معيشة الشعب وتوفير الرفاه له. ويمكن تحقيق ذلك فقط من خلال زيادة العائدات وبمجاراة الشعوب الأخرى في الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية. لهذا السبب يجب أن تعدل الاتفاقيات كي تتلاءم مع الظروف الراهنة».

يستطيع المرء أن يستدل على الدعوة إلى التأكيد على مبدأ السيادة الوطنية على موارد الثروات الطبيعية في مذهب الطريقي، من خلال كلماته. لقد كان الطريقي واضحاً في تحديد أهدافه في اللقاء الذي أجرته معه صحيفة الأهرام - المساء القاهرة بتاريخ ١٥/٢/١٩٦١ بخصوص الامتيازات الممنوحة إلى الأرامكو.

دافع عن موقفه الداعي إلى تحويل الأرامكو إلى شركة متكاملة تنتج، وتنقل، وتكرّر، وتسوّق الإنتاج النفطي، وتقاسم العائدات مع الحكومة السعودية في جميع هذه الفعاليات. ودعا إلى مشاركة عربية أكبر في جميع

مجالات الصناعة النفطية في داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها، حتى يتم في النهاية تعريب نفط الشرق الأوسط. وبذلك تخضع موارد الثروات العربية للسيطرة العربية.

وبعد أربعة شهور من حديثه إلى صحيفة الأهرام - المساء، أجرى مقابلة مع صحيفتين سعوديتين رئيسيتين هما جدة ومكة اليوميتان وحدد أكثر دقة سياسته النفطية منذ توليه منصبه كوزير. ووجه اهتمامه إلى عناصر النزاع بين الحكومة وأرامكو، وفي مقدمتها أن معدل الأرباح التي يحققها سنوياً رأس المال الأجنبي المستثمر في صناعة النفط يبلغ حوالي ٦٠٪ في السعودية مقارنة بـ ١٠٪ كعائد في الولايات المتحدة الأميركية. وطالب بشدة تعديل الاتفاقيات الموقعة مع الشركة لتحديد أرباح رأس المال المستثمر بعائد «يشجع المستثمر على استمرار الاستثمار في فعالياته» في السعودية، ويضمن إحالة المكاسب الزائدة إلى الشعب. ودافع عن موقفه بالمطالبة بإعادة النظر في توزيع العائدات المنصوص عليها في الاتفاقيات، وتجريد الشركة من جميع الأجزاء غير المستثمرة من الأراضي الخاضعة للامتياز، بما فيها حقول النفط التي لم تُستغل بفاعلية. وظهرت أصوات من جانب الحكومة تطالب بالتوقف عن إشعال الغاز الطبيعي المرافق للنفط الخام المستخرج، وإخضاع عمليات خط أنابيب النفط (التابلاين) والصناعة الكيميائية - النفطية إلى اتفاق للمشاركة في الأرباح.

وأوضح فيما يتعلق بأرباح الحكومة الناجمة عن عمليات التابلاين أن أرامكو عندما تسلم النفط الخام إلى شركات النفط في ميناء الشحن على ساحل البحر الأبيض المتوسط فهي تتقاضى أسعار النفط في الخليج العربي، بدلاً عن سعر النفط في ميناء الشحن على المتوسط. إن أسعار النفط في ميناء الشحن على المتوسط أعلى من أسعار النفط في الخليج العربي، بما يعادل كلفة شحن النفط بواسطة ناقلات النفط التي تنقل النفط من الخليج إلى المتوسط عبر البحر الأحمر، ومن ثم قناة السويس. وبهذه الطريقة تكون أرامكو قد حولت أرباح نقل النفط بواسطة التابلاين إلى الشركة الأم، وحجبت حصة الحكومة عنها. وشدد الطريقي على أن هذا الإجراء غير عادل لأنه يحرم الحكومة من حصتها بموجب الاتفاقية المعادلة إلى نصف أرباح نقل النفط عن طريق التابلاين.

وبإثارة هذه القضايا الحيوية أصبح الطريقي في مواجهة مباشرة في صراعه مع أرامكو. وبتاريخ ١٥/٣/١٩٦٢، وبشكل مفاجئ، أعلن في الرياض عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة الملك سعود كرئيس للوزراء، والأمير فيصل نائب لرئيس الوزراء، ولم يكن الطريقي وزيراً في الحكومة. ومن التعليقات التي صدرت في الصحافة حول الحكومة أن السعودية تتجه نحو إعادة النظر في سياستها تجاه أرامكو والتابلاين، وستكلف مفاوضاً معها أقلّ تشدداً مما كان عليه الطريقي.

عين الشيخ أحمد زكي اليماني وزيراً للنفط وموارد الثروات الطبيعية خلفاً للطريقي. واعتمدت الحكومة في مفاوضاتها مع أرامكو التي بدأت في ٢١/٧/١٩٦٢ على تبني نهج التوفيق بين موقفَي الحكومة والشركة وعدم التشدد مع الجانب الأمريكي الممثل في أرامكو. لم تتخلّ الحكومة عن مسألة تعريب النفط، ولكنها أبدت بعض الاهتمام بموضوع السيادة الوطنية المطلقة على موارد الثروات الطبيعية.

وتمسكت الحكومة، في المفاوضات، بموضوع مطالبة أرامكو بالتخلي عن المناطق غير المطورة ضمن المساحة التي شملتها الاتفاقية. وتوصلت الحكومة إلى اتفاق بشأنها مع الشركة في شهر آذار/مارس ١٩٦٣. وبموجب هذا الاتفاق تعهدت أرامكو بالتنازل فوراً عن جميع الحقوق المتعلقة بالقسم غير المتنازل عنه من المنطقة التي تتمتع بحق الأفضلية فيها، وأعادت فقط ٢٥٪ من الأراضي المحددة في الاتفاقية. وبلغت مساحة الأراضي التي تخلت عنها الشركة ٢٠٠٠٠ ميل مربع في كل من السنوات التالية: ١٩٦٧ و ١٩٧٢ و ١٩٧٧ و ١٩٨٢. ووافقت على إعادة ٤٥٠٠٠ ميل مربع بعد عام ١٩٨٢، و ١٥٠٠٠ ميل مربع في عام ١٩٨٧، و ١٠٠٠٠ ميل مربع في عام ١٩٩٣. وساد الاعتقاد بأن الاتفاق كان لمصلحة الحكومة ولكنه، في حقيقة الأمر، لم يكن كذلك، لأن المفاوضات لم تتناول مدة نفاذ الاتفاقية الأساس. لقد أعطت المادة ٩ من الاتفاقية أرامكو حرية اختيار المناطق التي تقرر التنازل عنها. وهكذا فإن أرامكو هي التي تختار المناطق وليس الحكومة. ولدى الشركة ربع قرن تمارس فيه

أعمال الاستكشاف والتنقيب في مناطق الامتياز وتقدير حجم النفط القابل للإنتاج. ومنحت اتفاقية ١٩٦٣ الشركة مدة خمس سنوات لتحديد المناطق الأقلّ وعوداً للتطوير. وبما أن الاتفاقية أعطت الشركة الحق بحيازة النفط أينما وجد فإن الاتفاق الجديد لم يمنع الشركة من إمكانية التنازل عن الأرض غير المنتجة للنفط.

تناولت المفاوضات مسألة أخرى، هي طريقة الشركة في حساب التكاليف. أخذ الموضوع أهميته منذ عام ١٩٥٠ عندما وافقت الشركة على صيغة مقاسمة الأرباح مع الحكومة بنسبة ٥٠٪. لقد عالجت الشركة هذه الصيغة في حساب المنافع بطريقة ماهرة جداً بما يضمن مصالحها. كانت أرامكو تبيع النفط السعودي إلى الشركات التي تملكها في الولايات المتحدة الأميركية، وهي: سوكال، وتكساكو، وجرسى، وسوكوني. وكان كلّ من أرامكو والحكومة مهتماً بتحقيق الحد الأقصى الممكن من العائدات النفطية. كانت مصالح أرامكو والحكومة في الحصول على أعلى دخل صافٍ، لأنه متماثل ولكنه ليس كذلك بالنسبة إلى الشركات المالكة لأرامكو والحكومة. إن دخل أرامكو كان يشكل كلفة بالنسبة لمالكي أرامكو. لقد منحت أرامكو حتى عام ١٩٥٥، خصماً على مبيعاتها إلى مالكيها مقداره ١٨,٥٪ من قيمة مبيعاتها على أساس سعر الخليج. وبموجب اتفاقية ١٩٥٠ حول تقاسم الأرباح بين أرامكو والحكومة فإن الحسم الذي تقدمه أرامكو إلى الشركات المالكة لها ومقداره ١٨,٥٪ يشكل نسبة عالية من الأرباح التي تعود إلى الجانبين، في وقت كان معدّل المردود الاستثماري لرأس المال في أوروبا حوالي ١٠٪ وفقاً لتقدير الطريقي. وتعتبر الحكومة قد خدعت بمبلغ ليس بقليل. وعندما أدركت الحكومة أن أرامكو تحسب الأرباح على أساس السعر بعد الحسم الذي تقدمه للشركات المالكة لها، احتجت وطالبت بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بها. وتمّ التوصل لاحقاً إلى تسوية، حيث دفعت أرامكو إلى الحكومة مبلغ ٧٠ مليون دولار، تعويضاً على فروق السعر. وعلى عكس ذلك، بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ توصلت الحكومة وأرامكو إلى اتفاق جديد حول حصة الحكومة من التسويق. فقد خفض نصيب الحكومة في



التسويق من ٤,٢ سنت للبرميل الواحد من النفط إلى ١,٥ سنت، مع أثر تراجعي بدءاً من ١/١/١٩٦٢.

وبالمقارنة مع المواقف التي اتخذتها أوبك بخصوص تحديد الأسعار مع شركات النفط، ترى أنها دليل على موقف الحكومة التصالحي بين الإجراءات التي سلكتها أرامكو وبين المبادئ التي اعتمدتها أوبك في تحديد الأسعار، وتعبير عن السياسة التوافقية للحكومة تجاه الولايات المتحدة الأميركية التي تعود إليها الشركة. ولم تجر أية إجراءات قانونية ذات مغزى تجاه اتفاقية ٣١ أيار/ مايو ١٩٦٢.

خلافًا لسياسة التأميم العراقية، أكدت السعودية دائماً على نهج المشاركة مع شركات النفط. وعلى الرغم من حقيقة أن سوريا والجزائر، وليبيا، والعراق، اتجهت نحو تأميم موارد ثرواتها الطبيعية، فإن التأميم ومبدأ السيادة على الثروات الطبيعية لم يلقيا قبولاً جماعياً في أوبك بسبب وقوف السعودية، العضو الرئيس الداعم للمشاريع الحرة، الأمر الذي يترجم لحماية مصالح شركات النفط. لقد ساعد موقف السعودية شركات النفط على تحدي وتجاهل أوبك خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، حيث سوّقت النفط بأسعار أقلّ من أسعار أوبك. وأدى ذلك إلى خسائر فادحة للدول المصدرة للنفط، بينما ارتفعت بثبات أسعار جميع السلع المستوردة من قبلها. وهكذا خسرت الدول المصدرة للنفط خسارة مزدوجة: البيع بأسعار أقلّ تنافسية، وشراء السلع المصنعة بأسعار تضخمية. وعوضاً عن المساومة لزيادة السعر، كما فعلت أوبك، دافعت السعودية عن صيغة المشاركة. وبذلك تكون السعودية باعتدالها وقفت كعضو في الأوبك وبداخل الأوبك وبصورة مستمرة، للحيلولة دون اتخاذ موقف موحد تجاه مسألة تأميم النفط. إن الموقف السعودي المتقلب والمنفرد هو الذي لم يمكّن الأوبك من اعتماد أكثر من سياسات وطنية تجاه شركات النفط.

عندما طالبت العراق في منتصف الستينيات من القرن الماضي بفرض سيطرة أكبر على شركة نفط العراق، عملت سياسة السعودية النفطية على منع مثل هذا الإجراء، وعملت على زيادة التعاون مع شركات النفط. وفي هذا الخصوص

قال أحمد زكي اليماني: «اعتقد أننا في السعودية العربية رسخنا مثلاً جديراً بالاحتذاء، بخصوص إقامة علاقات مثمرة حقيقة مع صناعة النفط تتمتعز بالتعاون والتفاوض. أودّ أن أفرق بين الحق باتخاذ عمل أو إجراء متعدد الأطراف والممارسة الفعلية لهذا الحق. لا توجد حاجة للسعودية العربية، في الوقت الحاضر، لاتخاذ عمل متعدد الأطراف. إنه مضاد لفلسفتنا في العمل التجاري، ولا يتطابق مع جو الصداقة الذي يطبع علاقاتنا مع شركات النفط في الوقت الراهن. وأنا متأكد من أن شركات النفط العاملة في السعودية العربية ليس لها أية مصلحة، وبصورة مطلقة، في زعزعة ثقتنا في هذه الفلسفة تجعلنا نتطلع إلى أن هناك وسائل أخرى أكثر كفاءة في حماية مصالحنا النفطية».

هكذا، بينما العراق كان يصعد النزاع مع شركات النفط للتقليل من تأثيرها في الشرق الأوسط، أرادت السعودية التفاوض والتعاون معها. وبينما كانت دول الأوبك ترى أن شركات النفط تسلبها حقوقها بالبيع بأسعار مخفضة، كانت السعودية ترى أن جو علاقاتها مع شركات النفط تسوده الصداقة ومفيد. واستناداً لهذه الفلسفة عملت السعودية في البداية على تجنب استعمال النفط سلاحاً في الصراع العربي ضد الصهيونية. وانتظرت السعودية طويلاً إلى أن وافقت على استعمال النفط ضد الولايات المتحدة الأميركية. كما أنها حاولت، في إطار الأوبك، الفصل بين سياسة النفط العربية والمصالح العربية الكبرى السياسية والاقتصادية. ويبدو أن إبعاد الطريقي من مجلس الوزراء السعودي كان في هذا الإطار، وأن السياسة السعودية كانت في داخل الأوبك وخارجها تدعم سياسات شركات النفط. لقد سعى الطريقي لكسب أكبر عدد من الأصوات لتأييد سياسته من أجل إحكام السيطرة على موارد الثروات الطبيعية والتأمين الاقتصادي، لإحباط هيمنة احتكار شركات النفط الأجنبية على صناعة النفط. وأدى عزله إلى تجميد سياسة تأمين شركات النفط، وطيّ الفكرة في مهدها قبل أن تتبرعم. إلا أن هذه السياسة، التعاونية، لم تمنع السعودية من حظر النفط على الدول الغربية التي ساندت إسرائيل في عدوانها على سوريا ومصر عام ١٩٦٧.

تبنت السعودية سياسة الأمر الواقع في علاقتها مع شركات النفط، واعتمدت عليها لضمان استمرار الكشف عن النفط واستخراجه وتسويقه. وشكلت شركة النفط السعودية الوطنية (بترومين) جسراً ووكيلاً لشركات النفط الأجنبية. وعبر عن ذلك الشيخ يماني بقوله: «إن بيترومين أصبحت عامل صلة بين المنتجين والمستهلكين».

نلاحظ أن عملية التنمية في السعودية تستند إلى قاعدة ثابتة، هي الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للمملكة المحافظة على واثق ثابتة مستمدة من نهج النظام السياسي للعائلة المالكة. لم تحط التنمية بجهود متميزة، من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الستينيات من القرن العشرين. ورغم أن الميزانية الأولى التي أعدت للمملكة كانت في عام ١٩٥٤، فإن فترة الخمسينيات شهدت أخطاء خطيرة وغير مسؤولة على يد الملك سعود. أعطى الملك سعود اهتماماً ثانوياً لعملية التنمية مقارنة ببناء القصور والمنشآت ذات النفع الخاص. ونتيجة لذلك، لم تكن الخزنة العامة فارغة في عام ١٩٥٧ فحسب ولكن الدين العام المتراكم بلغ ٤٠٠ مليون دولار.

تعرضت السعودية إلى مجموعة من النكسات المالية المتداخلة غير مسؤولة أدت إلى تراكم الديون. وعلى أثر الارتفاع السريع والواسع للقوة الشرائية وقع ميزان المدفوعات في عجز خطير، عندما سمح باستهلاك المبالغ فيه وشراء السلع الكمالية، ما أدى إلى الارتفاع نحو ممارسات الاستيراد بصورة ملحوظة. وبدأ يتوفر نوع من النظام المالي والموازنة العامة للدولة، عندما تولى الأمير فيصل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء عام ١٩٥٨، والعرش عام ١٩٦٤، مقارنة بما كان قبل ذلك. وظهر بعض الاهتمام من أجل التنمية عندما جرى تشكيل مجلس أعلى للتخطيط عام ١٩٦١. ومع هذا، كان التقدم نحو إعداد خطة اقتصادية بطيئاً للغاية، إذ إنها كانت ولادة طويلة استغرقت ما لا يقل عن عقد. ولم يكن لدى المسؤولين عن التخطيط أية فكرة أو منهجية محددة حول التخطيط. ورافق هذا عدم توفر إحصائيات، ولا حتى الحد الأدنى من المعلومات حول الإمكانيات الاقتصادية والتنظيمية والإدارية والمؤسسية في

المملكة. ولم تكن لدى الحكومة أهداف معينة للتنمية والتطوير. وتمثل المعلومات الإحصائية والأهداف الركيـزة والإطار العام للخطة الاقتصادية.

أعدت الخطة الاقتصادية الأولى عام ١٩٧٠، أي بعد عقدين بالمقارنة مع الخطة الأولى التي ظهرت في العراق عام ١٩٥٠. وبمراجعة الخطة الاقتصادية نكتشف نواضعها وفقرها للمقومات الأساسية كخطة. فهي لا تتضمن إشارة إلى مدتها، أو إلى سنة الانطلاق، أو الانتهاء من تنفيذها. ورغم ذلك عرفت بأنها خطة خماسية خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥.

وقد ترجم تجاهل الخطة لمدتها وتاريخ البدء بتنفيذها ونهايتها على أنه كان بهدف إضفاء مرونة كافية على الخطة لتجاوز العقبات في التنفيذ. في واقع الأمر لقد كانت كلّ المبررات المتعلقة بالخطة محرّجة للمخططين، لأن الحسابات الخاصة بمعدّلات النمو والتطوير خلال مدة الخطة كانت مسألة شكلية. لم تدلّ الخطة على أية منهجية أو معادلة علمية، كما أنها لم تستند إلى جداول إحصائية أساسية متكاملة توضح الاحتمالات المتوقعة للخطة واستثمار موارد الثروات الطبيعية وفقاً لسنوات الخطة. كانت الخطة مجزأة غير متكاملة، وأهدافها غير الواضحة عامة غير محددة. ولا تتضمن جداول بعناصر الإنتاج أو الإنتاج المرغوب فيه أو السلع المطلوبة. وتقتصر الخطة على مشاريع القطاع العام فقط وتجاهل القطاعين الخاص والنفط.

تشير الخطة إلى المخصصات المالية. رصد للخطة مبلغ ٤١,٣ مليار ريال سعودي، لمدة خمس سنوات. ويشكّل هذا المبلغ ضغطاً على قدرات السعودية وإمكاناتها المالية والبشرية. إن القدرات الإدارية والتنظيمية للبلد لا تتناسب مع برنامج التنمية المحدد في الخطة. كما أن الطاقة الاستيعابية للاستثمار ليس بمقدورها استيعاب المبلغ الكبير المرصود للخطة. وكانت تصورات الخطة عام ١٩٧١ أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ستتضاعف خلال مدّة تنفيذها. ولم تكن هناك مشكلة في تمويل الخطة طالما أن عائدات النفط تتدفق باضطراد. المشكلة، كانت تكمن في قدرة الاقتصاد الاستيعابية لمحدوديتها على امتصاص رأس المال المعدّ للاستثمار. وهذا ما جعل الإنفاق الفعلي قاصراً عن الإنفاق

المخطط. يبيّن الإنفاق الفعلي كنسبة مئوية من الإنفاق المخطط كان بحالة تناقص مستمرة. ويلاحظ الانخفاض الكبير في إنفاق رأس المال المخصص للتنمية من ٨٧,٦٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٥٠,١٣٪ في عام ١٩٧٤. وهذا مؤشر خطير على تخلف الاقتصاد السعودي، وعدم قدرته على استيعاب رأس المال المخصص للتنمية، وفقاً للمنظور الذي قدره المخطط. ومن بين أمور أخرى، نستدل على أن رأس المال بمفرده لا يستطيع تحقيق قفزات بالتنمية أو اختصار الزمن. لقد غابت هذه الحقيقة عن إدراك المخطط، واعتقد غير ذلك عندما خطط لإنجاز الخطة قبل مدتها في نهاية عام ١٩٧٤. واعتمدت الخطة الخماسية الجديدة التي تقرر أن يبدأ تنفيذها في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ مبلغاً، قدره ٢١٣ مليار دينار سعودي. ويشكّل هذا المبلغ خمسة أضعاف الاعتماد الذي خصّص لتمويل الخطة الأولى. وما يستدعي الملاحظة، دون الحاجة للدخول في تفاصيل الخطة، أنه من غير المبرر تحقيق التوازن بين رأس المال المتوفر بسبب الزيادة المتسارعة لعائدات النفط، والمبالغ المقررة لتمويل المشاريع الاستثمارية الواردة في الخطة والمتوقع الالتزام بها. من الأمور المؤكدة بوضوح أن التمويل لم يكن يوماً ما مشكلة معقدة في السعودية، إنما المشكلة الحقيقية تكمن في قلة رأس المال البشري (القوى الماهرة ومقومات العمل) والتخلف المتجذّر في الاقتصاد الوطني. في الحقيقة، إن الطموح المبالغ فيه في التخطيط، كما هو واضح في الخطة، لا يعطي النتائج المرجوة وينتهي إلى الإحباط، إضافة إلى كل ذلك يمكن أن يشجّع الإفراط في التبذير بالموارد المالية، والاستعجال في إعداد الدراسات غير الناضجة والتنفيذ غير الدقيق.

إن الطموح المبالغ فيه في التخطيط يؤدي إلى زيادة في الإنفاق ونتائج متواضعة في التنفيذ. لقد أثار مؤشر الدخل الفردي إلى أن النمو كان مذهلاً. بلغ معدّل النمو للسنوات من ١٩٦٢ - ١٩٧٣ ١٢٪ سنوياً. إنه معدل مرتفع خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن مستوى الأسعار قد ارتفع بصورة طبيعية للفترة ذاتها. وارتفع الدخل الفردي من ١٤٦٥ ديناراً سعودياً، عام ١٩٦٢، إلى ٤١٨٤ ديناراً عام ١٩٧٢. وارتفع الدخل الوطني من عام ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨، على أساس

سعر السوق، بنسبة ١٣٨٪ في السنة. وارتفع معدّل الدخل الفردي خلال الفترة نفسها ١١٦,٨٪.

يجدر بنا أن نتساءل، هل هذه الأرقام تدل دلالة أكيدة على أن دخول المواطنين كانت ترتفع بهذه المعدلات الرائعة؟ ببساطة، الجواب: كلاً، لأن الأرقام المشار إليها ليست سوى مؤشر للارتفاع الكبير في عائدات النفط التي تدخل في حسابات الخزينة العامة للدولة، وهي بعيدة عن سيطرة الشعب تحت تصرّف الإرادة الملكية. ويبقى الأثر المباشر لهذه العائدات محدوداً بالنسبة لعامة الناس لأنها ليست مردوداً مباشراً للفعاليات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني في مجمله، إنها مجرد دخل قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد الوطني وهو النفط. ويشكّل قطاع النفط جزيرة مستقلة من رأس المال، والتكنولوجية الأجنبية، والكفاءات الفنية والإدارية. وكانت مشاركة النفط في الدخل الوطني الإجمالي منذ السنوات الأولى لإنتاج النفط مشاركة حاسمة. بلغ متوسط مشاركة قطاع النفط في الدخل الوطني الإجمالي أكثر من ٤١٪ في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٦٥، بينما كان متوسط مشاركته في برنامج التنمية الإجمالي ٥٢,٦٪.

ارتفعت عائدات قطاع النفط في السبعينيات من القرن العشرين، بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط من جهة، وانخفاض النمو في القطاعات الاقتصادية الباقية من جهة ثانية. زادت مساهمة قطاع التعدين في الإنتاج الوطني الإجمالي في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٧ من ٤٧ إلى ٦٣٪، بينما انخفض الإنتاج الصناعي من ١١ إلى ٥٪ خلال الفترة ذاتها. وانخفضت نسبة مشاركة القطاع الزراعي من ٥ إلى ١٪. وانخفضت مساهمة المواصلات والاتصالات من ٧ إلى ٣٪، والقطاعات الأخرى من ١٨ إلى ١٢٪. وارتفعت مساهمة قطاع البناء فقط من ٥ إلى ١٢٪. وهكذا يمكن القول استناداً إلى معايير التنمية، رغم جميع الاستثمارات الملحوظة كان هناك تراجع هيكلي في الاقتصاد، وزيادة في الدخل برأس المال الأجنبي من قطاع النفط لصالح الإرادة الملكية، وظلّت القطاعات الأخرى بمعزل عن التأثير المفترض لهذه العائدات الهائلة وما تنطوي عليه من قدرات كبيرة على التطوير والتحديث في كافة المجالات البشرية والاقتصادية.

لم يحدث توازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية في المجالات الإنسانية بصورة عامة. ويبدو ذلك بوضوح فيما إذا نظرنا إلى توزيع القوى العاملة. كانت القطاعات الرئيسة في نهاية القرن العشرين كالزراعة، والصيد، والغابات تشغل ٦٦,١٪ من القوى العاملة، ولكنها تساهم بنسبة ١٪ في الناتج الوطني الإجمالي. يقدم هذا دليلاً قاطعاً على انخفاض إنتاجية العاملين في هذه القطاعات، ومؤشراً على المستوى المتدني لمستوى المعيشة لديهم. وبالمقابل نجد أن ١١,٧٪ من القوى العاملة تعمل في التعدين، والصناعة، والكهرباء، والبناء وتساهم في ٩٢٪ من الناتج الوطني الإجمالي. وتشمل هذه القوى العاملين في قطاع النفط، وهو مؤشر على انخفاض الكثافة العمالية في هذا القطاع، والارتفاع الكبير في الإنتاجية. ويعود مردود هذه الإنتاجية إلى رأس المال الأجنبي المستثمر، وإلى الإرادة أو السلطة الملكية.

قد يكون المعيار أو الدليل على المستوى المتخلف للاقتصاد السعودي، باستثناء قطاع النفط، مستمداً من الظروف السائدة في القطاع الزراعي. لقد لاحظنا الإنتاجية المنخفضة في هذا القطاع حيث تعمل فيه أغلبية القوى العاملة. وتؤكد هذه الحقيقة أن السعودية تعتمد على تغطية استهلاكها من المنتجات الزراعية على وارداتها من الخارج. لقد ارتفعت هذه الواردات بنسبة ١١,٥٪ سنوياً، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. هذا لا يعني أن الحكومة لا تعمل بجدية على تنمية القطاع الزراعي، ولكن هذه الجهود لم تصل بعد إلى المستوى الأمثل الذي تطلبه التنمية الزراعية والعاملون في الزراعة. إن المساحات المستصلحة والمزروعة تزداد باضطراد. لقد زادت مساحة الأراضي القابلة للزراعة مثلاً من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥، من ٦٤٠٠٠٠ هكتار إلى ١١٥٠٠٠ هكتار. ترجع الصعوبات في تطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية إلى الظروف المناخية وقلة المياه لتأمين متطلبات الري. وجنحت الحكومة إلى استخراج المياه من باطن الأرض، واستخدامها على نطاق واسع في الري، بعد أن أثبت المسح الطبوغرافي والجيولوجي أن السعودية تقوم على بحر من المياه الجوفية، كما هي الحال بالنسبة للنفط. ونجحت الحكومة في إنتاج حوالي ٤ ملايين طن

من القمح سنوياً، رغم كلفة الإنتاج المرتفعة. وتوسعت الحكومة في إنشاء مزارع تروى من المياه الجوفية، وقدمتها إلى المزارعين كما قدمت مساعدات مالية كبيرة لتمويل المستثمرين العاملين في الزراعة. ورغم ذلك لم يلقَ القطاع الزراعي الاهتمام الكافي والمعادل لغيره من القطاعات، إذ إن المبالغ المستثمرة في الزراعة لم تتجاوز ٣,٧٥٪ من الإنفاق العام للحكومة، في الوقت الذي يعتمد ثلث السكان على الزراعة.

يمكن الاستدلال على المآزق الحقيقي للسكان المعتمدين على الزراعة باستعراض سريع لنموذج ملكية الأراضي الزراعية. إن جزءاً صغيراً من الأراضي خاضع للملكية الخاصة. تبلغ مساحة الأراضي الزراعية الخاصة ٨,٠ مليون هكتار، من أصل مساحة إجمالية قدرها ٢٢٠ مليون هكتار. ويبلغ عدد المالكين لهذه المساحة المحدودة ١٨٨٠٠٠ مالك حيث يبلغ متوسط الملكية ٤,١ هكتار للفرد الواحد. إن المعلومات الشاملة والدقيقة حول نوعية الملكية الزراعية ليست متوفرة، ولكن يمكن الاستنتاج أن غالبية سكان الريف تملك أراضي لا توفر الشروط الأساسية لحياة مستقرة، نظراً لوجود تفاوت جوهري في نوعية الممتلكات الزراعية، وتوزع السيطرة عليها، وإدارتها بين مجموعتين: هما القبائل في الريف، وتجار المدن. وأبعد من ذلك يمكن القول إن الفعاليات الزراعية محبطة ومعوقة بالإمكانات الفنية البدائية للمزارعين. إن استعمال الأسمدة من قبل المزارعين محدود للغاية. وتزداد أعداد الجرارات الزراعية بصورة مطردة، ولكنها ما زالت دون المعدل المطلوب، إذ إنه يتوفر جرّار واحد لكل ٩٤١ هكتاراً. وأبعد من ذلك، فإن نسبة الأمية المرتفعة والمستوى الفني العام المتواضع المنتشر في الريف، والتقاليد، تعرقل تسريع حدوث نهضة في الريف.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فإن عدم توفر إحصائيات شاملة يدعونا للاعتماد على المؤشرات المتوفرة نستخلص النتائج بخصوص التقدم الذي أنجز في هذا القطاع. كان يوجد في عام ١٩٧١ حوالي ٦١١٠٩ منشأة صناعية خاصة تشغل ١٤٦٧١٠ عمّال. إن ٩٤,٥٪ من هذه المنشآت تستخدم من ١ - ٤



أشخاص، ومجرد ٠,١٪ تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل. يدل هذا على أن مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج على المستوى المؤسسي لا وجود له.

إن تنمية القطاع الصناعي الخاص لا تثير الدهشة. وما زالت عوامل متعددة تعيق تطوير هذا القطاع. ومن الصحيح القول إن الصناعة في السعودية مازالت مكبلة بعوائق بدائية وصعوبات غير محدّدة. ومن أخطر هذه العقبات النقص في أعداد الكوادر الفنية والإدارية والقوى العاملة الماهرة. وتعمّقت هذه الصعوبات بسبب عدم الوضوح في سياسة التصنيع التي لم تعطِ اهتماماً كافياً للاستثمار الإنساني، وانعدام الحافز لتطوير السوق المحلية غير القادرة على منافسة السلع المستوردة المعروضة في السوق.

تركز الاستثمار في قطاع البناء على حساب القطاعات الأخرى، حيث أن ٧٦٪ من رأس المال الثابت الإجمالي مقدّر بأسعار الشراء في السوق توجّه عام ١٩٧٠ إلى المشاريع الإنشائية والبناء. وازداد ذلك بنسبة ١٢٪ سنوياً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. وازدادت المستوردات من السلع الصناعية خلال الفترة نفسها بنسبة ٢٤٢٪، وهي ضعف معدّل نموّ الناتج الوطني الإجمالي.

تشير هذه الأرقام بوضوح إلى أن السعودية تقايز نفعها بالمنتجات الغربية المصنّعة، بدلاً من تطوير الصناعة وإنتاجها وطنياً. ومهما كانت الجهود المبذولة للتصنيع، فهي لا تكفي إلى تحويل القاعدة الصناعية للتكيّف مع توفير إنتاج السلع الاستهلاكية الباهظة الثمن لتأمين متطلبات الفئة الغنية المستهلكة وبناء البنية التحتية الصناعية للاستغناء عن السوق الأجنبية، وإن كان جزئياً بتوفير البدائل للمنتجات الغربية. ويستنتج من برامج التنمية السعودية أنها لا تنتج لاستقلالية الاقتصاد السعودي عن الاقتصاد الغربي، ولكنها تنتج نحو تحقيق الانسجام بينه وبين السوق الغربية.

ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها السعودية نحو تحسين المستوى الصحي والثقافي للشعب ما زالت دون المستوى المطلوب. إن استعراض الواقع الثقافي

والصحي يقدم الدلائل على أنه الأدنى في المنطقة. بدأ الإنفاق يتزايد بصورة ملحوظة في هذين المجالين منذ الستينيات من القرن العشرين. بلغ عدد الطلاب في المدارس الابتدائية والمتوسطة الحكومية عام ١٩٥٥ ما مجموعه ٦٤٦٦٧ طالباً. وكان هؤلاء جميعهم ذكوراً. وللمرة الأولى التي أنشئت فيها مدارس للإناث كان في عام ١٩٦٠، ما يشير، بما لا يقبل الجدل، إلى بداية المجتمع السعودي في ذلك الوقت. وازداد عدد الطلاب الذكور والإناث في عام ١٩٧٣ إلى أن بلغ ٧٢٧٩٤٧ طالباً وطالبة. ورغم مؤشر الزيادة في عدد الطلاب إلا أنه يدل على تواضعه بالمقارنة مع عدد السكّان. لقد كانت نسبة الطلاب إلى السكان عام ١٩٥٥ مجرد ٢,١٥٪. وزادت عام ١٩٧٣ إذ بلغت ١٢٪ من السكان. وهي أقل من أي نسبة في دول المنطقة.

واستمرت نسبة الإنفاق على التعليم والصحة في الميزانية العامة للدولة في السبعينيات على ما هي عليه، واتجهت للانخفاض في بعض السنوات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عائدات النفط في هذه الفترة بقيت في حدودها، ولم يطرأ عليها أية زيادة. ولم يكن مستوى التعليم الجامعي أفضل من التعليم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية. لم تحدث جامعات جديدة، ومع هذا زاد عدد الطلاب في الجامعات من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩، من ٦٩٤٢ إلى ٣٢١٣٧ طالباً. وكان أكثر من ٦٠٪ من هؤلاء يدرسون الفنون، أو العلوم الدينية، و٢٨٠ طالباً يدرسون الهندسة، و٨٤١ طالباً يدرسون الطب، و٦٤٩ زراعة و١٧٣٣ علوماً، و٦٧١٣ اقتصاداً وتجارة. وكان الماضي بتقاليد وأعرافه في هذه المرحلة يتحكم بالحاضر، أي إن الحاضر رهينة للماضي. وهذا ما جعل الإناث يتابعن دراسة العلوم الدينية، واللغات، والتاريخ، على حساب العلوم، ومن الصعوبة بمكان أن يتقبلن علوم العصر. وكان التوجه إلى العلوم الطبية والتمريض أكثر تواضعاً، وعجز هائل في التسهيلات الطبية سواء كانت علاجية أم وقائية. ومازالت أمراض مقيمة مستوطنة تنتشر في الأرياف، بصورة خاصة، مثل الملاريا والتيفوئيد، والديزانتري، وأمراض العيون. في عام ١٩٧٦ كان ٨٥ مستشفى فقط في السعودية، وفيها ١٠٦١٦ سريراً. إن معظم الخدمات

الطبية يجري تركيزها في المدن الرئيسية. وازدادت العناية والخدمات الطبية بمعدل ١٠٪ سنوياً ما أدى إلى تحسّن ملحوظ في هذه المجالات، في بداية القرن الحادي والعشرين، ولكن انشغالات الحكومة خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ومواجهة أخطار الحروب التي شهدتها المنطقة في عام ١٩٨٠، الحرب العراقية - الإيرانية، وفي عام ١٩٩٠ احتلال العراق للكويت، وفي عام ١٩٩١ حرب الخليج الثانية، وفي عام ٢٠٠٣ احتلال أميركا للعراق، أدت إلى تحويل عائدات النفط إلى الشؤون العسكرية بدلاً من التنمية.

تؤكد الوقائع والوثائق أن السعودية الدولة الأغنى في المنطقة. أين تذهب عائدات النفط الطائلة؟ تنفق الأموال في معظمها على المستوردات من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، وبخاصة السلع الاستهلاكية. وتشكل مستورداتها من دول الاتحاد الأوروبي ٦٠٪ من مجمل التجارة الخارجية. وتخصص أموال الأغنياء لشراء الكماليات والسيارات والأبنية وتجهيزاتها الباهظة التكاليف. واستنفد شراء الأسلحة نسبة كبيرة من عائدات النفط، وبخاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣. بلغت واردات السعودية من الأسلحة عام ١٩٧٥، ١٠٣٥٠ مليون دولار. وفي عام ١٩٧٨ أنفق على التسلح ٩٤٣٠ مليون دولار، وازداد هذا المبلغ عام ١٩٧٩ إذ بلغ ١١٣٧٥ مليون دولار، و١١٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ (٣١). واستمر التصاعد في الإنفاق على الأسلحة إذ بلغت قيمة شراء الأسلحة عام ١٩٨١، ١٢٧٠٠ مليون دولار، و١٤٦٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٢.

بلغ المعدل الفردي لإنفاق التسلح عام ١٩٧٩ ٢٤٤٠ دولاراً. وبالمقارنة مع ما أنفقته العراق على التسلح الذي اعتبرته أميركا خطراً على الغرب وعلى المنطقة، نجد أن المعدل الفردي على إنفاق التسلح بلغ لديها في عام ١٩٧٨ ١٧٠ دولاراً. وهذا يوضح أن معدل الإنفاق الفردي على التسلح كان ١٥ ضعفاً مما كان عليه المعدل الفردي للتسلح في العراق، في نفس الفترة من الزمن.

ونجد أن عملية التنمية في السعودية بدأت تتراجع منذ عام ١٩٨٠، العام

الذي بدأت فيه الحرب العراقية - الإيرانية، لأن عائدات النفط أخذت مساراً غير مسار التنمية، وانصبت بكاملها نحو المجهود الحربي لتمويل الحرب العراقية - الإيرانية التي استهلكت، ليس عائدات النفط العراقية فحسب، ولكن عائدات النفط السعودي أيضاً. ولم تنتهِ الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٨، التي استنفذت عائدات النفط في السعودية، حتى بدأت حرب الخليج الثانية التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية على العراق في ١٧/١/١٩٩٠، وتحمل النفط السعودي تكاليف هذه الحرب التي استهلكت كامل المذخرات المالية، ووضعت النفط السعودية رهينة بيد الغرب لسنوات ما بعد الحرب. وتشير كافة الدلائل على أن تكاليف الحرب بلغت حوالي ٦٠٠ مليار دولار أميركي. ومن غير الواضح حتى الآن ماذا ستحمل الإدارة الأميركية السعودية من فاتورة احتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق، بتاريخ ٩/٤/٢٠٠٣، والتكاليف التي تكبدها القوات الأميركية خلال تواجدها فيه.

أما نسبة الإنفاق على التسلح في السعودية إلى مجمل الدخل الوطني فقد بلغت ١٩,٢٪ عام ١٩٧٧. والمورد الرئيسي للأسلحة إلى السعودية كانت الولايات المتحدة الأميركية. وارتفعت النسبة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ إلى ٥١٪ من مجمل الدخل الوطني. وتدل هذه المؤشرات بوضوح لا يقبل الجدل على أن عائدات النفط السعودي تذهب إلى الطبقة الغنية المتنفذة، وإلى كارتلات مؤسسات صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة الأميركية ما لا يبقى أملاً كبيراً لدى الإنسان العادي السعودي.

ويقتضي أن نشير هنا إلى أن الأموال الطائلة التي تذهب إلى الفئة المتنفذة الغنية لا تستثمر في السعودية، إنما تذهب إلى الولايات المتحدة الأميركية على صيغة استثمارات في العقارات، أو ودائع في البنوك، أو لشراء سندات الخزينة الأميركية. وقد قُدرت هذه الأموال بما يربو عن ٨٠٠ مليار دولار أميركي.

### النفط والتنمية في إيران

احتلت إيران مع نهاية القرن التاسع عشر أهمية استراتيجية متميزة بالنسبة إلى بريطانيا كقوة بحرية، لموقعها على طريق الهند. وكان عدد سكان إيران أقل من عشرة ملايين نسمة، يشكّل سكّان الريف أكثر من ٨٠٪ من مجموع السكان. وتضمّن المجتمع الفارسي مجموعات متنوعة، لم يكن أيّ منها في وضع يؤهله لممارسة النفوذ في المملكة. إن غياب الإقطاعيين عن أراضيهم كان يهدد الفلاحين كمبيد لهم، ويجردهم ممّا ينتجون ليقوا في مستوى معاشي متدن. وكانت السلطة الدينية الهرمية قوية، ولكنها تقف في صف متوازٍ لسلطة الإقطاعيين الذين يتولون إعالتهم وتأمين متطلباتهم الحياتية. أما طبقة التجار، خلافاً للبرجوازية الغربية التي تشكل الطبقة المتوسطة في المجتمع والتي أحدثت إصلاحات جمة، لم تتطور أو تبادر إلى خلق أيّ فهم سياسي قادر على إحداث أي تغيير في المجتمع الفارسي. ولم يكن في بلاد فارس أرستقراطية متنورة قادرة على التنسيق مع الشاهوات أو التأثير عليهم. ورغم أن بعض النبلاء تبنّوا مناصب رسمية مسؤولة إلا أن غالبيتهم كانوا منحليين وفاسدين، شكلوا عبئاً ثقيلاً على الميزانية المحدودة المصادر.

كان الشاه يملك ثلاثة مصادر رئيسة للدخل: ضرائب غير مباشرة على البضائع مثل الدخان والضرائب الجمركية، وبيع المناصب الرسمية للذين يستمتعون بالمظاهر البراقة وللذين بالمقابل يبيعون الوظائف إلى الأدنى منهم مرتبة أو التابعين لهم، وأخيراً الاقتراض من البنوك الأجنبية بتقديم التزامات إضافية وحقوق معينة للأجانب المقيمين في إيران. وفي نهاية القرن التاسع عشر وجد الحكّام أن هذا الدخل لا يكفي لتغطية نفقاتهم التبذيرية الطائلة، وتطلّعوا نحو مصادر أخرى أكثر وأكثر لتأمين الدخل المطلوب.

لقد كان المناخ السياسي والاقتصادي للبلاد في نهاية القرن التاسع عشر يتصف بالخداع والفساد. وقد منح الامتياز الأول للنفط للبريطاني وليم كنوكس دارسي في هذا النوع من المناخ السياسي، وهو الذي ساد وطبع تاريخ إيران في القرن العشرين بطابعه.

مُنح الامتياز الذي حصل عليه دارسي عام ١٩٠١ لمدة ستين عاماً. شمل الامتياز التنقيب، والاستثمار، والتطوير، وطرح مناقصات للتسويق، ونقل وبيع الغاز الطبيعي والنفط، والإسفلت، على نطاق الإمبراطورية باستثناء المناطق الشمالية الخمس، الواقعة تحت النفوذ الروسي. لقد شمل الامتياز مساحة قدرها ٥٠٠٠٠٠ ميل مربع. ومنحت الاتفاقية دارسي الحق القطعي في إنشاء خط أنابيب نفط إلى الخليج العربي. ونصّت المادة ١٤ من الاتفاقية على إلغاء جميع الضرائب المتعلقة بالأرض والمستوردات، وألزمت الحكومة الفارسية في حماية الممتلكات العينية للشركة والأشخاص العاملين فيها. وأعطت أصحاب الامتياز الحق في إقامة شركات فرعية بمهمة تنفيذ الامتياز على أن تتمتع كل من هذه الشركات بنفس الامتيازات التي حصل عليها دارسي بموجب الاتفاقية. وفي المقابل يتوجب على دارسي أن يدفع ٢٠٠٠٠ جنيه استرليني نقداً، و٢٠٠٠٠ جنيه سندات مصرفية، ومبلغ ١٨٠٠٠ جنيه سنوياً بدلاً من الضريبة. وكانت المسألة الاقتصادية الأكثر أهمية المتعلقة بالعائدات هي المناورة التي قام بها دارسي للربط بين دفعات العائدات على النفط والأرباح. لقد أخذت الحكومة الفارسية بالاعتبار أن صناعة النفط صناعة واعدة، تقدّم الأمل في رخاء مستقر للدولة، الأمر الذي لم يكن كذلك. لقد كانت الأرباح وفقاً لهذه الاعتبارات موضع تقلّب وتنوّع، ومتناقضة مع توقعات الحكومة في ضمان مورد نقدي مستقر للخزينة، بينما كانت الأرباح تحسب في دول أخرى على أساس محاسبة التكاليف.

تدفق النفط في ١٩٠٨/٥/٢٦ بكميات كبيرة. وأنشئت شركة النفط البريطانية - الفارسية (APOC) لتتولى مسؤولية العمليات المتعلقة بالنفط في بلاد فارس.

وقدم رأس المال المستثمر في الشركة في معظمه من قبل شركة نفط بورمه، (Burmah) وكان دارسي عضواً في مجلس الإدارة الذي استمر في عضويته إلى أن قَدِم استقالته منه عام ١٩١٦ لأسباب مرضية. وتابعت (أبوك) نجاحاتها في جنوب إيران، ولكنها كانت في حاجة ماسة لمزيد من رأس المال لتوسيع نشاطاتها. ومن هذا المنطلق استثمرت الحكومة البريطانية ٢.٢ مليون جنيه إسترليني في الشركة مقابل ٥٢,٥٪ من أسهم الشركة، وعلى أن تستمر الشركة بتزويد الحكومة البريطانية بالنفط لمدة أربعين عاماً بموجب عقد تم توقيعه من قبل الشركة وأدميرال البحرية الحربية البريطانية. ونصّ العقد على بيع النفط للبحرية الحربية البريطانية بأسعار مخفضة خاصة. وشكّل هذا العقد أحد أهمّ المسائل التي طرحت من قبل الشعب الفارسي عندما كان موضوع تأميم شركة النفط البريطانية - الإيرانية موضع حوار ونقاش. تمحور الجدل بين الشعب الفارسي في حينه على أن سعر النفط الذي تحصل عليه البحرية البريطانية، خلال ٤٠ سنة من أبوك (APOC)، يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ سنتاً للبرميل الواحد، بينما سعر البرميل الواحد من النفط في السوق يتراوح ما بين ٩٠ سنتاً و ٢,٤٣ دولاراً. أما بالنسبة إلى ونستون تشرشل فقد وفر هذا العقد على الحكومة البريطانية ٤٠ مليون جنيه من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٢٣. وكان أجمل وصف لنهب الحكومة البريطانية لهذه الأموال، على لسان تشرشل حيث قال: «لقد كافأنا الحظ بمعالجة الصعوبات التي اعترضت مجلس إدارة الأميرالية البحرية بثبات واستمرار وقَدّم لنا جائزة نادرة من الأرض الموعودة فاقت كل أحلامنا البراقة». وقرر الشعب الفارسي أن الأرباح التي جنتها الحكومة البريطانية في الأربعين سنة تجاوزت ٥٠٠ مليون جنيه. ولم تكن الفوائد التي حصلت عليها الحكومة البريطانية اقتصادية فحسب، فقد استخدمت شركة النفط لضمان السيطرة السياسية على بلاد فارس عن طريق استخدام القوة والرشاوى التي قدمتها حيثما التزم الأمر. ووفقاً لما أكدّه آرثر ميلسبوغ، الأميركي الجنسية، المدير العام للشؤون المالية في بلاد فارس، أن شركة النفط (أبوك) «تحولت في جميع مقاصدها وأهدافها إلى ذراع للإمبريالية والاستراتيجية البريطانية».

وقعت أبوك في عام ١٩٢٠ اتفاقية جديدة مع إيران مختلفة كلياً عن الامتياز الأصل، الموقع مع دارسي وكان لمصلحة إيران. أقرّت الاتفاقية تطبيق مبدأ المساهمة في الأرباح على جميع الشركات المنبثقة عن أبوك، مع الأخذ بالاعتبار الحسومات من صافي أرباح الشركات الفرعية، العاملة في مجالات تكرير ونقل وتوزيع النفط الإيراني خارج بلاد فراس. ومن الجهة العملية، فإن أبوك، كشركة متكاملة مهمة ذات انتشار واتساع كبيرين، وبكل ما تتميز به من مرونة في إجراءاتها الحسابية استطاعت أن تخصص أجزاء معتبرة من أرباحها، لنشاطات جانبية فرعية وموازنة لإنتاج سلع نهائية. وبهذه الطريقة حددت الاتفاقية مساهمة الحكومة الفارسية في الأرباح المتعلقة بالامتياز بالنشاطات والفعاليات المنتجة للشركات العاملة في بلاد فارس.

وبعد ثلاثة شهور من توقيع هذه الاتفاقية الجديدة، كانت السلالة الحاكمة قد أزيلت عن الحكم، من قبل رضا خان بهلوي، الذي امتاز بحكمة ومهارة أكثر من الشاه السابق، في التفاوض مع الحكومة البريطانية. وكان الشاه الجديد قد أعلن معارضته للقاعدة التي تجري على أساسها حساب عائدات النفط. ورغم ذلك لم يحدث أي تغيير في المواقف تجاه الاتفاقية، لأن الحكومة البريطانية لم تبدِ أي رد فعل لتصريحات الشاه، ولم يقم الشاه بأي تصرف فعلي بشأن الاتفاقية. وهكذا استمر الوضع على حاله دون أن تصدّق الاتفاقية ودون أن ترفض. وفي هذه الظروف تفاقمت الأزمة المالية الدولية عام ١٩٣٠، وانخفضت عائدات النفط الإيرانية إلى حدّها الأدنى. وفي الوقت الذي بلغت فيه العائدات عام ١٩٣٠ مبلغ ١,٢٨ مليون جنيه انخفضت إلى ٠,٣٠٦ مليون جنيه عام ١٩٣١. وتقتضي الملاحظة هنا إلى أن الانخفاض في العائدات كان أكثر بكثير من الانخفاض في الأرباح الصافية التي تعرضت لها أبوك نتيجة للانكماش الاقتصادي.

وفي مواجهة الظروف المستجدة، هدّد الشاه رضا بهلوي بإلغاء امتياز النفط، إلا أن الحكومة البريطانية حدّرتّه بأنها ستتخذ جملة من الإجراءات كرد فعل إذا ما لجأ لفعل ذلك. ولم يكن أمام الشاه طريقة أخرى سوى الرضوخ إلى



تسوية بموجب اتفاقية جديدة وقعت عام ١٩٣٣، أدت إلى تغيير في أسس حساب عائدات الأسرة الحاكمة. عندما جرى تبديل اتفاقية عام ١٩٢٠، لم تحدد عائدات للأسرة الحاكمة على أساس حجم إنتاج النفط، أو على قاعدة الأطنان المنتجة من النفط. كان على أبوك أن تدفع للحكومة الفارسية ٤ شلنات ذهبية على الطن الواحد من النفط الفارسي المستخرج. ولربما أن هذا كان جديداً بالنسبة لمصلحة الحكومة الفارسية، ولكنه لم يكن مختلفاً عن المعدل المدفوع للعراق أو السعودية. وفي المقابل أعفت الحكومة الشركة من جميع الضرائب، باستثناء تلك الضرائب المقررة بموجب اتفاقية الامتياز. كما أن الحكومة وافقت على عدم اللجوء إلى إلغاء الامتياز أو المطالبة بتعديله «حتى وإن كان ذلك بموجب تشريع شامل أو خاص في المستقبل، أو عن طريق إجراءات إدارية، أو أي فعل صادر عن سلطات تنفيذية».

وقرّر الشاه عام ١٩٣٥ أن اسم البلاد يجب أن يتبدل من بلاد فارس إلى إيران. وبالتوافق مع هذا القرار كان لا بد أن يتبدّل اسم شركة النفط ليصبح شركة النفط الأنكلو - إيرانية (AIOC) وعلى كل حال إن التأهيل الوطني اقتصر على الأسماء فقط، أما الشركة فقد سمح لها بالاستمرار باستغلال موارد البلاد بطريقة الاستغلال البشعة، التي مارسها شركة النفط البريطانية - العراقية في العراق.

لقد استمرت الظروف والعلاقات بين الحكومة وشركة النفط دون تغيير، منذ إقرار اتفاقية عام ١٩٣٣ ولغاية عام ١٩٤٩، ولم يطرأ أي جديد خلال هذه الفترة. ولم يلاحظ أي أثر للتنمية على الاقتصاد الإيراني نتيجة لتطور صناعة النفط في إيران في هذه الفترة الزمنية. ولم يكن بمقدور قطاع النفط إحداث أي أثر على الاقتصاد. كما أنه لم يحدث ثورة صناعية، سواء كان استناداً إلى الأسس الخلفية الصناعية المتخلفة أو إقامة روابط مع الصناعات المتقدمة إن وجدت. لقد كانت صناعة النفط كياناً أجنبياً محدثاً، فُرِضت من الخارج، أو إنها مجرد قطاع جديد محدث. وقعت أرامكو اتفاقية مناصفة مع الحكومة السعودية. وخلقت هذه التطورات في الدولة المجاورة موجة من العداء نحو

شركة النفط الأنكلو - إيرانية في إيران، حيث التوجهات الوطنية كانت تحقق موطن قدم لها في الحكومة وبين المناصب المرموقة في الدولة. ادعت شركة النفط الأنكلو - إيرانية أنها عرضت في عام ١٩٥١ على رئيس الوزراء رازمارا اقتراحاً للتفاوض معها من أجل مساهمة الحكومة بـ ٥٠٪ من الأرباح، ولكن رئيس الوزراء رغب في أن يبقى الموضوع سرّاً، ولم يرفعه إلى البرلمان. ويمكن التنبؤ أو القول، فيما إذا كان قد قُدم إلى رازمارا مثل هذا العرض، أن الأسباب التي دعت له لعدم إحالته إلى المجلس كانت أنه يدرك أن الاقتراح لم يكن مُرضياً، بما فيه الكفاية، ليقنع المجلس بالصديق عليه. قدّم الدكتور مصدق رئيس اللجنة البرلمانية للنفط في ١٩/٢/١٩٥١ مشروع قرار لتأميم صناعة النفط وجميع الممتلكات العائدة لشركة النفط الأنكلو - الإيرانية في إيران. وأعلن رازمارا معارضته لمشروع التأميم بقوله إن إيران، لأسباب فنية اقتصادية، وأسباب سياسية، لا تستطيع تأميم صناعة النفط لديها. وبعد مرور أربعة أيام على تصريحه هذا اغتيل رئيس الوزراء رازمارا. وتولى الدكتور مصدق السلطة في ٢٨/٤/١٩٥١، وبتاريخ ٣٠/٤/١٩٥١ صادق مجلس النواب على مشروع قرار قدّمه مصدق إلى المجلس لتأميم ممتلكات شركة النفط الأنكلو - إيرانية. وأقرّ إنشاء الشركة الإيرانية الوطنية للنفط (NIOC)، ما أثار إجراءات انتقامية من الغرب على صيغة فرض مقاطعة شاملة للنفط الإيراني.

كانت أيام تغلي بالتطورات السياسية المضطربة والمتلاحقة في داخل إيران. واحتدم الصراع بين القوى الوطنية بقيادة مصدق والقوى المؤيدة للشاه والمستفيدة من النظام. وبادر مصدق بتحدي سلطة الشاه، ما أدى إلى قيام المجلس النيابي بثورة ضد الشاه. وكان على الشاه مغادرة البلاد فوراً. ولكن مصدق عجز عن مواجهة الأزمة الاقتصادية المتصاعدة الناجمة عن مقاطعة الغرب للنفط الإيراني. واغتتم الغرب هذه الفرصة بالتآمر مع الجنرال زاهيدي، لعزل مصدق بانقلاب عسكري في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٣. وعاد الشاه من منفاه وأصبح الطريق معتبداً نحو إلغاء قانون التأميم. ودون شك كان قرار التأميم الإيراني ضربة قاصمة للاحتكارات النفطية العالمية في ذلك الوقت. ويقتضي

الإشارة إلى أنه كان بتقدير مصدق أن قرار التأميم كان الطريقة الصحيحة للتعامل مع القوى الإمبريالية. وتأكد في حينه أنه لسوء الحظ أن القوى السياسية المتحررة، على المستويين الوطني والدولي، لم تبلغ القوة التي تستطيع فيها الصمود في مواجهة الاحتكارات العالمية.

استفترت القوى الإمبريالية للإعداد لاتفاقية جديدة للنفط في إيران. وكان من أهم القضايا الأساسية، التي تعترض عليها إيران في مواجهة شركة النفط الأنكلو - إيرانية، عدم الاقتناع بأن يترك النفط الإيراني رهينة بيد شركة نفط واحدة. ووفرت الظروف الفرصة السانحة أمام الولايات المتحدة التي برمجت وهيئات وأدارت الانقلاب العسكري ضد مصدق لاستغلالها على أكمل وجه. واقترحت التوصل إلى اتفاقية بين إيران ومجموعة من شركات النفط الغربية الرئيسة.

وتم تحقيق المطامح الغربية، والأميركية خاصة، وتجاوز الاعتراضات الإيرانية بتوقيع اتفاقية مع إيران، بوضع النفط الإيراني بأيدي مجموعة من شركات النفط، التي بلغ عددها ست عشرة شركة. ولكن تمحواً دقيقاً للاتفاقية يؤكد أن إيران فقدت سيطرتها أو سيادتها الوطنية على مواردها النفطية، لصالح شركات النفط الغربية وهكذا توطد احتكار مجموعة من شركات النفط الاحتكارية العالمية، بدلاً من احتكار شركة واحدة للنفط الإيراني. وأصبحت إيران في هذا الوضع في موقف أضعف مما كانت عليه قبل الاتفاقية، وتعرض مبدأ فرض سيادة الدولة على موارد ثرواتها الطبيعية إلى تجاهل جلي. سيطرت شركات النفط السبع الرئيسة من بين الشركات الست عشرة المشكلة للمجموعة (اتحاد المحتكرين) على ٩٥٪ من النفط الإيراني. وهكذا أخذت مجموعة احتكارية دولية مكان شركة النفط الواحدة التي كانت تحتكر النفط الإيراني. وعبر الأستاذ ستوكينغ Stocking عن الوضع بقوله: «إنها اتفاقية اتحاد المحتكرين، أعطت إيران كل ما كانت ترمي إليه، بينما أعطت بريطانيا الجوهر». وتضمنت اتفاقية اتحاد المحتكرين مواد تعترف بأن الممتلكات تعود إلى إيران، ولكن يحق لشركات اتحاد المحتكرين أن تستعملها. وفي واقع

الأمر، إنه من الخطأ الفادح القول بأن اتفاقية المحتكرين هذه تختلف عن الاتفاقيات الموقعة من قبل شركات النفط الكبرى الأخرى مع الدول المنتجة للنفط في العالم. إن اتفاقية الامتياز كانت في الجوهر حققت تنازلاً من قبل الشركات الموقعة، بمنح الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط مساهمة في الأرباح بنسبة ٥٠٪، وشملت اتفاقية الامتياز ملكية احتياطي النفط وممتلكات الشركة. ونصّ نموذج الاتفاقية السابقة على أن احتياطي النفط وممتلكات الشركة تعود ملكيتها إلى صاحب الامتياز، ولكنها يمكن أن تعاد ملكيتها إلى الدولة المضيفة بعد انتهاء مدة الامتياز، بينما في الوضع الجديد فإن الاحتياطي النفطي وممتلكات الشركات تعود ملكيتها إلى إيران. ولكن يسمح لصاحب الامتياز تشغيلها حتى نهاية فترة الامتياز. وفي أي حال من الأحوال، فإن الدولة المضيفة لا تستطيع أن تتدخل في مسيرة الامتياز.

لقد وضعت اتفاقية اتحاد المحتكرين الأساسية على أن يستمر العمل بموجبها لغاية عام ١٩٧٩. وشملت الاتفاقية منذ ١٩٥٤ ولغاية ١٩٧١ هيكل صياغتها الأساسي رغم إجراء بعض التعديلات البسيطة. وامتاز العام ١٩٧١ بأنه عام التغيير في عالم صناعة النفط الدولية. لقد وقعت اتفاقية طهران في ١٥/٢/١٩٧١، التي رفعت سعر النفط الخام من قبل ست دول من دول الخليج العربي الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). ولحقّت الدول الأعضاء الأخرى في الأوبك بهذه المجموعة، بعد سنة واحدة من توقيع اتفاقية طهران. وتميزت اتفاقية طهران بإحداث تغيير جذري في العلاقات بين المستهلكين والمنتجين، حيث أن سوق المتسوقين قد تحولت إلى سوق البائعين، وتضامن المنتجين بدأ يتعزز.

إن عام ١٩٧١ هو ذلك الزمن الذي تصاعد فيه الشعور الوطني لدى عدد من دول الأوبك، وأخذت تطالب بالتأميم الذي طرح بصورة جدية كقاعدة للتعامل. وفي هذه الأجواء بادرت السعودية للمطالبة بمساهمة متساوية في الحقوق مع شركات النفط العاملة لديها. وجرى في ٢٠/١٢/١٩٧٢ توقيع اتفاقية بين السعودية وأبو ظبي، حدّدت نموذجاً لاتفاقية المشاركة مع شركات

النفط. ويتلخص هذا النموذج باعتماد نهج المصالحة بدلاً من المطالبة بالتأميم. وقررت إيران الانضمام إلى العربية السعودية، وبدأت بالتفاوض مع اتحاد المحكرين في تموز/ يوليو ١٩٧٢.

وتم توقيع اتفاقية جديدة في تموز/ يوليو ١٩٧٣، تقرر بموجبها أن تتولى شركة النفط الإيرانية الوطنية فعاليات الصناعة النفطية. وعلى كل حال، إن قيام شركة النفط الإيرانية الوطنية بفعاليات الصناعة النفطية لم يكن إلا تأمياً للصناعة النفطية، بمصادرة الممتلكات الأجنبية المتعلقة بالنفط. ورغم ذلك، لقد تعهدت شركة النفط الإيرانية الوطنية بتسويق النفط الخام لأعضاء اتحاد المحكرين لمدة ٢٠ عاماً، مدة الاتفاقية. ويجري اعتماد سعر النفط الذي تقررته أوبك. إن التغيير الوحيد في هذه الاتفاقية هو أن إيران وافقت على القيام بمهمة اتحاد المحكرين في استغلال النفط الخام، ونقله إلى موانئ التصدير، لتسليمه إلى ناقلات النفط التابعة للاتحاد. ويقتضي أن تتلاءم سياسة شركة النفط الإيرانية الوطنية مع الاتفاقية الجديدة. ويتطلب من الشركة أن تنتج ٤٢,٥ بليون برميل من النفط الخام، خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٣. ويقتضي أن يباع ٢٩,٣ بليون برميل من النفط الخام من هذه الكمية إلى أعضاء الاتحاد. وخصصت كمية ٦ بلايين برميل للاستهلاك الداخلي في إيران، و٧,٢ بليون برميل للتصدير المباشر.

لقد كان تاريخ تطوير النفط في إيران، باستثناء الفترة التي أمم فيها مصدق النفط من ١٩٥١ - ١٩٥٤ كخطوة نحو بسط ممارسة السيادة الوطنية الدائمة على مصادر الثروات الوطنية، تاريخ السيطرة الإمبريالية بالتواطؤ مع النخبة الحاكمة. واستمر الوضع على هذه الصورة لغاية انتهاء حكم الشاه. ولم يكن الوضع في إيران مختلفاً عما هو عليه في السعودية. ولا غرابة في ذلك، طالما أن القوى الإمبريالية كانت تتخذ منهما قاعدة لها في الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

تزايد دخل النفط بعد الحرب العالمية الثانية بصورة مستمرة. بلغت عائدات النفط الإيراني حتى عام ١٩٢٧ حوالي ٧,٢ مليون جنيه إسترليني، ودخلت في الموازنة العامة للدولة. ومن ١٩٢٧ ولغاية ١٩٤٢ دخل الموازنة العامة ٦٪ فقط

من مجمل عائدات النفط البالغة ٢.٢ مليون جنيه، والنسبة الباقية ومقدارها ٩٤٪ سجلت على أنها نفقات غير روتينية، في حسابات احتياطية خارج الموازنة العامة.

وأصبحت المبالغ المخصصة للتنمية والداخلية في الموازنة العامة للدولة في فترة الثلاثينيات ذات أهمية، ولكن باعتبارها محدودة مقارنة بمجموع العائدات التي لم تلحظ في الموازنة، فهي لم تساهم كثيراً في التنمية بشكل مؤثر. ولم تتعدّ عائدات النفط في تلك الفترة الزمنية ١٥٪ من دخل الدولة الإجمالي. وبلغت عائدات النفط في عام ١٩٥٠، العام الذي سبق سنة تأميم صناعة النفط، حوالي ١٣٪ من الموازنة العامة، وما يقارب ٤٪ من الدخل الوطني. وهكذا كما لاحظنا حتى عام ١٩٥٠ فإن تطوير صناعة النفط في إيران لم يساهم في تطوير القطاعات الأخرى للاقتصاد، والروابط بين النفط والقطاعات الاقتصادية الأخرى كانت غير موجودة.

وفي ١٥/٢/١٩٤٩، أقرّ مجلس النواب خطة تنمية سبوعية، وأنشأ لجنة لتنفيذها. وتقرر رصد مبلغ ٦٥١٠٠٠٠٠٠٠ دولار لتنفيذ الخطة. لقد شهدت فترة تنفيذ الخطة غلياناً سياسياً واضطرابات اجتماعية. أدت الظروف السياسية المتوترة، وردّ فعل بريطانيا، والحكومات الأوروبية الغربية الأخرى على تأميم صناعة النفط في عام ١٩٥١، إلى توقف فعلي لجميع إنتاج وتصدير النفط، ما جعل البلد في أزمة وضائقة مالية حادة، واستبعد العمل بخطة التنمية. ولم ينفق من المبلغ المخصص لمشاريع التنمية البالغ ٢٦,٣ مليار ريال إيراني سوى ٤,١ مليار ريال.

وبعد عزل مصدق من السلطة، وإلغاء قانون التأميم، وضعت خطة التنمية السبوعية موضع التنفيذ، من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٦٢. وتم رصد مبلغ ٧ مليارات ريال لتنفيذها عام ١٩٥٦، وأصبح ٨٤ مليار ريال بعد سنة واحدة. وتم توزيع المبلغ المخصص للتنمية على القطاعات الاقتصادية وفقاً لما يلي: الزراعة والري ٢٩,٨٨ بالمائة، والمواصلات والاتصالات ٤٠,٤٨ بالمائة، والخدمات الاجتماعية ١٨,٤٥ بالمائة. ويجري تأمين المبلغ من عائدات النفط وقروض

أجنبية تسد من عائدات النفط. وتقرر أن يُحتفظ بـ ٨٠٪ من عائدات النفط لتمويل مشاريع التنمية سنوياً. ولكن جميع الأموال المخصصة لتمويل خطة التنمية من عائدات النفط فعلياً، لم تتجاوز ٦١ مليار ريال إيراني. كما أن القروض الأجنبية كانت حوالي ٠,٢٦ مليار ريال. وكان المبلغ المخصص للتنمية من عائدات النفط خلال فترة خطة التنمية السباعية المعدلة حوالي ٤٠ بالمائة من جميع عائدات النفط. ويقتضي التنويه هنا بأن النفط بدأ يساهم في هذه الفترة الزمنية في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وأعدت خطة التنمية الخماسية الثالثة من عام ١٩٦١ إلى ١٩٦٧. وخصص لتمويل الخطة مبلغ ٢٣٠ مليار ريال. وتساهم عائدات النفط بالجزء الأكبر من هذه الأموال (١,٦٦٪). وتم توجيه أكثر من ثلثي عائدات النفط الداخلة في الموازنة العامة للدولة لأغراض التنمية.

وبموجب خطة التنمية الخماسية الرابعة من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٧٢، بلغت مجموع النفقات ٨١٠ مليارات ريال، وكانت مساهمة عائدات النفط في تمويل الخطة بنسبة ٧٦٪. ونلاحظ من خلال تنفيذ خطط التنمية الأربع أن الأولويات في التنفيذ تحولت على الصورة التالية: أكدت الخطة الأولى، التي لم تنفذ، على قطاعات الزراعة والمواصلات والاتصالات والخدمات الاجتماعية التي خصص لها ٨١٪ من المبلغ المخصص لتمويلها. وأخذت أولوية القطاع الزراعي تراجع من خطة إلى أخرى. وانخفض المبلغ المخصص لتمويل القطاع الزراعي من ٢٥٪، كما أشارت إليه الخطة الأولى، إلى ١٥٪ من المبلغ المخصص لتمويل خطة التنمية الرابعة. وارتفعت النسبة المخصصة لقطاعي النقل والاتصالات من ٢٨٪، كما ورد في الخطة الأولى، إلى ٣٣٪ في الخطة الثانية، ثم تناقص إلى ٢٣٪ و١٩٪ في الخطتين الثالثة والرابعة على التوالي. وازدادت مخصصات الوقود والطاقة من ٥٪ في الخطة الأولى إلى ١٦٪ في الخطة الرابعة. وتعرض قطاع الصناعة والتعدين إلى الإهمال في الخطتين الثانية والثالثة، عندما انخفض تمويله إلى ٨ و٧٪ من ١٤٪ في الخطة الأولى، ولكنه

تحسّن في الخطة الرابعة حيث أنه ارتفع إلى ١٩٪. وانخفض نصيب الخدمات الاجتماعية من ٢٨٪، في خطة التنمية الأولى إلى، ٦٪ في الخطة الرابعة.

وغطت خطة التنمية الخامسة من عام ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨. وكان المبلغ الأساسي المخصص لهذه الخطة قد عدل في عام ١٩٧٤، بسبب الارتفاع الهائل في سعر النفط. وكانت الخطة من حيث حجمها واتساعها أكبر من جميع خطط التنمية السابقة. وأعلنت الحكومة تخصيص مبلغ ٦٩,٦ مليار ريال للاستثمار في مشاريع التنمية المدرجة في خطة التنمية الخامسة. يتفق منها على المشاريع العائدة للقطاع العام ٤٦,٤ مليار ريال، و٢٣,٤ مليار ريال على مشاريع القطاع الخاص. وهكذا تزايد الإنفاق على القطاع العام من ١٤,١٪ سنوياً في الخطة الرابعة إلى ٣٨,١ بالمائة سنوياً في الخطة الخامسة.

بالمقارنة بين مصادر التمويل والإنفاق الاستثماري المخصص في الخطتين الرابعة والخامسة نصل إلى النتائج المثيرة التالية: لقد ازدادت عائدات النفط والغاز الطبيعي من ٥٣ بالمائة في الخطة الرابعة إلى ٨٣ بالمائة في مجموع الدخل خلال الخطة الخامسة. وانخفضت نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى الدخل الوطني. إن الاعتماد الكلي على النفط وعائداته لتمويل التنمية الاقتصادية جعل إيران معرضة لمخاطر الدورات الاقتصادية التي تحدث في دول الاتحاد الأوروبي. شهدت خطة التنمية في سنتها التنفيذية الأولى ١٩٧٣ - ١٩٧٤ طفرة اقتصادية، نتيجة لمضاعفة سعر النفط أربعة أمثال منذ العام ١٩٧٣. في هذه السنة ازداد الإنتاج الوطني الإجمالي حوالي ١٥٪ محسوباً بالأسعار الثابتة مع الأخذ بمعدل النمو البالغ ١١,٤ بالمائة. وسجلت عائدات النفط ارتفاعاً بمعدل ٦٢٪ بالمقارنة بأسعار السنة السابقة. وارتفع الدخل الفردي من ٥٠١ دولار عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ إلى ٨١٢ دولاراً، وقارب الهدف المحدد بـ ٨٥٠ دولاراً.

وتابع الاقتصاد الإيراني طفرة نموه، في الوقت الذي كان فيه بقية العالم تواجه أزمة ركود وتضخم نقدي حادة. لقد ازداد الإنتاج الوطني الإجمالي الإيراني بنسبة ١٣,٤٪ محسوباً بالأسعار الثابتة. كما ارتفع الدخل الفردي من



٨١٢ دولاراً عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ إلى ١٣٤٤ دولاراً عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ بأسعار السوق. وساهم ارتفاع سعر تصدير النفط في تسريع نمو الاقتصاد الإيراني رغم عدم نمو مستويات الإنتاج العالمي للنفط بسبب الانخفاض في الطلب العالمي عليه. وبلغت عائدات النفط والغاز الطبيعي ٦٧٪ في الزيادة المتحققة في دخل الحكومة. وعلى كل حال، واجه الاقتصاد تضخماً وطنياً تحقق بسببين: ضغوط ارتفاع التكاليف والزيادة الحادة في الطلب المحلي.

وتغيرت الظروف بحدّة في عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بالنسبة لإيران. لقد أدّى الانكماش في الدول الصناعية المترافق مع الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالطاقة، إلى انخفاض حادّ في الطلب العالمي على النفط، بما في ذلك النفط الإيراني، حيث أن صادرات النفط الإيرانية ازدادت بما يتراوح ١.١٪ بأسعار عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الثابتة. وانخفضت عائدات النفط في تلك السنة أكثر مما كان متوقّعاً في حسابات إعداد الموازنة العامة للدولة. ورغم ذلك ازدادت الموازنة ٢٠٠٪ إذ بلغت ٣٦ مليار دولار.

كانت مساهمة القيمة المضافة للنفط في الإنتاج الوطني الإجمالي بالأسعار السائدة قد انخفضت من ٤٥ بالمائة عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ إلى ٣٧ بالمائة في عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦، ومن ٨٤,٣ بالمائة من دخل الحكومة عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ إلى ٧٧ بالمائة عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦، ومن ٨٩,٤ بالمائة من القطع الأجنبي المتحصل عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ إلى ٨٧,٣ بالمائة عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦. وفي نفس الوقت نجد أن واردات إيران من السلع الاستثمارية، والمتوسطة، والاستهلاكية، ازدادت أكثر بكثير مما كان متوقّعاً لها. بلغت قيمة الواردات عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ /٦.٦/ مليار دولار، حوالي ضعف قيمة الواردات في السنة السابقة. وارتفعت الواردات عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ إلى ما يقارب ١٢ مليار دولار، أي ما يقارب ضعف واردات السنة السابقة.

أثر التراجع في عائدات النفط والارتفاع في الإنفاق بصورة فعلية ومؤثرة في ميزان المدفوعات. لقد نتج عن الانخفاض في صادرات النفط انخفاض في الدخل من القطع الأجنبي. وبالمقابل، ازدادت المدفوعات من القطع الأجنبي

بنسبة ٥٤ بالمائة عما كانت عليه عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦. وبالنسبة فقد انخفض حساب الفائض الصافي من ٨,٥ مليار دولار عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ إلى ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦.

واستمر، في نفس الوقت، حساب رأس المال الصافي في تحقيق عجز انعكس على التزامات الحكومة تجاه القروض الأجنبية، والهبات، والاستثمارات. وبلغ العجز ٣,٩ مليار دولار عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بالمقارنة مع ٣ مليارات دولار في السنة السابقة.

وانخفض الاحتياطي النقدي الخارجي الإيراني من ٧,٢ مليار دولار عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ إلى ٦ مليارات دولار عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦. ونتيجة لانخفاض عائدات النفط والمشاكل الناجمة عن الإنتاج انخفض الإنفاق الحكومي انخفاضاً حاداً عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦. وانخفض الإنفاق العام للمرة الأولى في هذه الفترة من ٦٨ بالمائة إلى ٦٤ بالمائة. وفي نفس الوقت ازداد الدخل من القطاعات غير النفطية، وكان نتيجة لذلك انخفاض مساهمة قطاع النفط في الدخل الوطن في العائدات الحكومية. وعلى كل حال، لم تكن نسبة العائد الفائض إلى الإنتاج الوطني الإجمالي التي كانت ترتفع باضطراب تكفي لمواجهة متطلبات الاستثمار الواسعة والمتزايدة. ومن أجل تحقيق التوازن بين الواردات والاستثمارات، كان لا بد من العمل للحصول على موارد أجنبية أكثر من جهة، وتخفيض الإنفاق على التنمية، من جهة أخرى.

لقد أدى تحقيق التعادل بين الإنفاق والموارد المالية، ضمناً، إلى تعريض الاقتصاد لمزيد من الهيمنة الأجنبية. وظهرت مسألة أخرى، في الوقت الذي لم تبدُ فيه زيادة في الإنفاق على التنمية، في معيار النسبية، ازداد الإنفاق على التسلح، ما جعل نفقات التسلح على حساب تمويل التنمية. وتجدر الإشارة إلى أنه بصورة شاملة، انطلقت عملية تأخذ مجراها، ولكنها ظلت إنجازاتها بعيدة عما كان من الممكن إنجازها. لقد حققت تجربة التنمية في إيران في فترتي الستينيات والسبعينيات معدلاً عالياً ملحوظاً من النمو الاقتصادي والدخل الفردي محسوباً بالأسعار السائدة. لقد تجاوز تنفيذ خطة التنمية الثالثة الهدف المحدد

والمقرر بنسبة نمو ٦٪ بمقدار ٣ بالمائة، وتجاوزت أيضاً خطة التنمية الرابعة الهدف المقرر بنسبة نمو ١٠٪ بمقدار ١,٥ بالمائة، بينما كان معدل النمو في عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ ما يزيد عن ١٤ بالمائة. وكان من المتوقع أن ينمو الإنتاج الوطني الإجمالي ليلبلغ معدل النمو ما يقارب ٢٦ بالمائة سنوياً، بالمقارنة مع معدل النمو الذي تحقق في خطة التنمية الرابعة مقدراً بأسعار السوق السائدة، ليصل إلى ما يزيد عن ٥٥ مليار دولار في العام ١٩٧٧ - ١٩٧٨. وارتفع الدخل الفردي من ٣٨٤ دولاراً عام ١٩٦٧ إلى ٥٥٦ دولاراً عام ١٩٧٢، ووصل إلى مبلغ ١٥٢١ دولاراً في نهاية خطة التنمية الخامسة.

ويرجع النمو المتزايد في الإنتاج الوطني الإجمالي عامة إلى مساهمة قطاع النفط. وإذا ما نظرنا إلى الاقتصاد الإيراني يمكن القول إن هيكلية الاقتصاد أعيد تنظيمها، بحيث أن النمو في قطاع النفط، الذي تجاوز إلى حد بعيد النمو في القطاعات الأخرى، عوّض عن نمو هذه القطاعات التي تناقصت أهميتها في الاقتصاد.

لقد أشارت خطة التنمية الخماسية إلى أن نصف الناتج الوطني كان متوقعاً أن يأتي من قطاع النفط، بالمقارنة بمساهمته عام ١٩٦٧ التي بلغت ١٣,٨٪ فقط. وانخفضت حصة القطاع الزراعي في هذه الفترة بصورة جوهرية من ٢٤,٥ بالمائة إلى ٨ بالمائة، بينما حصة الصناعة والتعدين انخفضت من ١٢,٣ بالمائة إلى ١٦,١ بالمائة. وهكذا نجد أن نموذج النمو هو نمو قطاع منفرد. ولهذا الواقع تأثير مزدوج على الاقتصاد الإيراني. الأول: إن النمو الاقتصادي يركز غالباً على قطاع النفط، ما يجعل الاقتصاد عرضة للتأثير بالتقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي والاستهلاك الدولي للمنتوجات النفطية في السوق الدولية. والثاني: إن فشل القطاعات الأخرى في مجاراة قطاع النفط في النمو يتضمن حقيقة أن قطاع النفط لا يساهم في دفع النمو في القطاعات الأخرى بالقدر المعادل للنمو الذي يحققه، وما هو إلا ما يشبه جزيرة منعزلة مستقلة تنمو بمعزل عن الاقتصاد بكامله.

النفط هو القطاع القائد في الاقتصاد الإيراني. ومن خلال متطلبات القطاع

القائد على السلع والخدمات من القطاعات الأخرى ذات الروابط المختلفة تحفز التطور والنمو لدى إيران. وهذه المتطلبات يمكن أن تنقسم إلى: (١) مقومات (رصيد) ثابتة لتطوير الصناعة و (٢) مقومات لتلبية المتطلبات الروتينية للصناعة.

تتصف الروابط المختلفة بين القطاعات فيما يخص النفقات الاستثمارية بأنها ضعيفة للغاية. وتعتبر صناعة النفط صناعة تتطلب كثافة عالية في رأس المال المستثمر. وترتفع كثافة رأس المال بصورة مستمرة مع الزمن باستخدام آلات ومعدات آلية متطورة في مصافي تكرير النفط ومرافق الشحن. ولا تتوفر لدى الاقتصاد الإيراني الطاقة الكافية لإمداد مثل هذه التجهيزات الرأسمالية التي تتطلبها صناعة النفط، والتي لا بد من استيرادها من الغرب، ما يستوجب الاعتماد على الاقتصادات الغربية بصورة دائرية. من جهة فإن التكنولوجيا والتجهيزات الضرورية لتطوير قطاع النفط يتوجب استيرادها، ومن جهة أخرى فإن إنتاج النفط معتمد ومتوقف على تصدير هذا الإنتاج. إن الجزء الرئيسي الوحيد الذي تمّ إنجازه باستخدام القدرات الاقتصادية الوطنية كان تجهيز وإمداد متطلبات صناعة النفط من السلع الرأسمالية لبناء معمل صناعة الأنابيب المستخدمة في إنشاء خط نفط الأهواز الذي تم إنشاؤه عام ١٩٦٨.

إن المظاهر الأكثر أهمية للروابط المختلفة هي الاستثمار الراهن في صناعة النفط المتعلق بالآلات والتجهيزات والخدمات. إن هذه النفقات بما فيها دفعات أجور العمل، وشراء المعدات والتجهيزات الصناعية من القطاعات الرئيسة. ولقد كانت هذه الروابط قبل تأميم النفط مهمة فعلياً. وفي الفترة الممتدة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٨ ظهر أن مشتريات اتحاد المحترّكين من السلع الأجنبية ارتفعت ٢٥ ضعفاً، بينما مشترياته من المنتجات الوطنية لم تبدِ أي تغيير ملحوظ. وخلافاً لذلك فإن مشتريات شركة النفط الإيرانية الوطنية من المنتجات الوطنية كانت متساوية مع مشترياتها من السلع الأجنبية. وأهمية الروابط المختلفة بين القطاعات تظهر بوضوح من خلال استخدام العمالة المنخفضة المستوى التي تتطلبها الصناعة، التي تتضمن كثافة محدودة من الآلات الاستثمارية ذات التكنولوجيا المتقدمة. كما أنها تستهلك المنتجات الوطنية ذات المستوى

المحدود. وفي واقع الأمر، فإن العمالة في صناعة النفط الإيرانية تتجه نحو الانحدار في الوقت الذي يزداد فيه الإنتاج. وهكذا نجد أن العمالة عام ١٩٥٨ بلغت ٤٤٤١٠ عمّال بينما انخفضت عام ١٩٧٢ إلى ١٧٨٢٧ عاملاً. ويظهر الانخفاض الحادّ في القوة العاملة خلال هذه الفترة الجهود المبذولة في الصناعة النفطية، لرفع الإنتاجية واستعمال الأتمتة في العمليات الإنتاجية والتكرير.

لقد بلغت، على سبيل المثال، مجمل القوى العاملة في إيران عام ١٩٧٣ حوالي ٨,٥ مليون استخدم منها ٧,٦ مليوناً. وبلغ عدد القوى العاملة في الصناعة منها مليونيّ عامل. وعلى هذا الأساس نجد أن ٢١ بالمائة فقط من القوى العاملة في الصناعة تعمل في صناعة النفط. ويتناقص هذا مع القيمة المضافة من قبل قطاع النفط، كنسبة من الإنتاج الوطني الإجمالي الذي يتجاوز ٣٠٪. ويلاحظ بوضوح الدور الضعيف الذي تلعبه صناعة النفط في التنمية الشاملة في الاقتصاد الإيراني، من خلال العلاقة التبادلية بين صناعة النفط والاقتصاد، كما تظهر في العلاقات بين عوامل الإنتاج والإنتاج. وعلى أساس هذه القاعدة نجد أنه لإنتاج ما قيمته ١٠٠ ريال تشتري الصناعة النفطية عوامل إنتاج وطنية بقيمة ٧,٢ مليار ريال من القطاعات الأخرى، وبالمقابل تزود هذه القطاعات من المواد النفطية المنتجة ما قيمته ٨,٤ مليار ريال.

إن التأثير الرئيسي للنفط على الاقتصاد الإيراني هو تأثير مالي بتوفير دخل ضخم. إلا أن التنمية تتطلب أكثر من الدخول المالية. لا تستطيع الدخول النقدية الضخمة الفياضة بحد ذاتها تحويل اقتصاد متخلف إلى اقتصاد متقدم. إن المستفيد الوحيد من الاستثمارات الضخمة هو النخبة الوطنية والاحتكارات الدولية. ولم ينعكس التغيير في الاقتصاد الإيراني على مستوى معيشة الأغلبية العظمى من الجماهير الإيرانية. مازال عمّال الصناعة الذين يحصلون على أجور عالية يعيشون في ظروف معيشية مزرية. لقد انعكست جهود التنمية الرئيسية في إيران على العلاقات الإنتاجية: العلاقات الرأسمالية الإنتاجية، مثل علاقات أجور العمالة مع قلة من الناس الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج، وقد حلّوا مكان الرأسماليين قبل الثورة الإسلامية. وفي القطاع الزراعي نجد أن الفلاحين

المنتجين الأساسيين يسيطرون على وسائل الإنتاج، وبشكل رئيسي الأرض، ولكن عليهم تسليم جزء من الإنتاج إلى الطبقات المؤجرة للأرض، أو مقابل أتاوة عنها. يعمل في الزراعة أكثر من ثلثي سكان إيران الذين يعيشون في القرى، ونصف القوى العاملة تعمل في الزراعة. وهكذا، فإن الأغلبية الواسعة من السكان مرتبطة بالعلاقات الرأسمالية التي كانت سائدة قبل الثورة الإسلامية. إن الأثر الذي أحدثته الثورة البيضاء التي قام بها الشاه عام ١٩٦٢، والتي خطّطت لتنفيذ إصلاح زراعي في الأرض، أدى إلى إحداث بورجوازية وبروليتاريا في الأرياف.

وساهم في تحقيق هذه النتيجة الاستثمار في الزراعة وتوجيه المنافع إلى مالكي الأراضي. ولم تكن حال الفقراء في وضع أفضل مما كانوا عليه قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعي. ففي نهاية الستينيات حوالي ١٠ ملايين من أصل ١٥,٤ مليون من سكان الريف الإيراني كانوا من الطبقة الفقيرة، التي لا تسيطر على الأرض أو تملك أقل من ٤ هكتارات من الأرض.

مع أغلبية سكانية تعيش أقرب إلى حد الكفاف من المستوى المعيشي، تجاوزتها عملية التنمية وتزايد الإنفاق العام والاستثمار، وقد تولّد نموذج من الطلب لصالح الاستهلاك التذيري الترفي. وتوجّهت الاستثمارات بضخامتها لإنشاء معامل الحديد والصلب الواسعة مثلاً، أو الصناعات الثقيلة لإرضاء وتلبية الطلب الاستهلاكي الترفيهي. وتزايد الطلب الفعلي على السلع الترفيهية الاستهلاكية بصورة كبيرة، ما أدى إلى تخصيص أموال طائلة من الدخل الوطني للاستثمار في إشادة المنازل الضخمة ذات المواصفات الترفيهية والمظاهر المترفة الباهرة. وامتصت المضاربات على الأراضي المنظمة للبناء في المدن أموالاً طائلة، ما أدى إلى مضاعفة أسعارها عدة مرات. واستهلكت الأسلحة المستوردة والمصنعة جزءاً كبيراً من عائدات النفط. لقد تبنّى الشاه استراتيجية لجعل إيران قوة إقليمية عظمى في المنطقة وخصص أموالاً طائلة لتعزيز الجيش بمختلف صنوف أسلحته، وخاصة القوات البحرية والصاروخية. أنفقت إيران، عام ١٩٦٠، ٥٧٧ مليون دولار على التسليح، ووصل الإنفاق عام ١٩٧٠ إلى ١٩٠٦

ملايين دولار، وتضاعف خمس مرات إذ أصبح في عام ١٩٧٥ (١٠١٦٨) مليون دولار و ١١٠٣١ مليون دولار عام ١٩٧٦ (٢٢). وتزايد الإنفاق على التسلح من ٤,٣٪ عام ١٩٦٠ إلى ٦.٦٪ عام ١٩٧٠، وإلى ١٣,١٪ عام ١٩٧٥. وتم شراء معظم الأسلحة من الولايات المتحدة الأميركية من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤. لقد أمّدت أميركا إيران بأكثر من ٦٠٪ من الأسلحة التي اشترتها. وازدادت هذه النسبة حيث بلغت ٨١٪ خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩. إن عملية التنمية في إيران، خلال هذه الفترة، الممولة بعائدات النفط عززت النزعة الاستغلالية للإمبريالية والأوتوقراطية الوطنية على حساب الطبقة الكادحة من الشعب الإيراني. وقد تمّ كل هذا في إيران بتخطيط محكم وبطريقة متطورة متقدمة.

ولم تكد تستقر الثورة الإسلامية، وتولي اهتماماتها للتنمية ورفع مستوى الطبقة الفقيرة التي تشكل غالبية المجتمع الإيراني، حتى تفجّرت مجموعات من الأحداث داخلياً وإقليمياً. وكان أخطرها الحرب الإيرانية - العراقية التي استمرت ثماني سنوات استهلكت عائدات النفط، وتحولت الجهود الوطنية نحو شؤون الدفاع والتسلح وتطوير الأسلحة المنتجة محلياً، بدلاً من التركيز على التنمية. وبعد انتهاء الحرب عام ١٩٨٨، بقرار من الزعامة الإيرانية، انشغلت إيران في إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وأخذت تحت الخطى نحو تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.





### النفط والتنمية في الكويت

إن التاريخ الاقتصادي للكويت يعجز في بعض الأحيان عن تقديم البراهين بدقة عن تطوّر التنمية فيها. ويرجع ذلك ببساطة إلى تعريف الفرق بين مفهوم مستوى الدخل الفردي والتنمية. تمتعت الكويت بوفرة مالية قبل أن تصل إلى مرحلة متقدمة من التنمية والتطور بالمفهوم الذي تعرفه اليوم على مدى واسع. إن الوفرة المالية هي التي تجعلها أقرب بمرحلة أو أكثر من مراحل النمو في ظروف معينة. ويبدو أن الكويت انطلقت متجاوزة المراحل التقليدية من النمو، وفقاً لنظرية روستو، أو على الأغلب أنها تجاوزت في انطلاقتها المرحلة ما قبل مرحلة الانطلاق. تخطت في انطلاقتها نحو التنمية المراحل التقليدية مندفة نحو التنمية، من حالة الاستهلاك المكثف في زمن قياسي لا يتعدى الجيل الواحد. وسنستعرض باختصار الطفرة المالية ومن ثم نبث المخاطر التي رافقتها.

لقد كانت الشحنة الأولى من النفط في عام ١٩٤٦، بعد مرور ١٢ عاماً على منح الامتياز، في عام ١٩٣٤، لشركة النفط الكويتية لاستثمار النفط. وتواصل ارتفاع عائدات النفط في السنوات الأربع الأولى حتى بلغت ٥ ملايين دينار كويتي. وشكل ذلك ثروة مفاجأة تبعها ارتفاع حاد في العائدات من عام ١٩٤٦ إلى السبعينيات من القرن الماضي. وتضاعف دخل النفط في الكويت من عام ١٩٥١ - ١٩٦٤ حوالي ٣٥ مرة. ووصل في نهاية عام ١٩٦٥ إلى ٢١٦ مليون دينار كويتي. ونتيجة لتكاثر وتراكم عائدات النفط والانتشار غير الكثيف للسكان أصبح الدخل الفردي واحداً من أعلى الدخول الفردية في العالم: ٣٩٢٩ دولاراً. وحقت الإنشاءات وأعمال البناء نشاطاً متقدماً عظيماً كما كانت التغييرات في نمط الاستهلاك والحياة المعيشية جذرية. وأصبحت مجموعات

اقتصادية جديدة في المقدمة. وكان هناك تحول في الجهود الاقتصادية وانطلاقاً خدمات وفعاليات ثقافية واجتماعية وصحية.

لقد اعتمدت الحكومة في جهودها، من أجل توسيع وتعميق قاعدة الرفاه المعاشي للشعب، جملة من السياسات الداخلية والخارجية. وصُممت هذه السياسات بحيث تسمح لأكبر عدد ممكن من السكان بالمساهمة في مصدر الثروة في الدولة. ومن أجل هذا، توسعت الحكومة في استخدام العمالة في مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية. ودفعت أسعاراً عالية للغاية للأراضي الخاصة التي استملكها للأغراض العامة، وزادت من الإنفاق على مشاريع التنمية. وإلى جانب ذلك، قدمت الحكومة تسهيلات مجانية ثقافية وصحية لجميع أبناء الشعب. وأمدت المحتاجين من السكان بالمساعدات الاجتماعية. واعتمدت في نفس الوقت سياسة الباب المفتوح، وبصورة خاصة للعرب القادمين إلى الكويت، استجابة لفرص العمل المتوفرة بفعل انبعاث مشاريع التنمية في القطاعين العام والخاص.

وأثمرت فعاليات التنمية المنفذة في مجالات البناء التحتاني، الصحية والثقافية، نتائج باهرة للغاية. وتحولت الكويت من دولة تفتقر إلى المياه بشكل كبير إلى دولة تتمتع بوفرة كبيرة من مياه الشرب، بفضل الاستثمارات الضخمة في مشاريع استخراج المياه الجوفية من باطن الأرض، تزيد عن حاجاتها الاستهلاكية. كما أن مشاريع بناء محطات توليد الطاقة الكهربائية تجاوزت طاقتها متطلبات الاستهلاك الحالي إلى ضمان توسع الطلب عليها في المستقبل، في مجالات الاستهلاك المنزلي والصناعي، مع الأخذ بالاعتبار التطور المستقبلي للصناعة. وكان التوسع في التعليم والثقافة من المستويات الرائدة في المنطقة. وتضاعفت الاستثمارات والنفقات على التعليم الابتدائي والمتوسطي والثانوي والجامعي بصورة تدريجية، اعتباراً من عام ١٩٤٦ حتى الحاضر. وكانت نسبة الطلاب في المدارس الحكومية عام ١٩٤٦ لا تتعدى ٤.٤٪ من عدد السكان، إلا أنها تجاوزت ١٨,٦٪ فيما بعد.

ومن المشاكل المعقدة، التي واجهت الحكومة الكويتية في مسيرتها الحديثة

لتطوير وتحديث الاقتصاد الوطني، قلة عدد ذوي الخبرة والكفاءة المدربة لمواجهة الطلب الحقيقي على القوة العاملة. وتتميز الكويت بتواجد مجموعات من العمالة الأجنبية تمثل حوالي ٥٣ بالمائة من السكان وتقدر بما يعادل، أو يزيد عن ٧٠ بالمائة، من مجمل القوى العاملة. وتشكل حضوراً قوياً أو الأغلبية في المجالات الثقافية، والصحية، والهندسية، والخدمات الإدارية، وكذلك في المناصب الاستشارية العليا.

إن ارتفاع عائدات النفط وبالتالي الإنتاج الوطني الإجمالي والدخل الفردي، أتاح المجال لمستويات الاستهلاك الخاص بإمكانية الازدياد. لقد ارتفع الدخل الفردي في الكويت، على أثر الارتفاع الكبير في سعر النفط عام ١٩٧٤، من ٣٩٢٩ دولاراً إلى ١١٣٢٦ دولاراً عام ١٩٧٥. لقد كان النمو الكبير في مستويات الدخل الفردي والاستهلاك بسبب النمو الهائل الذي تحقق في عائدات النفط بصورة رئيسية، وليس نتيجة للنمو أو التطور في القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني.

إن قطاع النفط هو القطاع المسيطر في الاقتصاد الكويتي. ويمثل الدخل العائد من إنتاج النفط وتسويقه ٩٥٪ من واردات الميزانية العامة للدولة. وتساهم القطاعات الإنتاجية الأخرى ليس أكثر من ١١,١ بالمائة من الإنتاج الوطني الإجمالي. ويساهم القطاع الزراعي، باعتباره العمود الفقري في الاقتصادات المختلفة، أقل من ٠,٤٪، بينما تساهم الصناعة بحوالي ٣,٤٪ من الإنتاج الوطني الإجمالي.

يتضح لنا أن الهيكلية الاقتصادية تعتمد بكثافة وبصورة غير صحية على النفط المصدر غير المتجدد والقابل للنضوب. إن الفرصة بأن يحتل القطاع الزراعي دوراً مركزياً ورئيسياً في الاقتصاد الوطني تكاد أن تكون منعدمة أو ضئيلة إلى حد كبير. لقد كشف إحصاء للزراعة بأن الكويت استصلحت مساحة ٢٧ كم<sup>٢</sup> منها حوالي ٦,٥ كم<sup>٢</sup> فقط قابلة للاستثمار، ما يبرهن أن القطاع الصناعي يمثل الأمل المتجدد فيما إذا جرى التحول الاقتصادي بشكل فعال.

ورغم ذلك، تواجه الصناعة عقبات متعددة. وفي مقدمة هذه العقبات قلة مدى توفر المواد الخام للصناعة في البلاد. وفي هذه الظروف لا بد من تحمل تكاليف شحن المواد الخام المستوردة. ثانياً: إن وفرة الأموال المستثمرة الزائدة على تمويل المشاريع الصناعية أدت إلى انعدام الكفاءة والدقة والعناية اللازمة في إعداد الدراسات الاقتصادية حول جدوى المشاريع، ما نتج عنه عدم الدقة في تقويم وحدة التكلفة من جهة، وارتفاع التكلفة الإنتاجية من جهة أخرى. ثالثاً: عدم كفاية القوى العاملة الكويتية لتلبية متطلبات قطاع الصناعة، ما جعل نمو القطاع الصناعي بعيداً عن حدود تطويره الضرورية، في الوقت الذي توفر فيه العمالة الوافدة المؤلفة من آلاف العمال بمهاراتهم المتقدمة والذين يتقاضون أجوراً جداً مرتفعة. إن الأجور المرتفعة للعمالة الوافدة وندرة الموارد الخام تضاف إلى مستوى التكلفة الحدية للوحدة الإنتاجية. والطريق الوحيد لتجاوز مشكلة التكلفة العالية للإنتاج الصناعي هو الإنتاج الصناعي بمقياسه الواسع، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في الكويت بسبب محدودية السوق المحلية. وأكثر من كل ذلك، يبدو أن معظم الصناعة لم تحظْ بدراسة كافية في مرحلة التخطيط لإنشائها كما أنها حُجبت حقائق أساسية، فالخبراء أو المستشارون الأجانب لم يقدموا دائماً بصورة دقيقة وواقعية موضوعية المخاطر التي تنطوي عليها النصائح المتعلقة بالتقنية المركبة عند تسوّق أو انتقاء الآلات المعروضة من الخارج، والاستفادة من المقارنة وفق الشروط التجارية الأفضل.

لقد أنجز تحول هائل في الكويت في مجالات التمويل والاقتصاد والشؤون الاجتماعية. ونذكر أهمية ما تحقق ونثمنه عالياً فيما وضعنا في تصورنا الوضع الاقتصادي والاجتماعي للكويت في السنوات القليلة التي تلت الحرب العالمية الثانية. تتمتع الكويت اليوم بغنى واسع، ومستوى ثقافي واجتماعي متقدم، ويمكن الإدعاء بأن إمكانياتها وطاقاتها الاقتصادية والاجتماعية تحسّنت إلى حد كبير. إن هذا السجل الحافل بالإنجازات كان ممكناً ليس بسبب الثروة النفطية التي تمتعت بها الكويت فحسب، ولكن أيضاً بفضل التلازم بين وجهة النظر الصائبة والإصرار على التنمية والتطوير المتجدد في وضع سياسي مستقر

ومشاركة اجتماعية، وتوفر الدوافع الاقتصادية للتجديد من قبل رجال الأعمال والنهضة الثقافية للمجتمع بشموليتها. يضاف إلى ذلك، المناخ الحرّ المتحرر والسياسة العملية والواقعية بخصوص جذب المهارات غير الكويتية، لتنفيذ مهمات متنوعة ومتعددة يتطلبها تحقيق التنمية السريعة والواسعة.

وعلى كل حال، فإن الإنجازات التي تحققت لم تكن دون دفع تكلفة اجتماعية باهظة الثمن بالمقابل. لقد عانت الكويت، بالإضافة إلى الاهتزازات والاضطرابات الاقتصادية التي رافقت عملية التنمية المتدفعة بسرعة، نوعاً خاصاً من مرض مزمن برهن على ملازمته للمجتمع، ويشكل خطراً مزماً إذا لم تجر معالجة بعناية وسرعة فائقة. ورافق هذا المرض تدفق الثروة من رمال الصحراء المشبعة بالفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. وتضاعفت الثروة بسبب الارتفاع الكبير الذي حدث لسعر النفط في عام ١٩٧٤. وسنستعرض هنا تقويم أربع ظواهر لارتفاع سعر النفط:

أولاً: توفر الأموال الطائلة لعامة الشعب بطرق مختلفة. لقد ارتفعت الرواتب والأجور إلى مستويات عالية، إلى درجة أنها ربما كانت أكثر مما تستدعيه الضرورة، وتقتضيه لاجتذاب العمالة الخارجية للعمل في الدولة وتقديم خدماتهما وخبراتهم أو لإغراء المواطنين الكويتيين بالانخراط في الوظائف والأشغال العامة. وتقتضي الإشارة إلى أن السياسة العامة التي تعلقت باستدراج العمالة الأجنبية إلى البلاد تميزت بالعناية الفائقة وحسن التقدير للكفاءات والمهارات. وينطبق ذلك وبتأثير أشد وضوحاً على مستوى مخصصات أو أجور الكويتيين أنفسهم، حيث أن الأعمال المنجزة من قبلهم عادة ما تكون أقل بكثير مما يتقاضونه من أجور. وبعبارة أخرى، إن الرواتب كثيراً ما تكون عالية جداً، بحيث أنها لا تقارن إطلاقاً بالجهود وطاقات العمل المبذولة والخبرات والمهارات المكتسبة.

إن الإسراف، أو إغداق الأموال أو البذخ يبدو أكثر وضوحاً إذا ما نظرنا بعناية إلى حجم الخدمات الاجتماعية التي تقدم للمواطنين في مجالات التعليم، والصحة، والسكن، والمياه، والكهرباء. لا شك في أن ذلك يظهر سياسة الرفاه

الاجتماعي التي تنفذها الدولة استناداً إلى برمجة وتخطيط مسبق متعمّد. إلا أنه من وجهة علمية ليس إلا تبذيراً للأموال العامة. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن بناء المدارس ليس ضرورياً أن يكون كما هي الحال عليه، أبنية فارمة وباهظة الكلفة، وتوزيع الدواء الحر والمجاني وبطريقة أقرب إلى التبذير منها إلى المساعدة، وإن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لتأمين السكن للمواطنين عن طريق شراء الأراضي بأسعار عالية وإعادة بيعها لهم بأسعار منخفضة تشكل عبئاً على الدولة قد لا يكون له مبرر من الناحية الاقتصادية البحتة.

إن وفرة الأموال العامة أدت إلى قلة العناية بإعداد الدراسات المتعلقة بالمشاريع العامة أو تلك التي تساهم الدولة في إعدادها وتنفيذها، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف تنفيذها، وارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة ارتفاعاً غير مبرر، ولا ضرورة له. وقد يكون هذا سبباً رئيسياً للمصاعب والمشاكل التي تواجهها هذه المشاريع.

ثانياً: والخلل الثاني في النظام الذي يؤدي إلى نتائج اجتماعية خطيرة هو أن الثروة النفطية الهائلة سمحت بحصول المواطنين على مكاسب اجتماعية واقتصادية، دون أن تحملهم بالمقابل المسؤولية بدفع الضرائب المالية. ونتج عن هذا الاختلال في التوازن تطوران غير صحيين. الأول: إن سرعة زيادة إنفاق الأموال العامة في إطار الميزانية العامة للدولة من عائدات النفط لغاية عام ١٩٧٢ كانت أقل من المخصصات المخطط لها، أو المرغوب في إنفاقها. وفي جميع الأحوال لم تكن الزيادة في نمو الإنفاق بعيداً عن زيادة عائدات النفط المرافقة له. إن الظاهرة المقلقة أن الفيض من عائدات النفط المتزايدة ترافق مع رغبة ملحة للإنفاق العام أكثر من الرغبة في بناء احتياطات مالية عالية للدولة.

ويأتي التطور الثاني غير الصحي من حقيقة أن السكان لم يشعروا بأية مسؤولية تجاه المكاسب المالية والخدمية التي يحصلون عليها من القطاع العام. إن نفقات هذه المكاسب تتزايد، سواء بارتفاع كلفة رأس المال أو كلفة عوامل الإنتاج. وفي السنوات التي ازدادت فيها عائدات النفط بصورة ملحوظة نلاحظ أن حجم الإنفاق الحكومي العام كان يقترب من مستوى العائدات الحكومية.

ونجد أن الزيادة السنوية المنتظمة في حجم النفقات على الخدمات المدنية، ومستوى الرواتب والأجور، استمرّا ضاغطين بهدف توسيع الخدمات وتوفيرها للسكان المتزايدين، وتأمين متطلبات الوزارات والإدارات المتنامية في حجمها، في ضوء الإدارة البيروقراطية للمؤسسات دون تحقيق تحسن في النوعية، بالإضافة إلى متطلبات تكاليف التسليح المتزايدة الارتفاع.

ويجد السكان غير المعتادين على دفع الضرائب أنّ من الصعوبة دفع الضرائب لتحتمل بعض الأعباء المالية التي تترتب على الحكومة. لا بل إنه أمر مربك لهم للغاية فيما إذا صادف وطالبتهم الحكومة مفاجأة بدفع ضريبة ما مهما كان مقدارها ضئيلاً.

ثالثاً: إنه ليس بعيد الصلة عن العاملين السليبين للثروة النفطية، وهو ينحصر بتأثير هذه الثروة على القطاعين العام والخاص. إن السهولة في كسب الدخل سواء كان على شكل منافع اجتماعية أو هبات، ورواتب، وفوائد على رأس المال المدّخر، أو الحصول على الأموال ثمناً للأراضي المباعة للحكومة بأسعار مرتفعة جداً مقابل جهود قليلة مبذولة، أدت إلى نتائج اجتماعية خطيرة. ومن هذه النتائج توجّه عامّ لدى المجتمع، مع وجود استثناءات، وهو رفض تقبّل التوجه نحو الأعمال الجدية أو التي تتطلب جهداً استثنائياً، أو تحمل أعباء الأعمال الجادة والصعبة الخاضعة لنظام صارم، أو التي تتطلب التدريب والتعلم وكسب المهارات العالية.

رابعاً: تتعلق هذه الظاهرة بالقوى العاملة. إن المشاكل الناجمة هنا تتمحور حول الفعاليات المعتمدة بقوة على القوى العاملة القادمة من الخارج، ومسألة حجم الخدمات الاجتماعية والتخصص في الفعاليات بين الكويتيين وغير الكويتيين، وتنظيم العمل بصورة عامة، وبزوغ التنافس بين الجيل الجديد المثقف والمتعلم من الكويتيين الباحثين عن العمل والمتطلعين للحصول على رواتب عالية ومناصب براقّة، وبين الجيل السابق من المثقفين الكويتيين الأوائل الشاغلين لهذه المناصب. إن هذه الظواهر مرتبطة ومتداخلة فيما بينها بطريقة أو

أخرى، ومشتقة أساساً من انعدام التوازن في القوى العاملة الكويتية لتنفيذ المسؤوليات والواجبات التي تتطلبها التنمية السريعة للاقتصاد الكويتي الغني.

لقد فرض انعدام التوازن في القوى العاملة تدفق آلاف من الأجانب، للقيام بمسؤولية بناء الاقتصاد بالسرعة التي تجعلها الثروة النفطية ممكنة. إن النهج السليم الذي تستدعيه الضرورة والعقلانية الاقتصادية يشير بوضوح إلى أن العمالة الأجنبية حالت دون القوى العاملة الكويتية من تحمّل المسؤوليات والالتزام بتنفيذ عملية التنمية الوطنية. إن الكويت تتردّد للغاية في منح الأجانب الجنسية الكويتية حتى للأكثر التزاماً بالعمل وتحمّل المسؤوليات والمرغوب فيهم. ويتخطيط متعمّد تعمل الحكومة إلى توفير فرص عمل لأكثر عدد ممكن من الكويتيين، حتى وإن اقتضى الأمر استيعاب المؤسسات لأكثر من طاقتها، برواتب عالية وخاصة في أماكن صنع القرار والوظائف الإدارية، أو حتى في الوظائف الدنيا. وقد جعلت هذه السياسة الغرباء يتركزون بصورة أكثر من الحدّ المعروف في الوظائف ذات التخصصات العالية. ونتيجة للتضخم في العمالة الكويتية والأجور المرتفعة جداً، تعرض الانضباط في العمل إلى الترقّل والتراخي. إن استيعاب العمالة وتشغيلها كوسيلة لتوزيع الدخول يخلق البطالة المقنّعة، ما يقتضي التركيز في خطة التنمية الخماسية على تنمية القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الصناعة وتدريب القوى العاملة وتجهيزها بالعلم والمعرفة والتكنولوجية المتطورة.



## النفط والتنمية في الإمارات العربية المتحدة

كان ميلاد الإمارات العربية المتحدة نتيجة مباشرة لانسحاب القوات البريطانية من منطقة شرق قناة السويس عام ١٩٦٨. وفي ١٩٧١/١١/٢ أعلن إنشاء الإمارات العربية المتحدة رسمياً، مكونة من سبع إمارات منفردة، وهي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، والفجيرة، وعجمان، وأم القيوين. تقع الإمارات العربية المتحدة في زاوية الجزيرة العربية الجنوبية الشرقية. وتقع ست إمارات منها على ساحل الخليج العربي، والإمارة السابعة الفجيرة تقع على خليج عمان.

وعندما أقيمت الوحدة بين الإمارات في عام ١٩٧١، كان لا بد من البدء بتنفيذ عملية التنمية من لاشيء. وفي واقع الأمر، قبل أن يُكتشف النفط لم يكن هناك أي ثروة في الإمارات. بضعة آلاف من الناس منتشرون في عدد من القرى ويعيشون في أكواخ من الطين، ويرعون الإبل، ويصطادون السمك، ويغوصون للحصول على اللؤلؤ. وبمجرد البدء بانسكاب أموال النفط بدأت المشاكل، وأهمها: وجود أموال كثيرة جداً، يجب التصرف بها وإنفاقها. وتدفقت الأموال بسرعة غير معهودة. بلغت عائدات النفط عام ١٩٨١، ١٥ مليار دولار أي أكثر من ٩٠٠٠٠ دولار لكل مواطن من سكان الإمارات. وهيأت هذه الأموال الظروف لتطوير البنى التحتية والقاعدة الاقتصادية للبلاد: الكهرباء والماء، والموانئ، والطرق، وتحسين المستوى الثقافي والخدمات الصحية. واستثمرت أموال ضخمة في مشاريع صناعية واسعة، وبخاصة تلك المشاريع المتعلقة بصناعة النفط.

وحيث توقّرت الأموال الضخمة باليسر المتوفر والمتدفق بغزارة، كما هي

الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الارتقاء في إدارة الاستثمارات وتوجيهها من المسلمات التي تؤدي إلى عدم الكفاءة في استثمار الموارد المالية. وقدمت الإمارات، دون غيرها من الممالك النفطية، مثلاً صارخاً على أن تكاليف التنمية الاقتصادية كانت عموماً غير اقتصادية.

لقد مكنت الثروة النفطية الإمارات العربية المتحدة من إنجاز نمو اقتصادي تحدى الواقع الجغرافي، والسكاني، والثقافي، وكافة الحقائق الموضوعية الأخرى. وكغيرها من دول المنطقة الغنية بالنفط اعتمدت دولة الإمارات بصورة إجمالية على عائدات ثروتها النفطية التي تشكل ٩٠ بالمائة من صادراتها، و٩٥ بالمائة من دخل الحكومة. وبدأ يستقر إنتاجها من النفط منذ عام ١٩٧٩ حيث أنتجت ١,٨٢ مليون برميل من النفط، وبلغت عائداتها منه ١٢,٥ مليار دولار.

وبسبب ارتفاع سعر النفط، وصل دخلها من النفط عام ١٩٨٠ إلى ١٨,٥ مليار دولار رغم انخفاض إنتاجها في ذلك العام نسبياً. وتضاعف إنتاجها الوطني خلال فترة قصيرة لم تتعد الست سنوات سبع مرات، وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨. لقد ارتفع من ١,٥ مليار دولار إلى ١٣,٩ مليار. ورغم أن احتياطات النفط في الإمارات العربية المتحدة كبيرة للغاية إلا أنها قابلة للنضوب طالما أنها غير متجددة ورصيد متناقص. وعبر وزير النفط الأسبق سعيد العتيبة عن هذه الحقيقة بقوله: «يمكن أن يضمن النفط تزايداً في نمو المعدل الاقتصادي، ولكنه لا يمكن أن يضمن استمراره في المستقبل». ونلاحظ الزيادة الهائلة في العائدات النفطية للإمارات العربية في عام ٢٠٠٥، رغم أن حجم إنتاجها لم يتجاوز حصتها في التصدير المحددة من قبل الأوبك، وذلك بسبب الارتفاع في سعر النفط الذي تجاوز حدود الـ ٦٠ دولاراً للبرميل الواحد. لقد تجاوزت عائداتها النفطية ٢٨ مليار دولار. وتجري محاولات جادة لإعادة الهيكلة الاقتصادية. ونتيجة لذلك، نجد أن مساهمة النفط في الناتج الوطني الإجمالي انخفضت من ٨٠ بالمائة إلى ٥٧ بالمائة. وعلى كل حال، إن هذا التحول في مساهمة النفط لم يكن نتيجة لفعاليات اقتصادية إنتاجية، ولكنه كان ظاهرياً ونتيجة لنموّ فعاليات البنى التحتية، وليس للنشاطات الصناعية والزراعية.

فبينما مساهمة البناء والإنشاء في الناتج الوطني الإجمالي ازدادت من ٩,٤ بالمائة خلال السنوات العشر الماضية نجد أن مساهمة القطاع الزراعي لم تتجاوز ٩٪ بالمائة خلال الفترة ذاتها. ويجب التنويه إلى حقيقة أن عامل المناخ والطبيعة يحدّ من نموّ الزراعة. إلا أن نمو الصناعة ومساهمتها ازدادا في السنوات الأخيرة بنسبة ٤,٥ بالمائة. وازدادت مساهمة التجارة والخدمات العامة في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة ٨,٣ بالمائة ٧,٨ بالمائة على التوالي.

كانت الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨ بداية الانطلاق نحو تحقيق تنمية واستثمارات جوهرية في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، إذ بلغت الاستثمارات ١٦,٧ مليار دولار في هذه الحقبة من الزمن، بمعدل ٢,٥ مليار دولار سنوياً مما يشكل ٣٣,٧ بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي للفترة ذاتها، وهي الأعلى سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو المتخلفة. وجلّ هذه الاستثمارات انصبّ في الصناعة. وتعرضت هذه الجهود إلى انتكاسات وتحولات جذرية بسبب اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، ووجّهت الأموال المتحصلة من عائدات النفط للمساهمة في تمويل آلة الحرب العسكرية، وتنمية الشركات المنتجة للأسلحة في الغرب، وإذكاء سفير الحرب الملتته، بدلاً من تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات، وتقديم المساعدة للمساهمة في تطوير المنطقة اقتصادياً ورفع المستوى الثقافي والمعاشي لشعبها. وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وفي عام ١٩٩٠ دخلت المنطقة بكاملها في أتون حرب جديدة على أثر غزو الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها للمنطقة، وتحرير الكويت من قبضة الجيش العراقي المحتل. وتكررت المأساة من جديد، فبدلاً من رصد عائدات النفط المتزايدة لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصّصت لتغطية مساهمة الإمارات في تمويل الحرب وتسديد فواتيرها كما قدرتها الولايات المتحدة الأميركية، وطالبت بها على أساس أنها دخلت الحرب من أجل تحرير الكويت وحماية دول الخليج العربي من خطر العراق. ولم تكد تستقرّ الأمور لصالح التنمية حتى اندلعت الحرب الأميركية الجديد في آذار/ مارس ٢٠٠٣ لاحتلال العراق، بحجة إزالة النظام العراقي واستبداله بنظام

جديد. وانطوى ذلك على مهام جديدة لأموال النفط الإماراتي إلى جانب أموال النفط العربي الأخرى في الخليج بعيداً عن مخططات التنمية. ومع تصاعد عائدات النفط من حيث زيادة حصة الإمارات في إنتاج النفط، وفعل الارتفاع الكبير لسعر النفط أخذت أموال النفط الإماراتي تتجه للتنمية ولتطوير البنى التحتية، وتعزيز التعليم والمؤسسات العلمية والثقافية، وتوفير الرفاه الاجتماعي. ومن المقدر أن تتجاوز عائدات النفط في الإمارات عام ٢٠٠٥ الـ ٢٨ مليار دولار، ومن المتوقع أن تزيد الأموال المخصصة للتنمية عن ثلث هذه العائدات. وتشير الدلائل القاطعة والعقود المبرمة على أن الثلث الآخر من هذه العائدات يعود إلى الدول الغربية على شكل ثمن أسلحة متطورة لا تحتاجها الإمارات، ولن تتوفر لديها القدرات البشرية على استعمالها، كما تقتضيه التكنولوجيا المتطورة المبرمجة فيها. وتحولت الإمارات بفضل أموال النفط المستثمرة في الصناعة والفعاليات التجارية إلى مركز صناعي للإنتاج والتسويق لدول المنطقة، وملتقى عالمي للمسافرين والسياحة. واستقطبت الإمارات، بفضل تحويلها إلى مناطق صناعية حرة، الخبرات والكفاءات والرساميل الوطنية والأجنبية من جميع المنتجات الصناعية الاستهلاكية بأنواعها وصنوفها المتعددة وصارت مركزاً للتسويق والتوزيع الإقليمي والدولي.

ارتفع عدد سكان الإمارات من ٨٠٠٠٠ نسمة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ يوم تأسيسها إلى ما يزيد عن مليون نسمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. ورغم توفر دلائل على تناقص نسبة الزيادة السنوية، إلا أنها مازالت تتعدى ١٠٪ سنوياً، إذ يتراوح عدد سكانها عام ٢٠٠٥ حوالي ١,٢ مليون نسمة. وترجع زيادة عدد السكان في الغالب إلى هجرة العمالة الأجنبية إلى الإمارات، ما يترتب عليه تطبيقات ومضاعفات سياسية، واجتماعية، واقتصادية. وفي هذا الصدد، يشكّل الأمن الغذائي العامل الحاسم في ضمان الأمن الشامل الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي، فيما إذا كان باستطاعة الدولة توفير حاجاتها الغذائية الاستهلاكية. إن الثروة النفطية كافية لضمان الاستهلاك الغذائي لغاية الخمسين سنة القادمة، حيث من المؤكد أن الأموال المتوفرة

ستؤمن شراء الغذاء مع افتراض أن تصدير النفط سيستمر. ورغم بعض النجاحات التي تحققت في مجال الزراعة إلا أن مشكلة الغذاء قائمة. لقد كان الإنتاج الزراعي قبل إقامة الاتحاد في واقع الحال محدوداً ومقتصرأ على التمور، وكميات محدودة من الخضار والفواكه. بلغ إنتاج الإمارات من الزراعة في العقد الأول لإقامتها ٢٤٣٠٠٠ طن، أي ما يعادل ٢٧ بالمائة من مجموع الاستهلاك الوطني. وقررت الإمارات زيادة الاستثمار في الزراعة وتطويرها لتأمين الاستهلاك الوطني من الغذاء، رغم الظروف المناخية والطبيعية غير الملائمة. لقد أشارت وزارة الزراعة والصيد البحري في تقريرها المؤرخ في نيسان/إبريل ١٩٨٠ أنه مع الأخذ بالحسبان النمو السكاني المتزايد، وما يتبعه من تزايد في الاستهلاك الغذائي، فإن هدف تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء قد لا يتحقق بحلول عام ٢٠٠٠. ولكن الجهود والخبرة الكبيرة والمثمرة وتخصيص الأموال الطائلة في تنمية الزراعة أدت إلى تأمين كافة المتطلبات الغذائية، باستثناء تلك التي لا تساعد الطبيعة والمناخ على إنتاجها.

إن معظم المشاكل التي تواجهها الإمارات تتمحور حول الاندفاع نحو الإنفاق، دون الاعتماد على تخطيط مسبق لتوجيه الاستثمارات وفقاً لبرامج محددة بوضوح. تحقق نموّ عشوائي نتج عنه نمو أكثر من المتوقع في قطاعات معينة، وتداخلات اقتصادية في عدة مجالات كالصناعة والخدمات. وتولدت المشاكل من الخيارات المحدودة لدى المستثمر الوطني والرغبة الطبيعية لديه في التوجه لاختيار المشاريع التي تضمن ربحاً سريعاً. وهكذا نجد أن القرارات المتعلقة، سواء كانت بالقطاع الخاص أو الحكومي، محكومة بنقص التخطيط الموجه والمعتمد كلياً على الارتجال، الذي يخلق في الاقتصادات النفطية الغنية حالة من التشوش.

وجرى تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنى التحتية الاجتماعية بالتركيز على الكمية وليس النوعية. حدث هذا بسبب حالة الاختناق الخطيرة في تطوير الموارد الإنسانية. إن قلة عدد السكان اقتضت استيراد العمالة الأجنبية على اختلاف

إمكاناتها الثقافية والمهنية، لمواجهة تقلبات الطلب على الخدمات التي تحتاجها الدولة، وعلى اليد العاملة لتشغيل مشاريع التنمية في كافة المجالات الإنتاجية.

ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت بنجاح كبير وأعطت زخماً للتنمية في إطار البنى التحتية إنشاء شبكة متقدمة من الطرق الأساسية، للربط بين الإمارات المكونة للاتحاد، ما ساهم في تقليل الفوارق في توفير فرص الإعمار والتنمية والاتصال في العالم الخارجي براً وجوّاً وبحراً. ومع هذا، من الصعوبة الإدعاء بأن التنمية كانت شاملة وعلى درجة متساوية بين الإمارات كافة. لقد عانت بعضها مثل عجمان والشارقة، من عدم توفّر شبكة كهرباء قادرة على تلبية احتياجات الإماراتيين من الكهرباء، ولكن تُمّت معالجة هذه المشكلة فيما بعد. كما أن عدم تأمين مياه الشرب للجميع، وبصورة مستقرة، كان يشكّل مشكلة ملحّة بالنسبة لبعض الإمارات تطلب حلاً فورياً تمّ تداركه بكفاءة كبيرة. وتجاوزت الحكومة التفاوت في توفير الخدمات الهاتفية والاتصالات الداخلية والخارجية التي عانت منها البلاد، ومن سوء توزيعها بصورة متساوية بين الإمارات، حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وتوصلت إلى إنجاز شبكات وطنية شاملة لتوزيع المياه وضمانها للجميع وكذلك الاتصالات الداخلية والربط مع العالم الخارجي، باستخدام أحدث التقنيات المتقدمة في العالم. ومن المفارقات التي رافقت التنمية حدوث مراكز صناعية ضخمة وفريدة من نوعها، دون أن يكون لها أية مرجعية في استراتيجية أو خطط التنمية لدى الحكومة المركزية في الإمارات، ومن أهمها دبي وجبل علي. لقد تطورت ونمت وتضخمت هذه المراكز وتحولت إلى تجمعات عالمية، لها ارتباطاتها واتصالاتها الدولية، بعيداً عن كينونتها الوطنية أو الاتحادية دون تنسيق أو تخطيط مع حكومة الاتحاد. وتحول مثلاً جبل علي في فترة قياسية من قرية صحراوية في قلب الصحراء إلى عالم صناعي - تجاري متطور، يجمع بين معالم التقدم الصناعي والإداري، وكأنه مُنشأة غربية أو عالمية غريبة عن محيطها وتاريخها القريب. وظهرت موانئ وأحواض لرسوّ السفن في مستوى يضاهي أكثر الموانئ المتطورة والمتقدمة في العالم. ولا يشدّ مطار دبي ومطار أبو ظبي عن هذه

القاعدة. ويجري الاستمرار في تحديث وتطوير المطارين لاستقبال كل منهما ما يزيد عن خمسين مليون مسافر في العام ٢٠١٠.

تسير عملية التنمية بفضل تدفق أموال النفط الهائلة بطريقة تفوق التصورات والمخططات والتوقعات. وتُنقذ برامج إنشاء التجمعات السكنية الضخمة، والمستشفيات، والمدارس بسهولة ويسر، ووفقاً لمتطلبات واحتياجات السكان. ويجري تزامم وتدافع فريد من نوعه بين ما يجري إنجازه من قبل حكومة الاتحاد وما تتطلبه مشاريع التنمية الجديدة التي يجري تنفيذها بعيداً عن خطط وبرامج الاتحاد. وهذا ما عبّر عنه وزير التخطيط بقوله: «كيف يمكن لنا أن نخطط للتعليم أو الشؤون الصحية عندما لا تعلم الحكومة الاتحادية كم عدد المهندسين التي تتطلبها مشاريع أبو ظبي». إنها مسألة معقدة في ضوء فشل الحكومة الاتحادية في مواجهة متطلبات خطط التنمية وتنفيذ البرامج المخططة. إن مسألة استيراد العمالة تساهم في مضاعفة الحاجة لعمالة مرافقة. من أجل تأمين خدمات كل خبير أجنبي تستجره مشاريع التنمية ويستجر خمسة عمال أجانب، يدخلون البلاد لتأمين الخدمات الأساسية المرتبطة به وبعمله. وهذا ما يخلق دوائر استيراد العمالة اللا مفر منها، استيراد عمالة لخدمة عمالة محدودة من جنسيات مختلفة تبني الاقتصاد الوطني للدولة.

وستبقى عملية التخطيط التنموية في الإمارات قاصرة عن بلوغ الوضع الأمثل ما لم يتم الوصول إلى سياسة سكانية مناسبة. إن وجود شعب لا يتجاوز عدده مائتي ألف إنسان لا يمكن أن يكون كافياً للبناء الاجتماعي - الاقتصادي الذي تطمح إليه الإمارات العربية المتحدة. لقد طرحت هذه المسألة بعمق في إطار المطالبة بإعداد استراتيجية تنمية شاملة، كإحدى النقاط الأساسية التي طرحتها المذكرة المشتركة التي قدمها المجلس الاتحادي الوطني ومجلس الوزراء في شباط/فبراير ١٩٧٩.

بعيداً عن مشكلة التنمية العشوائية أو التلقائية غير المخططة، لقد أدى الإنفاق الكثيف والسريع لأموال النفط إلى تضخم الانحرافات التطبيقية في استراتيجية التنمية. وتفشى أيضاً التضخم النقدي من خلال أسعار السلع

المستوردة. ومن خلال أسعار الواردات انتقل التضخم النقدي من دول منشأ البضاعة المستوردة إلى دولة الإمارات، وأثر مباشرة على تكاليف المشاريع العمرانية والإنشائية، والتنمية، وعلى أسعار السلع الاستهلاكية في الأسواق المحلية. وتقدر نسبة التضخم النقدي السنوية بأنها تتراوح بين ١٥ - ٢٥ بالمائة. ويرجع هذا التضخم إلى عدم كفاءة الجهاز المالي المشرف على السياسة المالية للدولة. وهو بمثابة الثمن الذي لا بد من دفعه مقابل النمو السريع غير المتزن نتيجة العائدات النفطية الضخمة المتزايدة، على أثر الارتفاع المتزايد في سعر النفط عالمياً وازدياد الطلب العالمي عليه. وتعتبر الإمارات من الدول الأكثر كثافة في عدد البنوك الوطنية والأجنبية المتواجدة فيها في العالم. لقد اندفعت البنوك الأجنبية للعمل في الإمارات بوتائر متسارعة منذ الطفرة الأولى في عائدات النفط، التي شهدتها الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧، وترافقت بارتفاع التضخم المالي. وخلال هذه الفترة انجذبت إليها أعداد كبيرة من البنوك الأجنبية، إلى جانب البنوك الوطنية، التي توسعت في أعمالها وضاعفت أرصدها. نلاحظ، أنه عند إنشاء مجلس النقد، في شهر أيار/مايو ١٩٧٣، لم يكن إلا ستة بنوك محلية و ١٤ بنكاً تجارياً أجنبياً عاملة في الإمارات. وفي نهاية العام ١٩٧٦ حصل ٥٣ بنكاً تجارياً على موافقة للعمل فيها. وافتتح ٤٧ بنكاً و ٢٩٥ فرعاً لها. وتراوح حجم هذه البنوك من الكبير إلى المتوسط. وتولت هذه البنوك تنظيم المعاملات المالية للتجارة الخارجية التي شهدت قفزة نوعية، والمعاملات التي رافقت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة مشاريع الإعمار والإنشاء. وكان كل ذلك بمثابة فرص مغرية لهذه البنوك لتحقيق الأرباح الهائلة. وحدثت الصدمة المفاجئة عام ١٩٧٧ بسبب النمو الاقتصادي المتواضع في الدول الصناعية الغربية، في أعقاب الانكماش الاقتصادي في الفترة الممتدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٥. وكان تأثيره ملحوظاً في الاقتصاد الإماراتي، ما أحدث اهتزازاً في التجارة الخارجية وقيمة الدرهم الإماراتي. وعلى أثر ذلك أعلن بنكان كيران إفلاسهما هما: بنك جناتا وبنك عجمان، وأقفلتا تماماً عام ١٩٧٧. وأدى ذلك إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي. ويمكن أن نستنتج بوضوح أن وفرة أموال النفط أدت إلى التوسع في



إنشاء البنوك في الإمارات، وولدت مشكلة جوهرية وُصفت بتكاثر أعداد البنوك بشكل يزيد عن الحاجة.

إن المشكلة الرئيسية التي ظهرت في الإمارات، والناجمة عن الاختلاف في معدلات النمو والاهتزازات الاقتصادية التي رافقت عملية التنمية السريعة، تعود إلى العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي بصورته التقليدية القبلية المتجذرة في الصحراء العربية وتقاليدها.

مازالت هيكلية النظام السياسي - الاجتماعي تنجذر في النظام القبلي وعاداته وتقاليده ومعطياته العفوية المستمدة من حياة الرعي البعيدة عن مفاهيم الصناعة والبنوك وخطط التنمية وما يترتب عليها ويستلزم من إجراءات ونظم إدارية ومالية معقدة. لم يكن من اليسير الفصل، في المفهوم القبلي، بين خزينة شيخ القبيلة وميزانية الدولة، في وقت اندفعت فيه مليارات الدولارات من عائدات النفط بلا توقف، إلى حيث لا يمكن التفريق بين حساب الحاكم الشخصي وميزانية الدولة الذي يملك بحكم التقاليد حرية التصرف الكاملة في هذه الأموال. إن نظام الحكومة بحد ذاته متأصل على قاعدة النظام الاجتماعي البدويّ الأصيل. وتتخذ القرارات من قبل المجلس الأعلى الحاكم بطريقة بسيطة غير معقدة وغير رسمية. وبدأت في الآونة الأخيرة تظهر بعض المؤشرات على تعدد التوجهات السياسية والتنظيمية بين الهرم السياسي والفئة المتنوّرة، التي تلقت تجربة الغرب في جامعاته ومعاهده العلمية، ولكنها لا تملك الحق في صنع القرارات المصيرية أو التأثير فيها. ويبقى، بالنسبة للفئة الأولى، التمييز بين المصالح الخاصة والعامة غير واضح. ويعين مجلس الوزراء وفقاً لنصيب كل من الإمارات في ملاك المجلس.

وتجدر الإشارة إلى أن إمارتين فقط من الإمارات السبع تملك ثروة نفطية، وهما أبو ظبي ودبي. أما الإمارات الأخرى فهي لا تملك نفطاً، وهي فقيرة الموارد تعتمد على المساعدات والهبات التي تقدمها لها أبو ظبي ودبي. وتبقى المشكلة المعقدة في الإمارات أن الأغلبية من سكانها ليست من المواطنين. ويقدر عدد العمال الأجانب العاملين في الإمارات حوالي ٨٥ بالمائة من

السكان القاطنين فيها. وهم معظمهم من الهنود والباكستانيين ومن الدول العربية. وستظل المشكلة الحقيقية في دولة الإمارات أنها تملك ثروة نفطية هائلة وأموالاً طائلة تتطلب جهداً مفضياً لإدارتها.

## تقويم واستنتاج

لقد استعرضنا فيما سبق، باختصار ما، عملية التنمية في عدد من الدول النامية المنتجة للنفط. وبدأنا في مقدمة حوار حول نظرية التنمية في مثل هذه الاقتصادات. إن جوهر النقاش، في واقع الأمر، ومركز الحوار ينصبّ على أن عملية التنمية في الدول النفطية النامية منفردة بذاتها، ومختلفة عن تجارب الدول الغربية. إن هذا الانفراد يرجع إلى عاملين أساسيين. أولاً: ينطبق على جميع الدول النامية بصورة عامة، وهو وجود أسباب تاريخية لا تسمح بتكرار عملية التنمية التي جرت في الدول الغربية في هذه الدول. لقد وضعت السيطرة الاستعمارية الغربية الدول النامية المنتجة للنفط في الجانب الآخر من التاريخ. وجرى تشكيل الهيكلة الاقتصادية لهذه الدول، وفقاً للدور الذي فُرض عليها أن تلعبه من قبل عواصم الدول المستعمرة. ثانياً: إن مقايضة النفط بالتنمية يعتمد بشكل حاسم على دور الدولة، طالما أن العائدات النفطية الحقيقية المتحصلة من قبل الدولة تجعلها اللاعب الرئيسي في عملية التنمية. وهكذا، فإن الدولة تملك الدور الفاعل الحاسم الذي تلعبه في جميع الدول المتخلفة في العالم اليوم، وفي أي مكان، ويظهر بوضوح أشمل وأهم في الدول النامية المنتجة للنفط.

تمحّصنا بعناية فائقة تطبيقات نظريات التنمية المتنوعة في الدول النامية المنتجة للنفط، واستعرضنا ثلاث نظريات للتنمية. الأولى: النظرية القائمة على مفهوم الطاقة الاستيعابية، ودور الاستثمار. وهنا قمنا بالتأكيد على أنه في الوقت الذي يحتل فيه مفهوم الطاقة الاستيعابية للدول النامية النفطية مكان الصدارة في

مفاهيم التنمية، يجب أن لا يُحتم هذا المفهوم بمجرد القدرة الاستثمارية، ولكن يجب أن يشمل جميع أنواع الإنفاق الحكومي، والمدفوعات المحوّلة، آخذين بالاعتبار دور الحكومة الفعّال والمؤثر في هذه الاقتصادات، وأيضاً أسباب الحاجة للتركيز على أهمية التنمية وتطوير رأس المال البشري، وغيره من عوامل.

إن المفهوم الضيق للاستثمار هو الذي جعلنا نرفض النظرية الكينزية في التنمية، ونظرية هارود - دومر القائمة على الاستثمار ومعدّل إنتاجية رأس المال. إن هذه النظريات غير قابلة للتطبيق، طالما أنها تؤكد فقط على معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي وتتجاهل العوامل الأخرى المرتبط بالتنمية. وربما نستطيع القول هنا، فيما يتعلق بالدول النامية المنتجة للنفط، إن الناتج الوطني الإجمالي والدخل الفردي أكثر المؤشرات المضلّة في التنمية، حيث أنه لا توجد فجوة بين مستويات الدخل الفردي الناتج من عائدات النفط الضخمة والتنمية بمثل هذا الوضوح.

لقد أجرينا مراجعة شاملة لمفاهيم التصنيع. ورفضنا كلياً الانتقادات التي وُجّهت ضد التصنيع، كمدخل للتنمية، وأنجع النظريات لتسريعها وتحقيق التقدم، ما يستوجب أن يكون التصنيع جوهر ومركز عملية التنمية في الدول النامية والمنتجة للنفط، مفترضين استمراريتها بصورة متوازنة ومترافقة مع تنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا المتطورة وتطبيقها.

في المناقشة النظرية لخلفية عملية التنمية التي تبعتها في الدول الخمس: العراق، والسعودية العربية، وإيران، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، تناولنا في البحث العاملين التاليين. أولاً: تاريخ تطور تنمية صناعة النفط في هذه الدول، في إطار العلاقة بين الابتكارات النفطية والحكومة المحلية والصراعات والتعاون بين الجانبين، كواقع تاريخي كان لابد من اقتفاء آثاره. ثانياً: جهود الدولة لتعزيز ودفع عملية التنمية في هذه الاقتصادات، وتحليل النتائج المسجلة لهذه الإنجازات. وانحصر البحث والتحليل بالنسبة إلى الكويت

والإمارات العربية المتحدة بعدد من المشاكل المعيّنة التي برزت عند مبادلة عائدات النفط بالتنمية.

إن تاريخ تطوير صناعة النفط في العراق، والسعودية العربية، وإيران، كان متشابهاً في هذه الدول إلى حد التطابق والتماثل الكامل. منحت هذه الدول امتيازات استثمار النفط إلى الاحتكارات الغربية بأي ثمن. وتبع ذلك فترة السيطرة على هذه الدول من قبل الاحتكارات النفطية والدول التابعة لها. وطُبعت السيطرة بسرعة، وسلب مطلق، وبدون قيود، لمصادر النفط في هذه الدول. وفشلت جميع الجهود المبذولة لتأمين شروط أفضل واحتواء المحتكرين، عن طريق دعوة منافسين آخرين من شركات النفط باستخدام الخديعة والحيلة والضغط السياسي. وحدث التغيير عام ١٩٥١ بالتوقيع على اتفاقيات بين هذه الدول وشركات النفط على المشاركة في الأرباح بنسبة ٥٠٪.

وكان التغيير، على كل حال، شكلياً كمياً وليس نوعياً. ولم تبلغ الدول النفطية حتى ذلك التاريخ المرحلة التي تطالب فيها، أو تؤكد سيادتها على مصادر ثرواتها النفطية. واستمر الوضع لغاية عام ١٩٥٨، باستثناء فترة قصيرة في بداية الخمسينيات، عندما أعلنت القوى الوطنية في إيران بزعامه مصدق تأميم النفط الإيراني. ولكن مصدق كان قد عزل في شهر آب/أغسطس ١٩٥٣ وألغى التأميم.

بدأ عصر جديد في الشرق الأوسط بثورة ١٩٥٨، التي جاءت بالقوى الوطنية إلى السلطة في العراق. وتوّجت هذه الفترة بانتصار بلغ مداه الأقصى بتكريس مبدأ السيادة الدائمة على موارد الثروات الطبيعية. لقد حجمت القيادة الوطنية في العراق قوة شركة نفط العراق في الستينيات من القرن الماضي، وقامت أخيراً بتأميمها عام ١٩٧٢. إن ما فشل مصدق في تحقيقه تحقق للمرة الأولى في العراق. لقد كان العراق بالتعاون مع الدول المتطرفة، مثل ليبيا والجزائر، سبباً في ولادة نظام النفط الجديد في عام ١٩٧٣، بممارسة أوبك سيطرتها الشاملة على أسعار النفط. وفي نفس الوقت لعبت العراق دوراً رئيسياً

باستعمال النفط كسلاح ضد الغرب، لوقوفه إلى جانب إسرائيل في عدوانها على الدول العربية.

إذا ما نظرنا إلى تجربة السعودية العربية، وإيران، نجد أن هاتين الدولتين أعطتا اهتماماً متواضعاً لمبدأ السيادة الدائمة على موارد الثروات الطبيعية. ومع توقيع امتيازات نفطية جديدة في الشرق الأوسط ظهر توجه جديد وعلاقات جديدة مع شركات النفط، تقوم على التعاون والتفاهم، بدلاً من المجابهة كما شاهدنا في العراق. وتحولت السعودية، بصورة وأخرى، متفهمة لسياسة شركات النفط وللقوى الغربية المدافعة عنها بزعامة الولايات المتحدة الأميركية. ولعبت إيران دوراً قد لا يختلف عن دور السعودية العربية، لا بل كانت الحليف الرئيسي للإمبريالية الأميركية في المنطقة، حتى انتصار الثورة الإسلامية التي أزاحت الشاه ونظامه عن الحكم.

ظهر، بوضوح بعد عام ١٩٥٨، تياران سياسيان في الدول الثلاث التي كان عليها أن تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً، ليس بخصوص تطور العلاقة بين شركات النفط والحكومات المحلية فحسب، ولكن أيضاً فيما يتعلق بعملية التنمية الاقتصادية خلال العقدين التاليين للثورة العراقية. برزت، من جانب، قيادة وطنية في العراق تعمل لتحقيق مصالح الوطن والمواطنين إجمالاً. كانت مصادر النفط قد تأقمت ووجهت من أجل تحرير الإنسان العادي من الحرمان الاقتصادي والاستغلال. وفي الجانب الآخر، كان التيار المتحالف مع القوى الأجنبية المستغلة والمسيطر والمؤلف من القوى المحلية من النخبة الممثلة لمصالح الاحتكارات النفطية. من خلال المشاريع الخاصة والتعاون فيما بينها. وكانت عائدات النفط، قبل الثورة، تحت تصرف هذه الفئة لا تُستخدم من أجل التنمية ولكنها تُستغل بشكل كبير لتوفير الاستهلاك الترفي للطبقة الغنية ومشتريات الأسلحة.

وفي دولة نامية منتجة للنفط، يمكن أن تترجم التزامات القيادة السياسية لديها نحو التنمية بطرق متعددة، بعضها قد يكون مباشراً والآخر غير مباشر. الطرق المباشرة تستوجب على الحكومة تعزيز الإمكانات الإنتاجية المتوفرة لدى

الدولة في كافة القطاعات الاقتصادية. وتأخذ هذه الإجراءات صيغة إعداد برنامج للاستثمار في القطاع العام بكل ما يترتب عليه من بناء المؤسسات، وتشجيع وتسهيل البحث العلمي، والدراسات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية للمشاريع، وتعزيز وتطوير التعليم، وتدريب القوى العاملة، وتحديث المؤسسات، وغير ذلك من إجراءات تساهم في توسيع الطاقات الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج. وإلى جانب ذلك، على الدولة أن تمارس نشاطاتها بغية تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة، بحيث يعكس بصورة أفضل مساهمة الطاقات البشرية بكفاءاتها المتنوعة في الاقتصاد ورفع الإنتاجية. وأخيراً، إن الجهود المشار إليها في مجال الإنتاج وتوزيعه يقتضي أن تترافق بإجراءات حثيثة وواسعة لتحقيق تغييرات في النظام الاجتماعي - الاقتصادي، وبرمجته في إطار محدد ليكون أكثر نفعاً للشعب، متلائماً مع التنمية، وفاعلاً في إنجاز المشاريع المبرمجة.

وتأخذ التزامات القيادة، بخصوص القطاع الخاص، أشكالاً غير مباشرة. وتترجم هذه الالتزامات، بصورة عامة، على شكل مجموعتين واسعتين من الإجراءات والسياسات. تصمّم الأولى لدفع عجلة المقاولات والاستثمارات في الاتجاهات المنسجمة والمترابطة مع التوجهات الشاملة للسياسة الاقتصادية والغايات والأهداف التي تقررها القيادة لدفع الاقتصاد لبلوغها. ويجري ذلك بموازاة نماذج من الاستثمار والنمو وتشغيل العمالة، على مستوى القطاعات الاقتصادية، والصناعة بخاصة، التي تحددها القيادة. والمجموعة الثانية، تصمّم وتبرمج لكبح أو منع الفعاليات والاستثمارات التي لا ترغب القيادة في تشجيعها، استناداً إلى أسس تقويمها ومدى فائدتها للاقتصاد والمجتمع.

وبعيداً عن هذه الالتزامات فيما يتعلق بالقطاعين العام والخاص، توجد طرق أخرى من العمل يمكن انتقاؤها للوصول إلى أهداف معينة. وتكون التنمية عادة محكومة برغبات القيادة وأحكام واعتبارات أربعة، من هذه الأحكام غير قابلة للنقاش. الأول: تحقيق أو بلوغ معدل للنمو الاقتصادي عالي على مستوى الاقتصاد بأكليته، مع مستوى معقول من الاستقرار الاقتصادي. والثاني: رفع

مستوى العمالة، وبعبارة أخرى تخفيض مستوى البطالة والبطالة المقنعة. والثالث: تخفيض درجة المواجهة، وبخاصة عندما يكون الوضع متعلقاً باستغلال الثروات الطبيعية، أو المسائل المتعلقة بحياة المجتمع المعيشية، أو القضايا الاجتماعية - السياسية التي تبرز من تواجد صناعة أو قطاع تملكه أو تديره قوى أجنبية كصناعة النفط. والمجموعة الأخيرة هي التخفيض أو القضاء التدريجي على انعدام التوازن في الاقتصاد والمجتمع بين الطبقات الاجتماعية، والأقاليم، والقطاعات.

إن التزامات القيادة تجاه هذه الأهداف والمواضيع يمكن الحكم عليها من خلال منظورها ومردودها في مجالين شاملين. الأول: التخطيط التنموي الذي يضع الإطار لسياسة الإنفاق العام وتخصيص المصادر المالية المتوفرة. إن نتائج التبدلات في الاقتصاد والمجتمع أو انعدامها يمثلان، كتحليل قطعي، الحكم الأجدى والأفضل على دور الحكومة وأفعالها في هذا المجال. والثاني: إن الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي ضرورة لتأكيد اللحمة بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، التي تسمح بتوجيه ثمرة التنمية نحو جماهير الشعب. وننوّه هنا إلى أنه إذا كان الهدف الأساسي من التنمية هو رفع المستوى المعاشي والإنساني للإنسان العادي، فإن ذلك يتحقق بالتكامل الفعّال بين هذين المجالين. وبعبارة أخرى، إذا كان التخطيط التنموي في مجتمع تستغل فيه الأقلية التي تملك الكثير الأغلبية التي لا تملك إلا القليل، ولا تبذل فيه الجهود لتغيير هذا الواقع القائم على علاقة غير متكافئة وعادلة بين القوى الاجتماعية في المجتمع، عند ذلك فإن ثمرات التنمية لن تصل إلى جماهير الشعب، ومعظم المنافع تحتكرها الطبقة التي تملك. إنّ تمحص تجربة الدول قيد البحث بعمق ودقة، وفي ضوء المنحى والتوجه الذي نرمي إليه، نجد أنه، باستثناء العراق ولربما الكويت، أن جميع الدول الأخرى لم تنجز ما يعطي إحساساً أو انطباعاً حقيقياً بأنها حققت ما يجب تحقيقه.

دعنا ننظر أولاً إلى تجربة التخطيط. إن مهمة المخطط أو مصمم سياسة التخطيط هي، أو بالأحرى يجب أن تكون، شبيهة إلى حد بعيد بعمل المهندس



المعماري. كلاهما ينطلق من تصور معين لما يرغب في خلقه أو تشكيله. إن معالم وهيكلية التخطيط تنبثق من النظرة المستقبلية للاقتصاد والمجتمع، التي يستهدف تشكيلها دون الأخذ بالاعتبار حجم وشمولية هذا الهدف المزمع تحقيقه. ويتجاهل هذه الحقائق، يبقى التخطيط عملاً كئيباً مجرداً من الأفق والعمق. وبوضوح وجلاء نودّ التأكيد على أن التخطي للمستقبل يجب أن يشمل بعض التحولات الهامة في الاقتصاد والمجتمع.

لقد بدأ التخطيط في العراق عام ١٩٥١ قبل أن يبدأ بغيرها من الدول الأخرى. وتحقق قليل من التقدم على هذا الطريق حتى عام ١٩٥٨. وشهدت هذه الفترة صياغة أربع خطط لم تنفَّذ أيّ منها تنفيذاً كاملاً. وتأسست مؤسسات للتخطيط بعد ثورة ١٩٥٨. وكان هناك تطور تدريجي في منهجية التخطيط حيث أن الخطتين الخماسيتين المعدّتين لعقد السبعينيات من القرن الماضي، اكتملتا فنياً ومنهجياً، وشملتا عناصر التخطيط وأصوله العلمية. وكانت أهداف الخطتين المفترضة أكثر وضوحاً مما كانت عليه في الخطط السابقة. وأعطى القطاع الزراعي، الذي يتحمّل أعباء إعاشة أغلبية المجتمع، الأولوية المتزايدة في تخصيص حوالي ٣٥ بالمائة من الأموال التي رصدت لتمويل خطط التنمية الخماسية. إن الهدفين التوأم في هذا القطاع هما: (١) زيادة دخول سكان الريف بصورة عامة، وسكان الريف الفقراء بخاصة، و(٢) تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. وقد تمّ إجراء تحولات أساسية في الصناعة التي استأثرت باستثمارات ضخمة وتوجّهت إلى صناعة النفط بصورة خاصة كقطاع رائد. وأتم قطاع النفط، وبذلت جهود كبيرة لوضع حدّ للازدواجية التي أوجدتها شركات النفط الأجنبية في الاقتصاد، وبالتالي تكامل هذا القطاع أكثر فأكثر في داخل الاقتصاد، ما يسرّع التنمية الشاملة بتعزيز الروابط والمساهمة المشتركة بين القطاعات المختلفة.

توجّه التخطيط نحو الفعاليات الإنتاجية، وترافق بدرجة متساوية مع دفع حيوي نشيط باتجاه تنمية الموارد البشرية باستثمارات كبيرة في مجالات التعليم والثقافة والصحة والخدمات العامة. وجرى تنفيذ كل ذلك برعاية وإشراف وتنفيذ

القطاع العام. وسمح للقطاع الخاص بالتطور والانتشار، ولكن بالاتجاهات والأهداف المكتملة للأهداف الشاملة المحددة والمبرمجة من قبل القيادة السياسية.

الأكثر أهمية من كل ذلك، أن التخطيط التنموي تم استكمالها بالجهود الجادة لبناء طبقة اجتماعية كقاعدة أساسية للنظام الاجتماعي - الاقتصادي. وخطط للإصلاح الزراعي لتحسين الأوضاع المعيشية والسكنية والتعليمية لسكان الريف وبخاصة المزارعين الصغار، والعمال الزراعيين. كما بُذلت جهود لتشجيع وتعزيز العمل التعاوني في الزراعة. وعلى أثر تنفيذ سلسلة من التأميمات في الصناعة، وضع في حوزة القطاع العام مؤسسات وتجهيزات كبيرة وهامة. وترافق إصلاح النظام الاجتماعي - الاقتصادي مع بعض الإجراءات التي من شأنها رفع المستوى المعيشي للطبقة العاملة بصورة مباشرة. ومن هذه الإجراءات نقل سكان الأحياء المزدهمة والقديمة والقدرة إلى مجموعات سكنية جديدة وحديثة أفضل نوعياً، ومجهزة بالخدمات الصحية، والتعليمية، والترفيهية. وانتقلت ملكية أدوات ووسائل الإنتاج في المدن والقطاع الصناعي بصورة تدريجية إلى الدولة عن طريق مراسيم التأميم. وبسطة الدولة سيطرتها شبه الكاملة على الفعاليات المنتجة. وهكذا كان من الممكن أن تنصب المنافع في القنوات التي تصل إلى الشعب مباشرة، دون استثناء فئة أو طبقة ما من المجتمع.

وتبنت السعودية العربية سياسة المصالحة التي يقتضيها الأمر الواقع مع شركات النفط، حيث تقوم شراكة بين الحكومة والشركات باقتسام أرباح النفط، كأنه احتياط مشترك بين الاحتكارات النفطية والحكومة. ويلاحظ أن مفهوم التنمية حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين لم يُلَ في تصوّر الحكومة. إن معظم عائدات النفط كانت تقايض بسلع استهلاكية مترفة وتنفق بشكل تبذيري. ومع أن وكالة للتخطيط أنشئت عام ١٩٦١، وأعيد تنظيمها عام ١٩٦٤، إلا أن المسؤولين عن إدارتها لم يكن لديهم تصور ما حول التخطيط.

أعدت أول خطة للتنمية في السعودية عام ١٩٧٠، ما يجعل السعودية واحدة من الدول الأخيرة في المنطقة التي تبذل جهوداً في هذا المضمار. ولكن الخطة

لم تكن إلا مجرد مجموعة من الأرقام، مع نقص في المعلومات والإحصائيات ذات الصلة. وتضمنت الخطة منهجية متواضعة تستحق التدقيق. ولم تكن خطة التنمية الثانية التي شملت الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ أكثر أهمية وتطوراً من الأولى.

ويمثل التخطيط قيمة معينة في اقتصاد ترتبط فيه القيادة بقوى السوق والمشاريع الحرة، بطريقة واضحة غير خفية وتكشف قوى السوق، مع مرور الزمن، التنافس بين الاحتكارات الأجنبية المتموضعة بجلاء حول قطاع النفط وبين القطاعات الوطنية التي مازالت تحت سيطرة القوى السابقة لعهد الرأسمالية. إن الإنفاق العام في اقتصاد من هذا النوع يبني بنى تحتية، ويقدم تسهيلات رفاية للنخبة الوطنية والأجنبية. إن جمهرة الناس بالنتيجة التي تشكل ٦٦,١ بالمائة من القوى العاملة تعمل في القطاع الأساسي، وتساهم في ما لا يزيد عن (١) بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي. وفي مقابل هذه القوة نجد أن ١١,٧ بالمائة من القوى العاملة تعمل في القطاع الثانوي، وتساهم في ٩٢ بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي. ومن الحقائق التي تدعو للاعتبار أن الفئة الكبيرة والواسعة الانتشار والعاملة في القطاع الأساسي تستهلك القليل الذي تنتجه.

ورغم الإنفاق العام، نجد أن قليلاً من التحولات يحدث في الهيكلية الاقتصادية. لقد سبق أن بحثنا الحقائق المرتبطة بطبيعة تخلف القطاع الزراعي ولا نجد ضرورة للإعادة. وتمتد عوامل التخلف لتشمل الفروع غير النفطية من الصناعة.

يتمحور جوهر المشكلة على أنه لم تبذل جهود لإجراء تغييرات في التركيب الطبقي الاجتماعي في الدولة. وفي الوقت الذي تضاعفت فيه الثروة المادية عشرات بل مئات المرات بصيغة عائذات النفط، مازالت فيه معالم السياسة العامة ومكوناتها والتركيب الطبقي السياسي - الاجتماعي، وكذلك المؤسسة السياسية على النحو الذي عرفته السعودية في العهد السابقة لاكتشاف النفط.

إن التجربة الإيرانية في غاية الأهمية من وجهة نظر أخرى. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الحالة التي استأثرت فيها الطبقات المستغلة بالسلطة

واستخدمت أدوات التخطيط، وسياسات الإنفاق العام، والقطاع العام لإحكام سيطرتها على النظام الاجتماعي. لقد تابعا كم بذلت من جهود في مجال التخطيط في وقت متقدم وسابق حتى لزم من بدء التخطيط في العراق. لقد أطلقت خطة التنمية الأولى عام ١٩٤٩. وكان هذا في عهد رضا شاه حيث أصبح التخطيط ظاهرة منتظمة، ورُصدت للخطة أموال للتمويل وُزعت بين كافة القطاعات على تنوعها. وترافق التخطيط مع بعض الإصلاح الزراعي تحت راية الثورة البيضاء. ومنحت الخطة حصة أكبر للقطاع العام في الصناعة. وأدت إلى بلوغ معدل للنمو الاقتصادي مقبول.

نتساءل هنا، هل هذا يعني أن الشاه ألزم نفسه نحو تحويل المجتمع الإيراني وإنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية تحرر الملايين من الناس من سطوة الفاقة وأعراضها المرضية؟ ونجيب على التساؤل بـ «لا». وعلينا أن نحذر كل الحذر في تحليلنا لتجربة إيران، لأن للاقتصاد الإيراني اقتصادات مختلطة، ولربما أقرب شبه له هو الاقتصاد الهندي. وهناك أوجه ثلاثة للتجربة الإيرانية تستحق الاعتبار:

أولاً: إن الغاية الأساسية من دعم القطاع العام استهدفت تعزيز التنمية الرأسمالية. إن هيكل الإنتاج عند الأخذ بمفهوم التخطيط في إيران كان غير متوازن إلى حد بعيد مع عدم توفر السلع الرأسمالية في البلاد. وكانت السوق المحلية ضيقة ومحدودة للغاية وجامدة مع وجود قطاع زراعي يخضع لسيطرة الإقطاع الذي كرس حالة الجمود، وقاوم أية مبادرة للتغيير. لقد رأى الشاه، وتبنت ضرورة تطوير الرأسمالية في إيران، مستجيباً لرغبات الطبقة البرجوازية. حتى هذا لم يكن تحقيقه ممكناً من خلال آلية السوق. لقد ركزت جهود القطاع العام على المشاريع التي تتضمن مخاطر جسيمة، وأهمها الحاجة إلى زمن طويل للتنفيذ، ورأسمال ضخم إلى جانب القطاعات التي تتطلب بنية تحتية، والمنشآت الصناعية التي تعتمد على تجهيزات وآلات متطورة باهظة الكلفة، وهي لا تجذب رأس المال الخاص إليها، ولكنها ضرورة ملحة للتطور الرأسمالي.

ثانياً: هدف الإصلاح الزراعي في الريف إلى تدمير العلاقات الإقطاعية الإنتاجية، وتكوين طبقة جديدة في الزراعة، لإزالة القيود التي تعترض التنمية المفروضة من قبل الإقطاع. ولم يرمِ الإصلاح إلى تحطيم الملكية الزراعية المكثفة بتوزيع الأرض على الذين لا يملكونها.

ثالثاً: لم تبذل جهود لإعادة توزيع الدخل بالطريقة التي تساهم في رفع المستوى المعاشي للفلاحين، في الوقت الذي استأثرت فيه النخبة الإقطاعية بالمكاسب الزراعية المحققة على حساب بؤس وفاقه المزارعين، دون إحداث أي تغيير في ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى كل حال، تحمّلت إيران في عهد الشاه تمويل مشاريع القطاع العام من عائدات النفط، في الوقت الذي تولت فيه الاحتكارات الغربية تطوير صناعة النفط بما تتطلبه من تكنولوجيا غربية وخبراء. وتمكنت شركات النفط الغربية والحكومات التابعة لها من إحكام سيطرتها واستغلالها لمصادر النفط، على أثر فشل تأميم النفط وإزاحة رموزه الوطنية من السلطة.

وكان تصدير النفط وعائداته معتمداً كلياً على السوق الدولية، ما عرّض الاقتصاد للتقلبات الاقتصادية العالمية، وبخاصة الدورات الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد الاتحاد الأوروبي. وبعبارة أخرى، ليس الاقتصاد الإيراني وحده الذي عانى من ارتباطه بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، وما يتعرض له من حالات انكماش وتراجع، ولكن جهود الدولة الإيرانية في تطوير الرأسمالية الإيرانية المستندة إلى العلاقات التعاوانية المتوقعة مع الرأسمالية العالمية الأوروبية الغربية والأميركية باءت بالفشل. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الطبقة الحاكمة، التي راهنت على ارتباطاتها مع الغرب ومصالحه، من تطوير الرأسمالية لديها. وكل ما يعنيه ذلك أن النمو الاقتصادي وتطور تنمية الرأسمالية في إيران كانا غير مستقرين ومتحركين كالرمال، كما أن الشعب ظلّ في منأى عن كل الآمال المعقودة على عائدات النفط، يريز تحت وطأة الفاقة والتخلف.

إن كلاً من الكويت والإمارات العربية المتحدة، واجهت مشاكل متشابهة

نظراً لأن كليهما ليس أكثر من «مدينة دولة» لا يزيد عدد سكانها عن المليون. وتنعم كل منها بأعلى دخل فردي في العالم، بما يتوفر فيهما من احتياطي نفطي هائل كبير العائدات. وتعتمد كلتاها اعتماداً كبيراً على العمالة الأجنبية، وفي نفس الوقت تعتمد على استيراد معظم المواد الغذائية والاستهلاكية عامة من الخارج.

إن خصوصية هاتين الدولتين لا تسمح للقوانين أو النظريات الاقتصادية المعروفة أن تلعب دورها الطبيعي في التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما يجعل المشاكل التي تواجهها من طبيعة مختلفة كلياً عن تلك التي تعانيها الدول الأخرى. إن العقبة الرئيسية المعترضة هنا تتلخص بأن التطلع نحو التصنيع بالمعنى الحقيقي يبقى محدوداً للغاية، بسبب انعدام السوق المحلية، ما لم يجرِ تطوير صناعة للتصدير إلى الأسواق الخارجية. وإذا ما أخذنا بالاعتبار عدم استقرار الأسواق الخارجية لا نستطيع أن نعتد على قاعدة التصدير لإقامة صناعة مستقرة في الأجل الطويل. وهذا ما يبرّر ويحدّد مجالات إنفاق عائدات النفط على البناء، والطرق، والتعليم، والمساكن وغير ذلك من مجالات متنوعة. ويمكن أن يكون التعاون الإقليمي هو المجال الأكثر نفعاً وكفاءة للاستثمار في حالة الكويت والإمارات.

وبمراجعة نظريات التنمية وتطبيقاتها، نستدلّ على أن المشاكل الناجمة عن الطاقة الاستيعابية لعائدات النفط تبدو ظاهرة بوضوح في جميع الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم الثالث وبدرجات متفاوتة. وتظهر بوضوح أكبر في الدول التي تعاني نسبياً من قلة في عدد السكّان. ويمكن أن تظهر هذه المشكلة بوضوح في دول ذات كثافة سكانية عالية مثل العراق وإيران. ويرجع ذلك إلى حالة التخلف المزمنة التي تشكّل حاجزاً في وجه الاستثمار المكثف والسريع في الأجل القصير. وتبين التجربة ضرورة إعادة تحديد مجالات الاستثمار، لتشمل الإنفاق الحكومي والتحويلات المالية. ويظهر هذا بوضوح في تطوير الموارد الإنسانية التي تتطلب استثماراً في مجالات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية وغير ذلك من المجالات. وتواجه الدول المنتجة والمصدرة للنفط في

العالم الثالث عقبتين رئيسيتين في مجال الاستثمار الإنساني، بسبب الاعتماد على العمالة المستوردة. أولاً: إن العمالة الوطنية قد لا تشارك وبالتالي لا تستفيد من هذه الاستثمارات وما يرافقها من جهود بناءة. ثانياً: يخلق وجود العمالة الأجنبية توتراً غير مرغوب فيه بين السكّان. إن هاتين المشكلتين تظهران بوضوح خاصّ في كل من السعودية، والكويت، والإمارات.

يقتضي أن تركز القيادات في هذه الدول على تسريع إعادة هيكلة الاقتصاد وتنوّعه، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط. إن تعزيز تسريع العمل في إعادة هيكلة الاقتصاد أكثر أهمية وجدوى من تسريع معدّل نمو الناتج الوطني الإجمالي، لأنه المؤشر الرئيسي للتنمية. ويمكن تسريع إعادة هيكلة الاقتصاد فقط، بجعل التصنيع مركزياً بالنسبة لجميع الجهود التنموية. ويقتضي أن تكون سياسة التصنيع متوازنة وشاملة لجميع القطاعات، وليست وحيدة القطاع، ومنبثقة من الاحتياجات الرئيسية للدولة والمجتمع، ومعتمدة ومترافقة بتطوير الموارد البشرية بصورة سريعة ومكثفة. إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه عن طريق آلية السوق. ولا يمكن تحقيقه إلا بجهود نخبة خبيرة تتولى مسؤولية البرمجة والتخطيط في ظل توجيه قيادة حكيمة متنوّرة.

وبالعودة إلى الربع الأول، إن دور الدولة والقيادة يحتلّ الأهمية الأولى والحاسمة في تنمية وتطوير الدول المنتجة والمصدّرة للنفط. ولابد من تحقيق الشروط التالية في حالة مقايضة عائدات النفط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية: التزام القيادة أمام شعبها بتوجيه عائدات النفط عبر قنوات مختارة ومرغوب فيها، بمساعدة جهاز للتخطيط مترافق مع تغير جذريّ، في تركيب وترابط طبقات المجتمع، لمصلحة هؤلاء الذين لا يملكون.





## سيرة المؤلف الذاتية

- دكتوراه في الاقتصاد السياسي.
- دبلوماسي في وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية منذ عام ١٩٦٦.
- عمل سكرتيراً ثالثاً في البعثة السورية الدائمة إلى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك، من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ حتى شباط/فبراير ١٩٧٤.
- عمل سكرتيراً ثانياً في سفارة الجمهورية العربية السورية في واشنطن، من شباط/فبراير ١٩٧٤ حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦.
- عمل في وزارة الخارجية من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩.
- عمل مستشاراً في سفارة الجمهورية العربية السورية في نيودلهي من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ولغاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.
- عمل سفيراً للجمهورية العربية السورية في كوريا الديمقراطية، من ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، ولغاية شباط/فبراير ١٩٨٨.
- عمل مديراً لإدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية في وزارة الخارجية بدمشق من ١٩٨٨ حتى ١٩٩١.
- عمل مديراً للإدارة الثقافية في وزارة الخارجية بدمشق من أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ولغاية ١٩٩١.
- عمل مديراً للإدارة الاقتصادية في وزارة الخارجية بدمشق من ١/١/١٩٩٢، ولغاية ١٥/١٢/١٩٩٦.
- عمل سفيراً لدى المفوضية الأوروبية في بروكسل، والمملكة البلجيكية، والمملكة الهولندية، ودوقية اللوكسمبورغ من ١٥/١٢/١٩٦٦ حتى ٢/٢/٢٠٠٢.

- عمل مسؤولاً عن العلاقات السورية - الأوروبية في وزارة الخارجية، من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٤.

- حضر العشرات من المؤتمرات العربية، والإقليمية، والدولية المنعقدة في إطار جامعة الدول العربية، أو حركة عدم الانحياز، أو منظمة المؤتمر الإسلامي، أو منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.

- ترأس وفد الجمهورية العربية السورية إلى الاجتماعات التحضيرية لإعداد إعلان برشلونة.

- ترأس وفد الجمهورية العربية السورية إلى اجتماعات اللجنة السياسية والأمنية، واللجنة الأوروبية - المتوسطية، واجتماعات التنسيق العربية المنعقدة في هذا الإطار من ١٩٩٨/١/١ حتى ٢٠٠٤.

- شارك في جميع المؤتمرات المنعقدة على مستوى وزراء الخارجية، في إطار إعلان برشلونة.

- له كتاب «الشراكة الأوروبية المتوسطية - ما لها وما عليها». صدر باللغات التالية:

أ - باللغة العربية صادر عن Editions Publisud, 15, rue des Cinq-Diamants- 75013 Paris.

ب - باللغة الفرنسية صادر عن Editions Publisud, 2002

ج - باللغة الانكليزية صادر عن Universal Publishers Lupublish USA. 2002.

## المراجع

### المراجع الرئيسية:

- Bank Markazi Iran, Annual Report and Balance Sheet, 1351.
- Economic Intelligence Unit, Annual Supplement, Iran 1970.
- Europa Institute (ed.) Euro - Arab Cooperation, (University of Amsterdam, Industrial Pub. Co., Amsterdam Sifthoft, 1976).
- Government of Iraq, Ministry of Economy Law No. 3 and 4 of 1952, Baghdad Government Press, 1952.
- Government of Kuwait, The First Five Year Plan for Economic and Social Development, 1967/68 - 1971/72 (Kuwait, undated; Arabic).
- Hearings before a Special Committee Investigating National Defence Programme, U.S. Senate 80th Congress, 1st Session, Petroleum Arrangements with Saudi Arabia, Washington D.C., 1948.
- IBRD, An Approach to the Economic Development of Saudi Arabia (A report made in 1961, restricted circulari).
- IBRD, The Economic Development of Kuwait, Baltimore, 1965.
- International Bank for Reconstruction and Development, The Economic Development of Iraq, John Hopkins Press Baltimore, 1952.
- Iranian Oil Operating Companies, Annual Reports, 1963, and 1972.
- Iraq Statistical Abstract, 1951.
- Iraq Statistical Abstract, 1959.
- Iraq Statistical Abstract, 1973.

- Ministry of Oil and Minerals, Iraq, Iraq oil - Lights and Facts on the Issues of Royalty Expensing and Production Rates, Government Press, Baghdad, 1970.
- Ministry of oil, Iraq Oil News, no. 35, September, 1978.
- Ministry of Planning, Economics Department, Summary of the results of follow-up of the execution of investment targets for the economic programmes and plans in Iraq, 1951 - 61 (Baghdad, May 1971, Arabic).
- National Iranian Oil Company, History and text of the Iranian oil agreements, Teheran 1966 (Persian).
- Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Energy prospects to 1985, Paris, 1974.
- Organization of Petroleum Exporting Countries, OPEC, Annual Statistical Bulletin.
- P. B. Central Statistical Office, Kuwait, Statistical Abstract, 1974.
- P. B., Final report of the agricultural census, 1970 (Kuwait) (Arabic).
- Parsons Brazil report, Vol. III, Water Resources Riyadh, September, 1968.
- Plan and budget of Iran, The report on the second Seven Year Plan.
- Plan and budget organization of Iran, The report on the performance of the Third Five Year Plan, 1963 and 1968.
- Plan and budget organization of the imperial government of Iran, The Budget, 1354 and 1353, Fifth development plan of Iran (revised), Teheran, 1975.
- Royal Institute of International Affairs, RIIA, The Middle East: A political and economic survey (Oxford University Press, third edition, 1958).
- Saudi Arabian Monetary Agency, SAMA, Annual Report (Series of annual issues).
- Statistical indicators of the Arab world for the period 1970 - 1978, League of the Arab States, 1980.
- The Charter of National Action, Ministry of Information, Government of Iraq, Pamphlet published in Arabic in Baghdad, 1971.

- The General Union of Chambers of Commerce, etc. Arab Economic Report, (Beirut, Various years).
- The General Union of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture in the Arab Countries, Economic development in the Arab Countries, 1950 - 1965 (Beirut, 1967, Arabic).
- The Republic of Iraq, Official gazette, Law no. 70 of 1970.
- UN Economic and Social Office in Beirut, UNESOB. Studies in development problems in selected countries of the Middle East, New York, 1969.
- UN Industrial Development in the Arab countries (New York 1967).
- UN Statistical Year Book, 1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976 and 1977.
- UN Studies on selected development problems in various countries in the Middle East (New York, 1968).
- UNESCO, Comparative statistical data on education in the Arab States, an analysis: 1960-61 - 1967-68 (published by the Regional Center for Educational Planning and Administration, Beirut, 1969).
- UNIDO, ID/106, The petrochemical industry, New York, 1973.
- United Arab Emirates, Third anniversary, Ministry of Information December 1974.
- United Nations, Economic Commission for Asia and the Far East, Programming techniques for economic development with special reference to Asia and the Far East. Development Programming Techniques Series, Bangkok, 1960.
- US Congress, General state commission staff report, The International Petroleum Cartel, Washington, 1952.
- Weekly Gazette of the Republic of Iraq, No. 10 of March 1964, Law 11 of 1964, Law no. 97 and 123 of 1967.

## المراجع الثانوية :

- Agarwala, A. N. and Singh (ed), The economics of Underdevelopment, OUP reprint, 1971.
- Al-Ali, Mohammed Salih Abdul Rohman, Economics of Oil Industry in Iraq, Microfilm, Unpublished thesis, University of Southern California, 1968, JNU Library New Delhi.
- Al-Makhzoumi, Abdul-Wahid, Economic Survey of the Iraqi Republic, (Baghdad, 1969, Arabic).
- Al-Nasrawi, Abbas, Financing Economic Development in Iraq. Praegar, New York, 1967.
- Al-Razzaz, Munif, The First Stage in the Establishment of Socialism, Culture of the masses series, No. 1, Baghdad, 1972, Arabic.
- Al-Sudayri, Faysal Abdur-Rahman, The Kingdom of Saudi Arabia and its economic development (Riyadh, 1967, Arabic).
- Alder, John H. - Absorptive Capacity, The concept and its Determinant, Washington D. C. The Brookings Institute, 1965.
- Amin, Galal, The Modernization of Poverty - A study in the political economy of growth in nine Arab countries, 1945 - 1970 E.J. Brill Leiden, Netherlands, 1974.
- Amuzegar, J. and A. Fekrat, Iran: Economic Development under Dualistic Conditions (Chicago, University of Chicago Press, 1971).
- Arabian American Oil Company (ARAMCO) Aramco handbook: Oil and the Middle East, New York, 1968.
- Baran, Paul A., "On the political economy of backwardness", The Manchester School, Jan 1952.
- Bharier, J., Economic development in Iran, 1900-70, London, OUP, 1971.
- Blair, John M., The control of oil, Macmillan Press, USA, 1976.
- Bonne, A., Conditions and Problems in the Agriculture of Iraq, Bulletin of Agricultural Economics and Sociology (International Institute of Agriculture, Rome, February, 1934).

- Burney, Izharul - Hasan, A Plan Strategy for the UAE, The Dawn, Karachi, 3 Dec. 1979.
- Caractacus (Pseud), Revolution in Iraq: An Essay in Comparative Public Opinion, London, 1959.
- Central Planning Organization, Economic report, 1388-89 (Riyadh).
- Chelliah, Raza, J. Chelliah, Role of fiscal policy in underdeveloped countries, (George Allenand Unwin, 1971).
- Cooke, David, Kuwait: Miracle on the desert, (New York, 1970).
- Cooper, Charles A. and Alexander, Sidnet S(ed. S), Economic development and population growth in the Middle East New York, 1972.
- Dobb, Maurice, Studies in the Development of Capitalism, International Publishers, New York, 1976.
- Domar, Evsey, D., Capital expansion, rate of growth and employment, Econometrica, Vol. XIV, April 1946.
- El Mallakh, Razaei and Mcguire, Carl, Energy and Development (Boulder, Colorado, 1974).
- El Mallakh, Razaei, Economic development and regional cooperation: Kuwait, Chicago, 1968.
- Fakhri Shehab, Kuwait: A super affluent society, foreign affairs, April 1964.
- Fallon, Nicholas, Middle East Oil Money and its Future Expenditure, Graham and Trotman, London.
- Fardi, M., A Macro Economic Model of Iran, Unpublished Ph. D dissertation, University of Illinois, 1972.
- Fatemi, N.S., A diplomatic history of Persia, New York, Whittier Books, 1952.
- Fatemi, N.S., Oil diplomacy, New York, Whittier Books, 1964.
- Fenelon, K.G. The United Arab Emirates, Longman, 1973.
- Fesharaki, Fereidun, Development of Iranian Oil Industry, Praegar, New York, 1976.
- Firstcity National Bank, Saudi Arabia, a new economic survey, December, 1974.

- 
- Foreign trade statistics of Iran.
  - Harrod, R.F., Towards Dynamic Economies, London, Macmillan, 1952.
  - Hartshorn, J.E., Oil Companies and Governments: An account of the international oil industry in its political environment, London, 1967.
  - Haseeb, Khair - al - Din, Plan Implementation in Iraq, 1951 - 67 UNESOB, Studies on selected development problems in various countries in the Middle East, 1969, New York.
  - Hashem, Jawad, Omar, Hussain and Al-Menoufi, Ali, Evaluation of economic growth in Iraq, 1950 - 70 Vol. I, The Experience of Planning.
  - Hassan, M.S., Towards a Revolutionary Economic Machinery, Middle East Economic Papers.
  - Hitti, Said, H. and Abed, George. T, The economy and franchises of Saudi Arabia, IMF Staff Papers Vol. Xxi, No. 2, July 1974.
  - Hobbsbawm, Eric J., Industry and Empire, Penguin, 1968.
  - Idrisi, Abdul Salam, Economic planning in Iraq: A critique, Unpublished doctoral dissertation, Syracuse University, 1970 (Microfilm), JNU Library, New Delhi.
  - Ismael, Tarek, Y., Socialism in Iraq, socialism in the third world, New York, 1975.
  - Issawi, Charles and Yeganeh, Mohammad, The Economics of Middle Eastern Oil - Itayim, Basim, Iraqi oil policy, 1961 - 71 (N.A. Thesis at American University of Beirut, unpublished, 1972).
  - Iverssen, Carl, A report on the monetary in Iraq, National bank of Iraq, Copenhagen, 1954.
  - Izet, Majed, Iraqi governemt oil revenue, Baghdad Star Press (Arabic).
  - Keddie, N., The Iranian village before and after the land reform, Journal of contemporary history, 3, 1969.
  - Khadduri, Majid, Independent Iraq 1932 - 1958 A study in Iraqi policies OUP, 1960.
  - Kindleberger, C.P., Economic development, Magraw Hill, New York, 1965.



- Langley, Kathleen, The Industrialization of Iraq, Cambridge Harvard University Press, 1962.
- Lenczowski, George, Oil and State in the Middle East, Ithaca, New York, 1960.
- Lenin, V.I., Collected works, Vol. 3, Moscow.
- Lewis, W.A., Development planning, Allen & Unwin, 1966.
- Longrigg, S.H., Oil in the Middle East, London, Oxford University Press, 1968.
- Looney, Report E., The economic development of Iran, New York, Praegar Publishers, 1974.
- Mabro, Robert, Oil revenues and the cost of social and economic development, (Proceedings of first Arab Energy Conference, Abu Dhabi, UAE, March 1979.).
- Mansfield, Peter, The Middle East: A Political and Economic Survey, (London, Oxford University Press, 1973).
- Mcmanus, Doyle, Radical id as taking root in oil Emirates, International Herald Tribune, Paris, 7 Jan, 1981.
- Meir, Gerald M., Leading issues in economic development, Second edition, OUP, 1971.
- Mendershausen, Horst, Dollar shortage and oil surplus in 1949 - 1950 Essays in International Finance no. 11, Princeton, 1950.
- Middashi, Z., A Financial Analysis of Middle Eastern oil Companies, 1901-65, Praegar, New York, 1966.
- Middle East Oil Crises Since 1973, by Benjamin Shwadran  
Publisher: Westview (September 1, 1986).
- Mikesell, R. F., Foreign investment in latin America, Washington, DC, Pan American Union, 1965.
- Mostofi, B., A review of the history of oil development in Iran, Bulletin of the Iranian institute of petroleum, Teheran, Nov. 1961.
- Myrdal, Gunnar, Against the Stream, Critical essays in economics.
- Nakazian, S. and Nemazee, M. Iran presents her case for nationalization, Oil forum, 1952.

- Nurkse, Ragnar, Problems of capital formation in underdeveloped countries.
- O'Connor, Harvey, World crises in oil, Monthly review Press, New York, 1962.
- Ocampo, Romeo B., Concepts, issues and problems in development, Readings in development and planning (UNAPDI) Bangkok, June, 1980.).
- Patal, Raphael, The Middle East as a cultural area, Middle East Journal, 6,1952.
- Philby, John., Arabian jubilee, London, Report Habe Ltd, 1952.
- Rostow, W.W., "The take-off into self-sustained growth". The Economic Journal, March 1956.
- Said al-Otaiba, Mana, OPEC and the Petroleum Industry Croom Helm, London, 1975.
- Salter, Lord, The development of Iraq: A plan of action. Iraq Development Board, Baghdad, 1955.
- Sarkis, Nicholas, The energy crisis and the challenge of development in the Arab countries, Paper No. 132 (A - 1 Ninth Arab Petroleum Congress Dubai, 10 - 16 March 1975.
- Sayegh, K.S., Oil and Arab regional development, Praegar, 1968.
- Sayigh, Yusuf A., The determinants of Arab economic development, Croom Helm, London, 1978.
- Sayigh, Yusuf A., The economic of the Arab world development since 1945, Croom Helm, London , 1978.
- Sayigh, Yusuf A., The social cost of oil revenues in Energy in the Arab World, Proceedings of the First Arab Energy Conference March, 1979, Abu Dhabi, UAE.
- Singer, Hans, W., Keynesian models of economic development and their limitations, Readings in development and planning, op. cit.,
- Stocking, George, Middle East oil: A study in political and economic controversy, Allen Lane, 1971.
- Tanzer, Michael, The political economy of international oil and the underdevelopment countries, Boston, 1969.

- Tariki, A. The pricing of crude oil and refined products, Second Arab Petroleum Congress, Beirut, October 17- 22, 1960
- Tesdel, Loren, Planning for technical assistance: Iraq and Jordan, Middle East Journal, Vol. XV, Autumn, 1961.
- The 2000 Import and export market for soft, crude, refined, and purified fixed vegetable oils in The Middle East (World Trade Report), Crude Oil Research Group Publisher: (con Group International, Inc., 2000 edition November 28, 2000).
- The Politics of Middle East oil: The Deliberations of the Royaumont Group, by Paul Tempert  
Publisher: Springer, 1st edition (September 24, 1993).
- Tingay, Michael, Planning conveying the message, Financial Times, (Survey on the UAE, 25 June, 1979).
- Tugendhat and Hamilton, oil: The biggest business, Eyre Methuen, London, revised edition, 1975.
- Yamani, Sheikh Ahmadzaki, Prospects for cooperation between oil producers, marketers and consumers: The Issue of Participation and After, World Energy Demands and the Middle East (Papers delivered at the 26th Annual Conference of the Middle East Institute) Washington DC, September 29 - 30, 1972.
- Zouber, Laila, Agriculture in the UAE, International Herald Tribune Paris, May 14, 1981.

## المراجع باللغة العربية

- الثروة البترولية العربية - حامد عبد الله ربيع - منشورات الطلائع - قَوّات الصاعقة - ١٩٧٩.
- الشراكة الأوروبية - المتوسطة، ما لها وما عليها .
- المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - محمد حسنين هيكل، دار الشروق - القاهرة - مدينة نصر ١٩٦٦.

